

دورية دولية محكمة

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

مجلة التخطيط العمراني والمجالي
المركز الديمقراطي العربي



ISSN 2698-6159

ISSN (print) 2699-2604

DOI: 10.13140/RG.2.2.15313.07529 ISSN 2698-6159-

Journal of
Urban and Territorial Planning
international scientific periodical journal

JUTP

Journal of Urban and Territorial Planning



NATIONALES ISSN-ZENTRUM FÜR DEUTSCHLAND ISSN 2698-6159

Email: jutp@democraticac.de

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str. 112

مجلة التخطيط العمراني و المجالي

Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة فصلية محكمة ذات طابع دولي، تعنى بالدراسات و البحوث في مجال التخطيط العمراني و المجالي

الناشر

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا - برلين

The journal is concerned with research studies and research papers
in the urban and territorial planning

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

Is an international scientific periodical journal issued by the
Democratic Arabic center –Germany- Berlin

Germany:

Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiletelefon : 00491742783717

E-mail : jutp@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية - برلين - ألمانيا

أ . عمار شرعان

رئيس التحرير واللجنة العلمية

د. صيد أحمد سفيان، أستاذ محاضر جامعة باجي مختار عنابة

هيئة التحرير:

أ.د رجب هشام جامعة سوسة تونس

أ.د اليزيد حمدوني علمي كلية الادب والعلوم الانسانية ظهر المهاراز فاس، المغرب

د. حركات محمد الامين قسم التهيئة جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر

د. وديع عثمانى جامعة ليون2 فرنسا

د. سهام قواسمية، أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، الجزائر

د. صيد صالح، أستاذ محاضر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

د. مصطفى قنقورة الوكالة الحضرية بمكناس المغرب

الهيئة العلمية: .

أ. د ناجم ظاهر - المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير - جامعة قرطاج تونس

أ. د بلال سيد احمد - جامعة وهران 2 الجزائر

أ.د سيلفيا سرلي - جامعة ساساري ايطاليا

أ.د انجل غونزاليس مورال - جامعة سيفيل اسبانيا

أ.د فاطمة جبراتي - جامعة القاضي عياض مراكش المغرب

أ.د ناتلي كاركود - جامعة انجر - فرنسا

أ. د الصادق قرفية قسم التهيئة - جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر

أ. د جمال الدين قسوم قسم التهيئة - جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر

د. نورة قليان المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية - باريس فرنسا

د . مراد بن جللول - جامعة تونس

د. احمد بوسماحة معهد تسير التقنيات الحضرية - جامعة ام البواقي الجزائر

د. أسماء قواسمية، أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، الجزائر .

د. محي الدين أحمد محمد الهواري، أستاذ محاضر، الاكاديمية الحديثة للهندسة و التكنولوجيا - مصر .

د . اورورا لوباز اكونا - جامعة زاراقوزا - اسبانيا

أ.د سمود بوزيان - جامعة باريس 8 فرنسا

أ.د عادل الدورساوي - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن السعودية

د عثمان وديع - جامعة انجر - فرنسا

أ.م.د. أحمد الشحات محمود المنشاوي - جامعة الزقازيق - مصر .

أ.د ثريا بلحسيني ادريس المعهد الوطني للتهيئة والتعمير الرباط المغرب

التعريف بالمجلة ، أهدافها و مجالاتها:

مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في علوم التخطيط العمراني و الحضري والإقليمي و تخطيط المدن، وكل ما له علاقة بالبعد التخطيطي بالاعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ، كما تهتم المجلة بتطبيق الهندسة المدنية على جوانب التخطيط الحضري مثل النقل والمنشآت القاعدية ، تخطيط المرافق وحماية الأنسجة العمرانية وموقع التراث ، تخطيط المناطق السياحية والمدن الجديدة ، تحسين المناطق الحضرية وإعادة تنميتها وتأهيلها ، الهندسة المعمارية والتنمية المحلية ، الاعتبارات الجمالية ، تخطيط استخدام الأراضي ، المرافق ، إدارة البنية التحتية ، تشريعات البناء والتعمير ، تخطيط النقل ، البيئة والتخطيط ألمجالي.

و تهدف هذه المجلة إلى توفير منصة للباحثين العرب والدوليين ، وخاصة أولئك الذين يعملون في العالم العربي ، لنشر البحوث المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالتغيرات السريعة التي تؤثر على البيئة المبنية والقضايا المتعلقة ببرامج التخطيط واستدامة هذه التطورات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمادية ، كما تهدف أيضا بشكل خاص إلى فهم الدوافع وتوضيح التحديات والعوائق التي تواجهها المجالات الحضرية ، مما يشكل تحديات كبيرة بالنسبة للدراسة والبحث وجمع البيانات ووضع خطط للتنمية واستدامة هذه المجتمعات وفق مخططات عمرانية ومعمارية تراعي خصوصيات المجال وهوية المجتمع .

شروط و قواعد النشر:

المجلة متفتحة على جميع البحوث في مجالات التخطيط العمراني و المجالي، وكذا الهندسة المعمارية ونظم المعلومات الجغرافية و البيئة، المؤلفة باللغات العربية ، الانجليزية ، الفرنسية ، التركية، الألمانية، الإيطالية و الإسبانية.

إلتزام الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي.

أن يكون الباحث حاصلًا على درجة علمية، و يرفق مشروع مقاله ببيان سيرته الذاتية.

يعبر المقال عن رأي صاحبه الذي يتحمل المسؤولية عنه، و لا يعبر عن رأي المجلة .

أن يكون مشروع المقال أصيلا و جديدا لم ينشر سابقا .

أن يكون المقال غير مقدم للنشر في مجلة أخرى، مع التزامه بعدم تقديمه للنشر في مجلة أخرى مستقبلا قبل أن يحصل على موافقة مسبقة من المجلة بذلك .

ضرورة ادراج العنوان و كذلك الكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية.

يزود المقال بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني باللغة الإنجليزية، أما إذا كان المقال باللغة الإنجليزية ،يدرج ملخص بالإنجليزية و الآخر بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة .

ضرورة إدراج المراجع (*références*) باللغة الإنجليزية في آخر المقال .

ترسل مادة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الالكتروني مكتوب ببرنامج **Microsoft Word** نوع

الخط بالعربية **Traditional Arabic** مقاسه 15 بالنسبة للمتن و 13 بالنسبة للهوامش، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط **Times New Roman** مقاسه 13 بالنسبة للمتن و 11 بالنسبة للهوامش .

يراعى في حجم المقال كحد أقصى 20 صفحة من النوع العادي (**A4**) بما فيها المصادر والمراجع .

بالنسبة لهوامش الصفحة 2.00 سم بالنسبة لكل الجوانب، التباعد بين الأسطر 1.15 .

توضع الإحالات و المراجع و المصادر (الهوامش) في آخر المقال أوتوماتيكيا و ترقم بالتسلسل حسب ظهورها في المتن .

على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية أو من هيئة الخبراء أو من فريق التحرير وذلك للسماح بنشر المقال .

يلغى المشروع في حال عدم رد الباحث في الآجال المحددة من تاريخ آخر مراسلة الكترونية له من المجلة .

لا تنشر المجلة إلا المقال الذي تكتمل فيه جميع الشروط و لفريق التحرير الحق في تأجيل نشره إلى عدد لاحق عند الضرورة .

المقالات التي ترسل إلى المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر .

يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، و كذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به .

-يجب أن يرسل البحث عن طريق البريد الإلكتروني التالي: jutp@democraticac.de

The Journal of Urban and Territorial Planning is a quarterly, international peer reviewed journal. It publishes high quality and original unpublished research articles that deal with studies and researches in the fields of Urban and Territorial Planning.

The JUTP is issued regularly: quarterly edited by the Democratic Arabic Centre for Strategy, Political and Economic Studies of Berlin-Germany, and has a worldwide, actively involved scientific committee, that oversees its evolutive edition, given that it encompasses a wide range of international academicians coming from many countries.

The JUTP is based on a code of ethics in relation with its editing conditions, and to an internal list of reviews' arranging, knowing that the selection of the articles that would be published in every issue, depends on the formal and objective specifications of the international journals.

All the research content of JUTP is freely available online, and there is no charge to researchers who access online, read, download, print, copy or cite parts of the published articles, as long as they mention the references in conformity with the international reference system, and accordance with the BOAI definition of open access

Editor-in-chief and Scientific Committee President:

Dr. Sid Ahmad Soufiane - University of Baji Mokhtar-Annaba-Algeria

Goals and fields of the JUTP:

The Journal of Urban and Territorial Planning is specialised in Urban, provincial, and territorial planning, and every area that deals with the aspects of planning, civil engineering, technologies of geographical systems, such as transport and the infrastructure, in addition to the protection of urban and heritage sites,

touristic areas and new cities, without forgetting the improvement of urban areas and their rehabilitation, the architecture and the local development, the aesthetic considerations, the planning of the use of lands, the utilities, the infrastructure management, the legislation of the building and the reconstruction, the planning of the transport, the environment and the spatial planning.

The aim of the Journal of Urban and Territorial Planning is to provide a platform for Arab and international researchers, especially those working in the Arab world, to disseminate research on issues related to rapid changes affecting the built environment. Issues such as those related to the planning programs and the sustainability of these developments and their social, economic and physical impacts; make the obstacles that the urban areas face, pose great challenges for studies and research. In addition, JUTP facilitates every data collection and development plans, aiming to guaranty the sustainability of the communities according to the constructive and architectural plans, that take into consideration the specificities of the field and the identity of the society.

Terms and Conditions of Publication:

- 1- The journal is open to all research in the fields of urban planning and space, as well as the information systems of architecture, geography and environment, that are written in Arabic, English, French, Turkish, German, Italian and Spanish.
- 2- Every research candidate should Commit to objectivity in his research and respect the rights of intellectual property and scientific honesty, and most of all renunciate any conduct that would prejudice his scientific research.
- 3- The researcher must have at least a master's degree or be subscribed on a Philosophy Doctorate or having a PhD graduation.
- 4- The article expresses the opinion of its own author who has the full responsibility about it and does never express the opinion of the JUTP.

- 5- Every submitted article should be original, unpublished, and not under consideration by another journal, neither home nor abroad, before getting a prior agreement from the scientific and editorial team of the JUTP.
- 6- The submitted article should never be a part of a master's dissertation or a PhD thesis, or a part of a yet published research /article/book...
- 7- The articles are printed in black and white
- 8- Two abstracts in two languages (one of which should be Arabic, and the other in the language of the article) should be attached to the article, length of which should not exceed one page for every abstract
- 9- The publication material should be written in Microsoft Word format with the Traditional Arabic font, and having as size 15 for the body and 13 for the margins, whereas for articles written in Latin characters (which language is either French or English or German ...) the font should be Times New Roman with a size of 13 for the body and 11 for the footnotes and citations).
- 10- The whole material of a research should be between 15_{min} and 20_{max} pages of A4 format (references and annexes included).
- 11- Margins should be 2 cm from the four borders of every page of the article.
- 12- Assignments, notes and references should be automatically added at the end of the articles (endnotes, references list, annexes), being numbered sequentially as they appear in the text.
- 13- Once a reviewing report received, every researcher should agree and apply all the necessary modifications that are required by the scientific committee members or the editorial team of the journal JUTP.

- 14- The research project shall be automatically cancelled if the researcher does not respond within one month of the date of the last electronic communication between him and the editorial team.
- 15- The JUTP shall publish only the article in which all the conditions are fulfilled, and the editorial team has the right to postpone its publication to a later number when necessary.
- 16- The sent research projects to the JUTP, are never referred back to the researchers, whether published or not.
- 17- The researcher, whose article is published in the JUTP journal, is given an electronic copy of the issue, as well as an approved certificate from the editorial team of the journal, stating that his research is accepted for publication and mentioning the date of publication and the Volume/Issue of the JUTP.
- 18- The editorial board of the JUTP disclaims any infringement of intellectual property rights.
- 19- The publication material should be sent as an attached file to the e-mail of the journal: jutp@democraticac.de,

الأمانة:

د. اسماء قواسمية

د. باسكال جانين

التنفيذ و الإخراج الفني: الباحث هاني تورغي - هاني بلال



Journal indexing



محتويات العدد

الرقم	الباحث	عنوان المقال	الصفحة
01	د هبة الرحمن احمد	الإسكان التعاوني في المجتمعات الصناعية دراسة حالة مدينة ومجمع الألمنيوم بنجع حمادي - بمصر	12
02	د. فوزي مشنان	الأحياء العشوائية بمدينة باتنة ما بين الواقع والتحدي (التجمع الحضري طريق حملة - أولادبشينة نموذجاً)	34
03	ط. باحث محمد أصبان	المرتكزات الجهوية وأهميتها في تقويم وثائق التعمير: جهة سوس ماسة نموذجاً	62
04	بوشعور رضية بوزيان محمد	نظرة اقتصادية للمنافسة في القطاع السكني	77
05	الأستاذ: عبد الحق اهندار الأستاذ الدكتور: محمد الأسعد الاستاذ الدكتور محمد ميوسي	اشكالية الولوج للمرافق الصحية بالمدن الكبرى والمتوسطة بالمغرب حالة مدن: بني ملال والفيقيه بن صالح وسوق السبت	102
06	عبد الرحيم ابن الطالب	القصر في واحة مزغيطة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: دراسة في الهندسة والوظيفة	125
07	بن الشيخ الدرداء بن بوزيد هشام م بدرينة مداني	" القانون الجزائري لحماية التراث الثقافي: بين التشريع والتطبيق (دراسة حالة: القصر العتيق بالأغواط)	137
08	Azza Mustafa Shaat	Use of vegetation to combat desertification and land degradation	147
09	Brahim JAZIRI ¹ , Hamouda SAMAALI	Dynamiques des paysages agro-forestiers et mutations des usages à l'épreuve de l'urbanisation: Exemple de Lahmarià Rafrat (Bizerte-Tunisie) Azza au Maroc	169

الإسكان التعاوني في المجتمعات الصناعية

دراسة حالة مدينة ومجمع الألمنيوم بنجع حمادي - بمصر

هبة الرحمن احمد

د. م استشاري علوم المواد وتطبيقاتها

Cooperative Housing in Industrial Societies

Case Study on Aluminum City in Naga Hammadi – Egypt

Hebatalrahman Ahmed

Dr.eng Consultant in Materials Science and Applications

hebatalrahman11@yahoo.com

الملخص :

مجمع الألمنيوم Egyptalum قلعة الصناعة بالصعيد بنجع حمادي ليست مجرد شركة لإنتاج معدن الألمنيوم و، لكنها مجتمع صناعي سكاني حضاري متكامل مقام على مساحة 5000 فدان، مجتمع غير خارطة الحياة في جنوب الصعيد منذ بداية إنشائه عام 1971 وحتى الآن وفي أكتوبر 1973 بدأت أعمال التركيبات وتنفيذ جميع المرافق، وفي 27 أكتوبر 1975 انطلقت الشرارة الأولى. بنيت المدينة في صحراء وادي الهو، بنجع حمادي، محافظة قنا، مصر. وبجانبه المدينة السكنية والميناء الذي يطل على نهر النيل. المجمع هو أكبر منتج للألمنيوم في مصر وأحد أكبر المنتجين في أفريقيا يعمل بالمصنع ما يزيد على عشرة آلاف عامل وتعتبر شركة مصر للألومنيوم احدي شركات الشركة القابضة للصناعات المعدنية تتبعه مدينة سكنية يقيم بها العاملين تحتوي على كل الخدمات الأساسية كالمدارس والمستشفى والنادي الرياضي ، وتعد المدينة مثال للإسكان الاجتماعي في التجمعات الصناعية ، وفكرته تكمن في أن مجمع ألنيوم يضم العديد من المصانع التكميلية، بعد الانتهاء من السد العالي، بهدف استغلال الكهرباء الزائدة من السد، وتشغيل العمالة، وتوفير النقد الأجنبي نتيجة التصدير إلى الخارج باعتباره أول مصنع في الشرق الأوسط. يتناول البحث هذه التجربة المصرية الفريدة بكل مقوماتها والتي استطاعت تكوين مجتمع صناعي خدمي متكامل بكل المقاييس تمكن من التوفيق بين تجمعات بشرية متباينة الثقافات والهوية لتعيش في مدينه متكاملة يتوافر بها عناصر السكن المستدام ويتناول البحث موقع المدينة ومميزاتها وعلاقتها بالعملية الصناعية التي كفلت للمجمع التوسع والازدهار ومدي تحقيقها لعناصر الاستدامة وقدرتها علي مجابهة المخاطر والتحليل الكمي والوصفي لهما حيث يعد هذان المؤشران هما الدليل علي قدرة التجمع التعاوني علي الاستمرارية وكذلك قدرته علي مجابهة المخاطر المحتملة والتوسعات المستقبلية مع استمراره في أداء مهامه بكل كفاءة وينتهي البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالتجمعات الصناعية القائمة علي الإسكان

التعاوني والشروط الواجب توافرها فيها خاصة بعد تزايد الأهمية الاقتصادية لمجمع نجع حمادي لكونه جزء من النطاق التأثيري الاشم للمثلث الذهبي المزمع تنفيذه لتنمية صعيد مصر.

الكلمات الدالة: الإسكان التعاوني، التجمعات الصناعية، المخاطر، التوسعات.

Summary:

Aluminum city (Egyptalum) is the Industrial Castle in Upper Egypt, it is not just an aluminum metal production company, but it is an integrated industrial, urban and industrial community.

It is located on an area of 5000 feddans, the new society changes the life map in South Upper Egypt since its inception in 1971. The constructions were ended in October 1973. The production process with all facilities were completed on 27 October 1975 and the first spark began.

The city was built in the desert of Wadi Al-Ho, Naga Hammadi, Qena Governorate, Egypt. The harbor is on the river Nile beside the residential city. Egypt Aluminum is the largest producers of aluminum in Egypt and one of the largest producers in Africa.

The number of employers in the factory are more than ten thousand workers.

The project consists of industrial clusters and several complementary factories, the project is established in order to exploit the excess electricity from the high dam, provision of foreign exchange, and creation of jobs opportunities, it is considered as the first aluminium factory in the middle east.

In the industrial clusters, and his idea is that the aluminum complex includes several complementary factories, after the completion of the High Dam, in order to exploit the excess electricity from the dam, employment and the due to export abroad as a And a factory in the Middle East.

The research deals with this unique Egyptian experience and experiences, which has been able to form an industrial society in the desert, it is considered as integrated project by all standards. It can enable people from different positions , different cultures and identity groups to live in an integrated city has all the elements of sustainable housing. The research deals with the location of the city and its characteristics, the effect of location and facilities on the industrial process

The research study the elements of Sustainability and risk assessments related to the project by quantitative and descriptive (qualitative) analysis. These indicators are the evidence of the ability of the cooperative group to sustain as well as its ability to cope with potential risks with continuous production, the indicator measure also the possibility of expansion. the economic importance of the Naga Hammadi complex has grown as it is part of the golden triangle project which is implemented for the development of Upper Egypt. The study ends with a set of conclusions and recommendations concerning the industrial clusters based on cooperative housing and its relation to that ensured the complex expansion and prosperity.

Keywords: cooperative housing, industrial cities, risks, expansions.

مقدمة

التعاون الإسكاني فرع من القطاع التعاوني يعمل على توفير المساكن للأعضاء والخدمات اللازمة للتجمعات السكنية ويتولى صيانتها وإدارتها وذلك وفقا للمبادئ التعاونية وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بهدف رفع مستوى الأعضاء اقتصاديا واجتماعيا . الجمعية التعاونية للبناء والإسكان منظمة جماهيرية ديمقراطية تعمل على توفير المساكن لأعضائها وتوفير الخدمات اللازمة لتكامل البيئة السكنية وتعهدها التجمع السكني بالعناية والصيانة. [2],[1]

تؤسس الجمعيات التعاونية للإسكان من ثلاثين عضو علي الأقل يلزم أن يتوافر بشأهم رابطة معينة تيسر لهم التعاون في المستقبل لإنجاح مشروعاتهم . وهذه الرابطة أما بسبب أنهم من العاملين بجهة معينة وزارة . نقابة . هيئة . شركة . نادي . (جمعية فئوية) أو تضم قرية . أو مركز . قسم . حي محافظة (جمعية إقليمية) . والتقت رغبات هؤلاء الأعضاء علي تأسيس الجمعية بغرض تحسين وضعهم الاقتصادي ورفع مستواهم الاجتماعي من خلال تأسيس هذه الجمعية التي تهدف إلي تحقيق رغبات الأعضاء من توفير السكن المناسب بسعر التكلفة دون أدني ربح من وراء ذلك . يحظر على الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان التصرف في العقارات التي تنشئها أو تحصل عليها لغير أعضاء الجمعية إلا بقرار من الجمعية العمومية بعد أخذ رأي الجهة الإدارية والاتحاد [4],[3].

وحدات التعاون الإسكاني هي:

- أ) الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان.
- ب) الجمعيات التعاونية المشتركة للبناء والإسكان.
- ج) الجمعيات التعاونية الاتحادية للبناء والإسكان.
- د) الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي [6], [5].

وقد صدرت العديد من القوانين والتشريعات المنظمة والمقرة للإسكان التعاوني بمصر حيث أقرت لأول مرة بعد ثورة يوليو بالقانون رقم 317 لسنة 1956 [8], [7], والقانون رقم 128 لسنة 1957 بإعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم وبوضع استثناء وقتي من بعض أحكام قانون الجمعيات التعاونية وأحكام قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 109 لسنة 1975 [10], [9]. والقانون المعمول به حالياً في هذا الشأن هو القانون رقم 14 - لسنة 1981 بشأن إصدار قانون التعاون الإسكاني. - بتاريخ 5-3-1981. [12], [11].

ويعد الإسكان التعاوني هو النظام السائد للإسكان في العديد من دول العالم وهو شكل شائع من العقارات وملكية المنازل [14], [13]. امتلاك شقة يعني عادة امتلاك أسهم في الإسكان التعاوني. ملكية مجموعة معينة من أسهم بدوره يمنح الحق في استخدام جزء معين من المبنى التي تملكها التعاونية [16], [15].

مشكلة البحث

دراسة اثر المجتمعات الصناعية علي تحقيق الاستدامة والاستقرار للتجمعات البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الصحراوية وتوطين وتعمير مثل تلك المناطق.

أهداف البحث

1. التحليل الكمي والوصفي لعناصر الاستدامة في مشروعات الإسكان التعاوني في التجمعات الصناعية
2. دراسة وتحليل المخاطر المصاحبة للمشروعات الصناعية ومدى القدرة علي مجابهة المخاطر مع الاستمرار في العملية الإنتاجية.
3. الاستفادة من التجارب الناجحة للمجتمعات الصناعية في عمل نماذج مشابهة
4. دراسة المعوقات والمشكلات المرتبطة بالإسكان والاستيطان في المناطق الصحراوية

فرضية البحث

قدرة التجمعات الصناعية علي تحقيق عناصر الاستدامة والتنمية في الاسكان التعاوني بالبيئة الصحراوية.

نبذة عن المشروع

أقيم هذا الصرح الشامخ في وسط الصحراء دعماً للاقتصاد الوطني وتنمية جزء حيوي من أرض مصر بتوفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة في صعيد مصر [18], [17]. تركز فكرة التجمعات الصناعية المتخصصة المتمثلة في مجمع الألمنيوم على استقطاب عدد من المصانع أو الورش الإنتاجية [20], [19]، يربطها نفس النشاط الصناعي داخل مجمع صناعي واحد، مما يعطي الفرصة لتكامل صناعي أكبر ونقل خبرات ما بين المصنعين، الأمر الذي يؤدي لتحسين كفاءة الإنتاج [22], [21]، مما يتيح للجهات المعنية، تقديم الخدمات لهذه المصانع عن طريق إنشاء مراكز متخصصة لنقل المعرفة ومراكز للتدريب داخل المجمع، ومن مهام هذه المراكز تقديم الدعم الفني لتطوير الصناعة من خلال تنمية وتعميق التصنيع المحلي في مجال تصنيع خطوط الإنتاج والآلات والمعدات [24], [23]، فضلاً عن تنمية الصناعات المغذية من

خلال دعمها بالتصميمات الهندسية وطرق التصنيع الحديثة، ومساندة المنشآت وتطوير منتجاتها وابتكار منتجات جديدة [26], [25].

الموقع

تم اختيار الموقع علي شاطئ نهر النيل في جنوب مصر في صحراء الهو التي تبعد حوالي 20 كم عن مدينة نجع حمادي ،و يبعد بمسافة 100 كيلو مترا شمال مدينة الأقصر بالقرب من ميناء القصير وسفاجا على بعد 200 كيلومترا علي ساحل البحر الأحمر [28], [27] ،يبعد المصنع حوالي 326 كيلومترا عن مدينة أسوان [29].

مقومات اختيار الموقع

1. الاتجاهات الاستراتيجية الخاصة بتنمية الدولة
2. توفر الطاقة الكهربائية من السد العالي ومن محطة الكهرباء الفرعية بنجع حمادي
3. توافر الأيدي العاملة الرخيصة بالمنطقة المحيطة
4. القرب من ساحل البحر الأحمر لتوفير المواد الخام و تصدير المنتجات
5. حاجة البلاد في ظروف الحروب بعد يونيو 67 لسبائك الألمنيوم [31], [30].

المالك

تأسست شركة مصر للألومنيوم في عام 1976 كشركة مساهمة تابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية .وتعمل الشركة وفقا لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991. وتشارك مصر للألمنيوم بصورة رئيسية في إنتاج وتصدير منتجات الألمنيوم والمنتجات الثانوية [33], [32].

مراحل التنمية

بدأت المدينة ومجمع المصانع بصدور القرار الجمهوري سنة 1967م بإنشاء مجمع الألمنيوم على مساحة 5000 فدان، تم تكليف مفوض المشروع بالقيام بأعمال الإنشاءات. وفي عام 1969 تم التعاقد مع الاتحاد السوفيتي على توريد المعدات والمستندات الفنية والخبرة اللازمة بهدف الدخول في صناعات جديدة ومعظم إنتاج المصنع يتم تصديره إلى الخارج حتي تم افتتاحه في 27 أكتوبر 1975، استمر التطوير في المصنع، ووصول الإنتاج إلى 320 ألف طن بعد انتهاء تطوير الخلايا عام 2010 في عدد 12 عنبراً، بمعدات غربية فرنسية وأمريكية بنسبة 60 إلى 70% من الحجم الأصلي لإنتاج ، وتزامن التطوير في المنشآت الصناعية مع زيادة حجم المنشآت الخدمية والمدينة السكنية والمرافق حتي تستوعب الزيادة في أعداد العمالة وتتوافق مع زيادة حجم الوحدات الإنتاجية والصناعية [34].

التخطيط العمراني والوحدات الرئيسية بالمدينة

المنشآت الصناعية

خلايا إنتاج الألمنيوم- المسابك- العمرات الجسيمة- محمص الفحم- مصنع البلوكات الكربونية- مصنع الدرفلة- مصنع البثق- الورش الإنتاجية- الورش الخدمية
محطة الكهرباء

يوجد بجانب المصنع محطة تحويل للكهرباء لتزويده بالطاقة اللازمة، وللطاقة أهمية قصوى في مجمع الألمنيوم فتخفيف الأحمال على خلية الإنتاج بالألمنيوم في الساعة يكبد خسائر مليون جنيه، أما في حالة انقطاع التيار فتصل الخسائر إلى 5 ملايين جنيه للخلية الواحدة. كما تقوم محطة الكهرباء بتزويد المدينة السكنية وكذلك القرى المجاورة للمصنع وهي الكفلتية، الحلفاية بحري والحلفاية قبلي، الشاورية بكل ما تحتاجه من الطاقة الكهربائية
الآبار وشبكات المياه

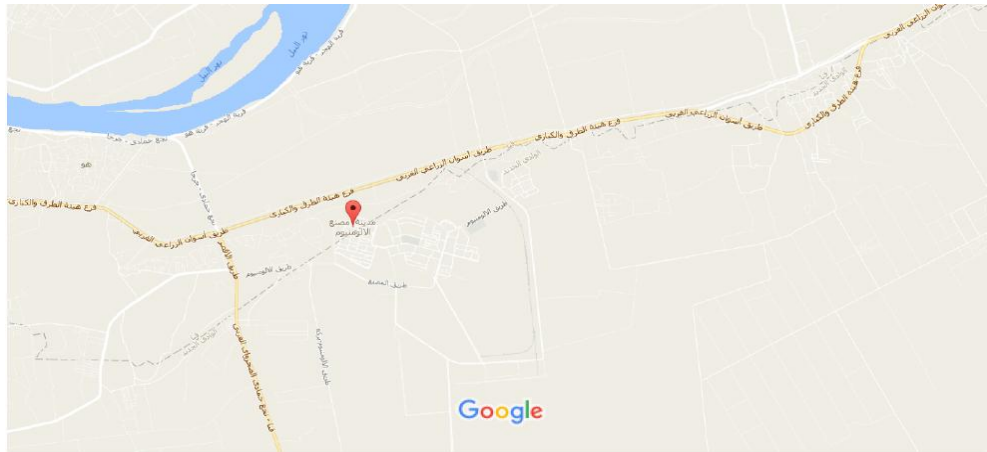
تم حفر مجموعة من الآبار الارتوازية لتغذية المدينة والمجمع الصناعي باحتياجاتها من المياه في بداية المشروع ومع تطور واستحداث خطوط الإنتاج في المصنع تم عمل خط مياه عذبه يتصل بنهر النيل.

المواني وخطوط المواصلات

1. الميناء النهري والذي يقع علي ضفاف النيل لتسهيل وصول المستلزمات للمجمع
2. ميناء سفاجا البحري لتصدير المنتجات واستيراد مستلزمات التصنيع
3. خط السكك الحديدية
4. مجموعة الطرق البرية لربط المجمع الصناعي والمدينة السكنية بالمدن والقرى المجاورة ، شكل (1) يوضح موقع مدينة الألمنيوم والطرق المؤدية إليها.

مراكز التدريب

أنشئت بهدف تدريب وأعداد الكوادر البشرية للتعامل مع التقنيات الحديثة الخاصة بصناعة الألمنيوم



شكل (1) موقع مدينة الألمنيوم والطرق المؤدية إليها

أ) مدينة سكنية :

(ب) المستشفی:

(ج) نادى رياضى :

لمزاولة الرياضة والإسهام في إنشاء جيل صحيح بدنيا وعقليًا.

(د) سوق تجاری:

يتوفر به جميع مستلزمات العامل وأسرتة من جميع الاحتياجات.

(هـ) مزرعة :

تبلغ مساحتها 500 فدان من الأرض المنزرعة وتنتج جميع أنواع الخضروات والفاكهة وتوفر للعاملين بمنافذ البيع بالمدينة

. وكذلك تضم المزرعة جانب لتربية الأبقار لتوفير الألبان واللحوم للعاملين بالشركة، شكل (2) يوضح مجمع ومدينة

الألمنيوم كما تظهر في خرائط جوجل، بينما يوضح شكل (3) صور واقعية من مدينة الألمنيوم



[7] شكل (2) مجمع ومدينة الألمنيوم كما تظهر في خرائط جوجل



شكل (3) مجمع الألمنيوم والمدينة السكنية والخدمية

دراسة عناصر الاستدامة في مجمع الألمنيوم

دراسة حالة لإقليم جنوب الصعيد ويعرض لضعف التوطن الصناعي به ويحلل قابليته لتوطين المشروعات الصناعية به من خلال دراسة وتحليل الوضع الراهن للإقليم المتمثل في تجربة مجمع الألمنيوم

ونظرا للدور البارز الذي يلعبه التوطن الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية / الاجتماعية فإن البحث يهدف إلى عمل دراسة تحليلية لعناصر الاستدامة لمواقع التوطن الصناعي في مصر ، ودراسة العوامل المختلفة المؤثرة عليها ، ومقارنتها بالعناصر المتعارف عليها طبقا للمعايير الدولية وإستراتيجيات ومفاهيم التوطن الصناعي وقد تم استحداث مؤشر للاستدامة في المدن الصناعية يجمع بين أسلوب التحليل الكمي والوصفي ويأخذ في الاعتبار مدى صلاحيتها للتطبيق في مصر، ولتقييم عناصر الاستدامة في المجتمع التعاوني يجب أن يأخذ في الاعتبار عناصر الاستدامة في المشروعات الهندسية والصناعية التي أدت إلى إنشاء هذا التجمع الصناعي والخدمي حيث أن استدامتها هي الأساس في تواجد المجتمع السكني التعاوني ويجب اخذ الأبعاد الصناعية والتقنية للمجمع الصناعي في الاستدامة، ولا يقتصر إسهام التحليل على بعد واحد من أبعاد الاستدامة، بل إن التحليل يسهم في تحليل أثر المشروع في الأبعاد المختلفة للاستدامة، وتشمل البعد الاقتصادي والإداري والبيئي والعمراني والاجتماعي حيث تشكل هذه المنظومة وحيث تم تقسيم كل بعد لخمس عناصر أساسية يعطي كل عنصر درجة من 4 ليكون الإجمالي 100 درجة مئوية يتم من خلالها تحديد نسبة مئوية لمدي توفر عناصر الاستدامة وتقييم لمدي جودة كل عنصر لتحديد أوجه القصور والاحتياجات المستقبلية. كما وضع مقياس كيفي عن يعطي تقدير لكل درجة حسب الجدول 0-ضعيف، 1-مقبول، 2-متوسط ، 3-جيد ، 4-ممتاز.

أبعاد وجوانب الاستدامة

تقييم البعد الاقتصادي

فرص العمل ومعدل البطالة

نجح المشروع في توفير فرص العمل لكافة الفئات من العمالة غير المتعلمة ومرورا بالعمالة الفنية المدربة أو التي تم تدريبها وتأهيلها في المصنع بل ونجح المجمع الصناعي في استجلاب عمالة خاصة المؤهلات العليا والقطاع الهندسي وموظفي الإدارة العليا من المحافظات المجاورة خاصة ومن شتي بقاع الجمهورية بشكل عام، ونظرا لأعمال التوسع في الوحدات الإنتاجية والخدمية فقد استطاع المشروع استيعاب الزيادة في الكتلة السكانية وتوفير فرص العمل لهم بشكل كبير إلا النمو السكاني يحتاج لمزيد من أعمال التوسع لاستيعاب الزيادة المطردة وكذلك استمرار استيعاب العمالة المهاجرة ومن المتوقع تحقق ذلك من خلال مشروع المثلث الذهبي في صعيد مصر

متوسط دخل الفرد و تكلفة المعيشة

ساهم المشروع في رفع مستوى دخول الأفراد وتحويلهم من العمالة المؤقتة إلى العمالة الدائمة واستتبع ذلك زيادة في تكلفة المعيشة لارتفاع مستوى الأفراد بشكل عام ، ومازالت هناك حاجة ماسة لخفض تكلفة المعيشة المواد الخام تتوافر المواد اللازمة للعملية الإنتاجية من خلال الاستيراد الخام البوكسيت والذي يعد احدي أوجه القصور في المشروع مما يعرض المشروع لمخاطر زيادة سعر العملة الأجنبية وزيادة مصاريف النقل إلى جانب المخاطر السياسية والأمنية بالمنطقة التي قد تعوق وصول الخام بالسعر والوقت المناسب. واية تحديد للعملية الإنتاجية واستدامتها يؤثر بشكل كبير ومباشر علي التجمع الصناعي وحياة السكان واستقرارهم.

الأسواق والتصدير

تتوافر الأسواق المحلية ويزداد الطلب علي المنتج وكذلك تتوافر الأسواق العالمية ويتم التصدير للخارج مع مراعاة ازدياد المنافسة العالمية في الفترة الأخيرة وكذلك تذبذب أسعار البورصات العالمية

توفر الطاقة والمياه و الاتصالات

تتوافر الطاقة من السد العالي ومن محطة الكهرباء الخاصة بالمصنع وتقوم بتلبية الاحتياجات المختلفة للمدينة وللقري المجاورة وكذلك تتوافر المياه لوقوع المجمع الصناعي علي نهر النيل وتتوافر وسائل الاتصالات الحديثة بكافة أنواعها.

تقييم البعد الاجتماعي

التعليم

تتوافر مدارس التعليم العادي بكافة الدرجات التعليمية وكذلك التعليم الفني المتخصص من خلال مدرسة الألمنيوم والتعليم الجامعي يتوافر بدرجة مقبولة في جامعات جنوب الوادي وسوهاج وأسيوط وان كان هناك مشكلات في انتقال الطلاب وأقائهم وكذلك عدم وجود تخصصات كثيرة خاصة في الجامعات الناشئة مثل سوهاج وجنوب الوادي.

الصحة

تحتوي المدينة علي مستشفى تخصصي للعاملين بجانب بعض العيادات الخاصة والصيديات

أماكن العبادة

تتوافر أماكن العبادة وحرية العبادة مكفولة وهو الطابع الديني لمحافظة جنوب مصر التي تحتضن كافة الأديان ويتميز أهلها بالتدين والتمسك بالعادات والتقاليد.

الترفيه والتلاقي الاجتماعي

يتوفر النادي الرياضي الاجتماعي في المدينة ويرتاده بعض السكان ولكنها تفتقر إلي المكتبات العامة وقصور الثقافة ومراكز الشباب والجمعيات الأهلية

توفر الغذاء ومستلزمات الحياة

يتوافر الغذاء ومستلزمات الحياة لان المدينة محاطة بالمجتمعات الزراعية ويتوافر في المدينة أسواق تجارية.

تقييم البعد البيئي

— تغير الطبيعة الجغرافية

تغيرت الطبيعة الجغرافية في المنطقة بشكل كبير وإيجابي بعد تحولها إلي مجتمع عمراني فتحوّلت من صحراء قاحلة إلي بيئة مغايرة

— الاحتباس الحراري

يتملئ جو المنطقة الصناعية بالكثير من الغازات الضارة والتي تحتاج إلي الكثير من المرشحات وأنظمة تنقية الهواء خاصة وان مساحة المنطقة الخضراء ليست كافية

جودة المناخ (الماء والهواء)

لا تتمتع المدينة بجودة الماء والهواء الكافي نظر ا لاعتمادها علي الآبار الارتوازية في الشرب وكذلك فإن الغازات الصناعية الناتجة عن العملية الإنتاجية تسبب تغيرا نسبيا في جودة الهواء

— النفايات وإعادة التدوير

لا تمتلك المدينة نظاما لتدوير المخلفات المنزلية إما بالنسبة لمخلفات المنطقة الصناعية فيتم بيعها بثمان بخس دونما إعادة تدويرها بالمصنع وذلك بعد توقف خطوط الإنتاج الخاصة بتدوير المخلفات

— المسطحات الخضراء والفراغات

تمتلك المدينة والمنطقة المحيطة بالجمع الصناعي سياج أخضر وتمتلك كذلك مساحات خضراء وعلي بعد عدة كيلو مترات خارج المدينة تنتشر الزراعات والحقول خاصة مزارع قصب السكر.

تقييم البعد الإداري

- الهيكل الإداري

يتنوع الهيكل الإداري من الخبرات ومستويات التعليم المرتفعة والتي تتوفر في الإدارة العليا ثم تأتي شريحة المهندسين والفنيين لإدارة العملية الإنتاجية.

- العمالة

شريحة العمال تتراوح بين العمالة الفنية المدربة والعمالة المتدنية المستوى التعليمي والتي تجهل القراءة والكتابة.

الإدارة المحلية و الاندماج السياسي

لا تتمتع المدينة بأي نوع من الإدارة المحلية ولا يمارس بها نشاط سياسي وإنما تتبع مركز نجع حمادي في المحافظات

- الجودة قامت الشركة بتنفيذ برنامج مكثف للجودة الشاملة TQM أسفرت عن استحقاق الشركة

لشهادة ISO 9001 وتم الحصول عليها في مارس 1996 وتحديد الثقة في 2017 . والحصول على

شهادة OHSAS 18001:1999 في 2007 والحصول على علامة C.E MARK

- المخاطر

سيتم عمل دراسة كمية عن المخاطر الحالية والمحتملة وطرق مجابتها ومدى تأثيرها على العملية الصناعية والذي ينعكس انعكاسا مباشرا على استقرار السكان في المجتمع التعاوني.

تقييم البعد العمراني

- وحدات سكنية

الوحدات السكنية موزعة على ثلاث مدن ،فبدأت بالمدينة القديمة ثم المدينة الحديثة ثم مدينة المتقاعدين.

- خدمات

تتنوع الخدمات من سوق تجاري ومستشفى ومدارس ومراكز تدريب ومحطة كهرباء ومياه وسنترال مما يجعلها متكاملة الخدمات

- طرق ومواصلات

تربط المدينة شبكة طرق برية كما هو موضح بشكل (1) كما تتصل بخط حديدي وميناء على النيل وأخر على البحر الأحمر

- النقل الداخلي

تتوفر حافلات لنقل العمال إلى المصنع، كما تتوافر وسائل نقل من المدينة لنجع حمادي إلى جانب وسائل نقل عامة يملكها الأفراد متمثلة في حافلات صغيرة وسيارات أجرة

- المجتمعات العمرانية المجاورة

تخطيط بالمدينة مجموعة قري صغيرة ومركز نجع حمادي ومدن ومحافظات الصعيد الكبرى تعد مصدرا لإمداد المدينة بالعمالة والمواد الغذائية والاحتياجات الاخرى

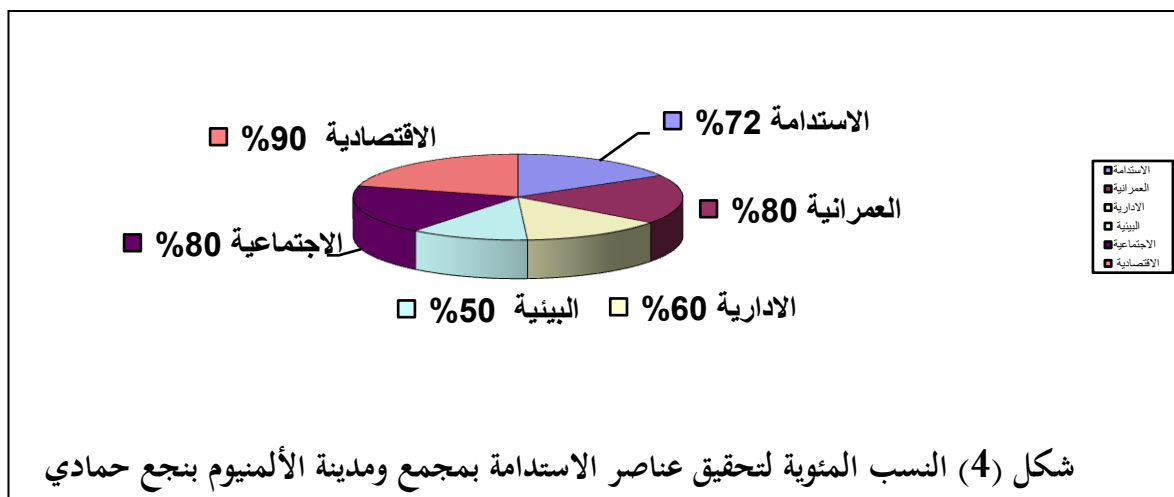
جدول (1) التحليل الكمي لأبعاد وجوانب الاستدامة

الدرجة من 4 لكل عنصر بأجمالي 20 لكل بعد وإجمالي 100 درجة كلية		تقييم العنصر و القصور والاحتياج	العناصر المؤثرة	أبعاد وجوانب الاستدامة
الدرجة المحققة	الإجمالي			
4	4	ممتاز	فرص العمل ومعدل البطالة	الاقتصادية
4	4	ممتاز	متوسط دخل الفرد و تكلفة المعيشة	
3	4	جيد	المواد الخام	
4	4	ممتاز	الأسواق والتصدير	
3	4	جيد	توفر الطاقة والمياه و الاتصالات	
18	20	إجمالي تقييم البعد الاقتصادي90%		
3	4	جيد	التعليم	الاجتماعية
3	4	جيد	الصحة	
4	4	ممتاز	أماكن العبادة	
2	4	متوسط	الترفيه والتلاقي الاجتماعي	
4	4	ممتاز	توفر الغذاء ومستلزمات الحياة	
16	20	إجمالي تقييم البعد الاجتماعي80%		
4	4	ممتاز	تغير الطبيعة الجغرافية	البيئية
1	4	مقبول	الاحتباس الحراري	
1	4	مقبول	جودة المناخ (الماء والهواء)	
1	4	مقبول	النفايات وإعادة التدوير	
3	4	جيد	المسطحات الخضراء والفراغات	
10	20	إجمالي تقييم البعد البيئي50%		
4	4	ممتاز	الهيكل الإداري	الإدارية
4	4	ممتاز	العمالة	
0	4	ضعيف	الإدارة المحلية و الاندماج السياسي	
3	4	جيد	الجودة	
1	4	مقبول	المخاطر	
12	20	إجمالي تقييم البعد الإداري60%		
2	4	متوسط	وحدات سكنية	العمرانية
4	4	ممتاز	خدمات	

4	4	ممتاز	طرق ومواصلات
3	4	جيد	النقل الداخلي
3	4	جيد	المجتمعات العمرانية المجاورة
16	20	إجمالي تقييم البعد العمراني 80%	
72	100	النسبة المئوية لتوافق التجمع الصناعي التعاوني مع عناصر الاستدامة 72%	

ومن تحليل عناصر الاستدامة بالتجمع الصناعي التعاوني بمجمع الألمنيوم يتبين أن التجمع الصناعي يحقق المعايير الاقتصادية بنسبة حوالي 90% وهو المعيار الأكثر تأثيراً في التجمعات الصناعية فقد استحدثت صناعة وتم تكوين صناعة استطاعت المنافسة في الأسواق العالمية واستجلب الدخل. ومن الناحية العمرانية والاجتماعية تصل النسبة لحوالي 80% فهو مجتمع عمراني متكامل الأركان استطاع تكوين تجمع جاذب عمرانياً في أكثر المحافظات طرداً للسكان وتحقيق المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لقاطنيه، ورغم الضعف النسبي في الناحية الإدارية والهياكل التنظيمية ولكنها تحقق مستوى مقبول بنسبة 60% ومن السهل تحسين هذا البعد بمزيد من الإعداد والتدريب الجيد للهياكل الإدارية بكافة مستوياتها وإتباع أساليب الإدارة الحديثة الممنهجة، وتأتي بالمرتبة الأخيرة البعد البيئي بنسبة 50% والذي يحتاج إلى الكثير من الدعم بالقضاء على تلوث الهواء وتحسين جودة الهواء والمياه بالتقليل من ملوحتها وإيجاد منظومة قوية لإعادة تدوير المخلفات ذاتياً وتحويلها لمنتجات ذات قيمة اقتصادية.

والتقييم الكلي لتوافق المجتمع الصناعي التعاوني مع عناصر الاستدامة يأتي مبشراً ومشجعاً بشكل كبير ويعطي مؤشر علي نجاح التجربة التعاونية في صعيد مصر حيث يأتي متوافقاً مع عناصر الاستدامة بنسبة 72%. شكل (4) النسب المئوية لتحقيق عناصر الاستدامة بمجمع ومدينة الألمنيوم بنجع حمادي



تحليل المخاطر المحتملة والقائمة

– نوع الخطر

توقف استيراد الخام

يعتمد المصنع علي الخام المستورد من الخارج والذي يمكن حذر استيراده لأسباب سياسية وأمنية أو لوجود اضطرابات في المنطقة مما يهدد بتوقف الإنتاج والذي يعني بدوره توقف حركة الحياة بالمدينة

— تغيير أسعار العملات

يؤثر تغيير سعر العملة علي عمليات جلب الخامات ومستلزمات التصنيع وكذلك تصدير المنتج للخارج

— تذبذب أسعار البورصات

نظرا لزيادة المعروض يتعرض سعر الخام للتغير

— نقص الخبرات الفنية

يهدد نقص الخبرات بتوقف بعض الوحدات الإنتاجية وقد حدث هذا فعلا عند غياب بعض الخبراء من جنسيات معينة نظرا للظروف السياسية

— تسرب العمالة

استقطاب العمالة المدربة للعمل خارج البلاد أو مناطق أخرى داخل البلاد ويظهر ذلك واضحا في العمالة القادمة من الدلتا والحضر

— توقف التوسعات

توقف التوسعات يعني توقف الامتداد العمراني في المدينة كما أن اعتماد التوسعات علي عمالة موجودة يتبعه توقف التوسع العمراني

— تلوث الهواء

مشكلة قائمة في جو معظم المدن الصناعية لضعف المرشحات وأنظمة تنقية الهواء وقلة مساحة الحزام الأخضر

— المخلفات الصناعية

تباع المخلفات الصناعية بأسعار متدنية مع توقف خطوط تدويرها وعدم استحداث تقنيات

— قلة وارتفاع أسعار الطاقة

قلة الكهرباء المتولدة بالسد يهدد بتخفيف الأحمال الذي يسبب خسائر فادحة وفي حالة توقف أو انقطاع التيار تتوقف العملية الإنتاجية

— السكن الإداري

العمل بنظام السكن الإداري يعني ضرورة ترك العاملين للوحدات عند تركهم العمل أو بلوغ سن التقاعد مما يهدد

الاستقرار الأسري والنفسي

— فرص التعليم

هناك بعض التخصصات ومستويات التعليم الخاصة لا تتوفر في المدينة ويحتاج راغبي التعلم للسفر لمسافات كبيرة تشق علي الكثيرين تكليفها وتشق علي الفتيات في مجتمع الصعيد المغلق

— الانتماء والروابط العائلية

يعد ضعف الانتماء والروابط العائلية لاختلاف أصول السكان وثقافتهم وترك المدينة مع ترك العمل، مما يجعل الانتماء للموطن الأصلي وليس للموطن الجديد

— ملوحة المياه

اعتماد المدينة علي المياه المالحة من الآبار الارتوازية اثر علي الثروة الحيوانية ومعدلات إنتاج المزرعة التي تعد عنصرا خدميا هاما في المدينة لتوفير الغذاء والاحتياجات الأساسية

— الأمراض المهنية

تنتشر الأمراض المهنية خاصة الأمراض الصدرية لتلوث الهواء وأمراض الكلي والمسالك لملوحة المياه

— انخفاض الخدمات

انخفاض معدل الخدمات في المدينة تعد عملية متزامنة مع ما يتعرض له الإنتاج أو التصدير من مشكلات مما يعني

انخفاض الدخل

— قلة الإنفاق الحكومي

نظرا للظروف السياسية والاقتصادية في البلاد فقد عاني كل من التجمع الصناعي والمدينة من انخفاض الخدمات نتيجة لانخفاض الموازنة العامة للدولة لتعيين المخاطر المحتملة والقائمة يستوجب تعريف مصفوفة المخاطر و التي يمكن منها تقدير الخطر وحجمه حيث يعرف الخطر علي انه حصيلة درجة الخطورة واحتمالية حدوثها وعدد مرات تكرارية الحدوث وقابلية التضرر حيث يتناسب الخطر مع كل هذه العوامل طرديا فيزيد معدله زيادات متباينة مع زيادتها بينما يتناسب الخطر تناسبا عكسيا مع القدرة علي مجابهته فيقل وقد يتلاشى عند القدرة علي مواجهته. جدول (2) يوضح تعريف العوامل المؤثرة علي حدوث الخطر وتصنيف كل منها وصفا وكذلك كميا بتقدير قيمة عددية له. الخطر = درجة الخطورة * احتمالية الحدوث * عدد مرات تكرارية الحدوث * القابلية للتضرر قدرات المجابهة (3)

جدول (2)العوامل المؤثرة علي حدوث الخطر وتصنيفها

م	البند	نوع التحليل	التوصيف			
1	درجة الخطورة	التحليل الوصفي	علي بعد من المكان	بجوار المكان	جزء من المكان	كامل المكان
			متدني	منخفض	متوسط	عالي
		التحليل الكمي	1	2	3	4

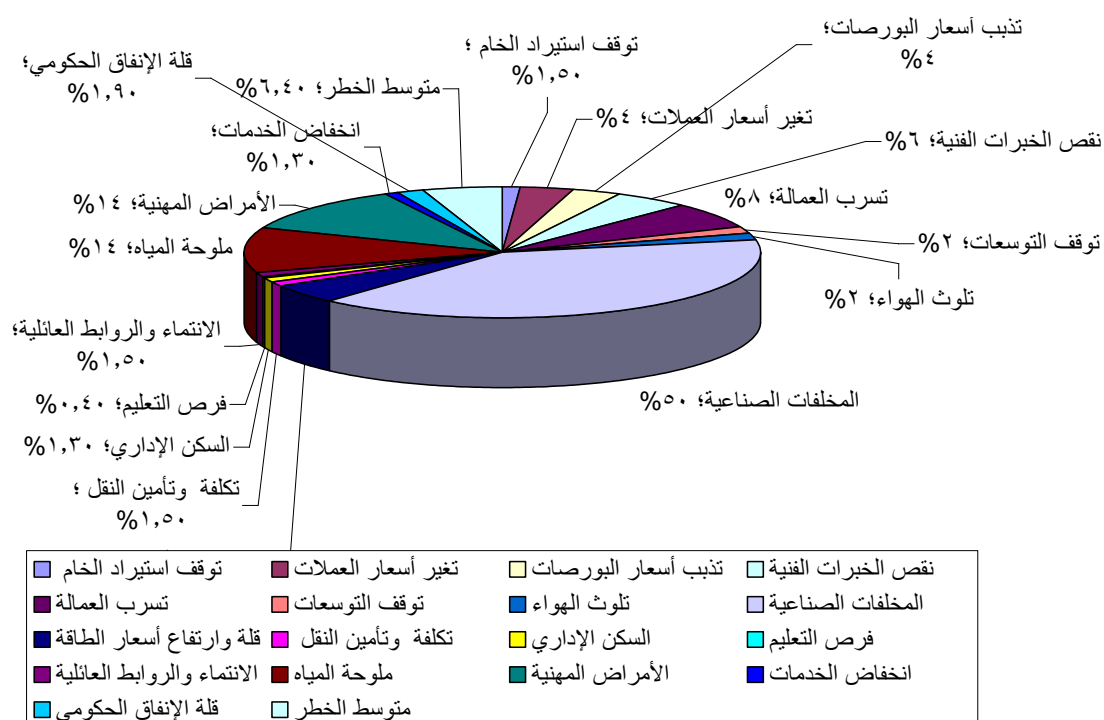
2	القابلية للتضرر	التحليل الوصفي	بشرى	اقتصادي	السمعة	إداري
			مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض
		التحليل الكمي	10	7	5	3
3	معدلات التكرارية	التحليل الوصفي	سنوي	شهري	اسبوعي	يومي
			متدني	منخفض	متوسط	مرتفع
		التحليل الكمي	2	3	5	6
4	احتمالية حدوث الخطر	التحليل الوصفي	غير وارد	محمثل	مرجح	مؤكد
			متدني	منخفض	متوسط	عالي
		التحليل الكمي	1	2	4	6
5	قدرة المواجهة	التحليل الوصفي	ذاتي	محلّي	قطري	دولي
			عالي	متوسط	منخفض	متدني
		التحليل الكمي	10	6	4	2

العوامل المؤثرة علي الخطر طبقا للمعادلة والمصفوفة تتمثل في :-

- درجة الخطورة وتعبر عن مكان حدوث الخطر وقربه أو بعده عن المكان
- القابلية للتضرر وتعني بنوع الضرر علي الأفراد أو المعدات أو المنشآت أو اقتصاره علي السمعة والنواحي الإدارية
- معدلات التكرار بمعنى عدد مرات حدوثه كونها يومية أو شهرية وغيرها
- احتمالية حدوث الخطر من حيث كونه مؤكد أو محتمل أو غير وارد
- قدرة المواجهة من حيث قدرة المؤسسة علي التعامل وإنهاء الخطر أو الاحتياج إلي مساعدات خارجية وهل المساعدات تكون محلية علي مستوى القرية أو المحافظة أو علي مستوى الدولة (قطرية) أو دولية تستوجب تدخل خارجي لعظم الكارثة واستحالة التعامل معها ذاتيا.

وبتطبيق مصفوفة المخاطر السابقة بالقيم العددية الافتراضية علي الحالة الدراسية المتمثلة بالمجمع الصناعي التعاوني بمدينة الألمنيوم نجد انه يمكننا حصر وتقنين المخاطر الحالية والمحتملة في سبعة عشر (17) عنصرا، تشمل العناصر الصناعية والإنتاجية في المجمع والتي لها تأثير قوي ومباشر علي جودة الحياة في المجمع التعاوني وقد تم تحليل هذه العناصر وصفا بتوصيف درجة التضرر وكما بوضع قيمة عددية منبثقة من مصفوفة المخاطر الموضوعية من قبل الباحث لتوافق القيم العددية بما توافقت نسبي مع الحالة الدراسية. جدول (3) يوضح التحليل الكمي والوصفي للمخاطر القائمة والمحتملة في التجمع الصناعي التعاوني ومن دراسة المصفوفة وجد أن أكثر العوامل القائمة خطورة والمتمثل في المخلفات الصناعية تبلغ قيمته حوالي (50%) من القيمة القصوي للمخاطر ويليه العامل المتعلق بملوحة المياه و انتشار الأمراض المهنية بنسبة

ويتضح مما سبق أن التجمع الصناعي التعاوني لا تتجاوز معظم المخاطر المحتملة والقائمة فيه (14%) ومعظم المخاطر خطورتها لا تتجاوز (5%) باستثناء المخلفات الصناعية التي تصل خطورتها لحوالي (50%) وهناك العديد من الوحدات المتوقفة في المصنع والمتصلة بإعادة تدوير المخلفات مثل مصنع الشبة ومصنع الخزف ومصنع الثلج إلى جانب استحداث تقنيات مصرية جديدة لاستخدام خبث الألمنيوم في صناعة المواد المركبة' مما يجعل هذه المشكلة القائمة من السهل التغلب عليها، ولذا يمكن اعتبار هذا التجمع التعاوني مثاليا في التعامل مع المخاطر ومجابهتها مما يعد احد عناصر الاستدامة.شكل (5) يوضح المخاطر المحتملة والمتوقعة ونسبة حدوثها



شكل (5) المخاطر المحتملة والمتوقعة ونسبة حدوثها

جدول (3) مصفوفة المخاطر القائمة والمحتملة بمجمع الألمنيوم

نوع الخطر	نوع الخطر	درجة الخطورة	احتمالية الحدوث	التكرارية	القابلية للتضرر	قدرة المجابهة	المجموع	
							نهاية عظمي 960 (اعلي خطورة)	نهاية صغري 0.6 (ادني خطورة)
1	توقف استيراد الخام	متوقع	علي بعد 1	محتمل 2	سنوي 2	اقتصادي 7	دولي 2	14(1.5%)
2	تغير أسعار العملات	حالي	علي بعد 1	مرجح 4	شهري 3	اقتصادي 7	دولي 2	42(4%)
3	تذبذب أسعار البورصات	حالي	علي بعد 1	مرجح 4	شهري 3	اقتصادي 7	دولي 2	42(4%)
4	نقص الخبرات الفنية	حالي	جزء 3	مؤكد 6	سنوي 2	اقتصادي 7	ذاتي 10	25.2(2.6%)
5	تسرب العمالة	متوقع	جزء 3	مرجح 4	سنوي 2	اقتصادي 7	ذاتي 10	16.8(1.8%)
6	توقف التوسعات	متوقع	بالمكان 4	محتمل 2	سنوي 2	اقتصادي 7	ذاتي 10	11.2(1.2%)
7	تلوث الهواء	حالي	بالمكان 4	مؤكد 6	كل ساعة 8	بشري 10	ذاتي 10	19.2(2%)
8	المخلفات الصناعية	حالي	بالمكان 4	مؤكد 6	كل ساعة 8	بشري 10	قطري 4	480(50%)
9	قلة وارتفاع أسعار الطاقة	حالي	بالمكان 4	مرجح 4	سنوي 2	اقتصادي 7	قطري 4	56(6%)
10	تكلفة وتأمين النقل	متوقع	علي بعد 1	محتمل 2	سنوي 2	اقتصادي 7	دولي 2	14(1.5%)
11	السكن الإداري	حالي	علي بعد 1	مؤكد 6	سنوي 2	بشري 10	ذاتي 10	12(1.3%)
12	فرص التعليم	حالي	علي بعد 1	مرجح 4	سنوي 2	إداري 3	محلي 6	4(0.4%)
13	الانتماء والروابط العائلية	حالي	بالمكان 4	مؤكد 6	سنوي 2	إداري 3	ذاتي 10	14.4(1.5%)
14	ملوحة المياه	حالي	بالمكان 4	مؤكد 6	كل ساعة 8	اقتصادي 7	ذاتي 10	134.4(14%)
15	الأمراض المهنية	حالي	بالمكان 4	مؤكد 6	كل ساعة 8	اقتصادي 7	ذاتي 10	134.4(14%)
16	انخفاض الخدمات	حالي	جزء 3	محتمل 2	سنوي 2	بشري 10	ذاتي 10	12(1.3%)
17	قلة الإنفاق الحكومي	حالي	جزء 3	مرجح 4	سنوي 2	إداري 3	قطري 4	18(1.9%)
المتوسط الإجمالي للخطر المحتمل والمتوقع								6.4%

ومن التحليلات السابقة يتضح أن متوسط نسبة المخاطر المحتملة والقائمة حوالي 6.4% مما يعني أن التجمع الصناعي التعاوني بالألومنيوم يحقق اقل نسبة خطورة مع توافقه مع معايير الاستدامة بنسبة 72% مما يجعله تجربة فريدة وتجمع صناعي ناجح ونمط قابل للتكرار بمصر والمنطقة العربية.

الاستنتاجات والتوصيات

1. التنمية الصناعية يمكن أن تحل كثير من مشاكل التخلف بأقاليم الدول النامية، عن طريق تنمية واستغلال ثروتها الطبيعية وقد تم استغلال القوي البشرية والطاقة الناتجة من السد العالي في إقامة مجتمع صناعي تعاوني في صعيد مصر مما يعد مثالا يحتذى به وتجربة فريدة في مضمار الشرق الأوسط
2. تعد التجمعات الصناعية واحدة من أفضل التجمعات السكانية التي تحقق لقاطنيها عناصر الاستدامة من حيث توفر الدخل الاقتصادي وتوفير الخدمات والمرافق وغيرها ويعد مجمع الألومنيوم مثالا واضحا للتجمع السكاني التعاوني الناجح.
- أدى اختيار مواقع توطین المشروعات الصناعية في مصر خلال الخمسين عاما الأخيرة من القرن العشرين، والتي تمت في ظل رواج الأفكار الاقتصادية التي ترى أن إستراتيجية التركيز هي أنسب الإستراتيجيات للتنمية بالنسبة للدول النامية، بحيث تمركز الجهود والموارد في عدد محدود من المدن الكبرى، مما أدى إلى الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وجاءت تجربة مجمع الألومنيوم مخالفة للفرضيات المتعارف عليها حيث نجحت في توطین مجتمع صناعي تعاوني متكامل استمر لنصف قرن في أقاصي الصعيد وفي صحراء نائية.
3. استطاع التجمع الصناعي المتمثل في المنطقة الصناعية والسكانية من تغيير الطبيعة الجغرافية والايكولوجية للمنطقة فتحوّلت في غضون سنوات قليلة من صحراء جرداء غير مأهولة إلى مجتمع عمراني وصناعي وأدت إلى تغيير نمط حياة سكان المنطقة وتحويلهم لمجتمع صناعي منتج.
4. حقق التجمع الصناعي التعاوني التوافق بين مجموعات البشر المتباينة في الأصول والثقافات والمستويات الاجتماعية ودرجة التعليم والقادمة من شتي بقاع مصر من الوادي والدلتا والريف والحضر فانصهرت كل هذه العناصر في بوتقة واحدة والحياة في مدينة ومجتمع صناعي واضح بل إن الأجيال الثانية والثالثة والأجيال المتعاقبة غدت اشد ارتباطا وتألفا وانعكس ذلك علي أعمال التوسعات في المجمع الصناعي وزيادة الإنتاجية واستحداث وحدات وصناعات لم تكن موجودة عند بداية العمل واتجاه المجمع الصناعي لتحقيق نوع من الاكتفاء الصناعي متمثلا في عمليات الإحلال والتجديد وتوفير قطع الغيار وغيرها من المستلزمات.
5. نجحت تجربة التوطن الصناعي في العالم وفي مصر، حيث ساهمت في جلب خبرات وتخصصات متباينة للعيش والعمل في المجتمع الصناعي التعاوني الذي استطاع التوفيق بين مجموعات البشر للعيش في مجتمع متكامل مع إزالة الفروق بينهم الناتجة عن اختلاف العادات والتقاليد في البيئة الأصلية

6. اثبت المجتمع الصناعي التعاوني المتمثل في مجمع الألمنيوم قدرته علي تحقيق الاستدامة والتوسع طبقا للمعايير الدولية والمتمثلة في تحقيقه للنواحي الاقتصادية بنسبة 90% والنواحي العمرانية والاجتماعية بنسبة 80% والنواحي الإدارية بنسبة 60% والبيئية بنسبة 50% إجمالي تحقيق لمعايير الاستدامة بنسبة 72%.

7. المخاطر المحتملة والقائمة تعد من العوامل الرئيسية المؤثرة على التوطن الصناعي في مصر ، وتبرز أهمية مصفوفة التحليل الكمي والوصفي للمخاطر بحيث يتم من خلال دراستها وتحليلها الوقوف على الوضع الراهن لأماكن التوطن وقدرتها علي مجابهة المخاطر المحتملة مما يؤكد قدرتها علي الاستمرارية والنمو المطرد حيث أن متوسط حدوث الخطر حوالي 6.4%.

8. تعد القابلية للتوسع والتكيف مع المستجدات والقدرة علي تقبل واستيعاب التقنيات المتقدمة إحدى سمات المجتمع الصناعي التعاوني الذي قام في صعيد مصر منذ السبعينات مما أهله لان يكون احدي الركائز الأساسية في المثلث الذهبي المزمع أقامته في صعيد مصر حيث تعد تجربة مجمع الألمنيوم من التجارب الناجحة والقابلة للتكرار.

1. تثبت الدراسة تراجع تأثير الموارد الطبيعية بالنسبة للتوطن الصناعي في مقابل دور أكبر للبنية الأساسية ودور رئيسي وجوهري للخصائص الاقتصادية /الاجتماعية للمكان. فقد كانت منطقة صحراء الهو التي أقيم فيها مجمع الألمنيوم خالية تماما من إيه مقومات ونقاط القوة والفرص وحافلة بنقاط الضعف والمخاطر وبالرغم من ذلك فقد نجحت الاستراتيجية المقترحة للتوطن الصناعي بالإقليم والقائمة علي القدرة البشرية والبنية الأساسية والاستعانة بالخبرات العالمية المميزة.

2. تحولت محافظة قنا من محافظة طاردة للسكان بسبب الفقر والبطالة وقلة الموارد إلى مجتمع صناعي سكاني خدمي حضاري متكامل مقام على مساحة 5000 فدان، مجتمع غير متحارطة الحياة في جنوبا لصعيد منذ بداية إنشائه عام 1971 وحتى الآن.

3. مازال ينظر إلى التجمعات الصناعية علي أنها مشروعات استثمارية هدفها دعم الإنتاج الصناعي بغض النظر عن تحقيقها للاستقرار النفسي والاستيطان العمراني لسكانها.

المراجع والمصادر

- إبراهيم محلب – تجربة شركة المقاولون العرب في نظم إنشاء منخفضة التكاليف – ندوة التحديات الاقتصادية لتخفيض تكاليف البناء – المركز القومي لبحوث البناء والإسكان – 2008.
- القانون رقم 14 لسنة 1981 بشأن التعاون الاسكاني.
- توفيق احمد عبد الجواد؛ محمد توفيق عبد الجواد – مواد البناء وطرق الإنشاء في المباني – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة – الطبعة الأولى – 1967 –
- توصيات المؤتمر الدولي للإسكان – سياسات ونظم الإسكان لذوى الدخل المنخفض – القاهرة – 1992

- حسين جمعة - إدارة الكوارث والأزمات في قطاع التشييد والبناء- مكتب الدراسات والاستشارات الهندسية جمعية المحافظة على الثروة العقارية والتنمية المعمارية - الطبعة الثانية - 2008
- عمرو، تامر محمد عبدالعزيز، سيد، محمد فرحات دراسة تحليلية لأساليب تقييم مخططات التنمية العمرانية . مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي الحادي عشر، القاهرة، مصر، 2010.
- مدحت مصطفى خورشيد - آليات النظام القومي لتصنيف البناء الأخضر المصري - مؤتمر الإسكان العربي الأول استدامة البناء في المنطقة العربية وخاصة البيئة الصحراوية 23- 26 ديسمبر 2010
- مها سامي كامل - كيف تصبح قرى الظهير الصحراوي نموذجاً للقرى الناجحة - المؤتمر السابع لتنمية الريف المصري والمياه والطاقة والتنمية الريفية 13-15 أكتوبر 2009
- ميشيل لطيف ميخائيل؛ شريف أبو المجد؛ شريف حسن كامل - المنشآت من الحوائط الحاملة (دراسة عامة) - مركز بحوث الإسكان والتخطيط العمراني - 1974
- نموذج الإسكان الأول (4) R - وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - هيئة التخطيط العمراني- 2012
- هبة الرحمن احمد - المخاطر المصاحبة لإدارة وتنفيذ مشروعات الإسكان منخفضة التكاليف - المؤتمر الدولي نحو إسكان منخفض التكاليف - القاهرة - مايو 2007
- هدى لشبيب - الجنوب التونسي عمارة تعانق الصحراء- مؤتمر الإسكان العربي الأول استدامة البناء في المنطقة العربية وخاصة البيئة الصحراوية 23- 26 ديسمبر 2010

- Alliance (<http://www.coop.org/housing/>)
- "A New York Co-op Apartment Lawyer: Co-op Boards, Shareholders, Managing Agents, and Commercial Tenants". Retrieved 2 May 2015.
- Berkeley group, Creating Strong Communities: how to measure the social sustainability of new housing developments. London, UK, 2013.
- "Condo vs. Co-op Apartment: The New York City Real Estate Question for Buyers, Sellers and Investors". Retrieved 2 May 2015.
- International Cooperative Alliance Housing (<http://www.icahousing.org>)
- National Cooperative Law Center (<http://nationalcooperativelawcenter.com>).
- <http://www.pck-law.com>
- <http://www.nlihc.org/mahn/afford.htm>
- <http://www.abs.gov.au/Ausstats/abs@.nsf/Lookup/NT0000894A>
- http://neptunus.tno.nl/en/news/tno_magazine/december2002/em4_14_16.html
- <http://www.hawaii.gov/dbedt/ert/resguide.html>
- http://mknt.icsmir.ru/Stroit2_Engl.htm
- <http://www.policylibrary.com/housing/>
- http://www.seco.cpa.state.tx.us/sa_codes.htm

- <http://www.nhe.net/naturalcottoninsulation/>
- (http://www.wisc.edu/uwcc/info/uwcc_pubs/coopHouse02.pdf) (PDF)
- (<http://directory.ic.org/records/coops.php>) in the Intentional Communities
- "https://en.wikipedia.org/w/index.php?title=Housing_cooperative&oldid=734754902

الأحياء العشوائية بمدينة باتنة ما بين الواقع والتحدي (التجمع الحضري طريق حملة – أولادبشينة نموذجاً)

د. فوزي مشنان

Slums in the city of Batna between the reality and the challenge (urban campaign –Road hamla- ouled bchina model)

mechnane fouzi Fouzi.lbatni@yahoo.fr

ملخص :

تتضمن هذه الورقة البحثية التطرق لشكل من الأشكال الحضرية لمدينة باتنة التي أنتجها النمو الحضري للمدينة وتشبع نسيجها العمراني ، فيتم التطرق لواقع هذه الظاهرة من حيث مفهوما و خصائصها ، أسبابها و أهم مراحل و عوامل نشؤها وتطورها ، إضافة إلى آثارها ونتائجها ، ثم متطلبات مواجهتها والحد منها ومن ثم القضاء عليها تدريجيا .
الكلمات المفتاحية : الأحياء العشوائية- الشكل الحضري- النمو الحضري- التوسع العمراني

Summary:

This research paper contains a form of urban forms of the city of Batna, which produced by the city's growth and saturated its urban fabric, and the reality of this phenomenon will be addressed in terms of its concept and characteristics, Their causes and most important stages and assignments and development, in addition to their effects and consequences, and the requirements of their confrontation and reduce them and then gradually eliminate them.

Keywords: Random neigh borhoods - urban form - Urban growth - urban expansion

مقدمة و إشكالية البحث:

تشكل الأحياء العشوائية تشكل جزءا هاما من العملية الأساسية لظاهرة الهجرة الريفية والتحضر في كثير من البلدان النامية، ويؤكد المهتمون بالدراسات الحضرية أن النمو الديمغرافي السريع وطبيعة السياسات وحركة التصنيع كلها ساهمت ومازالت تساهم بشكل أو بآخر في تكثيف الهجرة، والتحضر السريع وبروز الأحياء المتخلفة وسرعة تكاثرها في هذه البلدان، وتعتبر ظاهرة البناء الفوضوي مصدرا للعديد من المشكلات الاجتماعية، كمشكلة السلوك الإنحرافي وخاصة بالمدن الكبرى الأكثر حيوية في نشاطاتها وخدماته المختلفة.
والجزائر كبلد نامي مازالت تعاني من هذه الظاهرة رغم التغيرات الكبيرة التي مست مختلف جوانب المجتمع المادية والمعنوية، قصد النهوض به والرفع من مستوى معيشة أفراده عامة ويتجلى هذا من خلال المخططات الموجهة لكل القطاعات والمكونة للاقتصاد الوطني، لكن إهمال عنصر التوازن وتكافؤ الفرص بين الأقاليم، وتركز المشاريع بالمناطق الحضرية أدى إلى زيادة حجم الهجرة من المناطق الريفية المحرومة باتجاه المدن وخاصة الحيازية للسكان.

وتعد مدينة باتنة إحدى هذه المدن التي أصبحت تعاني في الوقت الحالي من تزايد الهجرة الريفية وهذا طبعاً بحثاً عن العمل، وعن الظروف الاجتماعية اللائقة والتي تفتقدها هذه المناطق الريفية، فأصبحت أطراف المدن الملجأ الوحيد لمحدودي الدخل والثقافة للتخفيف من هذه المشاكل وهذا الحرمان. وقد نتج عن هذا السلوك العديد من المشاكل الاجتماعية التي أثرت ولا زالت تؤثر على النمو العمراني للمدينة وتعيق تحقيق تنمية عمرانية لما تحمله هذه الأحياء الفوضوية من مظاهر البؤس والفقر والبطالة والتخلف، كل هذه المظاهر التي شوهدت صورة المدينة الحقيقية وجعلتها عاجزة عن تحقيق وظائفها وتلبية متطلبات سكانها، مما جعلها حالياً تواجه مشاكل في تنظيم سياستها العمرانية، والجدير بالذكر أن الامتداد العمراني لمدينة باتنة أصبح ذو أشكال غير منظمة، متميزاً بانتشار البناء الفوضوي في أطراف هذه المدينة مما قلل من جهود إعادة التوازن للمدينة وتوجيه نميتها وفق برامج التخطيط العمراني المرسومة.

وبناء على ما سبق يمكن بلورة إشكالية الموضوع على النحو التالي: ما واقع الأحياء العشوائية بمدينة باتنة؟ وما الطرق الكفيلة بمعالجتها والحد منها؟

– أسباب ودوافع الدراسة:

- وجود الظاهرة العمرانية ونموها بشكل سريع، ومعرفة الواقع الحضري لمناطق المدينة.
 - معرفة أبعاد وأسباب ظهور الأحياء الفوضوية بالمدينة.
 - قابلية المشكلة للدراسة في إطار علم الاجتماع الحضري، إذ أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحياة الاجتماعية والحضرية.
- أهمية الدراسة :**

وتكمن في أنه جانب مس أغلب البلدان المتقدمة منها والنامية، ونظراً للأهمية البالغة التي يمثلها هذا الموضوع، فقد جعل منه سبباً لاختيار دراسته، وتفاقم شكل البناء الفوضوي أو التوسع الغير مخطط في العديد من الدول كما سبق الذكر، وانتشاره بشكل ملحوظ وعدم التمكن من حله نهائياً جعله دائماً محط أنظار مختلف الباحثين، وكذلك التعرف على هذا المشكل خاصة في مدينة باتنة وتطوره ومدى تأثيره على النسيج العمراني للمدينة مع إبراز هذا التأثير على الجانب المعنوي أكثر منه على الجانب المادي.

ومما يزيد في أهمية هذا الموضوع هي أن تطور البيئة الحضرية بما في ذلك الوحدات السكنية لا يسير متوازناً مع النمو السريع للمدن والتجمعات الحضرية.

أهداف الدراسة:

- تطوير المناطق العشوائية داخل المدينة وحل المشاكل العاجلة بها
- معالجة المناطق و المحاور التجارية، وربط الحركة بين أجزاء المناطق العشوائية.
- الاستغلال الأمثل للأرض بما يحقق أعلي منفعة دون التعدي على التشكيل والتكوين الطبيعي للأرض مع التأكيد على وظيفة المنطقة داخل مدينة الطائف.

- تقليل التكلفة المالية لتنفيذ الاقتراحات والخطط قدر الإمكان بما لا يؤثر على كفاءة المخطط المحلي.
- توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة كفرص العمل كهدف رئيسيا للسكان و العمل على رفع كفاءة المناطق السكنية ذات الحالة الرديئة بالمدينة وسرعة البدء في معالجتها.

- الدراسات السابقة:

- 1-دراسة لأحمد صالح مهدي¹ (أحمد صالح مهدي ، 2018 ،ص55) حيث أجريت دراسة سوسيو أنثروبولوجية و التي أخذت منحى الدراسة الحقلية لإحدى الأحياء العشوائية بمحافظة الديوانية بالعراق ، ووقع الاختيار على حي سالم بالمحافظة ، وتم دراسة سمات هذا الحي وخصائصه ونشأته التي تمت عن طريق وضع اليد على أراضي الدولة ، واعتبرت هذه المشكلة ذات تأثير و تحدي خطير على مجمل المدينة في تطورها ونموها اقتصاديا وثقافيا وعمرانيا ن وكان بالتالي الهدف من الدراسة الوقوف على أسباب نشوء الظاهرة ووضع حلول وعلاج لها.
- 2-دراسة لفتحية السيد أحمد الحوئي² (فتحية السيد أحمد الحوئي، 1998،ص211) حيث أوضحت الدراسة كون نشوء الظاهرة نتيجة لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية ساعدت على استقرارها ، إذ أصبحت تمثل ملجأ رئيسيا في الواقع الحضري للمجتمع المصري من خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وأكدت الدراسة على وجود علاقة ارتباطية بين السن والمستوى التعليمي وملكية المسكن و الرعية في الانتقال إلى حي سكني آخر ، فكلما ارتفعت الفئات العمرية كلما قلت الرغبة في الانتقال والتغيير إلى سكني آخر ، وكلما انخفض المستوى التعليمي كلما قلت الرغبة في تغيير الحي السكني.
- 3- دراسة لمحمود السيد عراي³ (محمود السيد عراي، 2007، ص85) حيث أكدت هذه الدراسة أن مشكلة السكن العشوائي بمصر هي مشكلة اقتصادية وعمرانية في نفس الوقت ن ويمثل سكان العشوائيات نمط لمحدودي الدخل ، وكانت دراسة مهمة لمعرفة المشكلات للقائين بهذه الأحياء واحتياجاتهم وخصائصهم، كما هدفت إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية والصحية لسكان العشوائيات واحتياجات هذه المناطق، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه العشوائيات تثير مشاكل اجتماعية وتهدد الاستقرار السياسي وتحيي المناخ لانفجار المشكلات الاجتماعية.
- 4-دراسة لفرج مصطفى الصرندى⁴ (فرج مصطفى الصرندى ، 2011،ص49) تلخص موضوع البحث في دراسة وتحليل ظروف الإسكان العشوائي لمنطقة المغرافة كإحدى مناطق القطاع التي تشهد تطورا عشوائيا للمساكن ، الأمر الذي انعكس سلبا على تطور هذه المنطقة سواء الطبيعي أو العمراني مؤثرا على النسيج العام و الظروف العمرانية والبيئية بالقرية ، كما تطرق الباحث لإعادة تأهيل وتطوير القرية بما يحافظ على الأهداف الإستراتيجية لهذه الدراسة الواقعية.

و من بين نتائج هذه الدراسة أن أهم استراتيجيات الارتقاء بالمناطق العشوائية هي الارتقاء بالمستوى الحضاري للسكان و العمل على مشاركتهم في فعاليات المجتمع، وكذا الارتقاء بالبنية الأساسية والعمل على رفع كفاءتها وزيادة قدرتها على استيعاب الزيادات السكانية المستقبلية ، وتحسين الظروف المعيشية و الاجتماعية والصحية والتعليمية داخل المسكن وخارجه ، والارتقاء بالكتلة المبنية سكنية كانت أو عامة أو خاصة.

5- دراسة " لسلطنية رضا "⁵(سلطنية رضا، 2006) حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول مقارنة العلاقات التي يضعها الإنسان مع الفضاء الذي يعيش فيه من خلال ممارساته وتعاييره المجسدة في عمرانه المتمثل في الأحياء المتخلفة داخل الجيوب العمرانية الفارغة، والتي استحوذت على اغلب المساحات والجيوب الأرضية داخل المحيط العمراني مما شكل عقبة في وجه التهيئة الحضرية للنسيج العمراني، وهذه الوضعية انعكست بالدرجة الأولى على برامج السكن التي استفادت منها الولاية بتأخر إنجاز مشاريع السكن وقلة عددها، هذا من جهة و من جهة أخرى نجد مطالبة سكان الأحياء المتخلفة بالبناءات الريفية في ضواحي المدينة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمحاولة الوضع المتدهور للأحياء المتخلفة على ضواحي ووسط المحيط العمراني، وهذا على حساب مشاريع مبرجة بالعمران الذي اتخذ صورة أخرى من النمو الغير المتوازن وغير المخطط حتى على حساب مناطق جبلية للمدينة المتنفس الوحيد لها، وبناءا على هذا التصور النظري والملاحظات الخاصة حول تواجد الأحياء المتخلفة دفع هذا الباحث ليؤكد هذا الطرح إلى صياغة التساؤل التالي وهو: ما هو مستقبل النمو العمراني للمدينة في ظل تواصل الأحياء المتخلفة؟ وما هي الإجراءات المحددة التي يمكن اتخاذها للقضاء عليها أو التخفيف من وطأتها.

ومن بين نتائج هذه الدراسة أشار الباحث إلى أن الأحياء المتخلفة ظاهرة مشوهة للعمران ومعيقة لنموه، فالظاهرة تكاد تكون عامة في الجزائر والدول العربية.

أولا :المفاهيم الأساسية

1- الأحياء العشوائية

يعرف معجم العلوم الاجتماعية السكن العشوائي بأنه البناء على أرض مملوكة للدولة دون مراعاة قواعد وقوانين التنظيم والبناء و شروط السكن الصحي (إبراهيم مذكور، 1975، ص622)⁶

وفي معجم الوجيز فكلمة العشوائي تعني الظلمة أي أن الإنسان يعمل على غير الهدى فيخطئ و يصيب (مصطفى حجازي، 1986، ص168-170)⁷.

عرفها أوسكار لويس أنها ترتبط بنقطة الفقر بل عد ثقافة الفقر لارتباطها بقدرة المستوى المعيشي، فالفقر عنده أسلوب الحياة.⁸ (اسماعيل قيرة ، 1999، ص383) وطالما نمط الفقر الحياة السائدة فيها الفقر فقد اعتبرها تعكس ذلك من مظاهرها الداخلية و الخارجية ، بينما اعتبرها تعكس ذلك من مظاهرها الداخلية والخارجية، بينما اعتبرها باحثون آخرون طبقة بؤرية تضطربهم الظروف القاسية إلى ابتكار أساليب تكفل لهم المعيشة، واستمرار الحياة في المجتمعات الحضرية .⁹ (مجموعة باحثين، 1978، ص23)

تتعدد التعريفات التي تناولت مفهوم العشوائيات كالتالي:¹⁰ (محمد محمود يوسف، 2008، ص52)

- يطلق مصطلح "العشوائيات" على التجمعات البشرية التي تتكون على أطراف المدن الكبرى، نتيجة عوامل عديدة؛ أهمها الهجرة من الريف إلى المدن كما هو الحال في بعض الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية والدخول المنخفضة التي أدت إلى أزمة إسكان اضطرت الكثير من السكان إلى تشييد بيوت من الصفيح والخشب والكرتون، وهي مساكن غير مطابقة للمواصفات الهندسية تم إنشاؤها دون تراخيص من الجهات المختصة.

- ويشير معنى البناء الفوضوي في بعض الدراسات التي تناولت مشاكل المدينة إلى تواصل عدة مساكن، وتتكون من طابق واحد أو أرضية، مكونة أحياء ذات أزقة ملتوية، وتعتمد في نموها على التوسع والانتشار باستحواذها على المساحات الهامة في المدينة، وتتواجد في أطراف المدن وتتميز بكثافة سكانية عالية، وبصفة عامة تشكل الامتداد الطبيعي لنمو غالبية المدن التي تتميز بهذه الظاهرة ويصبح التعامل معها بهدف تخطيطها صعبا بسبب تلك الوضعية⁽¹¹⁾.

أما "هنتر": فقد عرفها (بأنها ذات طابع انعزالي وانفصالي عن القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع الحضري وبذلك فهي منطقة تسودها ظاهرة التفكك الاجتماعي هذا بالإضافة إلى مساكنها القديمة المتدهورة والآيلة للسقوط و شوارعها القذرة وأزقتها الضيقة كما أن سكانها من الفقراء المهملين علاوة على أن ظروفها الاقتصادية الرديئة إذن هي ظاهرة اجتماعية تجمع بين الظروف المادية و الاجتماعية والاتجاهات الفكرية والقيم والمثل والعادات وأساليب الممارسة التي تقوم بدور هام في هذه المنطقة كغيرها من الظواهر الاجتماعية)¹² (محي الدين صابر، 1962، ص111) وأما "فورمان Forman": (فيعرفه على أنه جزء من أجزاء المدينة مزدحم بالسكان الفقراء وانخفاض مستوى النمط العمراني).

وهناك تعريف للأمم المتحدة على أنها: (مناطق غير مريحة وليست خاضعة للرقابة لأنها نشأت وتطورت بعيدا عن الرقابة للسلطات المسؤولة عن ضبط وإنشاء المساكن).

التعريف الإجرائي:

لقد عرفها "ميلتزر ووايتلي MeltzeretWhitley": (عمران قديم متدهور وأنها تعاني من شدة الازدحام وسكانها ذو دخل محدود لا يشاركون في دفع الضرائب إلا القليل منهم فقراء تنتشر بينهم ظاهرة البطالة بنسب مرتفعة جدا وتفشي الأمية بين أوساطهم لانخفاض مستوى التعليم وكذا الأمراض والوفيات التي تعتبر كمؤشر على تدهور الأحوال الصحية والمعيشية وأن مشاركتهم المنظمة في الحياة الاجتماعية الحضرية ضعيفة كدلالة على السلبية والهامشية والعزلة)¹³ (أحمد بوزراع، 1986، ص53)

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكننا تعريف السكن الفوضوي الخاص والمميز للوضعية المالية لمجال دراستنا على أنه (عبارة عن مساكن نشأت وتطورت كنتيجة حتمية للزيادة السكانية، في ظل غياب الرقابة من طرف السلطات المعنية و المسؤولة عن ضبط وإنشاء المساكن وهي تفتقر إلى بعض التجهيزات، كما تفتقر على جميع أشكال المرافق الواجب إلحاقها بالمسكن، مع الرداءة التامة للطرق).

2- الشكل الحضري:

- يعرف بأنه العلاقة بين المجال المبنى أو الشاغر، أو ما يسمى بالفراغ أو التوابع¹⁴ (عبد الإله أبو عياش وإسحاق يعقوب القطب، 1980) هذا التعريف يمثل التعريف مفهوما شاملا للشكل الحضري، حيث يعتبر أحد العناصر الأساسية للتعبير والإنتاج الحضري، ويلعب دورا أساسيا في دراسة تنظيم المجال، وتحديد المظهر العام للمدينة الذي يعكس بدوره مستوى معيشة سكانها.

- لطالما اعتبرت التعاريف المتعلقة بالشكل الحضري غاية في التباين، وذلك بحكم تعقيدها النسيج العمراني، وتعقيد المدينة في حد ذاتها، حيث قامت Dominique Raynaud بإعطاء صيغة لتعريف الشكل الحضري، لكن بصفة مغايرة بغرض التبسيط المحكم للفه، أي أن الشكل الحضري يأخذ معناه انطلاقا من حدود البحث الموجه إليه، فتوصلت إلى النتائج التعريفية التالية :

- إذا كان الشكل الحضري يستعمل في تمييز المساحات العمرانية التي تمثل خصائص التجانس والاستمرارية و القطيعة منجهة أخرى فيدعى النسيج الحضري.

- وإذا كان يدل على المظهر الإنساني للمدينة وليس الإطار المبنى فهو الشكل الاجتماعي.

- وإذا كان تركيبة ذهنية غير معدومة فهو التمثيل الحضري.
- أما إذا كان مرتبط بالمظهر المجالي للمدينة فهو النموذج الحضري.
- وإذا استنبط من دراسة شكلية بمعنى التصنيف و النمطية فيتعلق بالنمط الحضري.
- إذا كان ذوقاً ثنائية للبعد وكل ما يتعلق بالرسومات والشبكات فهو المخطط الحضري. 3- النمو الحضري : ويعرف أبو عياش النمو الحضري « بأنه مصطلح يشير إلى تلك التوسعات وإلى ذلك النمو الذي حدث في المدن والمساحات الحضرية الصغيرة وهذا بصورة عامة حيث يشير إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة مثل ألف نسمة أو تلك التي يبلغ عددها عشرون ألف أو عشرة آلاف نسمة فأكثر». ¹⁵ (عبد المنعم شوقي، 1981، ص25)
- إضافة إلى هذه التعاريف هناك تعريفات أخرى أوجزها على النحو التالي:
- يعرفه عبد المنعم شوقي بأنه: «زيادة عدد سكان المدن، وقد يصحب هذا زيادة سكان الريف فلا ترتفع درجة التحضر». ¹⁶ (عبد الله أبو عياش - إسحاق يعقوب القطب، 1980)
- إن مفهوم النمو الحضري لا يقتصر على مجرد زيادة عدد السكان إنما قد يكون نمواً سرطانياً لكونه يمثل آلاماً وأوراماً بأطراف وجوانب المدن.
- كذلك قد يعرف على أنه زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة وذلك عن طريق هجرة الريفيين إلى المدن أو الزيادة الطبيعية، أو بسبب التوطن الصناعي ويصاحب هذه الزيادة تكديس المساكن للمناطق الحضرية.
- يعتبر النمو الحضري جملة من التغيرات و التبدلات التي تتعرض لها أنماط وأشكال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وتزايد هذه الأنشطة يؤدي إلى نمو وتوسع حضري مستمر. ¹⁷ (مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة 2003)
- إذن بصفة عامة ومن خلال التعاريف السابقة يشير النمو الحضري إلى زيادة عدد السكان. كما يشير مفهوم النمو الحضري إلى مجموعة العوامل التي تسهم في تعقيد الحياة في المجتمع الحضري وإلى تطور المؤسسات الاجتماعية والتربوية وغيرها من النواحي الكمية والنوعية. كما يشير النمو الحضري إلى معدلات الزيادة في السكان، سواء كانت ناجمة عن ارتفاع نسبة الخصوبة أو الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية. ويصاحب النمو الديموغرافي عادة اتساع المساحة التنظيمية للمدن نتيجة للامتداد الأفقي والرأسي للعمارة من أجل تلبية احتياجات السكان الأساسية مثل المساكن والطرق والخدمات بمختلف أشكالها العلاجية والوقائية والتربوية.

4- التوسع العمراني : ¹⁸ (Henri Jacquot, 2000, p415) مفهوم عام متعدد الوجوه يشير إلى توسع مدينة ما، وضواحيها على حساب الأراضي والمناطق المحيطة بها، تؤدي هذه الظاهرة إلى تطوير المناطق الريفية المجاورة للمدن الكبيرة تدريجياً، وزيادة كثافتها السكانية شيئاً فشيئاً. على رفع مستوى الخدمات فيها.

كما يعرفه هيربرت وكتمان : انتشار الهيكل العمراني للمدينة خارج الحدود الموضوعة لها، أي امتداد عمران Extension وتحمل كلمة الانتشار طياتها عدم التقيد بحدود المناطق العمرانية، كما عرف التوسع العمراني بامتداد المدن ¹⁹ (مشروع القانون الجديد 04، 2005/04، ص 101) .

وعرفه عبد الرزاق عباس حسين : لفظة التوسع العمراني تشمل زيادة ميل السكان إلى المدن الكبيرة، إذن التوسع يعني توسع المجال للهيكل العمراني للمدينة خارج الحدود الحالية، أي الزيادة في استعمالات الأرض للمدينة الاقتصادية و الاجتماعية والعمرانية.

وكمفهوم إجرائي هو عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية ويتسع حجم مدنها من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا، وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات قصد تحقيق الرفاهية والرفقي اجتماعيا واقتصاديا.

ثانياً : واقع النمو الحضري بمدينة باتنة تعتبر مدينة باتنة المحور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي بالنسبة لمختلف جهات إقليم الأوراس وبدون شك فإن التحولات التي طرأت على المدينة حالياً ما هي إلا نتيجة لعوامل سكانية تحكمت فيها مختلف المصادر والتي تساهم في نمو المدينة، وبهذا التحول حملت المدينة في كيانها العديد من عوامل النمو والتدهور كذلك، والتي تنعكس في الحياة الاجتماعية لمدينة باتنة، وحسب تطور سلسلة الإحصائيات التي تم الحصول عليها من خلال المعطيات التي تجربها مديرية التخطيط لولاية باتنة والتي أفادت أن هذه الإحصائيات عرفت زيادة مستقرة تميل إلى التزايد البطيء خلال السنوات الأولى من التسعينات، فأول إحصاء للسكان أجري بعد الاستقلال في سنة 1966 ²⁰ (بشير تيجاني، 2000، ص 67) سجل فيه عدد السكان ب : 55.583 نسمة بمدينة باتنة يليه تعداد 1977 الذي ارتفع فيه عدد السكان إلى 102.559، وبقي عدد السكان في الارتفاع المستمر إلى أن وصل إلى 181.60 نسمة سنة 1987 وبعد مرور 11 سنة (1998) سجل عدد سكان مدينة المدينة ب : 242.917، أما سنة 2005 وصل عدد السكان إلى 293 353 نسمة.

ثالثاً : مراحل النمو العمراني لأحياء مدينة باتنة

عرفت مدينة باتنة كغيرها من مدن الجزائر بعد الاستقلال نموا سريعا نتيجة تحسن الظروف الاجتماعية، الصحية، الثقافية... بالإضافة إلى المشاريع التنموية والمخططات الموجهة لها، كل هذا أدى إلى استقطاب العديد من السكان من مختلف المناطق بالأخص البلديات المجاورة واستمرار النزوح الريفي للحصول على عمل داخل المدينة، حيث شهدت أحياء (أولاد بشينة- طريق حملة) ولأسباب ستطرق إليها من خلال المرحلتين التاليتين:

1- المرحلة الأولى (1974-1989):

وهي المرحلة التي بدأ فيها تشكل ملامح الأحياء خاصة بحي أولاد بشينة ثم حي طريق حملة فحي بوخريس، حيث برزت فيها الأنماط السكنية الفوضوية العادية والتقليدية نتيجة ربطها بإنشاء المنطقة الصناعية والمخططات (التنموية)، والتي أقيمت على طول الطرق الرئيسية خاصة طريق مروانة رقم (77) وطريق حملة رقم (55) والمحول الغربي (بسكرة - قسنطينة)، وأخرى منتشرة على الأراضي الشاسعة لغرض خدمة الأرض في الزراعة والرعي، وهذا ما لاحظناه من خلال المساكن القديمة والتقليدية الموجودة لحد الآن والبعض منها مهجورة خاصة بحي أولاد بشينة.

حيث سجلت نسبة الوافدين إلى المدن المتوسط ما بين 1964-1987 حوالي 36%²¹ (بشير تيجاني، 2000، ص68) وهذا نتيجة حاجة السكان للمأوى والعمل وتحسين ظروف المعيشة وخدمة الأرض إضافة إلى عدة عوامل شجعت النزوح والتوافد للسكان لهذه الأحياء نذكر أهمها:

- إنشاء المنطقة الصناعية سنة 1971 التي لعبت فيها دور مهم في توفير مناصب الشغل للسكان.
- ظهور مشروع أول مخطط عمراني عرفته المدينة (1974-1978) من بين أهدافه الرئيسية تحديد مناطق التوسع للمدينة بمرجحة المنطقتين السكنيتين الحضريتين الجديديتين الأولى في الجنوب والثانية في الجنوب الغربي.
- فشل بعض المخططات التنموية خاصة بالأرياف لأن الدولة أولت أهمية بالغة للصناعة على حساب الزراعة، الشيء الذي زاد من حدة تأزم حالة الأرياف والهجرة نحو المدن وإلى أحياء (أولاد بشينة - طريق حملة) وأهم هذه المخططات المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1998).
- بالإضافة إلى هذا وجود سبب لا يقل أهمية على سابقة وهو ظهور قانون الاحتياط العقاري 1974²² (بشير

تيجاني) 2000، ص69، الذي أدى بالعديد من سكان الأحياء (أولاد بشينة - طريق حملة) المالكين للقطع الأرضية ذات مساحات كبيرة إلى تجزئتها وبيعها في الخفاء بعيدا عن المراقبة من طرف السلطات عن طريق البيع العرقي بين صاحب الأرض والمشتري بحضور شهود وهذا بدون رخصة أو عقد محرر ومصادق عليه، ساعد هذا كثيرا في انتشار البناءات الفوضوية أين بلغ عدد المساكن في هذه المرحلة 1055 مسكن، يتوزعون بالتفاوت في كل من حي طريق

حملة، بوخريس، أولاد بشينة أين بلغ في هذا الأخير 23776²³ (سهيلة العرياوي، 2000 ص 69) نسمة حيث كان يعتبر تجمع ثانوي خارج النسيج الحضري للمدينة.

2- المرحلة الثانية (1998-2010):

عرفت هذه المرحلة نموا عمرانيا سريعا اشتدت حركته مع زيادة النزوح الريفي واستمرار الهجرة سواء من أحياء المدينة مثل: بوعقال، كشيدة، بارك أفوراج... الخ.

وذلك لغرض الخروج من أزمة السكن الخانقة وتحسين ظروف المعيشة بالإضافة إلى الوافدين من البلديات المجاورة للمدينة منها بلدية مروانة، سريانة... الخ، بسبب تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والظروف القاسية الأمنية التي مرت بها معظم مدن الجزائر، لاسيما منها مدينة باتنة (العشرية السوداء) مما أدى إلى انتشار كبير للسكن المتدهور والريء خاصة في بداية التسعينات والتي مست بالدرجة الأولى الأرياف.

ولحاجة هؤلاء السكان إلى المأوى والأمن والعمل تم اللجوء إلى الأماكن الآمنة والتي تناسب مستواها الاجتماعي، حيث أخذ النمو اتجاهات عديدة وبطرق غير شرعية، خاصة بعد هجرة معتبرة من خارج الولاية على سبيل المثال ولاية ميلة، سطيف، أم البواقي، عين مليلة....

رغم أن الدولة الجزائرية كانت تسعى في بداية التسعينات للقضاء على هذا النوع من السكن وذلك بوضع مخططات وقوانين ووسائل تنظيمية للمجال، أين استفادت المدينة من المخطط التوجيهي لهيئة والتعمير (PDAU). ومن بين الأهداف التي جاء بها: تنظيم استخدامات الأرض وتحديد الوعاء العقاري المستقبلي، إلا أن هذا النمو تم بطرق فوضوية غير شرعية أي أن المخطط لم يحدد هذا النمو الذي تهدر فيه الكثير من التشريعات التخطيطية وقوانين البناء من حيث المساحات المبنية وغير المبنية) عرض الشوارع، تحديد المستويات... إضافة إلى انعدام المراقبة القانونية مما شكل العديد من المشاكل، أين بلغ عدد المساكن في أواخر هذه المرحلة إلى 2226 مسكن بنسبة 67.85% من إجمالي المساكن كما بينه الجدول التالي:

جدول يبين لنا مراحل تطور عدد المساكن عبر التعدادين (74-98) و (98-2010).

نسبة الزيادة السكانية %	عدد المساكن بين التعدادين	مجموع المساكن	متوسط عدد المساكن في كل سنة	عدد المساكن تعداد 1990-2005	متوسط عدد المساكن في كل سنة	عدد المساكن تعداد 1974-1989	عدد المساكن / الأحياء
22.45	263	1103	46	683	28	420	حي أولاد بشينة
33.56	393	653	35	523	9	130	حي بوخريس
43.92	515	1525	86	1020	34	505	حي طريق

حملة							
المجموع	1055	71	2226	149	3281	1171	100

المصدر: خرائط الصور الجوية (مارس 2005)

جدول يبين مراحل تطور المساحات المبنية عبر التعدادين (74-98) و (98-2010)

المساحة المبنية الأحياء	المساحة المبنية بالحكتار بين 1989-1974	المساحة المبنية بالحكتار بين 2005-1990	مساحة التوسع بالحكتار	المساحة الإجمالية بالحكتار	%نسبة التوسع
حي أولاد بشينة	5.06	8.17	3.11	38	61.46
حي بوخريس	1.48	8.31	6.83	75	461.48
حي طريق حملة	6	13	7	167	116.66
المجموع	12.54	29.48	16.94	280	135.08

المصدر: تحقيق ميداني (مارس 2010)

من خلال معطيات الجدولين السابقين ومقارنة عدد المساكن والمساحة المبنية للفترتين (74-89) و (90-2005) نلاحظ أن متوسط عدد المساكن المنجزة في كل سنة تضاعف 4 مرات في حي بوخريس وتضاعف مرتين في حي طريق حملة وأكثر من نصف مرة في حي أولاد بشينة.

إذن المرحلة الثانية (90-2005) شهدت توسع عمراني كبير في هذه الأحياء وهذا راجع لعدة أسباب نذكر أهمها:

- الأزمة الأمنية التي أفسدت منها السكان في عملية البناء دون مراقبة.

- تحرير سوق العقار مما شجع الخواص في بيع أراضيهم.

- صعوبة الاستفادة من سكن اجتماعي من الدولة وهذا راجع لقلة المشاريع وطول فترة الإنجاز.

من خلال مؤهلات الموقع والموضع والخصائص الطبيعية للأحياء بالإضافة إلى الطبيعة القانونية للأراضي وفي ظل غياب

مراقبة السلطات ظهرت الأحياء ونمت بشكل فوضوي كبير.

جدول يبين مراحل توسع النسيج الحضري لمدينة باتنة ومميزات كل مرحلة منها:

المرحلة	مميزات كل مرحلة	المساحة المستهلكة (هك)	معدل الاستهلاك السنوي
1923/1844	- تشكل نواة استعمارية - بناء الحي العسكري (Camp) - ظهور حي الزمالة - توقيع بعض المرافق والتجهيزات	26	0,33
1945/1923	- إنشاء محطة السكك الحديدية. - ظهور حي الستون، حي الفوريار، حي شيخي وبوعقال.	124	5,64
1962/1945	- انطلاق مشاريع مخطط قسنطينة - ظهور حي المليون، والتطوري،	59	3,47

		حي كشيدة وبارك فوراج، وحي بوزوران.		
92,54	1018	- استمرار نمو الأحياء التقليدية بشكل عشوائي. - برنامج الأوراس سنة 1968 - اكتمال الإطار الحضري العام للمدينة.	1973/1962	مرحلة ما بعد الاستقلال
109,18	1201	- تشبع مركز المدينة، وظهور الأحياء الفوضوية. - استفادة المدينة من أول مخطط عمراني	1984/1973	
86,82	955	- ظهور ثاني مخطط عمراني. - تشبع النسيج الحضري والتوسع غير العقلاني في الأحياء المحيطة للمدينة.	1995/1984	
9,73	107	- ظهور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. - استهلاك معظم المجالات الشاغرة داخل النسيج الحضري	2006/1995	

المصدر: مديرية التسيير التجاري لمركز مدينة باتنة، دفعة 2007.

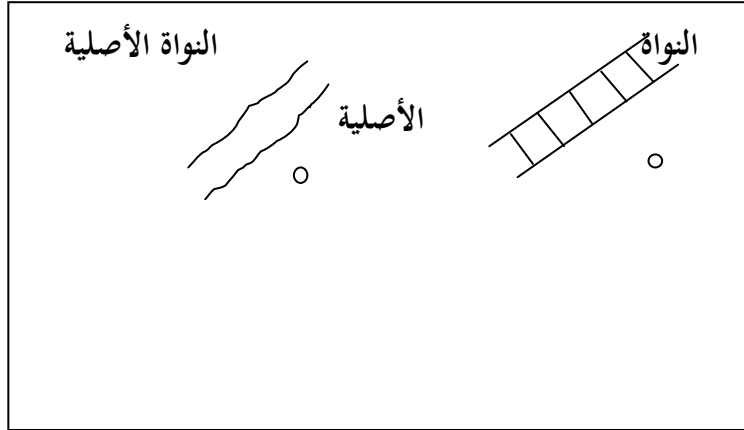
رابعا : خصائص الأحياء العشوائية

- سيطرة الملكية الخاصة للأرض: تعتبر الأراضي التي توضع عليها المباني ذات ملكية خاصة تعود لأشخاص معروفين بمدينة باتنة من أكبر الملاكين للأراضي (كموني، ملاخسو، معرف وحشاشنة...) قاموا ببيع أراضيهم بعد تقسيمها إلى قطع صغيرة بأثمان تختلف حسب الزمان والمكان للأفراد الذين يرغبون في الحصول على مسكن فردي في المدينة خاصة خلال الفترة التي ظهر فيها قانون الاحتياطات العقارية سنة 1974 لتتسارع هذه العملية بشكل كبير لتنمو مناطق فوضوية كبيرة وتشوه مظهر المدينة في السنوات الأولى من ظهوره.

- سيطرة البناء الصلب وانعدام الأكواخ القصديرية: لا ينتشر نمط الأكواخ القصديرية في مدينة باتنة وإنما بنايات صلبة مبنية بالطوب المحلي ذات نوعية رديئة ونسبتها قليلة جدا فهي بعدد 919 بناية سنة 1996 ولقد تم إزالة 500 بناية²⁴ (التخطيط والتهيئة العمرانية لمدينة باتنة، 1998) منها وحولت العائلات التي كانت تقطنها إلى بلدية عيون العصفير هذه الأخيرة استفادت من برنامج سكني هام سعتة 11000 مسكن مدعم²⁵ (التخطيط والتهيئة العمرانية لمدينة باتنة، 1998) ليسلم منه 500 مسكن هؤلاء، ولقد استاءت بهذه العائلات من التحويل وشعرت بالإقصاء والمساكن الباقية

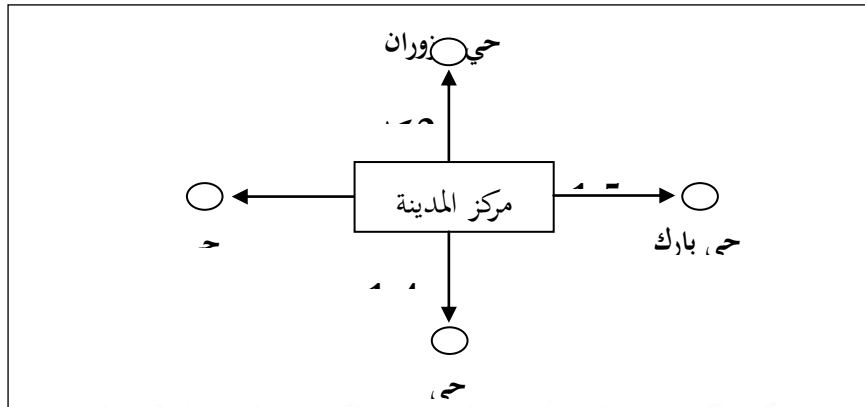
(200 مسكن وزعت على حي بوزروان ثم أزيلت فيما بعد، 95 مسكن بحملة، 50 مسكن بحي بوعقال (1)، 30 مسكن بحي بارك فوراج)²⁶ (كمال سلطان، 2007، ص 112)

- مواضع مناسبة للتعمير: عامة في معظم المدن الجزائرية التي تنتشر بها البناء الفوضوي تأخذ الأحياء الفوضوية في نموها المواضع الموضحة بالشكل التالي :



أما في مدينة باتنة فعكس ما هو معروف أن السكن العشوائي يتخذ المواضع الرديئة للتعمير كما هو الحال في مدينة قسنطينة حيث يتواجد على ضفاف الأودية، مناطق الانزلاق، منحدرات فإن أحياء مدينة باتنة اتخذت أراضي صالحة للتعمير وفي نفس الوقت أراضي كانت ذات وجهة فلاحية وصالحة للزراعة، فتواجده في ضواحي المدينة يشكل امتداد مباشر للنواة الأصلية أو على طول محاور الطرق مثلها مثل مدينة سطيف، قلمة، ميلة.

- وجودها ضمن النسيج الحضري للمدينة: هذه الخاصية تجعل مثل هذه الأحياء يسهل دمجها ضمن نسيج المدينة ومن خلال الشكل التالي نستطيع التعرف على المسافة الموجودة بين الأحياء ومركز المدينة لاستخلاص مدى ارتباط قريها من المركز كونها تحيط به فهي تستفيد بميزاته، وهذه الظاهرة لا نجدها في طريق تازولت كما هو الحال بالنسبة للأحياء الأخرى.



شكل 2 يبين موقع الأحياء الفوضوية الكبرى بالنسبة لمركز المدينة.

خامسا : اتجاهات وتحديات التوسع العمراني لمدينة باتنة

عرف توسع مدينة باتنة ونموها العمراني اتجاهات متعددة أهمها ما يلي:

- اتجاه الجنوب الشرقي عبر طريق (باتنة- تازولت 10 كلم)، وهو اتجاه نحو التلاحم العمراني بين المركزين مستقبلا.
- اتجاه شمال غرب عبر طريق (باتنة- قرية حملة 7 كلم).
- اتجاه الشمال عبر الطريق الولائي (باتنة- واد الماء) ويشمل مناطق أولاد بشينة وكشيدة، وهو تعمير متواصل.
- اتجاه شمال شرق عبر طريق فسديس (5 كلم).

هذا التوسع الذي تم عبر الاتجاهات الأربعة كان عبارة عن توسع مجالي خطي (Extension Linéaire) على المحاور الرئيسية المهيكلية للمدينة.

والشكل التالي²⁷ (المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 176/91، الجريدة الرسمية رقم 26، الجزائر) يوضح اتجاهات توسع مدينة باتنة :

اتجاهات التوسع العمراني لمدينة باتنة



يمكن حصر مشكلات التوسع للمدينة فيما يلي:

- مشكلات النمو الذي يتم عبر محاور الطرق الرئيسية المتفرعة من المدينة، والذي بدأ بوتيرة غير منتظمة، مما أدى إلى خلل في عمران المدينة ونموها.

- وجود جيوب شاغرة داخل النسيج الحضري للمدينة أقيمت فيها بناءات فوضوية، أثرت على النتاج المجالي والوظيفي للمدينة ومظهرها.
- تأخر تسوية الوضعية القانونية للعقارات بمحيط المدينة، وبالتالي تدني نوعية جزء كبير من المباني الخاصة، التي تنشأ في مختلف المواقع بالمدينة.
- الامتداد الأفقي لل عمران والذي يعتبر مخططا من خلال التخصيصات والترقية العقارية العمومية والخاصة، والتعمير غير المخطط²⁸ (محمد عاطف غيث، 2013، ص49) عن طريق البناءات الفوضوية، مما يعني الاستهلاك السريع للمجال.
- الاستهلاك الكلي للعقارات باستثناء المنطقة العسكرية، والمنطقة المعرضة للغمر والفيضانات (في برك فوراج) والتي تشكل عقارا في يد السلطات يمكن استغلاله²⁹ (علي بوعناقة، 1983، ص66).
- تشبع النسيج العمراني لمدينة باتنة بعد سنة 1978 بفعل السكن الفردي غير المهيكل في كل الاتجاهات (نحو الجنوب باتجاه تازولت وكل أحياء الأطراف للمدينة)، والذي كان وليد التسهيلات القانونية والعقارية لاستخدام المجال.
- سادسا: الأسباب التي تؤدي للسكن بالأحياء العشوائية تسير ظاهرة المناطق العشوائية في المدن أينما توفرت العوامل التي تساهم في قيامها ن ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى قسمين أساسيين :
- 1- الأسباب التي تؤدي إلى قيام الأحياء العشوائية من جانب الدولة و الآخرين :³⁰ (أحمد صالح مهدي، 2018، ص19)
- الإهمال من قبل ملاك الأراضي إذا كانت حكومية أو لأشخاص، والتزداد في استغلالها وهذا يجعل الأراضي معروضة للاستغلال من قبل الأفراد³¹ (فؤاد محمد الشريف، 2013، ص109).
- غياب الدور الرقابي و القانوني من الجانب الحكومي بالمدينة مما يزيد من مساحة استغلال هذه الأراضي.
- الهروب من الضرائب و الإتاوات التي يتم جبايتها من سكان المدينة ، وغياب أنواع هذه الضرائب بالأحياء العشوائية.
- عجز الدولة عن توفير سكن لائق لشرائح من المواطنين الذين يتصفون بضعف دخلهم و التي تقع مسؤولية كبيرة في توفير سكن مناسب ولائق.
- عامل الهجرة و النمو الديمغرافي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السكان.
- ضعف دعم الدولة لقطاعات الإسكان العامة المخصصة لذوي الدخل المتدني.
- تعدد وتداخل المتدخلين في ميدان التعمير .
- غياب التكوين التقني و القانوني لدى بعض المسؤولين على القطاع.

— غياب تحديد المسؤوليات و توضيح مسؤولية كل الفرقاء المتدخلين في القطاع العمراني للمدن .

2- الأسباب التي تؤدي إلى السكن العشوائي من قبل الأفراد أنفسهم :

— الارتفاع الحاد لأسعار الأراضي بسبب المضاربات العقارية مما أبعد شريحة من المواطنين الفقراء من إمكانية حصولهم على قطعة سكنية يمكن بنائها بإمكانيات ذاتية.

الشرائية لشرائح كبيرة من المواطنين سواء أولئك القادمين من القرى بسبب تهجين العالم القروي (غياب البنى التحتية، الجفاف، العزلة) أو سكان المدن أنفسهم الذين لم يعد بإمكانهم اقتناء مساكن لائقة و غياب السياسة العمرانية³² (علي وسوف : بحث منشور على موقع الانترنت بتاريخ 2016).

— قد تكون سبب

ظاهرة الإقصاء الاجتماعي و هو ممارسة تمييز اجتماعي ضد فئات معينة لأسباب طبقية أو عرقية أو دينية.³³ (علي وسوف : بحث منشور على موقع الانترنت بتاريخ 2016).

—

الصراعات الاجتماعية و هي واحدة من الأسباب التي تؤدي إلى السكن في العشوائيات ، فالحروب والطائفية تلعب دورا كبيرا في تهجير الأفراد ، مما يؤدي إلى نشوء المشكلات الاجتماعية للأحياء العشوائية في أماكن متعددة كالحرب ضد التطرف و مخلفاتها.

— قلة تكلفة الأحياء العشوائية بشكل كبير مقابل البناء المنظم ، فهي هدف للفقراء الذين لا يستطيعون تحمل نفقات السكن المنظم.

— هناك أسباب سياسية وهي اعتماد السياسيين على أصوات سكان الأحياء العشوائية و إلى العرقلة المستمرة لإزالة هذه الأحياء خوفا من خسارة تلك الأصوات التي يحتاجونها.

— الهجرة من الريف للمدينة بسبب زيادة الطلب على

العمال في المدن الكبرى، وهذا بدوره يؤدي نشوء و توسيع الأحياء العشوائية حول المدن الكبرى.

— الإقتصادات الخفية و هي العمليات التجارية و الصناعية التي تتم بشكل غير مرخص ومسجل دون الخضوع للقوانين و لتشريعات ودون دفع ضرائب.

سابعاً: مشاكل النمو العشوائي وأثره على مجتمع الفرد

1- مشاكل عمرانية : وتتمثل في:

— تداخل استعمالات الأراضي في المناطق العشوائية تعتبر من أهم المشاكل، حيث تتداخل الأنشطة التجارية والاقتصادية والصناعية مع المناطق السكنية العشوائية، فنجد مواقع هذه الأنشطة المتنوعة عبارة عن محاولات تجارية مختلفة النشاطات إلى جانب ورش حرفية وانتشار أكوام القمامات.

- افتقار معظم هذه المناطق إلى البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة، كما أنه لا تتوفر فيها المقومات الصحية، كالإضاءة والتهوية، إلى جانب افتقارها إلى الخصوصية والهدوء.

- إن شبكة الطرق لا تعتمد على أسلوب علمي، ومعظم هذه الشوارع ضيقة لا تتناسب وارتفاعات المباني المقامة عليها، وكذا الكثافة السكانية. كما أنها متعرجة مما يصعب معه نظام شبكة المواصلات وسهولة المرور.

2- مشاكل اجتماعية واقتصادية: تعاني معظم المناطق العشوائية من بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية أهمها:

- ارتفاع معدلات الجريمة، مما يفقدها المضمون الإيجابي للسكن باعتباره الحيز الفراغي الخاص بالإنسان، والذي بدوره يوفر له أهم احتياجاته الأساسية كالأمن والأمان والحماية.

- ارتفاع معدلات التكديس السكاني مما يؤدي إلى وجود وحدات سكنية، بل غرف أحيانا تسكنها أكثر من أسرة واستخدام أسطح المنازل والأحواش لغرض السكن.

- تدني المستوى الأخلاقي وانعدام الإحساس والشعور بالخصوصية.

- افتقار نسبة كبيرة من هذه المناطق إلى الخدمات الأساسية والتعليمية والصحية وكذا افتقارها للمساحات الخضراء وأماكن الترفيه واللعب وعدم وجود أي متنفس للسكان وسط التكديس من المباني ويعتبر الشارع هو المكان الرئيسي للترويح.

- غالبية مساكن الامتدادات العشوائية غير صحية، حيث لا تتوفر فيها مقومات الصحة العامة من ناحية التهوية مما يساعد على سرعة انتشار الأوبئة.

- عدم وجود احتياطات أمنية كافية لمواجهة المشاكل الرئيسية التي تنتج أحيانا كالحريق أو انتشار الأمراض، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الكثافة المكانية وعدم وجود الفراغات الفسيحة.

- انخفاض مستوى المعيشة الناتج عن انخفاض الدخل وارتفاع عدد أفراد الأسرة.

- ارتفاع معدل البطالة في هذه المناطق.

3- مشاكل ديمغرافية: إن تزايد عدد السكان في مناطق معينة دون غيرها قد خلق عدة مشاكل ضاعفت من اختلال التوازن وحركة تعمير فوضوية، فتركزت أعداد هائلة من السكان في منطقة معينة، وارتفاع معدلات الخصوبة أدى إلى ظهور المساكن القصديرية والأحياء المتخلفة.

ومن الأسباب المؤدية إلى هذه المشاكل الديمغرافية هي مشكلة الهجرة نحو المدن للبحث عن مستوى معيشة أفضل، وفرص عمل ومكاسب أكثر، دون المبالاة هنا بما سينجر عن هاته التكدسات السكانية.

ثامنا : البرامج المسطرة لمواجهة مشكلة البناءات الفوضوية وأساليب علاجها³⁴ (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة باتنة 1998)

إن المدخل السليم لعلاج هذه الظاهرة يجب أن يرقى إلى مستوى المشكلة وحجمها، لذا فإن مواجهتها والتحكم فيها يجب أن يسير في مراحله الأولى وفق محورين أساسيين:

1- علاج وقائي استراتيجي غير مباشر.

2- علاج مباشر على أرض الواقع.

فأما بالنسبة للمحور الأول: فيجب أن يعتمد هذا العلاج على تفادي المشكلة عند حدوثها بتهيئة المدن مسبقا لاستيعاب الزيادات السكانية المتوقعة والناجمة عن الهجرة، وذلك وفق برنامج وخطط المدن مسبقا لاستيعاب الزيادات السكانية المتوقعة والناجمة عن الهجرة، وذلك وفق برنامج وخطط تنمية ذات نظرة موضوعية وعلمية للمستقبل، وسنورد الآن أهم النقاط التي يجب أن يقوم عليها هذا المحور وهي :

- دراسة واقع المدن (دراسة ديمغرافية) ووضع برنامج لاستيعاب الزيادات السكانية المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص كل مدينة وقدراتها وحجمها السكاني.

- العمل على إيجاد السبل الكفيلة بكبح وتيرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وذلك عن طريق رسم سياسات وبرامج تنمية من شأنها أن تعمل على توفير شروط الاستقرار في الريف وعلى أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1- اعتماد قانون الضمانات الزراعية للفلاحين وتأمين منتوجاتهم بحيث يستفيدون من تعويض لمنتوجاتهم ومحاصيلهم التي تعرضت لكوارث طبيعية.

2- تخفيف إجراءات الحصول على القروض مع تخفيض نسب الفوائد.

3- وضع سياسات تحمي المزارع من استغلال التجار المضاربين والسماسرة.

4- إدخال المكننة الزراعية وتسهيل شروط الحصول عليها.

5- شق الطرق الزراعية.

6- توفير نوع من التكامل الخدمي بين الريف والمدينة من خلال تزويد المناطق الريفية ببعض المرافق والخدمات الأساسية كشبكات المياه، الكهرباء، إنشاء المؤسسات التعليمية، ومراكز التكوين المهني.

أما المحور الثاني : فإن العلاج المباشر على أرض الواقع يتمثل في التعامل مع المشكلة كما هي، وإنقاذ الوضع القائم من مزيد من التردّي عن طريق الارتقاء بهذه المناطق نحو تنظيم عمراني قابل للتصنيف وذلك عن طريق:

- حصر المناطق والأحياء الفوضوية مساحيا وموضوعيا.

- تصنيف البناءات حسب حالتها وتاريخ نشأتها وكذا طابعها العمراني ونمط بناء المستعمل ، و يلي ذلك مباشرة اعتماد أحد الأسلوبين في ضوء الحصر والتصنيف.

- أما الأسلوب الأول فيقتضي الهدم والتعويض.

- وأما الأسلوب الثاني فيتطلب التشذيب والتنظيم.

1- أسلوب الهدم والتعويض : ويتبع هذا الأسلوب عادة في إزالة البناءات المعرضة للانحيار، أو البناءات ذات النمط

القصديري بحيث يتم ترحيل هؤلاء السكان إلى سكنات لائقة كتعويض لهم، ويلي ذلك عملية إزالة وهدم أجزاء

البناءات، ويتم تهيئة المكان لقيام مشاريع أنفع.

2- أسلوب التشذيب والتنظيم: والذي يتبع في المناطق التي تكون فيها المساكن صالحة نسبيا من حيث سلامة الهيكل

وملاءمتها صحيا، كما يتبع هذا الأسلوب بخطوات تنظيمية حضرية تهدف إلى تحويل الأحياء الفوضوية إلى أحياء سكنية

حضرية يتم فيها توفير :

- مختلف التجهيزات الخدمية والمرافقية.

- تهيئة المساحات الخضراء وفضاءات اللعب.

- تهيئة الشوارع والممرات والمساحات العمومية.

إن أساليب العلاج السابقة الذكر لم تلقى الشروط اللازمة لتنفيذها على مستوى المدن التي تعاني من الظاهرة، وقد يعود

عدم الاهتمام هذا من قبل السلطات المعنية إلى الحجم المتزايد للظاهرة، مما قد يزيد من تشويه النسيج العمراني لمدننا من

جهة، الأمر الذي جعل السلطات المركزية تعتمد سياسة البرامج الخاصة، وكذلك البرنامج الوطني للقضاء على البناءات

الفوضوية.

تاسعا : البرنامج الوطني للقضاء على النمط العشوائي⁽³⁵⁾ (فؤاد محمد الشريف، 2013، ص42)

ظهرت في الفترة الأخيرة إدارة سياسة قوية للتخفيف من معاناة سكان الأحياء الفوضوية، خاصة سكان الأكواخ

القصدية وضرورة تحسين أوضاعهم المعيشية، وهذا من خلال تطبيق البرنامج الوطني الخاص بإزالة هذه الأكواخ عبر

التراب الوطني، ومن أولوياته في المرحلة الأولى الشروع في تهدم 100 حي عبر مختلف مناطق الوطن .

وللتذكير فإن هذا البرنامج الطموح الممول من طرف البنك العالمي بقرض تبلغ قيمته الإجمالية 150 مليون دولار، والذي

كلفته وزارة السكن بتطبيقه منذ شهر جانفي 1999، ويتضمن إزالة 870 حيا قصديريا عبر 12 ولاية وهي (وهران

بسبع مواقع، عنابة بثمانية قسنطينية بثلاث مواقع - في كل من بلديات عين عبيد، الخروب، قسنطينة - أما تيبازة فبسته

مواقع، البليدة بخمسة وتبسة بعشرة وقلمة بثمانية نالمسيلة بعشرة إلى جانب البويرة والمدية بأربعة مواقع، وأخيرا الجزائر

بخمسة مواقع العلم أن تكلفة المصاريف المتعلقة بهذه العملية بلغت 164,767,890,00 دج، وهذا كان إلى غاية 2000/03/31، أما بالنسبة لأشغال الإنجاز لهذا البرنامج فإن هناك ثمانية مشاريع هي الآن في طريق الإنجاز على مستوى ولاية عنابة، قسنطينة، تيبازة، في حين ينتظر أن تنطلق أشغال سبعة مشاريع أخرى خلال نهاية السنة الجارية، مع العلم أنه تمت دراسة 84 مشروعاً على المستوى الوطني .، وتمت الموافقة على 22 مشروعاً منها ن وذلك من طرف لجنة البنك، ويبقى 24 مشروعاً قيد الدراسة.

ولقد استهلكت هذه المشاريع حتى الآن مبلغ 2300,000,00 دج، وتتوقع المصالح المعنية ارتفاع هذا المبلغ إلى 7200,000,00 دج، وكان هذا إلى غاية ديسمبر 2000 .

وتجدر الإشارة إلى أن تمويل هذا البرنامج يعتمد على ثلاثة موارد وهي إعانة الدول بالنسبة لذوي الدخل المحدود، ومساهمة المستفيدين بغية كسب ملكية السكن وكذا مشاركة الجماعات المحلية التي تبادر بالمشروع.

كما تم تسطير برنامج لإنجاز 6000 مسكن مخصصة للقضاء على الأحياء الفوضوية ولائياً.

وفي إطار النظام الجديد الذي أقرته الحكومة ودخل حيز التنفيذ عبر عدد من الولايات التي تعاني أزمة حادة (البيع عن طريق الإيجار) فقد انطلقت عملية البناء بعد أن تم التسجيل الأولي لسحب الوثائق وذلك على مستوى وكالة تحسين وتطوير السكن "AADL" والتي يلتزم فيها صاحب الطلب للسكن حالة موافقة اللجنة المشكلة لهذا الطلب بدفع مبلغ يتحدد وفق عدد الغرف التي يرغب في الحصول عليها وهي نسبة أولية، ليتم دفع باقي مبلغ الشراء بالتقسيط وعلى مدى 20 عاماً (وللمشتري الحرية في تسديد المبلغ بأكمله في أي وقت).

إضافة إلى هذا هناك أيضاً البيع التساهمي، ويتم فيه تسديد جزء من مبلغ السكن وتسليم الدولة بـ 50 مليوناً والباقي يسدد من طرف المستفيد وإن بقي جزء آخر فعن طريق البنك، ويسدد لاحقاً كل شهر في شكل أقساط. الدراسة الميدانية :

حيث تمت على التجمع العشوائي طريق حملة - أولاد بشينة- والذي يقع في الجهة الغربية من مدينة باتنة، ويغطي مساحة 280 هكتار موجهة للتوسع على المدى القريب والمتوسط تبعاً لتوجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية باتنة، وبكثافة سكانية 185 ن/هك³⁶ (عبد العزيز بوودن ، 2002، ص46) وكثافة سكانية 164 م/هك ، و يحيط بهذا المجموع :

- من الجهة الغربية جبال المنشار وواد السقن.
- من الجهة الشرقية المحول الغربي (طريق بسكرة-قسنطينة) وحي كشيدة، ومنطقة النشاطات الصناعية، إضافة إلى اتصال الأحياء بالطرق الرئيسية (الطريق الوطني رقم 77 المؤدي إلى مدينة مروانة، والطريق الوطني رقم 55 المؤدي إلى حملة، فهي

بذلك تعتبر نقطة مرور مهمة، كما أن موضوع الأحياء مجال الدراسة كان على أرضية غالبيتها منبسطة تتخللها عدة أودية ذات اتجاه واحد شمال غرب/ جنوب شرق، بالإضافة إلى مساحات شاغرة بعضها يستغل في الزراعة والرعي، ولقد شهد مجال دراستنا مرحلتين أساسيتين من مراحل النمو العمراني هما :

المرحلة الأولى : (1974-1989) تميزت بما يلي

- تشكل ملامح الأحياء خاصة بحي أولاد بشينة ثم طريق حملة، وبرزت فيها الأنماط السكنية العشوائية (الفوضوي) العادية و التقليدية نتيجة ربطها بإنشاء المنطقة الصناعية والمخططات التنموية.

- سجلت نسبة الوافدين إلى المدن المتوسطة ما بين (1964-1987) حوالي 36%³⁷ (عبد العزيز بوودن

، 2002، ص46) نتيجة حاجة السكان للمأوى و العمل وتحسين الظروف المعيشية، وخدمة الأرض.

- إنشاء المنطقة الصناعية سنة 1971 التي لعبت فيها دورا مهما في توفير مناصب الشغل للسكان.

- ظهور مشروع أول مخطط عمراني عرفته المدينة (1974-1978) من بين أهدافه الرئيسية تحديد مناطق التوسع

للمدينة بمرجة المنطقتين السكنيتين الحضريتين الجديتين الأولى في الجنوب والثاني في الجنوب الغربي.

- فشل بعض المخططات التنموية خاصة بالأرياف لأن الدولة أولت أهمية بالغة للصناعة على حساب الزراعة، الشيء

الذي زاد من حدة تأزم حالة الأرياف و الهجرة نحو المدن، و إلى أحياء (أولاد بشينة-طريق حملة) وأهم هذه المخططات

المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

- ظهور قانون الاحتياط العقاري سنة 1974³⁸ (عبد العزيز بوودن ، 2002، ص46) الذي أدى بالعديد من سكان

الأحياء (أولاد بشينة-طريق حملة) المالكين للقطع الأرضية ذات مساحات كبيرة إلى تجزئتها وبيعها خفية بعيدا عن رقابة

السلطات، وذلك بعقود عرفية، وهذا ساهم كثيرا في انتشار البناءات العشوائية.

المرحلة الثانية : (1990-2008): عرفت هذه المرحلة نموا عمرانيا سريعا اشتدت حركته مع زيادة النزوح الريفي واستمرار

الهجرة سواء من أحياء المدينة كحي بوعقال و كشيدة، باركفوراج..... وذلك لغرض الخروج من أزمة السكن الخائف

وتحسين ظروف المعيشة، بالإضافة إلى الوافدين من البلديات المجاورة للمدينة كسريانة، مروانة..... بسبب تأزم الأوضاع

السياسية و الاقتصادية والظروف الأمنية الصعبة آنذاك، مما أدى إلى انتشار كبير للسكن المتدهور و الرديء خاصة في

بداية التسعينات، و التي مست بالدرجة الأولى الأرياف.

-أخذ النمو الحضري هنا اتجاهات عدة وبطرق غير شرعية، خاصة بعد هجرة معتبرة من خارج الولاية، و على سبيل المثال

ولاية ميله، سطيف، أم البواقي، عين مليلة....

رغم أن الدولة الجزائرية كانت تسعى في بداية التسعينيات للقضاء على هذا النوع من السكن، وذلك بوضع مخططات و قوانين، ووسائل تنظيمية للمجال، أين استفادت المدينة من المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU). ومن بين الأهداف الذي جاء بها تنظيما استخدامات الأرض، وتحديد الوعاء العقاري المستقبلي... إلا أن هذا النمو تم بطرق فوضوية غير شرعية، أي أن المخطط لم يحدد هذا النمو الذي تهدر فيه الكثير من التشريعات التخطيطية، وقوانين البناء من حيث المساحات المبنية وغير المبنية، عرض الشوارع، تحديد المستويات... إضافة إلى انعدام المراقبة القانونية، مما شكل العديد من المشاكل، أين بلغ عدد المساكن في أواخر هذه المرحلة إلى 2226 مسكنا بنسبة (67.85 %) من إجمالي المساكن، كما يبينه الجدول التالي :

عدد المساكن للأحياء	تعداد (1974-1989) للمساكن	متوسط عدد المساكن كل سنة	تعداد (1990-2008) كل سنة	متوسط عدد المساكن كل سنة	مجموع المساكن	عدد المساكن بين التعدادين	نسبة الزيادة %
حي أولاد بيشينة	420	28	683 مسكنا	46	1103	263	22.45
طريق حملة	505	34	1020	68	1525	515	43.92

المصدر: خرائط الصور الجوية + تحقيق ميداني سنة 2008

منهج الدراسة: بغرض جمع المعلومات والبيانات الأساسية التي ترسم صورة عامة للمشكلة المراد دراستها تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي، الذي يحدد المجال العام للمنطقة المراد دراستها، والذهاب لمجال البحث عدة مرات، كما يساهم هذا المنهج في عملية تحديد المساكن وأنماط بنائها، وطريقة حياة سكانها وتكيفهم بداخلها، فهو الأنسب لتشخيص الظاهرة المدروسة، وتحديد إشكالية التوسع العمراني للمدينة الذي كان نتاجا لظهور هذه الأشكال الحضرية المختلفة، والتطرق لخصائص ومميزات هذه الأشكال كما هو في الواقع، وجوانب التأثير المختلفة لها على مجال المدينة الحصري. أما بالنسبة للمنهج التاريخي ساهم في إبراز أهم الفترات التاريخية المختلفة لمراحل تطور الظاهرة ونشأتها، والمنهج الإحصائي كان لتحليل النتائج الميدانية وحساب نسبتها المئوية.

كما استخدمنا الاستمارة المقننة البسيطة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، والتي تم تصميمها في ضوء الدراسة النظرية، ووزعت على عينة الدراسة، وهي عينة عشوائية منتظمة التي يفترض فيها معرفة جميع مفردات البحث، وكذا التجانس بينهم في الخاصية المراد دراستها، وتم اختيار نسبة 10 %، ولقد شملت مرحلتين أساسيتين أحدهما استطلاعية لمراجعة الميدان، والتأكد من عدد السكنات من خلال تحديد القطاع والمجموعات وعدد المباني، ثم جمع

المعلومات المتعلقة بالبحث، والثانية لمأ استمارة البحث، وهذا بعد اختيار العينة وتحديد لها من خلال المعطيات المتوفرة لدينا.

نتائج الدراسة الميدانية :

- غياب هيكلية عامة تحكم عملية البناء والتعمير، وتسمح بتحقيق نسيج عمراني منسجم ومنظم، بالإضافة إلى غياب وجود مجال حضري يتمتع بجميع العناصر والمكونات الأساسية (طرق ومساحات خضراء وعامة، وساحات للعب، تجهيزات، المرافق العمومية المختلفة...)، وضعف الطبقة الاجتماعية ماديا وثقافيا التي ينتمي إليها سكان المجال، وهو ما يفسر معطيات كثيرة (حالة التسرب المدرسي، البطالة والفقر، وضعف الدخل والمستوى المعيشي للمبحوثين، انتشار الآفات الاجتماعية...)، أيضا وجود المجال المعني خارج البيئة العامة للمدينة ككل، وذلك بسبب غياب عناصر دمج كافية تسمح بالتفاعل والتبادل بين هذا المجال والأحياء الأخرى.

- تجاوز وعدم احترام معاملي شغل الأرض والاستيلاء، وقواعد توطن المباني داخل الأحياء العشوائية كما تعبر عنه الصورة التالية :



- توسع هذه الأحياء وانتشارها على حساب مساحات أرضية شاسعة تم استهلاكها بشكل غير عقلاني.
- كانت مدينة باتنة منطقة جذب لسكان الريف سابقا، أما حاليا أصبحت هذه المنطقة بالتحديد (حي طريق حملة) منطقة جذب لسكان المناطق الحضرية بالمدينة .

- تدني المستوى التعليمي بسبب العجز المادي ، فجل اهتمام هذه الأسر هو الحصول على قوت يومهم وتوفير الغذاء أو اللباس، وإهمال الجوانب التي لا تقل أهمية عن الغذاء، وهي التعليم والتي تعتبر مهمة من أجل حياة أفضل.
- تمتاز مساكن الحي بالضيق وتزاحم الأفراد بها، فمعظمها تبلغ مساحتها من 87 إلى 127 م² ، حيث هناك الكثير من العائلات الممتدة تعيش في مسكن واحد، ومعظم هذه المساكن تحتوي على غرفتين أو ثلاث غرف غير كافية، و تنعدم فيها المرافق الضرورية كغرف الاستقبال للضيوف ،أما غرفة النوم قد تخصص لبعض الاستعمالات أو النشاطات، فهي تستعمل للنوم في الليل وللاستقبال في النهار وللطبخ كذلك، فالراحة منعقدة تماما داخل هذه البيوت.
- عمليات النزوح إلى الأحياء الفوضوية لا زالت متواصلة ومستمرة خاصة في الآونة الأخيرة (جدول رقم 10 والخاص بسنوات الإقامة بهذا الحي) فخلال سنوات 1995-2006 قدرت نسبة المقيمين بهذا الحي 54% ، فقد صادفنا من أفراد العينة من قدموا إلى الحي منذ شهور، وهذا لتفاقم أزمة السكن خاصة للمناطق الحضرية.

- ومعظم الذين يتوجهون إلى هذا الحي لغرض الإقامة يشجعهم انخفاض قيمة الأرض، وقيمة السكن وقيمة إيجاره .
- إن وضعية الحي مجال دراستنا نجده يعاني من العديد من المشاكل أبرزها نقص الماء الصالح للشرب داخل هاته المساكن والطرق غير المعبدة مما يدل على هامشية هذه الأحياء لعدم توفرها على الخدمات العامة.

- بالنسبة لعلاقات الجوار نجد أن الصلة الجوارية في مثل هذه المناطق تعبر عن تقارب فيزيقي وبالإضافة إلى سطحية العلاقات الاجتماعية ، وهذا دليل على مدى تأثر سكان المنطقة بعوامل التحضر، والتي تنعكس سلبا على مثل هذه العلاقات وما تفرضه من سطحية واللاتجانس فيها.

- نجد هناك ضعف في مستويات المعيشة لعدم توفر فرص العمل، وهذا الضعف في المستوى المعيشي سببه انخفاض المستوى التعليمي للسكان والتي لا يحفز أو لا يمكن للأفراد من التحصل على عمل بمدخول مرتفع وهذا ما يؤدي إلى عدم قدرة السكان على الادخار، وبالتالي عدم القدرة على البناء الذاتي.

- إن اختيار أغلب سكان الحي لنمط السكن الفردي ورفضهم للسكن الجماعي والخاص بمدى رغبة السكان في الحصول على شقة في عمارة مستقبلا، فالسكن يعبر عن ثقافة صاحبه، فهؤلاء السكان يحبذون السكن الفردي لأنه يتوفر على المرافق التي يرونها ضرورية في حياتهم، وهذا دليل على الارتباط القوي للعادات والتقاليد لأغلب هؤلاء السكان.

- تحقيق المشاريع التي يحتاجها الحي حسب آراء سكان الحي يعتبر سبيلا ممهدا لدمج هاته الأحياء الفوضوية بالأحياء الحضرية. - إن إمكانية الحصول على هاته الرخصة سيحجب هؤلاء السكان من التعرض إلى هدم مساكنهم، وهذا في حالة صدور أوامر من السلطة المعنية بذلك، ولأن هاته المساكن مبنية بطريقة غير قانونية (فوضوية) ، و في حالة حصولهم عليها أيضا قد يتيح الفرصة للجميع بأن يندمج حيهم الفوضوي بالأحياء الحضرية.

الخاتمة :

إن الامتداد العمراني لمدينة باتنة أصبح ذو أشكال غير منظمة، متميزا بانتشار البناء الفوضوي في أطراف هذه المدينة مما قلل من جهود إعادة التوازن للمدينة وتوجيه تنميتها وفق برامج التخطيط العمراني المرسومة ، ويبدو أن الظاهرة لا تزال في حالة انتشار رغم جهود الدولة في مواجهتها ، و ما دام الطلب على السكن ما زال قائما وبشكل كبير نتيجة لعوامل وظروف أثرت على حياة الفرد ماديا ومعنويا ، لكن رغم ذلك ما زالت الجهود متواصلة و قائمة لتفادي الظاهرة والحد من انتشارها.

ومن خلال دراستنا للظاهرة استخلصنا نتائج عدة نوجزها فيما يلي :

- لمشكلة دراستنا أبعادا مختلفة كانت سببا لظهورها كالفقر والبطالة وانخفاض مستوى الدخل والمعيشة وعلى ذلك ظهرت الأحياء المتخلفة في عدة صور وأشكال ومنها الأحياء الفوضوية موضوع دراستنا والتي نجدها تؤثر سلبا على التنمية العمرانية بشكل أو بآخر، كما وقفت كعائق أمام هاته التنمية دون تحقيقها.

- نلاحظ من خلال الواقع المعاش أن هذه المناطق أو الأحياء مازالت منتشرة رغم محاولة الحد منها والقضاء عليها بمختلف الوسائل والطرق وهذا طبعا يمكن إرجاعه إلى النمو الحضري وزيادة معدلات السكان بشكل سريع ومستمر، أضف إلى ذلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وخاصة أثناء فترات التخطيط.

وحسب مفهوم موضوع دراستنا (البناء الفوضوي) نجده يعبر عن سوء التخطيط الذي أدى لتفشي الظاهرة باستمرار وبشكل سريع، وهذا كله على حساب الأراضي الزراعية وهذا ما جعلها تحتل مجالا واسعا من المدينة يصعب التحكم فيه والتخلص منه (البناء الفوضوي) ، هذا من جهة، ومن جهة ثانية قلل هذا التوسع من جهود إعادة التوازن للمدينة وتوجيه نموها وفق برامج التخطيط العمراني المرسومة.

إذن ما يمكن أن نصل إليه أن ظاهرة البناء الفوضوي أثرت ولا زالت تؤثر على التنمية العمرانية للأسباب المذكورة آنفاً، ولا يمكن الحد منها أو القضاء عليها ببساطة كما يظن البعض نظرا لما سينجر عن ذلك من مشاكل وأخطار قد تلحق بالسكان المقيمين في هاته المناطق من جهة وبالمكان نفسه من جهة ثانية.

وبالتالي هنا يمكن وضع سياسة تنموية شاملة تقوم على أساس العقلانية والدقة وتقديم المصالح العامة على الخاصة، كما تكون قائمة على أسس ومبادئ سليمة ومحقة للأهداف المرجوة ومطابقة للواقع المعاش ومسيرة للعصر والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيقها وذلك وفق برنامج مخطط له ومحسوبا لنتائجه وتوقعاته خلال زمن محدد.

وما يضاف هنا مراعاة ظروف السكان عند القيام بالتخطيط ومشاركتهم فيه بشكل أو بآخر ، وكذلك نشير هنا إلى أنه على الدولة عندما تقرر هدم المساكن الغير مشروعة عليها أن تسلك إحدى السبيلين :
إما أن تقوم بتعويض السكان بمسكن لائق يتوفر على شروط العيش فيه ، و إما أن تمنح لهم رخص للأراضي التي أقاموا عليها مساكنهم، وبالتالي تضيف الشرعية على طبيعة هذه المساكن، كما تساعد على تطويرها وترقيتها وبذلك قد يتحقق لهم البقاء فيها وهذا بدمج المناطق الفوضوية ضمن المناطق الحضرية.
التوصيات والاقتراحات:

- 1- تكثيف وتشديد الرقابة الإنشائية من قبل الهيئات المحلية على الأبنية المخالفة لأحكام البناء والتنظيم وضرورة التقيد التام بالمخططات الهيكلية المدن.
- 2- إعادة النظر في المخططات التنظيمية الهيكلية للمدن والقرى بهدف توفير مزيداً من القسائم السكنية بمساحات تتلاءم مع فئات الدخل المتدني.
- 3- اتخاذ الإجراءات وإتباع السياسات الكفيلة بالحد من الهجرات الداخلية من الأرياف والمدن الصغيرة إلى المدن الكبرى وتشجيع الهجرات المعاكسة من مدن الكبرى إلى المدن الصغرى والأرياف.
- 4- اعتماد أسلوب التخطيط الإقليمي الشامل كإطار عملي يمكن من خلاله إحداث التوازن الجغرافي بين توزيع الأنشطة

والمشاريع والخدمات بين مختلف الأقاليم والمناطق والوصول إلى توزيع عادل ومتوازن لمكتسبات التنمية بين مختلف المناطق
5- إعطاء حوافز لإقامة المشاريع الإسكانية التعاونية وتشجيع القطاع الخاص لإقامة مشاريع سكنية لذوي الدخل المحدود والمتدني

6- ضرورة زيادة الاهتمام بتحسين الخدمات العامة وخدمات البنية التحتية في مناطق السكن العشوائي وإعادة تخطيط تلك المناطق ومحاولة دمج تلك المناطق بباقي أجزاء النسيج الحضري في المدينة
المخططات التطويرية للمناطق العشوائية

المراجع والمصادر:

- ¹ - أحمد صالح مهدي (2018) : المشكلات الاجتماعية للأحياء العشوائية (دراسة ميدانية في محافظة القادسية) بكالوريوس الآداب في علم الاجتماع ، العراق . 2 - فتحية السيد أحمد الحوئي (1998) : الأحياء العشوائية و أزمة فرص الحياة في حضر مصر (دراسة ميدانية غير منشورة بمدينة المنصور لنيل درجة ماجستير في علم الاجتماع بجامعة المنصور، كلية الآداب قسم علم الاجتماع.
- 3- محمود السيد عرابي (2007) : العشوائيات في المجتمع العربي - ماهيتها وتداعياتها الاجتماعية - الدار الثقافية للنشر ، ط1، القاهرة.
- ⁴ - فرج مصطفى الصرندى (2011) : استراتيجيات تطوير المناطق العشوائية في محافظات غزة (حالة دراسية - المعرفة) رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- ⁵ - إبراهيم مذكور (1975) : معجم العلوم الاجتماعية الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة . 6 - سلاطين رضا (2006): الأحياء المتخلفة والنمو العمراني حيث قام بدراسة ميدانية لحي الديار الزرقاء بمدينة سوق أهراس وهذا في مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة.
- ⁷ - مصطفى حجازي (1986) : التخلف الاجتماعي - محل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور ، معهد الإنماء العربي ، ط1، بيروت، لبنان.
- ⁸ - إسماعيل قيرة (1999): بين التنظير و السياسة و الصراع ، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي ، العدد 241، مركز الدراسات ، الوحدة العربية ، بيروت.
- ⁹ - مجموعة باحثين مجموعة باحثين (1978) : The Free Word : الأبعاد الاجتماعية للسكن الشعبي بالعراق، مجلة البحوث الاجتماعية، و الجنائية ن العدد 1، السنة السابعة، العراق.
- 10- محمد محمود يوسف (2008) : العشوائيات والتجارب العربية والعالمية إعداد/محمد محمود يوسف ،المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني - جامعة القاهرة.
- 11- عبد الفتاح وهيبه (1973): في جغرافية العمران - دار النهضة العربية - بيروت - لبنان.

- 12- محي الدين صابر (1962): التغير الحضري وتنمية المجتمع، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي القاهرة دار المعارف.
- 13- الدكتور: أحمد بوذراع، نفس المرجع.
- 14- عبد الإله أبو عياش وإسحاق يعقوب القطب (1980): الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية - دار القلم - وكالة المطبوعات - الكويت الطبعة الأولى.
- 15- عبد المنعم شوقي (1981): مجتمع المدينة - الاجتماع الحضري - دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت.
- 16- عبد الله أبو عياش - إسحاق يعقوب القطب (1980): المرجع السابق.
- 17- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة (2003)
- 18- مشروع القانون الجديد 04/04 المتعلق بالسكني والتعمير، المنشورات الوطنية، مراكش، 2005.
- 19 - Henri Jacquot, François priet - droit de l'urbanisme, Edition Delta, 3ème édition, 2000 .
- 20 - بشير تيجاني (2000): التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 21- بشير تيجاني (2000): المرجع نفسه.
- 22- بشير تيجاني (2000): المرجع نفسه
- 23- سهيلة العرابوي (2000): تحليل لظاهرة السكن الفوضوي وغير القانوني في الضاحية العاصمية الشرقية، وأثارها على المحيط العمراني، حالة بلدية برج الكيفان، الجزائر. 24- التخطيط والتهيئة العمرانية لمدينة باتنة، (1998).
- 25- التخطيط والتهيئة العمرانية لمدينة باتنة (1998).
- 26- كمال سلطان (2007): دراسة عن المناطق المتخلفة عمرانيا والعشوائيات. www.el-benaa27 - المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 176/91، الجريدة الرسمية رقم 26، الجزائر. 28- محمد عاطف غيث (2013): المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحراقي - المرجع السابق.
- 29- د. علي بوعناقة (1983) الأحياء غير المخططة وأثارها النفسية والاجتماعية على الشباب، رسالة ماجستير في علم الاجتماع - الجزائر.
- 30- المعهد العربي لإنماء المدن (1987) - وجهات نظر حول أسلوب تنقل التجمعات السكانية العشوائية - مجلة المدينة العربية العدد، 31.
- 32- أنجز اعتمادا على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1998.
- 33- التعمير غير المخطط: المناطق الناتجة عن البناءات الذاتية التلقائية غير المرخصة، والناشئة فوق أراضي الخواص عن طريق التجزئة الحرة للأرض من أجل البناء والسكن، وهي الحالة السائدة للتعمير بمدينة باتنة.
- 34- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة باتنة 1998.

- ³⁵ - فؤاد محمد الشريف (2013) : مدخل إلى الجغرافيا الاجتماعية ، دار البازوري، عمان.
- ³⁶ - علي وسوف (2016) : بحث منشور على موقع الأنترنت.
- ³⁵ - (علي وسوف (2016): المرجع نفسه. 36- عبد العزيز بوودن (2002) : المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر - (حالة مدينة قسنطينة) أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة.
- 37- بوودن عبد العزيز (2002) : المرجع نفسه
- 38- بوودن عبد العزيز (2002) : المرجع نفسه.

المركزات الجهوية وأهميتها في تقويم وثائق التعمير: جهة سوس ماسة نموذجاً

ط. باحث محمد أصبان

(LISS) علم اجتماع الحضري، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر – أكادير (المغرب)

Regional pillars and their importance in the evaluation of Urbanism

Documents: the Souss Massa region as a model

assebane.med@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز أهمية المركزات الجهوية في تقويم الاختلالات السوسيوإقليمية لجهة سوس ماسة، والتي كانت نتيجة لتراكم العديد من الاستراتيجيات التي تظل حتى الآن نتاج أزمة تعميرية أو تعمير أزمة لا تستجيب ومتطلبات التنمية المستدامة بمعناها الشامل. لقد أصبحت الرهانات المستقبلية في حاجة إلى تجاوز كل أشكال الصراعات وتضارب المصالح بين مختلف استراتيجيات المتدخلين والفاعلين في إنتاج وصياغة وتأطير المجال الفيزيقي – الترابي؛ بعيداً عن سياسة الترميق (dépannage) المضطربة، وكذا الإقصاء السوسيوإقليمي في مقابل تجسير الهوة القائمة بينا للتعميق لسيرورة إنتاج تعمير الأزمة، وبين اختيار إنتاج تخطيط عمري فعال وعقلاني ينسجم مع تطلعات سكان سوس ماسة.

الكلمات المفتاحية: تعمير الأزمة، التخطيط العمراني والحضري، وثائق التعمير، الحكامة العمرانية، الاستبعاد السوسيو مجالي، التمايزات السوسيو مجالية، العزل السوسيو مجالي، اللامساواة في التوزيع السوسيو مجالي، سياسة الترميق المضطربة.

Summary:

This intervention aims to highlight the importance of the pillars regionalization in evaluation the distortions socio-spatial of the Souss-Massa region. That are the direct consequence of the accumulation of various strategies, which to date remains the products of the urbanism have not been responding to the requirements of sustainable development in its universal sense. The bets it became now in need to go beyond all forms of conflict and conflict of interest between different strategies of speakers and actors in production, formulation and farming the space physical-territorial; out of repair policy, as well as exclusion social-spatial, in exchange for to bridge the gap existing between indeepening of a process production of the urbanism crisis, as well as among choice on the production of effective physical planning and rational in accordance with the aspirations of the Souss-Massa people.

Keywords: Crisis of Urbanism, Urban Urbanism, Urbanism Documents, Urban Governance, Urbain Policy, Socio-Spatial Exclusion, Differentiations of Social and Spatial, Socio-Spatial Segregation, Inequality in Distribution Of Social and Spatial.

مقدمة

يكتسي البعد الترابي بمفهومه المزدوج؛ القرية - المدينة أو الثلاثي قرية - شبه حضري (مركز حضري) - المدينة، في أبرز تحليلاته ومظاهره ومميزاته الأساسية، أهمية لا يستهان بها كنسق عام متشابك ومعقد في الآن ذاته. ذلك أن تعمير المجال³⁹ الترابي في إطار ما يُسمى بالجهوية⁴⁰، لا يتسنى له التحقيق إلا في الواقع الذي تتمتع فيه الإدارات العمومية للجهات، بتطبيق الواقع الذي سُنّ كتابته ولا يزال يُسَنّ وفق مبدأ التدرج لمجمل الأحكام والتنظيمات القانونية المحددة لها؛ خصوصا في شقها المتعلق بالمرتكزات الجهوية موضوع هذه الورقة.

وإذ نتحدث عن المجال الترابي لجهة سوس ماسة، فإننا لا نستثني العديد من المخططات التي - قد تتحقق نسبيا في بعض المناطق بالجهة - والإخفاقات التي قد شابت وثائق التعمير⁴¹، نتيجة لإكراهات جيوسياسية واقتصادية أثرت على وثيقة إعداد التراب الوطني كآلية لبناء التصور العام لسياسة الدولة، وإما أيضا في عجز وثائق التعمير⁴² الراهنة على مواكبة النمو الديمغرافي السريع والتوسع السوسيو مجالي على مستوى مخطط إعداد التراب الجهوي⁴³ أو الإقليمي المتمثل في مخطط توجيه التهئية العمرانية أو المخططات المحلية، إلى جانب إمكانية حصول البطء أو عدم مطابقة المخططات والتصاميم المنتجة مع مورفولوجية المشهد العام للجهة.

³⁹ من أجل التحكم وضبط النمو العمراني السريع لتحقيق التكامل بين الأجزاء لانسجام الأطراف جعل من الضروري استعمال نصوص تشريعية وتنظيمية في المخططات التعميرية التي تشكل دعائمها الأساسية تصاميم التعمير. (دون أن ننسى) الظرفية التاريخية التي عاشها المغرب قبل وإبان الحماية والتي انعكست على المجال وعلى الفضاءات الحضرية. أنظر: (الحاج الشكرة، ص 77).

⁴⁰ مع ضرورة الإشارة إلى أن "الجهوية المتقدمة" و "الجهوية الموسعة" يتم توظيفهما معا في الخطابات الرسمية.

⁴¹ نقصد بها جل التصاميم والمخططات المتعلقة بإعداد التراب الوطني، والجهوي، والاقليمي، والمحلي.

⁴² يمكن تصنيف وثائق التعمير إلى صنفين :

الأول - يعرف بالأداة التوجيهية أو التقديرية : وينحصر في المخطط التوجيهي للتهئية العمرانية الذي ينصب على المجال الحضري ولكنه يمكن أن يشمل جزءا من المجال القروي المحيط بالمدينة.

أما الثاني : فيطلق عليه الوثائق التنظيمية : ويشمل ثلاث وثائق وهي تصميم التنطيق وتصميم التهئية الخاص بالمجال الحضري ثم تصميم التنمية الذي يهم المجال القروي. أنظر: (حفصة الرحاني، 2008، ص 5).

⁴³ يتعلق الأمر بمرحلة ذات أهمية إستراتيجية واستشرافية بالنسبة إلى مستقبل الجهة، وتتطلب معرفة عميقة بالجهة وبمؤهلاتها وتحدياتها، وتشاورا واسعا مع الدولة، وكل الفاعلين الجهويين المعنيين بعملية التخطيط التي تؤثر بعمق في السياسات العمومية الوطنية وفي مشاريع الجهة التي ستنتج على المدى البعيد. أنظر: (المرجع السابق، ص 80).

انطلق المقال من أسئلة مفادها؛ كيف يسهم تشخيص الظاهرة السوسيو عمرانية المجزأة في إبراز أهمية المرتكزات الجهوية⁴⁴ بسوس ماسة؟، لماذا الرجوع إلى عمليات التأهيل العمراني بدلا عن التوجه نحو تغييرات جذرية تفكك البنيات المادية المنتجة والتي تُنتج على مستوى الواقع المحلي والإقليمي والجهوي؟، هل يمكن اعتبار وثائق التعمير غير عقلانية ومؤهلة في إنتاج مجال ترابي-جهوي يتسم بالتوازن والانسجام والتكامل؟

تدفعنا التساؤلات المقدمة سلفا، إلى الوقوف على أهم العناصر والمؤشرات التي يحملها عنوان هذه المداخلة من ناحية. ومن ناحية أخرى، في تقديم بعض الأرقام الإحصائية الرسمية والأبحاث السابقة، وفي توظيف بعض التقنيات البحثية بما فيها؛ تقنيات التصوير الفوتوغرافي والملاحظة المباشرة. إلى جانب المفاهيم/المصطلحات ذات الصلة بعلم القانون، والإدارة، والسوسيولوجيا، والجغرافيا؛ لما لها من أهمية في تعميق القراءة المقارنة لمختلف مكونات الجهة مع باقي جهات التراب الوطني.

I. الخصائص الديمغرافية والسوسيو مجالية لجهة سوس ماسة

1. التطور الديمغرافية والموقع الجغرافي

1. التطور الديمغرافي ما بين فترتي 1960-2014

بناء على الأرقام الإحصائية لسنة 2014، يظهر بأن جهة سوس ماسة، تضم "عمالي أكادير- إداوتنان وإنزكان- آيت ملول، وأربعة أقاليم هي: اشتوكة آيت باها، تارودانت، تيزنيت واطا" (المنندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لأكادير، 2015). كما "يمتد ترابها على مساحة تقدر ب 53.789 كلم² أي ما يعادل 7,6% من المساحة الإجمالية للمملكة" (المرجع نفسه). إن جهة سوس ماسة "تضم 175 جماعة؛ منها 21 جماعة حضرية، و 154 جماعة قروية" (المرجع نفسه).

الجدول (1): تطور ساكنة جهة سوس ماسة ما بين فترتي 1960-2014

لسنة	عدد السكان	معدل النمو على مستوى الجهة	معدل النمو على المستوى الوطني
1960	759.041	-	-
1971	989.636	2,4 (%)	2,8 (%)

⁴⁴ التي تقوم على مبدأ وحدة الدولة والأمة والتراب، ومبدأ التوازن والتضامن الوطني مع الجهات، وفيما بينها، ومبدأ التناسق والتوازن في الصلاحيات بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات، ثم المبدأ الأخير؛ انتهاز اللامركز الواسع في نطاق حكمة ترابية ناجعة. أنظر : نفس المرجع السابق، متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية، ص 80 و 81. بتصرف

1982	1.370.758	2,9 (%)	2,6 (%)
1994	1.910.905	2,8 (%)	2,1 (%)
2004	2.324.142	1,9 (%)	1,4 (%)
2014	2.676.847	1,4 (%)	1,2 (%)

المصدر: النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، جهة سوس ماسة.

يبين الجدول السابق، النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، حيث أن نسبة السكان القانونيين لجهة سوس- ماسة، تتحدد في نسبة 2.676.847 نسمة، في مقابل 2.324.142 نسمة في سنة 2004؛ بما يعادل 7,9% من ساكنة التراب الوطني.

كما يتضح من خلال نتائج إحصاء 2014 أن 42.6% من ساكنة الجهة، تتمركز بكل من عمالة أكادير - إداوتنان التي تأوي 600.559 نسمة وعمالة إنزكان - أيت ملول التي بلغت ساكنتها 541.118 نسمة . وحسب الوزن الديموغرافي، يأتي إقليم تارودانت في المرتبة الأولى حيث يضم لوحده 31.3% من ساكنة الجهة (المرجع نفسه، بتصرف).

2. الموقع الجغرافي

تشكل جهة سوس - ماسة شريطا يمتد من المحيط الأطلسي إلى الحدود الجزائرية مقسمة البلاد إلى جزأين، تحدها شمالا جهة مراكش - أسفي وجنوبا جهة كلميم واد نون وشرقا جهة درعة- تافيلالت والحدود المغربية الجزائرية وغربا المحيط الأطلسي.

2. الكثافة السكانية والتوزيع السوسيو مجالي بالجهة

1. الكثافة السكانية

لقد بلغت في سنة 2014 كثافة السكان بجهة سوس ماسة نسبة 50 نسمة في الكيلومتر²، مقابل 43 نسمة في الكلم² سنة 2004. كما تتميز الكثافة السكانية في الجهة بتفاوتها الكبير بين مختلف الأقاليم، حيث تتراوح ما بين 5 نسمة في الكلم² بإقليم طاطا و 1847 نسمة في الكلم² بعمالة إنزكان-أيت ملول التي تبقى المجال الجغرافي الأكثر اكتظاظا بالجهة. وجددير بالذكر أن المجال الحضري لعمالة أكادير إداوتنان، والذي يمتد على مساحة تقدر ب 124 كلم² (4,5% فقط من مساحة العمالة)، يعرف كثافة سكانية عالية تقدر ب 4250 نسمة في الكيلومتر مربع (المرجع نفسه، بتصرف).

تقع جهتنا على مساحة 53 789 كلم². فمثلا إذا حاولنا مقارنة عمالتنا إنزكان أيت ملول (Centre Régional d'investissement - Souss Massa) التي تعتبر الأكبر كثافة والأصغر مساحة في الجهة

بنسبة 293 كلم²، وبكثافة تقدر بـ 1031 نسمة في الكلم² الواحد مع بعض المدن العالمية، كمدينة "هونغ كونغ" (Hong Kong) (Région administrative spéciale de Hong Kong de la République populaire de Chine, 2017)، فإننا سنجد بأن حي واحد من أحياء هاكحي "مونك كوك" (Mong Kok) على سبيل المثال لوحده؛ يضم ما يقارب 130 000 نسمة في الكلمتر² الواحد. مما يستدعي مبدئياً الأخذ في الحسبان بهذه المقارنة أثناء تفحص مدى ضخامة أو التهوين من حيث طريقة تقديم واستخدام هذه المعطيات المتداولة في الخطاب الرسمي للدولة.

2. التوزيع السوسيو مجالي بالجهة

يتبين من خلال واقع توزيع السكان على مستوى مجالي الإقامة، أن الساكنة تتوزع بين 1.505.896 بالوسط الحضري و 1.170.951 بالوسط القروي. ومن ثم فإن نسبة التمدن في الجهة هي 56.3% مقابل 60,3% على الصعيد الوطني. وقد انعكس ذلك على ساكنة الوسط القروي التي عرف عددها الإجمالي تراجعاً طفيفاً، حيث انتقل من مليون و 230 نسمة سنة 2004 إلى مليون و 171 ألف نسمة سنة 2014، مسجلة بذلك معدل نمو سنوي سالب قدره 0.5- % (النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، جهة سوس ماسة، بتصرف).

II. مظاهر التفكك والتجزؤ في التعمير المُنْتَج والمضطرد : أي إستراتيجية معتمدة ؟

○ قراءة في وثائق التعمير؛ أكادير الكبير كنموذج

لا يخفى على المهتمين والباحثين في السياسات العمرانية أن حصول عرقلة التصاميم المحلية التي تعتبر تفكيكا وخلخلة للقاعدة الأساسية لكل حكاية عمرانية ومعمارية عقلانية، ستؤثر - إلى حد ما - في المخططات الإقليمية والجهوية والوطنية. كما أن المضاربة العقارية [...] "لا تحتاج إلى التدليل على اتساع وجودها وشموليتها، فأزمة الكراء المصطنعة وارتفاع أثمانها بشكل كبير، وارتفاع أثمان الأراضي داخل المدارات الحضرية وخارجها، وارتفاع كلفة البناء واحتكار مساحات من الأراضي الصالحة للبناء بيد مجموعة معينة، يعد من مظاهر هذه المضاربة (السوسي معنى محمد، ص 108).

تعتبر وثائق التعمير المتضمنة في المخططات الجماعية للتنمية المحلية، أحد المداخل الأساسية التي يُستوجب فيها الدقة والشمولية والعقلانية، باعتبارهم المعيار الذي يوفق بين حاجيات السكان من جهة، وبين المؤهلات التي تتوفر عليها الجماعة الترابية من جهة أخرى. وقد يشكل نفاذ الوعاء العقاري تحدياً مباشراً أمام الفاعلين المنتخبين، كنتيجة لتعمير الأزمة (أنظر نموذج : الصور رقم 1)، كما هو الحال بالنسبة للأحياء ناقصة التجهيز المضطربة؛ والتي تعاني البؤس والشعور بكل أشكال الظلم الاجتماعي والتمييز السوسيو مجالي، وكل معاني التوصيمات التي أُنتجت وتشكلت في المخيال المحلي، والإقليمي، والجهوي، والوطني كنتيجة للتعمير المتباين محالياً. (أنظر كذلك نموذج : الصورة رقم 2)

على الرغم من عدم الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من طرف الجماعات المحلية/الترابية في مجال إعداد الوثائق التعميرية الخاصة بها، ومن ثم الاعتماد بشكل كلي على الوكالات الحضرية؛ فإن واقع التعمير المحلي والإقليمي يبقى غائرا في عمليات التأهيل العمراني وبناء تصاميم التهيئة والتنمية بالانتقائية في مقابل غياب إستراتيجيات التجديد العمراني، التي يمكن من خلالها تجاوز كل هذه الاختلالات التي كان مصدرها وبؤرة نشوئها هو سوء في التوزيع السوسيو مكاني للخدمات، والأنشطة، والأفراد. دون أن ننسى بأن «سياسة التجديد الحضري، التي تنتج عن تدمير الأحياء الشعبية أو إعادة تأهيلها، غالبا ما يكون لها تأثير يبدأ بأفقر الطبقات الاجتماعية الأكثر تواضعا (Yankel Fijalkowte, 2002, p 56)، لكنها في المقابل تبقى فرصة في حركية الأفراد والأسر من فئة اجتماعية إلى أخرى، وخصوصا إذا قامت التصاميم المبنية على عدم إقصاء الرموز الثقافية للذاكرة الفردية والجماعية للأفراد وللأماكن العامة والخاصة على



حد
سواء.

الصورة 2 تخصيص الحي بهذه اللوحة إلى جانب
توظيف ضمير "أنتم": أي معنى؟ (البحث الميداني
©، 17 مارس 2018، 21:04).

الصورة 1 تظهر اختلالات في البناءات؛ على مستوى
الحجم والمسافة والارتفاع؟ (البحث الميداني ©،
17 مارس 2018، 21:04).

- إن ظاهرة العزل السوسيو مجالي (la ségrégation socio-spatiale) "حالة التجمع السكاني بأكادير التي شهدت تغيرات اجتماعية وديموغرافية واقتصادية أسفر توسعه نحو مناطق الضواحي [...] إلى ضم مساحات غير متجانسة ومجزأة أفضت إلى تمايز الأحياء (الأحياء الثرية، المتوسطة، الفقيرة). أيضا، أصبح التكتل متعدد المراكز [...] :
- أكادير: مركز سياحي وترفيهي وإداري ؛
 - إنزكان : مركز للتسوق.
 - أيت ملول وأنزا: مركز صناعي ؛
 - المحيط: مناطق النوم / المراكز (Hassan REHAIMI, 2013, p 6).
- إن تباين هذه الوظائف الحضرية يفترض نوعان " حالات التوازن والانسجام بين المدينة ومجالها الجهوي وفي الحالة [...] التي لعبت فيها المدينة دورا طلائعيا. ويكفي التذكير هنا بسياسة حواضر التكاثر (Métropoles d'équilibre) بفرنسا التي تدعم من خلالها موقع عدد من المدن الجهوية التي استطاعت ان تخفف من احتكار

العاصمة وأن تقترب من المستوى الأوري ."(هرو عزي، 2000، ص 26-27). خلافاً لذلك، فقد أظهرت "دراسة الهياكل الاجتماعية أن العزل الاجتماعي جزءاً من المساحة الحضرية في أكادير الكبير. هذا يعني أن الأثرياء كثير التركيز في بلدية المركز (حيث تتركز المنافع الحضرية)⁴⁵ بالمقارنة مع البلديات الأخرى. وبعبارة أخرى، فإن بنية أكادير الكبير هي نوع من : توطين الأغنياء في المركز والفقراء بالحيط" (Hassan REHAIMI. loc. cit. p. 75-77). ومن ثمة تبقى "الأحياء الغير الصحية (insalubres) في (الإقليم) أسفل الترتيب الحضري : أقل تجهيزاً وأقل ثراءً وأقل جاذبية. فهي تجمع بين المخاطر والاستبعاد والهامشية والفقير المدقع. كما أنها تمثل إيقاعاً من التوتر والمقاومة لأي محاولة للاندماج والتنظيم من قبل السلطات العامة"(Mohamed,Atik2009)

كما أن تنظيم المجال المدني بأكادير الكبير (وحتى جهويا)، يعرف نقصاً وتغييباً - واضحاً - لمجموعة من الممرات والمسالك الخاصة بالمارّة، حيث يصبح الأفراد من قلة هذه الفسحات والمساحات الطرقية، أمام إشكالية عدم التنظيم السوسيو مجالي صارخ، يكرس أشكالاً مختلفة من التصرفات اللانظامية والمضطربة؛ بين إشكالية احتلال الأماكن العمومية من طرف السكان⁴⁶ ومالكي المحلات التجارية وغيرها، وبين فرض تقاسم الممرات بين المشاة⁴⁷ والمركبات بشتى أنواعها. لقد أصبح نظام النقل بالأوساط المدنية بالجهة أمام إكراهات تتمثل أساساً في تزايد الضغط على استعمال محاور الطرق الرئيسية، وهو ما يعيق سيولة التنقلات والحراك داخل المدن وفي ملتقى مدارتها الترابية⁴⁸ : ألا يقتضي الوضع الراهن بإعادة التفكير في إدارة الأزمات التعميرية في مجال بناء الطرقات الجديدة؛ وفق هندسة عمرانية ومعمارية وتقنية متطورة وحداثيّة، تستجيب وتطلعات ساكني هذه المدن المكونة للجهة⁴⁹ ؟

○ قراءة في وثائق التعمير؛ المخطط الجهوي لإعداد التراب

لا بد أن نشير بداية إلى مسألتين مهمتين يتعلق الأمر بإدارة الأزمة أو ما يسمى بـ "تعمير الأزمة"⁵⁰ الراهنة، وبمسألة التدبير الجهوي للتعمير أمام تجزؤات سيوسيو محالية مضطربة؛ إلى أي حد يمكن أن تتوفق الجهوية من خلال المخطط الجهوي لإعداد التراب مع ما تتضمنه القوانين المؤطرة له؟، على اعتباره " وثيقة مرجعية تحدد تهيئة مجموع أقاليم جهة سوس ماسة، ويحتوي على التوجهات السياسية العامة بالنسبة للتراب الجهوي [...] وفقاً للمادة 90 من القانون 14-

⁴⁵ يقصد بذلك وسائل الترفيه والراحة والاندماج الحضري وغيرها.

⁴⁶ تسييج الحدائق واضطرابات في المواد المستعملة للأرصّة.

⁴⁷ نلاحظ غياب الممرات التي تربط الأحياء مع بعضها؛ أنظر على سبيل المثال بين حي تليلال وحي الهدى. وبين حي أدرار وحي الزيتون وبين حي المسيرة وحي الفرح وغيرها.

⁴⁸ خصوصاً في الصباح الباكر وأيضاً في المساء، وأيام العطل والمناسبات الدينية والرسمة.

⁴⁹ أضحي ضروريا التفكير في إستراتيجية جديدة، لأن المدن الكبرى في حاجة ماسة إلى بناء القناطر والجسور والأنفاق؛ سواء تعلق الأمر بالطرق الرئيسية أو الطرق السكنية الضيقة أو تلك التي تقررت في وثائق التعمير دون أجزائها على أرض الواقع.

⁵⁰ كما جاء على لسان العديد من الفاعلين في مجال التعمير أثناء مرحلة تدريبية قضينا فيها شهراً كاملاً.

111 المنظم للجهات والذي يحث جميع الإدارات والسلطات المحلية والشركات على الانخراط التام في المخطط الجهوي وإدراجه في برامجها التنموية"⁵¹.

إن "التقطيع الترابي يُنمط على حكمة عمودية ممتعة التغير [...] أثرت على عملية إعداد التراب برمتها، وأصبحت جهاتنا أكثر أمنية منها تنموية؛ وبالتالي هي تدخل في إطار حكمة عمودية استثمارية في حين أن المطلوب من التنمية أن تكون الحكامة أفقية من الأسفل"⁵²، ففي ظل الوضعيات الراهنة للعشوائيات والاختلالات التي أُنتجت أو التي ما زالت تُنتج في سياقات مختلفة على مستوى مناطق الجهة، كما هو الشأن بالنسبة للمراكز الحضرية والقروية الناشئة "كالقليعة" و "أزرو" "أورير" "نكاض" وغيرها. أصبح واقع التعمير في وضع يحتاج لإعادة التفكير والتداول من جديد.

لعل السمة الأساسية التي تُظهر نوعا من عدم الانسجام والتوازن ما بين مختلف عناصر الجهة، تتمثل أساسا في أن غالبية الأنشطة والوظائف الحضرية والترفيهية، تتركز في مدينة أكادير؛ سواء تعلق الأمر بميدان الطب والتعليم وبمجالات التأهيل المهني والحرفي، أو بنظام النقل ومراكز الأسواق التجارية الممتازة، وكذلك في أنماط الأبنية الفاخرة والفنادق، ومن حيث الأماكن الخضراء وغيرها. مما يجعلنا أمام افتراض النموذج الذي وضعه "SANTOS" حيث "أورد تصنيفا أكثر تفصيلا في معرض حديثه عن أنواع الجهات، وضرب أمثلة لكل صنف من دول العالم الثالث فذكر من ضمنها الجهة المستقطبة التي تتحكم فيها المدينة الحديثة ذات الاقتصاد القوي وكذلك المدينة التي ليست لها جهتها" (هرو عزي، المرجع السابق، ص 25).

هذه اللامساواة في التوزيع السوسيو مجالي بالجهة، يمكن أن تظهر لنا كمؤشرات عيانية تسمح لنا بقياس وتحليل الاضطراب الناتج على مستوى النسق المورفولوجي للإطارات المبنية في سياقات وظروف معينة إلى جانب مورفولوجية الكثافة المادية الاجتماعية؛ فعلى مستوى تعدد الأشكال والأنماط المورفولوجية، فهي تظهر في نوعية البنيات الإدارية الضخمة، على سبيل الذكر - لا الحصر - بلدية أكادير، التي تتميز بنوع من الهيمنة والسيطرة والقوة من خلال التصميم المعتمد فيها؛ سواء من حيث الشكل أو الحجم أو الجاذبية، مقارنة بالبلديات التي وطنت في مختلف أماكن الجهة. وقس على ذلك في مجال التطبيب والترفيه والطرق والتعليم والسكن إلى غير ذلك (كما أشرنا إلى ذلك سابقا). من ناحية أخرى، يُظهر البعد السوسيو مجالي أشكالا متعددة من الاستبعاد الاجتماعي أبرزها تلك الفوارق الاجتماعية بالجهة⁵³.

⁵¹ [ويرمي هذا المخطط إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الدولة والجهة من أجل تطوير ورفع من مستوى الاشتغال الجاد على أساس رؤية إستراتيجية تدمج مبادئ التنمية المستدامة] أنظر :مجلة ليليا، 2016، ص 15).

⁵² نظام الحكامة الجديدة مبنية على شيئين أساسيين : التعاقد الاجتماعي، وممارسة الحكم من موقع محلي... بأن يكون مسؤول وفعال ومؤهل. في ظل حماية دستورية متأقلمة : حقوقا ومؤسساتيا. أنظر : (محمد بنعتو، الجهوية المتقدمة).

⁵³ مثل ساكني العشوائيات، كنتيجة للتوزيع السوسيو مجالي للأنشطة والوظائف والخدمات القائم على الاستبعاد الاجتماعي أساسا؛ حيث ثنائية المسافة بين موقع السكن وموقع مختلف الوظائف والخدمات والتجهيزات الجماعية، باعتبارها الوسائل التي تسهم في الاندماج الحضري.

فأي موقع للحكامة العمرانية بالجهة، كآلية للتدبير الرشيد والحكيم في التخطيط والتسيير والفعالية في اتخاذ القرارات السياسية لتجاوز الاختلالات القائمة في نماذج التنمية المعتمدة سابقا، من خلال إشراك السكان لتحسين حياتهم المعيشية وتحقيق مبادئ الشفافية والمحاسبة والعقلانية ؟

ربما الاختلالات التي تطرح أكثر من سؤال استفهامي، لا يمكن فهمها - بطبيعة الحال - إلا في سياقها الجيوسياسي أساسا؛ سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى البيئي. ولا أدل على ذلك، مشكلة تعدد إستراتيجية المتدخلين في إنتاج المجال وتوطين وسائل الاندماج المختلفة. وقد كانت مجموع المراكز الترابية الناشئة تعاني التمييز الذي شكل بؤر المناطق العشوائية التي هي في حاجة ماسة في وقتنا الراهن إلى إعادة الارتقاء بها؛ رغم ما تكلفه من ميزانيات ضخمة - حسب الخطابات السياسية المتداولة - وعجز قائم لمواكبتها، في وقت كان فيه الرهان السياسي في إعداد التراب الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي ضعيف من حيث استشراف مستقبل التعمير إلى اليوم؛ مادام لم يحتكم للتجربة الماضية في إنتاج التجزئات السكنية والصناعية المخططة، كما هو الشأن في إحداث تجزئات "قانونية" ⁽⁵⁴⁾ وعقلانية إلى حد ما - رغم ما قد يشوبها من نقائص لكنها تبقى نموذجية في نظرنا - لأنها نشأت من قبل شركات وليس أشخاص، كما هو الشأن بالنسبة لحي الداخلة الذي خطط له في سنة 1980 ونفس الشأن بالنسبة لحي السلام في سنة 1986 وحي الزيتون في 1991. فأي موقع لهذه النماذج العمرانية في مقارنتها مع باقي المناطق العشوائية المضطردة اليوم بالجهة ؟

إن تشخيص البعد البيئي و الثقافي كذلك، على مستوى الواقع الترابي المبني للجهة ككل، يظهر بأن التصميم والمخططات العمرانية متباينة، شأنها شأن باقي الوظائف والأنشطة الأخرى. فعلى سبيل المثال؛ نجد بأن أغلب المعاهد الموسيقية، والمركبات الثقافية، ودور الأحياء، أو المتاحف والخزانات والمساحات الخضراء على الرغم من قلتهم، فإنها تتركز في مواقع انتقائية. وهنا يمكن أن نقف على نتائج الدراسة التي أنجزت حول "إدماج الشباب عن طريق الثقافة" على مستوى الوطني. فقد " تبين كيف أن مخططات التعمير لا تتضمن ما يشي برغبة في تحسين الواقع اليومي للناس في الأحياء والمدن" ⁵⁵.

III. المورفولوجية العمرانية للتراب الجهوي : نماذج مختارة

1 المشهد الحضري للأطراف واضطراب في النسق العمراني والمعماري

إن الملاحظة المباشرة لا يمكنها إخفاء ذلك النمط العشوائي الذي ظل سائدا حتى الآن في معظم ضواحي المدن، والذي يبدو واضحا على مستوى مورفولوجيتها المعمارية والعمرانية (أنظر كنموذج مدينة أكادير : الصورتين 2 و3). إن

⁵⁴ أنظر جدولا تفصيليا حول مختلف التجزئات التي تم إطلاقها منذ سنة 1980: (Ahmed BELKADI, 1997, Pp. 125-156).

⁵⁵ أنظر: تقرير مجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2012.

هذا الأخير، لا يعدو أن يكون محض صدفة، ولكنها انزلاقات ما زالت مستمرة في التدبير الترابي للجهة، بل وهي في تفاقم صاعد بين المراكز الحضرية في علاقتها بضواحيها، كما هو ملاحظ بالنسبة للنسيج العشوائي (informel) بأكادير وانزاكان، والدشيرة، وأيت ملول، والدراكة، والقليلة وأيت باها وتارودانت وتيزنيت ونحويهما⁵⁶. كذلك نجد الشيء نفسه بالنسبة للمراكز الناشئة، والتي هي الأخرى تتجاوز حدتها المدن القائمة بالجهة من حيث الهشاشة إلى انعدام أبسط التجهيزات الجماعية والبنيات التحتية على سبيل الذكر - لا الحصر -، كضواحي إقليم تارودانت، وطاطا، وأيت باها، وعمالة إيموزار إدواتان، وتزنيت ونحوهما؛ فكل هذه الأخيرة، تبقى مظهرا من مظاهر التمييز السوسيو مجالي، يبرز مدى حدة الفوارق المجالية والتجزئة الذي يميز المجال المادي - الترابي بالجهة.



الصورة 4 السكن العشوائي بضواحي جماعة أكادير
(البحث الميداني ©، 02 يناير 2018، 16:13:08).



الصورة 3 مظاهر العزل السكني بضواحي جماعة أكادير (البحث الميداني ©، 02 يناير 2018، 17:01:05).

2 - المشهد القروي والتدبير المجالي من خلال وثائق التعمير : أي سياسة ترميق مضطردة ؟

يمكن أن نقف على مجموعة من الاختلالات التي ما زالت ديناميتها وميكانيزماتها تشهد ضعفا وفراغا وعجزا كبيرا في عدم قدرة وثائق التعمير على صياغة وإنتاج وتدبير المجال بشكل مؤهل وعقلاني؛ فعلى مستوى السياحة البيئية مثلا؛ يلاحظ أن هناك نوع من التهميش والإقصاء السوسيو مجالي في تهيئة أو إعادة تهيئة المؤهلات التي تتوفر بالجهة؛ وما قد ينتج عنها من تأثير سيوسيو اقتصادي سلبي في تنمية الجهة؛ نأخذ بمثال آخر، ذلك المشهد العام "لعين السخونة"، التي بإمكانها أن تصبح مثل عين مولاي عقوب بفاس نموذجاً، أو مغارة "وين تمدوين"⁵⁷ التي تعتبر أكبر مغارة بشمال إفريقيا، ونفس الشيء كذلك، بالنسبة لشالالاتايمزار إدواتان والمخازن القديمة "إيكودار" والقصور والقلعات المتواجدة بالجهة. نلاحظ نفس الشيء، فيما يتعلق بالسياحة التجارية بالقرى من حيث الهشاشة وبسطة المواد المستخدمة في البناء؛ إلى مستوى رداءة التجهيزات التحتية والمرافق الجماعية في مختلف مناطق الجهة، كما هو حال العديد من المرباد والقناطر

⁵⁶ بما فيها المدن القديمة.

⁵⁷ مصطلح أمازيغي يعني "ذات البحيرات"

كالتى توجد في الطريق إلى واد الجنة مثالا بإقليم عمالة أكادير. كما يمكن معاينة نُذرة إلى غياب المرافق الصحية العمومية أحيانا (وهذا يمكن أن ينطبق كذلك على المناطق بالمدن، كتوطين الأماكن الخضراء ومجالات للعب، دون توطين المراحيض أماكن الاستحمام- وحتى إن وجدت تكون مغلقة؛ مثال : متنزه حي الزيتون وقس على ذلك في أماكن متعددة بالجهة).

كما يمكن أن نضيف من جانب التجمعات السكانية المضطربة في مجال التعمير، ذلك النمط العشوائي السائد في بعض مناطق الجهة (التي عايناهما)، حيث عدم التناسق وانسجام النسق العمراني والمعماري مع طبوغرافية التضاريس التي تتسم بالوعورة وانزلاق في التخطيط (أنظر الصورتين : 4 و 5). زد على ذلك انتشار السكن المتفرق والمتباعد؛ وما يتطلبه من صعوبة في تقريب جل الخدمات والوظائف التي توفرها المراكز التابعة لها⁵⁸.



الصورة 4 سكنى في مسار خط متموج لجدرانها الصورة 5 سكنى بجدار في مسار غير خطي
بضواحي بيكرى (البحث الميداني ©، 24 مارس بضواحي بيكرى (البحث الميداني ©، 24 مارس
(2018، 14:18:03). (2018، 14:18:03).

IV. التخطيط الحضري والاستثناءات في مجال التعمير على المستوى الوطني

1. التخطيط الحضري بالمغرب: أي قراءة مختصرة له ؟

إن التخطيط الحضري يعتبر قاعدة أساسية للتعمير (محمد مقداد، 2000، ص 197-198)، حيث "لم يعرف المغرب أي تشريع يتعلق بالتخطيط العمراني حتى بداية عهد الحماية الفرنسية" (سمير احيدار، 2005، ص 165). "إلا أن هذا لا ينفي وجود تنظيم للمجال الحضري في العديد من مدنه التاريخية⁵⁹، حيث اتسمت بالحكمة والوظيفة المتوازنتين للبحث العميق عن الجمالية. ففي مجمل هذه المدن يلاحظ أن تصاميمها تفصح عن وجود قواعد اجتماعية تحكم كل بناء(عبد السلام المصباحي، 1997، ص 48). وقد تعتبر المحطات التاريخية التي شهدتها التراب المغربي قبل الاستقلال

⁵⁸ ونحن على وعي، بضرورة الحد من تفاقم الظواهر العشوائية المختلفة على الرغم من الاكراهات التي يمكن ان تلحق بوثائق التعمير؛ كما هو الشأن بالنسبة للأراضي السلاية والجماعية والجيش وغيرها.

⁵⁹ رغم أنها اليوم تعاني أشكالا من العزل السكني في علاقتها بالمحيط الخارجي.

مساعدة على فهم وإدراك العوامل والأسباب الجوهرية التي تحكم في دينامية المجال المغربي بصفة عامة، وحواضره بصفة خاصة (الحاج الشكرة، 2008، ص 78. بتصرف). لذلك نجد بأن "التخطيط الحضري يكتسي أهمية قصوى في تطور المجتمعات البشرية، كما شكل قطاعا حيويا ذا انعكاس مباشر على مستقبل البلاد سواء على مستوى الاجتماعي أو الاقتصادي" (المرجع نفسه، ص 78).

خلافا لذلك، "فالرصيد العقاري يمكنه أن يسهل أو يعقد كل المبادرات سواء في القطاع الفلاحي أو السياحي أو الصناعي وكذلك السكني. حيث أن العلاقة التي تربط العقار بالتخطيط العمراني مزدوجة ومتداخلة فيما بينها؛ مما يستدعي تحديث مفهوم الملكية لتمكينها من القيام بوظيفتها الاجتماعية، والتوفيق بين الملكية العقارية الخاصة والمصلحة العامة التي تستدعي توفير الأراضي الضرورية لتوسيع المدن وبناء التجهيزات والبنات الضرورية للسكن والحياة الاجتماعية" (محمد محجوبي، 2006، ص 151).

2. الاستثناءات في مجال التعمير على مستوى الجهات : أي مقارنة ؟

بالفعل، قد "يمثل اللجوء إلى مسطرة الاستثناءات تعبيرا عن قصور يشوب عملية التخطيط العمراني (المرجع السابق)، كما أنه قد يمثل "مساسا بالأهداف المتوخاة من وثائق التعمير، مما يجعل الإدارة نفسها عرضة للعبة المصالح والرهانات المرتبطة بمسلسل التعمير [...] فاستنادا إلى الإحصائيات المنجزة من طرف الوكالات الحضرية، التي تضطلع بمهمة سكرتارية اللجنة المختصة برخص الاستثناءات (المرجع نفسه) ، رصد ذلك "الحجم الكبير لهذه الممارسة، وتبرز أيضا آثارها الاقتصادية والسوسيو- محالية والبيئية على مجموع التراب الوطني (رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014، ص 7-8).

فإذا عدنا لمقارنة الاستثناءات المتوقعة على المساحات حسب الجهات ما بين سنة 2003-2013 على المستوى الوطني، فإننا سنتوقف على مجموعة من التساؤلات التي تُطرح ضمنا في هذا الخصوص. ويأتي أول هذه التساؤلات : لماذا الاستثناء في مجال التعمير للمشاريع التنموية بجهة سوس ماسة درعة (سابقا) شملت نسبة 3% مقارنة بجهة مراكش تانسيفت الحوز (سابقا) التي شملت نسبة 26% والدار البيضاء نسبة 19% [...] » حيث بلغت نسبة المشاريع التي نالت الموافقة المبدئية على التوالي 68 في المائة و 63 في المائة، مما يدل على الدينامية التي تتميز بها المدن الكبرى المحتلةضنة لأهم الأنشطة الاقتصادية» (أنظر : صفحة 9 من التقرير ؛ رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2014).

يدفعنا السؤال السابق إلى طرح استشكال آخر مفتوح، يتعلق الأمر بمسألة أي الأسس العقلانية المعتمدة في مجال التخطيط العمراني بواسطتها سيتم تحقيق التضامن والتعاون ما بين الجهات كأحد المقومات الجوهرية ؟

خاتمة

تُظهر التمايزات الجالية التي يحكمها منطق التركز المكاني المفرط للأنشطة والوظائف والأفراد بمركز الجهة، بدلا عن منطق العدالة الجالية في التوزيع المكاني، بضرورة إعادة التفكير، بطريقة عقلانية تحترم الدقة والموضوعية من أجل قراءة ما أُنتج في سياقات متباينة على المستوى وثائق التعمير المنجزة بالجهة ككل، مع وجوب تطوير قوانين التعمير والاستثناءات المحتملة في التغيير الإيجابي، وفقا للمراكز الجهوية التي جاءت لخدمة التنمية المستدامة في مستوياتها المختلفة؛ اجتماعيا، واقتصاديا، وبيئيا وغيرها.

إن تفعيل الجهوية على أساس مقوماتها وأسسها وآلياتها في محاولة لمقاربة الاختلالات السوسيو ثقافية والجيو سياسية والاقتصادية والبيئية القائمة، قد تُسهم بشكل أو بآخر في إعادة صياغة التوازن والتكامل للتراب الجهوي. وكذا في إعادة التفكير في توطين الإطارات الضخمة المستقطبة، بدلا عن الإطارات المادية المنتجة - رغم أنها تبقى متواضعة في نظرنا - تلك التي تتركز أغلبها بعاصمة الجهة. كما أن تجاوز سياسة التعمير القائمة على الانتقائية للأماكن وللثقات السوسيو مهنية، إلى جانب خلخلة التركيز المفرط للخدمات والأنشطة والأفراد الناتج عن الإرث العمراني والمعماري الماضي، من خلال منطلقات وأسس علمية وعصرية تأخذ في الاعتبار أهمية انسجام التخطيط للأبنية المادية مع الثقافة والهوية الترابية لساكلي الجهة؛ لأن الإطار المادي - وفق الأبحاث المنجزة في السوسيو لوجية الحضرية - تؤثر في السلوك الفردي، وأن السلوك الفردي هو كذلك لا يتغير وطرق العيش في غياب فضاءات للعيش الكريم.

المراجع المعتمدة

6. الحاج الشكرة، الوجيز في قانون التعمير المغربي، دون ذكر مكان النشر: دار القلم، 2008. مجلة القانون والعلوم الادارية للتنمية الالكترونية، [جاهز على الرابط] http://www.droit-arab.com/2013/02/blog-post_1784.html : (22.03.2016).
7. السنوسي معني (محمد)، ص 108، مجلة القانون والعلوم الادارية للتنمية الالكترونية، [جاهز على الرابط] http://www.droit-arab.com/2013/02/blog-post_1784.html : (مطلع عليه في 22 مارس 2018).
8. جهة سوس ماسة، "المخطط الجهوي لإعداد التراب"، تيليل، يوليوز، 2016، العدد 15، ص 15.
9. حفصة الرحمان: وثائق التعمير ومساهماتها في الهيكلية الترابية مدينة طنجة نموذج، دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة 2008/2007 ص 5. مجلة القانون والعلوم الادارية للتنمية الالكترونية، [جاهز على نفس الرابط السابق] مطلع عليه في : (23.03.2016).
10. سمير احيدار، قرار نزع الملكية في قانون العام المغربي، دبلوم الدراسات العليا: القانون العام: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (جدة): 2005، ص 165. [جاهز على نفس الرابط السابق].

<http://www.droitarab.com/2013/02/blog-post_1784.html>، (مطلع عليه في 22 مارس 2018).

11. عبد السلام المصباحي، محاضرة في اعداد التراب الوطني والتعمير، (دون ذكر مكان النشر) : مطبعة الفوبرانت، 1997، ص 48 . [جاهز على نفس الرابط السابق].

<http://www.droitarab.com/2013/02/blog-post_1784.html>، (مطلع عليه في 22 مارس 2018).

12. محمد بنعتو، الجهوية المتقدمة، [جاهز على الرابط]

:<<https://www.youtube.com/watch?v=dmNiUSFWXfs>>، (مطلع عليه في 24 مارس 2018).

13. محمد مقداد " المدينة بين طموح المخطط وضغوط الواقع " مساهمة في فهم بعض الصعوبات التي تعيق تنفيذ وثائق التعمير مجلة الادب ، بني ملال ، سنة 2000 عدد 3 ص 197 - 198 . مجلة القانون والعلوم الادارية للتنمية الالكترونية، [جاهز على الرابط] :<http://www.droitarab.com/2013/02/blog-post_1784.html>، (مطلع عليه في 22 مارس 2018).

14. محمد محجوبي، قراءة عملية في قوانين التعمير المغربية، (دون ذكر مكان النشر) : دار النشر المغربية، 2006، ص 151. [جاهز على نفس الرابط السابق].<http://www.droitarab.com/2013/02/blog-post_1784.html>، (مطلع عليه في 22 مارس 2018).

15. هرو عزي، "التنمية الحضرية والتنمية الجهوية : وحدة والمجال الجهوي الشرقي"، في : المدينة المغربية بين التدبير المحلي والتنظيم الجهوي، الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة، 2000، ص 26-27.

16. المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لأكادير، « النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 جهة سوس ماسة »، مارس 2015، [جاهز على الرابط] :<<https://www.hcp.ma/region-agadir/agadir-mazke-hol-netaij-alawliya-lal-hsaw-alam-lalskan-walskny-2014-jehe-a18.html>> (مطلع عليه في 22 مارس 2018).

17.Ahmed BELKADI. « Production et besoins en matériaux de construction à Agadir : entre le cout économique et le souci environnemental », in : La ville d'Agadir reconstruction et politique urbaine, Agadir, Publication du groupe d'études et de recherches sur le sud Marocain, 1997, p 125.

18.Centre Régional d'investissement – Souss Massa, [en ligne], Disponible sur : <<http://www.agadirinvest.com/connaitre-notre-region>>, (Consulté le 22 Mars 2018).

19.Hassan REHAIMI, Le système de transport et la ségrégation sociale de l'espace urbain : Cas du Grand Agadir [En ligne], 354 pages, Thèse de Doctorat : Sciences

- Economiques : La Faculté des Sciences juridiques Économiques et Sociales (Agadir) : 2013. p 6. Disponible sur : <<http://toubkal.imist.ma/handle/123456789/9615>>, (Consulté le 17 Mars 2018).
- 20.Mohamed Atik, L'habitat insalubre dans le Grand Agadir (Maroc), [En ligne], Thèse de doctorat : Géographie : École doctorale Sciences et Ingénierie, Matériaux, Modélisation et Environnement (Paris) : 2009. Disponible sur : <<http://www.theses.fr/2009PEST0021>>, (Consulter le 17.03.2018).
- 21.Yankel Fijalkow, sociologie de la ville, paris : La Découverte, 2002, p 56.
- 22.Région administrative spéciale de Hong Kong de la République populaire de Chine, [en ligne], 2017, Disponible sur : <<https://www.populationdata.net/pays/hong-kong/>>, (Consulté le 26.03.2018).

نظرة اقتصادية للمنافسة في القطاع السكني

بوشعور رضية، جامعة تلمسان بوزيان محمد، جامعة تلمسان

Economic visions of competition in the housing sector

Bouchaourr Radia ,Telmcen University Boizian Mohamed ,Telmcen University

ملخص:

السكن في الجزائر قطاع محوري و أهميته ترتبط بأبعاد طبيعية و ضرورة بيولوجية، كما و قد ترتبط بمحددات معنوية تسيير جنبا إلى جنب مع الواقع البشري، ما جعل الأزمة السكنية بتوجهات مختلفة، في ارتباط بمحددات اجتماعية و ثقافية و تاريخية أساسا، بعد الخروج من حالة البحث المفاهيمي عن المأوى، إلى مجال يسكن فيه الإنسان أثناء تفاعله في البيئة الجغرافية و الاجتماعية، و هو ما أصبح أكثر قوة مع الالتقاء الحضاري و الأممي، بتحقيق الإنسانية قدر من التقدم و الازدهار. فالاحتكاك خلق ظروف للمنافسة جعلت التوجه الكمي في مجال البناء، مع النمو الديموغرافي السريع و الانفتاح الاجتماعي، جانب جزئي لم يساهم في إزالة محددات كيفية، بالنسبة لنوع البناء و شكله و الأهداف الممنوحة له، مساهما في إحداث خلل في التنظيم بين العرض و الطلب، بالنسبة للواقع الجديد في المجال، مع حجم استثماري في تزايد أدى إلى إحداث حالات ريع الوضع، و يعني اختلال مزمن في علاقات السوق بالنسبة للأسعار تقع على عاتق المستهلك، بظهور فئات اجتماعية تقتات بعمليات وساطة، مستفيدة بانفصال شديد بين التأطير العمومي مع تسقيف سعري موضوعي مقارنة بالسوق.

الكلمات المفتاحية: المنافسة - السكن - الاستهلاك - سلسلة تقسيم الريع

Summary:

Housing in Algeria is a central sector, whose importance is linked to natural dimensions and biological necessity, As it may be associated with moral determinants that go hand with human reality, What made the housing crisis in its different tendencies, in association with social, cultural and historical determinants Essentially, After leaving the state of conceptual research of refuge, To an area inhabited by humans during its interaction in the geographical and social environment, This is what became stronger with the convergence of civilizations and nations, To achieve humanity a measure of progress and prosperity, Contacts have created conditions for competition which made quantitative orientation in the field of construction, as well as rapid population growth and social openness, which did not contribute to eliminating the qualifying determinants, for the type of construction, the form and the objectives given to it, Contributing to the disruption of regulation between supply and demand.

For the new reality on the ground, with a growing volume of investments, Has led to the creation of rentier situations, This means that a chronic imbalance in market relations for prices falls on the burden of the consumer, With the emergence of social

groups enjoying mediation, benefiting from a strong separation between the public supervision, With objective price roofing compared to the market.

Key words: Competition - Housing - Consumption - Series rent division

مقدمة:

إن العالم في العصر الحالي توصل أن جوهر العلاقة بين الأنساق الاجتماعية، أثناء البحث عن وضع توازني، و انسجام على المستوى العام بين محاور الحياة الاجتماعية، يكمن أساسا و يتحدد بمفهوم فائض القيمة، كمفهوم اقتصادي ذو أهمية و تأثيره العميق على غيره من بنيات المجتمع، و هو حسب بن أشنهو رابط اقتصادي « يقوم بتركيب الإنتاج المباشر مع غير المباشر في إجراءات الإنتاج الرأسمالي »، و يعني إجمالا قدرة المجتمع على الوجود، ضمن الفضاء الشامل و على المستوى العالمي الكلي، فاتحا المجال في هذه المرحلة لاختراق مجال جديد يعني بالبحث عن الوسائل و الأدوات التي تسمح بتحقيق هذه القيمة المضافة التي تستلزم قدرات معينة، وسائل و إمكانات و لكن الأكثر منها هو القدرة على الإبداع و البحث « باعتبار أن تمثلات الصراع تتمحور حول فكرة مركزية تعني بالابتكار، و هم من يخلق الثروة في المجتمع »، لأنها تمثل في النهاية قدرة على المنافسة.

التحليل التاريخي لعلم اجتماع التنظيم في الجزائر، يسمح بوضع مقارنة طولية بين الآباء و أبنائهم، و أفقية بين الدول المتجاورة بشكل أكثر تحديدا، في مجال تقنيات و آليات الإنتاج و العمل. نتائج الحركة الأولى تبين أن هناك استدعاء سريع للتقنية، جعلت العمل الشاق و الأشغال اليدوية إلى تراجع و انكماش، دون إحداث أي اختلاف على مستوى فائض القيمة « مع ما يفرضه التحول في إجراءات القواعد التقنية في عمليات الإنتاج » و هو ما يتزامن أساسا مع الحركة الاستثمارية، و الزيادة في حدتها يساهم بالضرورة في تحقيق مكاسب شعبية معتبرة فيما يخص التشغيل و توفير حاجاته، أما المقارنة العرضية فهي أيضا لم تبين وجود أي نوع من الاختلاف بين المستويين، الأول حيث المجتمعات المستمرة في نمط الانتاج الداخلي، مقابل دول أخرى و منها الجزائر التي جعلت من الربيع البترولي مصدر شبه مطلق لجلب الثروة.

من كل هذا يظهر أن هناك عوامل ثم إهمالها بشكل قسري، خاصة على المستوى العربي و دورها الكبير في وضع الفوارق عند الحديث عن فائض القيمة، فالعنصر البشري يعطي إمكانات للخلق و الابتكار « بتحول دور الجامعة و نقل موقفها من نواة مركزية للنشاط الثقافي للدولة، لتصبح في شكل جهاز راقى للتكوين، تبحث عن فعالية اقتصادية و اجتماعية »، و هي ما يمكن أن تجعل المنافسة حقيقية مهما كان شكلها و نمط الاقتصاد المحدد لها، اشتراكي، لبرالي متطرف أو معتدل.

الجزائر سوسيولوجيا دولة فتية، و الصراع الذي نشأ خلال الثورة بين السياسة و العسكر و انتهى لمصلحة الأخير، أخذ منحى آخر بعد الاستقلال، جعل الإدارة بقوة و هيمنة غير مضبوطة، فتوجهت إلى تبني استراتيجيات و مخططات تنموية تسمح لها بالضغط أكثر و بإحكام سيطرتها، و بمرتكزات مفاهيمية « أن دولة قاومت من أجل استقلالها، لا بد أن

تلغي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، و بالإعلان أن تكون ضد استغلال الإنسان لبعضه البعض»، كانت من العوامل المساهمة في تحديد تراثنا المعيارى. و المنافسة في مجال البناء تعني أنماط سكنية في حالة صراع تبحث عن النجاعة، و التي تشمل كل مستويات الحياة، و بتوفير خيارات أكبر للمستهلك، فيكون المجتمع هو المستفيد الأكبر لأنها تؤدي إلى ازدهاره وبالتالي تحقيق منافسة حقيقية، و هي التي تدفع المنتجين لخفض الأسعار من أجل الحصول على مستهلكين جدد، و بتوفير خدمات إضافية من أجل تحقيق حاجاتهم « فهي مفهوم حول آليات التعايش و الصراع بين رؤوس الأموال الفردية، و أنها مجموعة من القوانين التي تحكم التعايش و الاتصال في إجراءات الإنتاج الرأسمالي».

و يمكن أن نشاهد تأثير المنافسة في سوق السكن في الجزائر بوجه جديد، مع تدخل الدولة المستمر في السوق، فالتحكم الإداري المطلق أعاق بروز قطاع سكني بوجه تنافسي، حيث يكون الفاعلين أقطاب اقتصادية و مؤسسات انتاجية « تقوم بعمليات خاصة و أحيانا عمومية، في شكل كيانات عامة مهما كان شكلها، و التي تتدخل في إطار العمليات الاقتصادية، أو في إطار النشاطات الاقتصادية»، و التدخل يعني تشويه المنافسة و إعاقه السوق، محدثا حالة خاصة بوجود طلب كبير مقارنة بالعرض، يخلق بالضرورة غياب سوق سكن حقيقي، هو شرط أساسي في المنافسة، ليبقى السوق محكوم بتوزيع عمومي جعل الشعب في بحث دائم للانخراط في الهيكلة العمومية، لأنها في النهاية تعني أموال و الاستفادة من جزء من الربح « بالتخلي عن كثير من القيم في سبيل الدخول في الاستحقاق المجرد، و بالإقرار أن الحق في الاستفادة يبيع كل شيء».

فهي أموال تقدمها الدولة ما خلق سلسلة لطالبي السكن بحق أو بدونه، ليس كحاجة و إنما كأموال، تعيق بالضرورة أو تشوه قيام سوق حقيقي، لتبقى الترقية الخاصة مفروضة بهذا الواقع، تخاطب جزء صغير من الناس هم أصلا غير معنيين بسلسلة التوزيع.

الهدف من الورقة: البحث عن مدى مساهمة المنافسة في تحديد آليات السوق السكني في الجزائر.

المحور الأول: المنافسة:

يعرف العالم انفصال تنموي ثابت زمنيا و راسخ جغرافيا، بين دول شمالية متطورة و أخرى في حالة نمو، أعطى تصور واضح إلى ضرورة بناء علاقات اقتصادية و اجتماعية و خاصة بيئية بين الجميع، باعتباره خطاب إنساني يدعو إلى توحيد الرؤى و التوجهات، و خاصة بالحث على الإنتاج و زيادة الاستهلاك، و هو ما يمكن أن يتجسد برد الاعتبار للطبقات الوسطى التي تمثل عماد المجتمع « في آسيا و أوروبا كما في أفريقيا و أمريكا اللاتينية، بإحداث ثورات اجتماعية تسعى من خلالها إلى حل المشاكل التنموية و ترقية المجتمع».

التحولات السريعة حاليا جعلت من البساطة إدراك هذا التراتب و التدرج التنموي، في المستوى الرفاهي على وجه التحديد، بين مجالات حصّلت فرص و خلقت ظروف للإبداع و الإنتاج و تحقيق حاجات مواطنيها، مقابل أخرى لم

تستطع تحقيق حد أدنى، رغم ما وفرتة التقنية من قدرات و شفافية، و اختصار للمسافات، مع الإشارة إلى وجود شبه إجماع بأنه بقي « محصور في عوامل تكتيكية، في مستوى البنى التحتية الاقتصادية ».

كان على الدول النامية الاختيار بين توجهين في سبيل ردم الهوة:

1 - تسلسل آلي للتنمية من الصلب

2 - نموذج الارتقاء (من الصناعات الخفيفة) - سياسة استبدال الاستيراد

و الجزائر من الدول التي اعتمدت على النموذج الأول وفق أفكار الاشتراكيين مثل D. De Bernis

و F. Perroux و بن يسعد و غيرهم « بتدمير روابط التبعية مع فرنسا، و إزالة العوامل المساهمة في عرقلة التنمية »، و التوجه إلى سياسة « التصنيع بالتركيز على الفولاذ و الحديد الذي أصبح أكثر سهولة بوجود الغاز الطبيعي، و التي يجب أن تأخذ كمحور مركزي في الصناعات القاعدية التي تؤسس للتنمية طويلة الأمد »، و إلى اعتبار أنها سياسة غير قابلة للنقاش، بافتراض الطبيعة العالمية للمنهج، و اعتبرت السلطة أن تطبيق هذه السياسة غير قابلة للتحليل، بافتراض أنها نموذج عالمي ثبتته الكثير من الدول، إلا أنه شكل في الواقع مجال لتسييس الدولة، و إخضاع الناس لقرارات و اختيارات عمومية محضّة، ساهمت في تشكّل وعي جماعي و ظروف اجتماعية و ثقافية بقيت راسخة في مخيلتنا الاجتماعية و في سلوكياتنا « حيث التسيير لا يسعى لتحسين الظروف المادية للمنافسة في السوق، و إنما لتحسين الظروف الاجتماعية للمنافسة في المجتمع »، و هو ما جعل المجتمع الجزائري خالي من المنافسة، و انحصارها في اقتراض إيديولوجي بقي على المستوى النظري و الافتراضي كمنتج غربي مسقط لمذهب تم تبني عكسه بالأساس، و إلى إنتاج حالة بوجه جديد كنسق غربي و منطق جزائري.

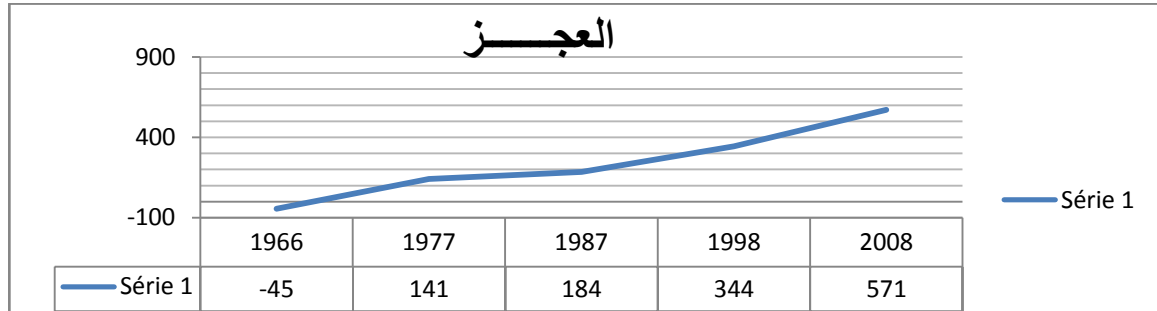
التوجه الإيديولوجي الجزائري لم يخلق ظروف للمنافسة « فأشار بن أشنهو أن ظروف الإنتاج غير متوافقة مع ما تتضمنه المنافسة العالمية »، كانت قد وجدت صداها في اللبراليات الغربية التي أزالّت الاختلافات الاجتماعية و الثقافية، لإعطاء أهمية أكبر لقدرات الناس، فاتحا المجال واسع للمنافسة، التي تعني صراع مزمن بين العرض و الطلب، فيستدعي تسخير قدرات أكبر للخلق و الإبداع بالتركيز على أهم لاعب في العلاقة، و هو قدرات الدفع و ارتباطها بالأسعار. في المجال السكني نفس العلاقة حيث الخلل في التنظيم بين العرض و الطلب مساهما في إقصاء شبه كلي للفعل التنافسي حيث التفاعل الحقيقي بين العرض و الطلب، بين الانتاج و الاستهلاك.

سوق السكن في الجزائر يعرف اختلال واضح لمصلحة الطلب « بوجود طلب مطلق انطلاقا من الاستخدام المفرط للحظيرة، و نظرا لتطور السكن المؤقت و غير الثابت »، و هو وضع مزمن في الواقع صاحب التطور التاريخي للجزائر المعاصرة، مبينا عجز سياسي ليس له معنى، مع تجنّد السلطات و تكفلها التام بعمليات الإشراف بالنسبة للمجموعة، و دون الحديث عن مستوى و شكل هذا الطلب، فإنه يمثل خلل تنظيمي و عجز سياسي في التأطير، كانت السلطة قد وضعت استراتيجيات لاحتكاره.

الجدول رقم 01: يوضح الفرق بين الأسر و وحدات في الحظيرة خلال الإحصاءات المتتالية.

2008	1998	1987	1977	1966	
5.815	4.446	3.183	2.349	1.934	عدد الأسر (بالآلاف)
5.244	4.102	2.999	2.208	1.979	الحظيرة السكنية (بالآلاف)

الشكل رقم 01: يوضح حجم العجز السكني.

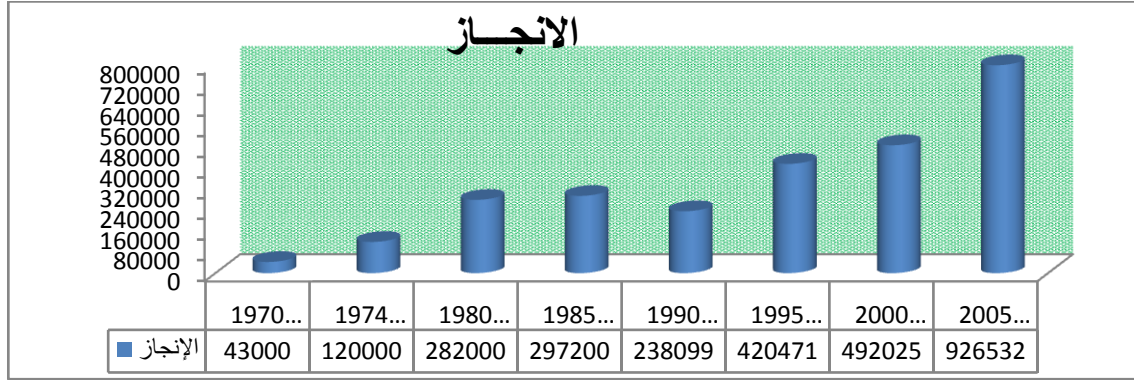


المصدر : سجلات الديوان الوطني للإحصاء

و يوضح الجدول و المنحنى استمرار الاختلال القائم بين عدد الوحدات السكنية و عدد الأسر في الاتساع من إحصاء لآخر، ليصل حدود 500 ألف وحدة في 2008، رغم أن العلاقة بين مؤشري عدد الأسر و عدد الوحدات يبقى محدود و يتمركز حول فكرة أساسية، أن هناك مراحل تعطيل تمر بها أغلب الدول النامية في مجال التوسع الأسري و الانتشار العائلي، كتمثلات و رواسب معيارية، و بالاستمرار في الخضوع لعوائق مادية أساسها السكن و الشغل » بخص الأزواج على السكن في منزل مستقل، عكس ما كان يحصل في الماضي القريب، فأصبح الحصول على مسكن مطلب أولي لإتمام الزواج «، ما منع القيام بقياسات و دراسات دقيقة للمكتسبات القيمة للسلوك الأسري المحلي، و تشير الإحصاءات الرسمية في الجزائر حسب المعطيات المتوفرة إلى مستويات قياسية محدود 3.2 مليون طلب حسب وزارة العمران إلى غاية 2013.

و هذا رغم ما هو مسخر للمجال من إمكانيات و قدرات في المستوى العمومي و الخاص، إلا أن الطلب بقي أكبر مقارنة بالعرض، مشكلا هوة و اختلال دائم في العلاقة و في عدم قدرة العرض للاستجابة للطلبات، إلا أن هذا لا يعني قسور ترقوي بقدر ما يرتبط بمنهج اجتماعي « و نظام تخطيط مركزي يضمن سيطرة القطاع العمومي على أغلب المجالات، كاستراتيجية تركز على سياسة نمو غير متوازن محدد بنظام الأولويات ». حيث اللاتوافق بين عرض عمومي و هو بشكل معين و بصيغ محددة، مقابل طلب معياري غير محكم بحقائق موضوعية، مع عدم وجود امكانيات لوضع مقارنات تنبئية كما أشرنا من قبل، باعتبار الغموض المصاحب للسلوك الأسري و الزواجي بوجه التحديد.

الشكل رقم 02: يوضح حجم الإنجاز العمومي عبر المخططات التنموية في الجزائر.



المصدر: بوزيان محمد، أزمة السكن و علاقتها بتغير نموذج الأسرة.

و يوضح الشكل مستوى الإنجاز خلال المخططات التنموية إلى غاية 2009، مبينا ارتفاع مستمر في معدل الإنجاز لمصلحة المخططات الأخيرة، و بأن اهتمام الدولة بالقطاع محدد زمنيا، حسب رؤية تنموية حاسمة، باعتبار أن الاهتمام أكبر بقضايا اجتماعية يكون بالضرورة مخالف لتوجهات الدولة الاقتصادية خلال مراحلها السابقة « بتوجه الدولة إلى الاستثمارات الكبيرة في قطاع المناجم و الصناعة، و إلى إهمال غيرها من القطاعات ».

و بتحول الدولة من البحث عن فائض قيمة مادي مجسد في منافع آنية لنمو اقتصادي شامل، إلى البحث عن تحقيق حاجات الناس الاجتماعية، مع ما لها من دور في زيادة الرضى و توفير الانسجام العام بين الناس و السلطة، في إشارة إلى تسهيل و توفير فرص أكبر للناس لتحقيق حاجاتهم السكنية، و هو ما يمكن أن يبرز بوضع منحني تقاطع بين مستوى عيش الناس و الأسعار، بين متوسط الأجر في الجزائر و أسعار العقار في الفضاء و الزمن « فنجد تكلفة المساكن مرتفعة لا تتناسب مع الأفراد ذوي الدخل المتوسط »، مع أن الواقع السكني بالنسبة للأسعار يبين وجود اختلاف واضح للسعر المحدد عموميا و غير ذلك، و هو ما ساهم في إحداث حالتين بالأساس، طلب عمومي لا نهاية له من جانب، و أسعار غير مضبوطة علميا و واقعا و إنما بمحددات السوق « فالأجر و نصيب الأسرة المالي في الشهر يؤثر على السكن و الإيجار، لأن لها علاقة و ترابط بالدخل »، ما جعل العرض محدود بمال و بتراكمية مال الطلب، بوجود أموال كبيرة ساهمت في رفع أسعار المساكن و العقارات بعيدا عن المنافسة و آليات السوق الحقيقي، حيث التعارض بين العرض و الطلب.

نتحدث هنا عن العلاقة التي يمكن إقامتها للفئات العاملة، في مجال وصولها لتحقيق حاجاتها السكنية، فتبين الأسعار وجود فرص محدودة دون دعم أو مساعدة، إلا أنه لا ينفي من جانب آخر وجود طلب كبير، و يعني أموال في حالة سيولة تبحث عن فضاء مادي غير موجود لتبقى في حالة انتظار و ترقب، كان لها دور في خلق السوق بالوضع الحالي مع الأسعار الموجودة و المحددة بين أطرافه.

المحور الثاني: الإنتاج:

الطلب على السكن ليس أعلى بالارتكاز على حاجات مادية في ارتباط بضعف قدرات الإنجاز أو التسليم، و إنما بوضع عام تتدخل فيه عدة عوامل، منها العدالة الاجتماعية و عدم الاهتمام الحقيقي للدولة بالفئات الشعبية ضعيفة الدخل، التي تندرج فيها كل الفئات العاجزة عن تحقيق حاجاتها السكنية بشكل ذاتي و حتى « الصيغ التي تفتح الحق في الاستفادة لذوي الدخل المحدود، فإنها لا تخلو من استغلال للرأسمال الاجتماعي و النفوذ و القرابة و المحابة »، إضافة إلى ما يحدث من اختلال بين الإمكانيات الأسرية في مجال تحقيق حاجاتها و السوق.

هذا الوضع ساهم في انتاجه تدخل عمومي مستمر، منع تبلور قطاع خاص قادر على حمل مشروع السياسة الإسكانية في الدولة، و هو وحده يمكن أن يأتي بالحلول من خلال ما يمكن أن يحدثه من انسجام بين أطراف السوق، بأن يأخذ بعين الاعتبار قدرات الأسر على الدفع مع الحدود أو الظروف التي يمكن إيجادها، و هي أقصى مسافة يمكن تحقيقها و كحالة مركزية بين الجهاز الإنتاجي و المستهلك، و الاستمرار في الخضوع لقرارات سياسية و تحكم عمومي يخلق وضع في شكل آخر « حيث أن إعادة هيكلة المؤسسات و بحثها عن الاستقلال، أدى إلى تعدد مراكز القرار، مهددا بزوال التحكم المطلق للجهاز المركزي للتخطيط ». فالدعم العمومي غير محصور و غير مضبوط بقواعد قانونية و إجراءات مدنية صارمة، و انعكاسها على السوق حيث الاستفادة من الدولة غير مؤسس طبقياً أو محصور بحاجات مادية، و من جانب آخر فإن البناء الذاتي يتحكم فيه أصحابه بشكل مطلق، مع جهاز إداري و تسييري عاجز عن بناء ضوابط تنظيمية للقطاع « حيث الإنجاز في الغالب على أراضٍ هامشية، دون احترام للمعايير الرسمية في البناء، و باستمرار التخصيصات في إعادة إنتاج مدينة بممرات و فضاءات شبه خاصة ». إلا أن إهمال القطاع و تفاقم المشاكل السكنية من جانب آخر، أجبر الدولة على تبني سياسات استثمارية، دون المساس بالمكاسب الوطنية المرحلية، فكان الحل بتكوين شركات وطنية عمومية تتكفل بتوفير سكن لائق للناس، بحسبة فترة المقابلة العمومية بشكل مركزي، دون التخلي عن البناء الذاتي كنمط بناء يسير جنباً إلى جنب مع القطاع العمومي، الذي لم يفقد أهميته رغم تحول الدول من التحكم المطلق (تسيير، تمويل، إنجاز) إلى التسيير و باستدعاء فاعلين جدد للمشاركة « بعد مراجعة حقيقية للسياسة الاقتصادية، من أجل تحقيق الحاجات الاجتماعية الأساسية في مرحلة أولية بداية من المخططات الخماسية ».

و أهم ما يميز الإنتاج السكني في الجزائر هو الاختلاف الواضح بين القطاعين العمومي و الخاص، و بين السعر المحدد إدارياً مقابل السوق الواقعي، فالبناء الذاتي لم يتوقف يوماً و إنما قام بمسايرة ما هو موجود سياسياً، في مجال تقنيات و نمط البناء و الجانب المدني و الهندسي « باحترام صرامة المعايير التقنية للأمان و الاستغلال، لمنهج يؤدي إلى تحقيق حاجات المستخدم و بقية الشركاء ».

فيما يتعلق بالتحكم الإداري في التسعيرة، فإنها تبنى على ناقص قيمة Moins-Value في ارتباط نظري مع السوق، جعلت اختلاف واضح و كبير أحياناً بين الإقرار العمومي اقتصادياً مع السوق، كانعكاس عن واقعنا الاقتصادي و

الاجتماعي، بداية بهيكل الدولة و باعتمادها المطلق على بناء اقتصادي بالاستناد إلى إيرادات الريع البترولي، و أشار هواري عدي إلى « منطق الالتزام السياسي بالدقة الاقتصادية، بالاعتماد على المصادر الداخلية التي تملكها الدولة ». ما سمح لها ببناء عقد شعبي عن طريق التوزيع، و هو ما خلق ظروف استثنائية جعلت الأزمة السكنية إلى اتساع، بدون وجود إمكانات لتقدير المتغيرات المتحركة، باعتبار نوع الطلب الغير مضبوط بقواعد قابلة للتحليل و القياس، فقد ترتبط أساسا بحركة سكانية بتوجه كوني، تتوسع أكثر مع الديناميكية الاجتماعية نحو الانقسام و التفتت لبنية الأسرة التقليدية « و بميل العائلة إلى البساطة، بعد أن فقدت سلطتها الماضية »، التي عرفت انهيار ثقافي و حضاري، ما يعني طلب موضوعي مؤسس على حاجات مادية، مقابل طلب مخالف له يتعلق بهيكلية عمومية تسعى إلى تحقيق حاجات الناس، إلا أنها خلقت ظروف موازية لأنها مؤسسة بشكل غير منتظم، بعيدا عن المنطق العقلاني و خاصة التنافسي.

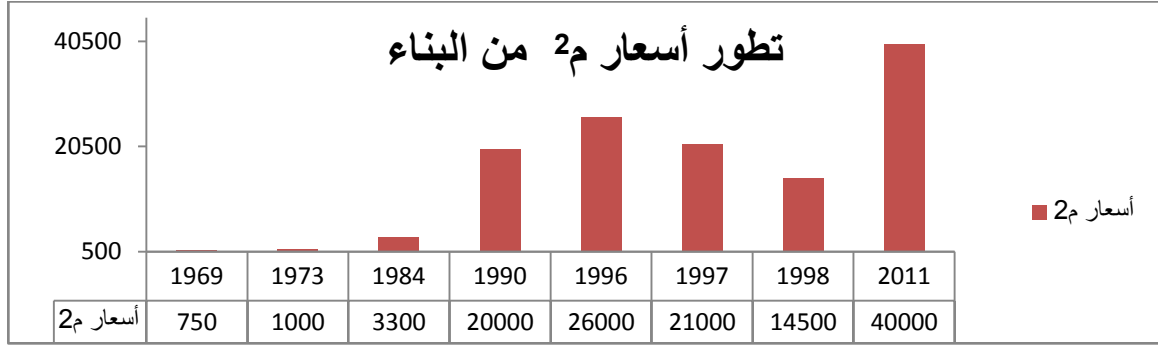
الجدول رقم 02: يوضح سعر البناء المحدد عموميا بالشكل.

ترقوي خاص (LPA)	ترقوي عمومي (LPP)		تساهمي (LSP)		سكن اجتماعي (LS)		
F ₄	F ₄	F ₃	F ₄	F ₃	F ₃	F ₂	
81.45	75.93	71.15	77	65	65	50	مساحة المسكن (م ²)
36.000	30.000		18.000		15.000		سعر م ² (دج)
3.000.000	2.200.000	1.800.000	1.386.000	1.170.000 0	1.135.48 5	808.43 8	سعر المسكن (دج)

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على (RIFI CHEMS SABAH, le logement collectif Mécanismes pluriels pour une qualité Architecturale singulière, p 22)

و يوضح الجدول أسعار التسليم بالنسبة للنماذج السكنية العمومية أو الموجودة بإشرافها، و هذه الأسعار تبقى في الأساس أولية، لأن ثمن المسكن تدرج فيه محددات أهمها، شراء الأرض، الدراسات الهندسية و المدنية، ثم الإنجاز، و تحديد سعر كل متر مربع بإدراج مصروفات التهيئة و التنظيم أيضا، و هو ما يحدث اختلاف في السعر النهائي للمسكن في ارتباط بهذه العوامل، لتصبح الجودة و الفضاء محددات أساسية للسعر و اختلافه من صيغة لأخرى. إلا أن ما يهمنا بالنسبة لهذه الأسعار هو أن الإدارة تسوق مشروع البناء بنقص قيمة بحوالي 200 %، باعتبار الاختلاف في أسعار المساكن بين القيمة المحددة إداريا، و هي في حدود 40 ألف دج/ م²، فتجعل المسكن بمتوسط مساحة 70 م² يقدر بحوالي 2.8 مليون دج، مقابل أسعاره في السوق التي تتراوح بين 5 إلى 10 مليون دج، و الاختلاف حسب الإقليم و المنطقة و الصيغة السكنية.

الشكل رقم 03: يوضح تطور سعر البناء في الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Nacira Meghraoui, Quel habitat pour l'Algérie)

و يوضح الشكل ارتفاع مستمر في أسعار البناء، و تأثيرها الكبير على العرض و الطلب، و رغم ارتباطها بأسعار مواد البناء و الأرض إلا أن العوامل الأكثر أهمية تشمل القدرة الشرائية و تعني حجم الأموال في حالة سيولة، و ناقص القيمة بـ 200% تشير أن هناك أموال في السوق، في علاقة بين الطلب و العرض حيث الأول أعلى، مساهما في خلق معادلة توضح أن هناك تعطل تنموي و اقتصادي، بوجود طلبات لا يوجد عرض مقابل لها، و هو ما يساهم بالضرورة في زيادة غير منطقية للأسعار، و إلى توسيع سلسلة التقسيم و المستفيدين من العملية على حساب الطلب وحده، لأن « تحصيل كمية توازن و سعر توازن، مرهون بتحقيق ذلك في السوق التنافسية بين دالتي العرض و الطلب » و الإشارة إلى وجود طلب أكبر يعني أن هناك أموال في حالة تعطل، و حاجات في حالة إهمال، تستلزم استثمارات جديدة و رؤوس أموال تنتظر عمليات تجسيد في الواقع، و العلاقة بين الأموال و الإطار المبني تبين أن هناك رساميل لا يوجد مجال مبني مقابل لها، أي طلبات حقيقية للسكن دون وجود عرض، و هذا يؤدي إلى التضخم و المضاربات و رفع الأسعار « و إلى الاحتكار من طرف عدد قليل من المتعاملين الاقتصاديين، مجبرين على التحكم في العرض وحده و بالتالي تحقيق أكبر ربح ممكن »، فالأزمة تصبح هنا منهجية أن الدولة في محاضرها و مقرراتها ترفض الخضوع إلى السوق، و هو ما يساهم في توسيع سلسلة التحصيل من العملية، و المستفيد من سكن عمومي قادر على تحقيق ربح كبير، في حالة تنازله العقاري عن الملكية وفق أسس محددة في الواقع المعيش فكثيرا ما نشاهد « قيام المستفيدين بعمليات البيع على الورق، بيع أوامر الدفع التي منحت لهم لأشخاص غرباء عنهم غير مسجلين في البطاقة الوطنية للسكن ».

و الانفصال بين السعر الحقيقي و الإداري يشير إلى وجود تلاعب كبير و إلى سلسلة طويلة من المضاربات، تسمح باكتساب ربح اقتصادي عقارية، باختلاف واضح عن المستوى الربحي ذات التوجه الاقتصادي التنافسي.

الجدول رقم 03: و يوضح الاختلاف بين السعر الإداري و السوق.

الاختلاف	السعر في السوق	السعر الإداري (دج)	
-	-	40.000 - 15.000	م ²
6.000 - 2.200	10.000 - 3.000 *	2.800 - 800	المسكن (ألف دج)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

فيحدد الاختلاف بين الإقرار السعري للدولة و المجتمع إلى حدود 6 مليون دج، في إشارة إلى وجود انفصال حقيقي بين الضبط العمومي في خضوعه إلى منطق اجتماعي و طبقي، و باحترام الفاعلين في المجال مقابل الواقع الاجتماعي، و زوال هذا يعني أن هناك فوضى و مساهمتها في حلحلة السوق، و إلى انتاج مجالين و حالي سوق، الأولى بتأطير عمومي باحترام الخصوصية الاجتماعية، بالعودة إلى معدل الأجور في الجزائر، و إلى تبني نماذج معينة باحترام ذلك، ليوجه النمط الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفا التي يقل دخلها عن 24 ألف دج، و يتراوح سعر المتر مربع بين 14 ألف و 20 ألف دج/ م²، ثم صيغة الاجتماعي التساهمي التي يتحدد فيها السعر بين 20 ألف و 25 ألف دج/ م²، لنجد صيغتي الترقوي العمومي و الخاص و تتراوح الأسعار بين 30 ألف و 36 ألف دج/ م² على التوالي.

إلا أن هذا لا يعني نموذج اقتصادي و اجتماعي في الدولة، لأن السوق يعني شيء آخر حيث المتحكم أموال و طلب كبير، لعب دور جوهري في رفع الأسعار، و إلى تفنيد وجود جهاز سياسي قادر على التحكم في السوق، بل أنه محدد بأموال طالي السكن الغير موجودة في القرارات الرسمية و الإدارية.

هذه الزيادة و حيث الاختلاف يتراوح بين 2 مليون دج و أكثر في الاجتماعي، و إلى أكثر من ذلك في الصيغ الأخرى، في خضوع لمتغيرات الموقع و النموذج، يعني اخفاق عمومي في التحكم و الإشراف، و الزيادة تقع أساسا على المستهلك، كآخر حلقة في عملية الإنتاج « و العمليات التي تستهدف المبالغة في موقف السيطرة، تؤدي و تحافظ على السوق في بناء، يسمح برفع الأسعار، و هو ما يحدث حواجز و عوائق للمستهلك ».

جعلت أطراف الإنجاز أثناء عملية الترقية في خضوع لإجراءات إدارية، تتحكم فيها قواعد هندسية، مدنية و اقتصادية، لتمثل الاستفادة حالة مزدوجة بالخروج من مرحلة موضوعية تستلزم وجود هذه القواعد، للدخول في سلسلة من المضاربات و الاحتكار يكون أكبر ضحايا المستهلك.

و عندما لا تكون هناك منافسة تكون الأزمة، جعلت أموال و رساميل في حالة تعطل، بعدم وجود قدرات كافية لإحداث مجال لامتناسها، هذا أدى إلى أزمة إنتاج و اختلال في جهاز التوزيع السكني، أحدثه بالأساس الاختلال القائم بين تسعيرة تضعها الإدارة تختلف جوهريا، ماديا و اقتصاديا عن ما هو موجود في السوق.

المحور الثالث: الاستهلاك:

التدخل السياسي في السوق له دور بارز و تأثير على ميكانيزمات الحياة العامة في الدولة، و هو ما يظهر بوضوح بعيدا عن الدخول في المناقشات الكلاسيكية حول العلاقة بين المنافسة و دعم عمومي « ففي المخطط الاقتصادي فإن الدعم يصبح معيار قابل للمناقشة، خاصة أنه يجهل الأهداف المختلفة لمستثمر عمومي أو خاص »، « و الفعالية الاقتصادية لا تسمح بالتنازل عن المركبات الأكثر قدرة على إحداث تعديلات »، و هي المنافسة بعيدا عن كل تحكم سياسي يحدث بالضرورة تشويه للسوق و للتنظيم الاجتماعي بصفة عامة، خاصة في دولة مثل الجزائر حيث الاستمرار في الخضوع لقيم ثقافية و مبادئ أنثروبولوجية، مستمدة من تاريخ الدولة الطويل، وفق مفارقات تكون أحيانا متضاربة بين

قيم مصدرها واقعنا الديني، ثم ما يقابلها من عادات و تقاليد و معايير « خاصة بالمجتمعات غير التقليدية، حيث المقدس يعطي إمكانات لتعصب جماعي يظهر في مجال العادات و الشعائر حول فضاءات و أفراد يجسدون الوحدة الأسطورية للمجموعة».

و حتى الصراعات الإيديولوجية بين تيارات الحركة الوطنية خلال حرب التحرير، التي كادت أن تبلور تصورات و مفاهيم حول الدولة الوطنية و الأمة و إلى زوال القيم المكتسبة من الأنظمة الرجعية المعيقة لبناء تصور أممي خاصة القبيلة، و ما يرتبط بها من أنظمة و أنساق اجتماعية تقليدية، فإنها تلاشت أمام صعود تيار أخذ آليات السلطة لإنتاج إطار معين و بالاعتماد على التوزيع، لثروة لم يخلقها

و هو ما يؤدي بالضرورة إلى التحلي عن الوسائل و الأدوات المنطقية لقيام و ازدهار الأمة، و منها الإنتاج لبعد اقتصادي يذهب إلى فتح السوق، و إقامة جهاز استثماري قادر على التحكم في السوق وفق قواعد لحماية المستهلك.

الاختلاف بين الدولة و المجتمع يعني انفصال مفاهيمي و معياري مهدد لأسس الدولة، و توقفها عن التوزيع قد يعجل بزوالها، لأن التوزيع و من إيراداتها من المواد الخام جعلتها قادرة على امتصاص الغضب الشعبي و شراء السلم الوطني « فالدوافع العميقة لاقتصاد التوزيع هو بجعله وسيلة لاكتساب السلطة شرعيتها و للسيطرة السياسية ». هذا الواقع في الأساس يصيب أغلب القطاعات التي يمثل السكن جزء منها، و هو ما سمح ببناء تعاقد و مصالح بين الدولة و المواطنين، بدون ثوابت راسخة كتهديد دائم للدولة، و ساهم من جانب آخر في خلق ظروف غير منطقية، و يعتقد الجميع أنها في حالة تشكيل وضع مؤقت أو حالة تأجيل، لصراع ضروري لإزالة السداحة و العبث، و الانطلاق الجدي وفق أسس مقبولة من المجموعة، بعيدا عن الإقرار الذاتي و الميول الفردية، فتكلم بوتفنوشت عن العودة للشعوذة « و هي عودة تظهر كهروب من واقع لا نستطيع السيطرة عليه، نحو عالم غير عقلاني يمكنه وحده، امتلاك قوة و سلطة أعلى مما هو في العالم الملموس»، إلا أنه لا يمكن أن يضع قواعد دولة، و هناك إلى جانب ذلك انفصال واضح مبني في الحقيقة على علاقات اجتماعية، و محاباة ضرورية و أيضا رشوة، من أجل إحداث انقسام بين فئات استفادت من الدولة، و بالتالي الانخراط في أسسها و مبادئها، و هو ما أدركته مقرة الأمم المتحدة بسرعة في زيارتها للجزائر في 2011 « أن توزيع المساكن في الجزائر خاصة الإيجارية العمومية، لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة لزيادة الشفافية فيها، و أن المؤسسات المشاركة في التوزيع تتمتع بهامش من السلطة، ما يفسح المجال للزبونية و الفساد»، و في السكن يعني الاستفادة من إحدى الصيغ المطروحة في السوق بوجه حق أو دونه، و هذا على حساب المنطق العمومي، حيث الدعم موجه لفئات معينة و محصورة بظروف و مقتضيات معينة.

شروط الدولة نفسها تحتاج إلى مراجعة، جعلت حدود فاصلة بـ 24 ألف دج كحد أجري أقصى يعطي الحق في الاستفادة، و تسقيف الإيرادات الأسرية بذلك في 2008 بعد أن كانت قبل ثلاث سنوات محددة بـ 12 ألف دج فقط، مع أن هذا لا ينفي أيضا حق الاستفادة للفئات التي تتقاضى أكثر من ذلك نسبيا، من الفئات الشغيلة التي تتراوح

إيراداتها بين 25 ألف إلى 35 ألف دج شهريا، و حتى أكثر من ذلك أحيانا، ما يجعلها اجتماعيا غير مرتاحة و ليست أحسن من نظيراتها، في مجال فرص تحقيق حاجاتها السكنية في ظل المعطيات مع معدل إنجاز أكثر انخفاضا للصيغ الأخرى بالنسبة إلى حجم السلة الاستثمارية في القطاع، باعتبار أن تسقيف السعر يرتبط قانونيا بالقدرات المختلفة للأسر.

الجدول رقم 04: يبين حجم الإنجاز في مختلف الصيغ السكنية:

****2009-2005	***2004 -2000	**1999 -1995	*1994 -1990	
222.399	227.610	222.112	86.982	سكن اجتماعي
-	-	20.272	7.791	سكن اجتماعي آخر
243.251	91.967	103.445	-	سكن تساهمي
55.081	42.181	74.642	59.313	سكن ترقوي
384.620	123.822	180.516	84.013	سكن ريفي
129.115	5.885	-	-	بيع بالإيجار

المصدر: (*) - محمد بن عمران، ص 244) (** محمد بن يحيى، ص 79) (***) - بوراوي، ص 61) (**** - شاوي صباح / و هي توقعات البرنامج مع الإنجاز لم يتجاوز 926.533

و يمثل السكن الاجتماعي صيغة موجهة للفئات الضعيفة و المعدومة، بالنظر إلى حجم إيراداتها الأسرية التي لا تسمح لها باختراق السوق العقاري، في مجال التملك أو البناء أو الإيجار ما يجعلها في حالة ضعيفة، يمثل فيها الدعم العمومي السبيل الوحيد أمامها للخروج من حالة البؤس السكني، و بهذا تخصص له السلطة مستوى كبير من الأهمية كما يبين الجدول « و هو سكن ممول من قبل الدولة و موجه فقط إلى المواطنين الذين يضعهم مستوى دخلهم من بين الفئات الاجتماعية الكادحة و لا يملكون سكنا أو يسكنون في السكنات الهشة ».

أما بالنسبة للنماذج الأخرى و رغم ميزة الدعم التي تتمتع بها أيضا، فإنها أساسا موجهة إلى فئات اجتماعية أكثر قدرة على المشاركة أثناء تجند الدولة لتوفير ملجأ لها، من خلال تكفل المستفيد بدفع الشطر الأكبر من المسكن بمشاركات أولية أو بطلب قرض بنكي، ما يجعل مساهمة الدولة جزئية أو صغيرة مقارنة بصيغة الاجتماعي الإيجاري « كان الهدف الذي يسعى إليه المشرع هو إدماج الادخارات الخاصة في المجهودات الوطنية للبناء، و وضعت الدولة إجراءات للحث و التشجيع في ذلك ».

من كل هذا يظهر أن الدولة بمساهمتها الكلية أو الجزئية في دعم الناس للوصول إلى الملكية، و هو ما يعني مصروفات كبيرة تدفعها الدولة تزامنا، فإنها ساهمت في وضع مفارقتين في الواقع، الأولى بوجه سياسي من خلال العمل على توفير حاجات غير موجودة لفئات شعبية مختلفة، جعلتها ظروف معينة في حاجة لمأوى و ملجأ يحميها « فعملت على رفع قدرات الانتاج من أجل تحقيق الحد الأقصى من الحاجات، و محاولة تخفيف الأزمة و تعميم الوصول إلى الملكية ».

مقابل توجه فردي إلى بناء تصوري راسخ في الحقيقة منذ الاستقلال، أن الحاجات الشعبية تقع على عاتق الدولة، و بالتالي طلب شرعي مهما كان نوعه و مهما كانت الوسائل المستعملة في ذلك، باعتبار أنه يمثل حالة استفادة من جزء من التوزيع.

و من جانب آخر فإن هذا الدعم العمومي سواء كان حقيقي أو لا موازنة مع عجزه عن تحقيق حاجات كل الناس التي تطلب، أدى إلى اختلال واضح بين العرض و هو من جانب واحد فقط هي الدولة، و يعني بالأساس دعم عمومي للناس لتحقيق حاجاتها السكنية، مع بقاء العرض الخاص متموقع في ترقيات خاصة في جزء مهم منها غير رسمية « فإلى غاية اليوم فإن الظروف المشكلة للسوق العقاري، تبقى غير كافية لإحداث تنمية و ترقية عقارية »، مقابل الطلب و اتساعه المستمر بخضوعه لمتغيرات ديموغرافية في الأصل، إضافة إلى الطلب المرتبط بدعم الدولة، ما يجعل فئات كثيرة في مستوى طلب رغم عدم حاجتها لفضاء مادي، لأن الاستفادة تعني أموال للتفاعل في السوق، مصدرها نصيب من الربح، أو أنها ترتبط بحق غير محقق أمام الإجراءات الإدارية و التسييرية، و ما أحدثته من انفصال شعبي بالاستناد إلى أسس أنثروبولوجية مثل الزبائنية و العرشية و الرشوة.

الجدول رقم 05: يبين تطور عدد الزيجات في الجزائر:

	1966*	1977*	1987*	1998*	2003*	2007**	2011**
عدد الزيجات	61.497	124.421	137.624	159.298	240.463	325.485	369.031
معدل الزواج	5.11	7.29	5.95	5.36	7.55	9.55	10.05

المصدر: (*مروان مهداوي، تأخر سن الزواج، ص 103) (**شعدو كريم، العوامل المفسرة لظاهرة تطور الزواجية، ص 48-50)

عدد الزواجات يشير في الغالب إلى حاجات مادية أصلية في المجال السكني، و رغم استمرار الجزائر في مرحلة ثبات نسبي تاريخيا في الخضوع إلى حالة، تتعايش في إطارها عدة أنماط أسرية، فإن هذا لا يمكن أن يؤدي إلى تهميش دور المتغير الزواجي في تقدير الطلب السكني الآني و المستقبلي، و يوضح الجدول ارتفاع حقيقي لمعدل الزواج خلال السنوات الأخيرة، و يحسب انطلاقا من عدد الزواجات المسجلة في سنة بالنسبة لألف ساكن، و ارتفاعه يعني تحسن مستمر في الظروف المرتبطة و في مقدمتها السكن، لأن غياب فضاء مادي يتجسد في إطاره الزواج يمثل متغير حاسم، ليبقى ما دونه عوامل قابلة للتلاعب لمرونتها « أن الطلب الحقيقي يرتبط بالحاجات السكنية التي تأخذ بعين الاعتبار عدد الأسر، لأن كل أسرة تسعى الحصول على مسكنها الخاص ». و عجز الدولة عن تحقيق حاجات كل الناس ساهم في رفع الطلب و بالتالي الأسعار، و هو ما يسقط في الغالب على عاتق المستهلك، باستمرار الدولة في إجراءات التمليك لجزء ضئيل من المجتمع في كل مرة، و التمليك يعني أموال، و أموال كبيرة محددة في انفصال بين الأسعار الموجودة في دفتر الشروط، مع المعاملات اليومية بين الناس في البيع و الشراء « تطبق نسبة تخفيض على القيمة التجارية الفعلية التي تمثل القيمة المتداولة في السوق الحرة المحددة من طرف أملاك الدولة ».

و الزيادة في السعر تعني تحقيق أرباح من طرف فئات اجتماعية، هو استغناء من طرفهم ضد المال العام و الحاجات الحقيقية للناس، و هذا يعني أن المستفيد من دعم الدولة لم يرتبط بهيكل اقتصادي معين جعله يستحق ذلك الدعم، بل باستخدام كل الوسائل للحصول على مسكن لأنه ليس منزل يأويه، و ليس حاجة مادية و إنما أموال من الدولة، فأشار رئيس الفدرالية الوطنية للوكالات العقارية عبد الحكيم عويدات « أن متوسط السعر الحالي للسكنات يمثل خمس أضعاف قيمته الحقيقية، مرجعا ذلك إلى الفاعلين في السوق الموازية الذين يتحكمون في 80 % من سوق السكن الوطني » فكانت الاستفادة من إحدى الصيغ المطروحة في السوق يعني أكبر مكسب للأسرة، لأنه يعني تحصيل مالي كبير، أثناء الرغبة في التبادل في السوق.

هذا الوضع خلق ظروف معينة خاصة بالقطاع، أهمها الانفصال المزمع بين الدولة و المجتمع « فالدولة لها دور اجتماعي يصطدم بالغفوية للجماعة، تضع أهداف محددة للتغيير، و لكن المجموعة تعيشه من وجهة نظر مختلفة »، و بتحويل الرؤى العمومية محدثا مجالين مختلفين في الطموحات بين السلطة و ما يريده الناس، بين واقع اقتصادي و آخر تداخل فيه عناصر مختلفة، اجتماعية و اقتصادية و لكنها في الجمل غير مضبوطة، و تأثيرها الكبير على الزيادات في الأسعار بين المنهجين، و هو ما يقع في الغالب على عاتق المستهلك، لأنه المعني بدفع هذه الزيادة الغير محددة اقتصاديا و إنما تجاريا، بفعل الانفصال الواضح بين الطلب و العرض « فانخفاض العرض و تكاثر الطلب أدى إلى زيادة السعر مقابل الكمية المعروضة، و هذا لا يحل مشكل السكن مهما ارتفع دخل المواطن ».

و الإشارة إلى وجود طلب أكبر يعني أزمة اقتصادية تحدث بالضرورة ناقص قيمة، كانعكاس عن منهج اجتماعي بني و أسس بمنطق تاريخي و اقتصادي و سياسي في الدولة، مصدره إيراداتها من الصحراء، و بالتخلي عن غير ذلك فيما يتعلق بالنماذج الاقتصادية المتداولة و الموجودة « بعناصر مفتتة لبناء اجتماعي زائل، من الصعوبة إدراكه لحركيته الداخلية المحدودة، إلا أن لها في الواقع دور مخفي في المحافظة على العادات أو بالعودة إلى الخصوصيات الأصلية »، و بالتالي منهج عفوي حيث الفوضى و اللاتقاس. و غياب الحوكمة غير اعتباطي و إنما التعويض من الخزينة العمومية، فأدى في مجال السكن إلى خلق وضع متأزم في المستوى الكلي بوجود طلب غير محصور، و باختلاف واضح مع قدرات التوزيع و العرض بصفة عامة، و هو ما يخلق حالة اختلال في العلاقة الرياضية (طلب/عرض) في إشارة إلى حجم مالي عاطل أكبر مقارنة بالاستثمار « و يظهر عدد كبير من الأسر و العائلات التي يمكنها الولوج إلى سوق السكن ».

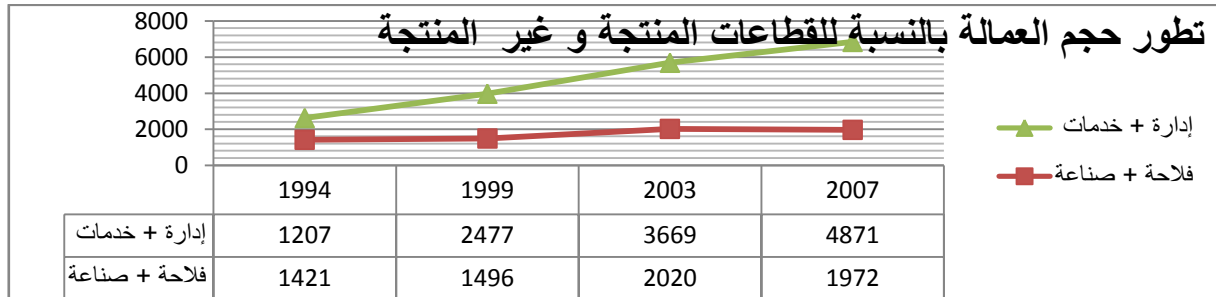
المنافسة في مجال البناء تعني أنماط سكنية في حالة صراع تبحث عن النجاعة و التي تشمل كل مستويات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية، مع أن سوق السكن في الجزائر لا يخضع لقانون المنافسة حيث التكامل بين العرض و الطلب، أن هناك محددات أخرى تتحكم، جعلت أكبر المتضررين هم القاعدة الشعبية بالنسبة لكل القطاعات، و هذا ناتج عن سلسلة التقسيم الريعي، في حالة توضيح لتكوين الدولة الاقتصادي، فضيق البنية التحتية (مصانع، إنتاج...)

يؤدي بالضرورة إلى توسع القطاعات المجاورة كالخدمات (إدارة، تجارة...) لتكون في جزء منها غير رسمي و غير شرعي، و حتى بطرق غير قانونية مساهما في توسع دائم لسوق التوزيع و التجارة.

الجدول رقم 06: يبين تطور العمالة في مختلف القطاعات بين 1985 إلى 2015.

فلاحة	صناعة خارج المحروقات	بناء و أشغال عمومية	إدارة	خدمات	
1985	990	489	658	900	781
1989	1010	548	717	1309	830
1994	1023	398	667	1211	896
1999	1185	311	743	1420	1057
2001	1314	676	650	1963	1471
2003	1410	610	802	2085	1584
2005	1380	864	1212	2496	1896
2007	1170	802	1523	2768	2103
2009	1242	940	1718	3022	2295
2011	1034	1105	1595	3421	2182
2013	1141	1133	1791	3654	2794
2015	917	1123	1776	3696	2827

الشكل رقم 04: صورة التطور للجدول السابق



المصدر: ركراك مونية، أثر النمو الاقتصادي، ص 212 - مصادر الديوان الوطني للإحصاء

الجدول يتعلق بتوزيع العمالة في الجزائر بالنسبة للقطاعات المختلفة، مع أن الانفصال الحقيقي في المستوى المهني يتمثل في علاقات انتاجية، و هو ما يبينه الشكل الأخير بين نمط عمل قادر على تحقيق فائض قيمة مادي و آني بالنسبة للمجموعة، مقابل قطاعات أخرى مثل الإدارة و الخدمات التي تمثل مجال لامتناعه، دون إهمال دورها الكبير في تحريك دواليب الاقتصاد و الدولة ككل « فقد بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي 54.14 % في الفترة الممتدة بين 2000/2015، و الفضل في ذلك لقطاع المحروقات، في حين قدرت نسبة العمالة بحوالي 13.05 %... أما قطاع

الخدمات فمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كانت مهمة، فقدرت القيمة المضافة بـ 36.29 % و بنسبة عمالة قدرت بـ 59.98 % لنفس الفترة .

مع أن الواقع الحالي و هو بتوجه عالمي نحو اتساع أكبر لنسبة العمالة بالنسبة للقطاعات الخدماتية، مقابل تقليص متسارع للقطاعات المنتجة كالصناعة و الزراعة، كآثار عن عمليات المكننة و التطور الآلي الكثيف الذي تعرفه البشرية « فبالنسبة لمناصب العمل المتاحة التي توفرها القطاعات الاقتصادية، نجد القطاع الخدماتي في مقدمتها بنسبة 37.83 % من المناصب المعروضة في 2000، و 30 % للأشغال العمومية، مقابل 13.15 % فقط في الصناعة و 28.42 % لباقي القطاعات »

إلا أن ما يهمنا في إشارتنا لهذا الجانب، هو أن التوسع المستمر لنسبة العمالة في القطاعات غير المنتجة، و على حساب قطاعات تحقق فائض مادي حقيقي، يشير إلى مستوى عرض عمل ضعيف، و بالتالي محدودية المجتمع في تحقيق مستوى عمالة و بدرجات و قدرات معينة. هذا الواقع يشير إلى ارتفاع كبير لمعدلات و مستوى البطالة في الدولة « باقتصاد أصبح غير قادر على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد كل سنة »، و بالتالي قدرات محدودة للأسر لتحقيق حاجاتها المختلفة الأولية، من غذاء و لباس و مأوى، أو بقضائها بشكل دؤبي و بمستوى ضعيف.

إلا أن هذا لا يعني في الغالب فقر اجتماعي و مستوى إشباع ضعيف بالنسبة للمجموعة، و إنما إلى حالة مزدوجة بين تركيب اجتماعي يعيش بالفعل حالة تهميش و فقر بالنسبة للحاجات الواجب توفرها، مقابل فئات اجتماعية أخرى تعيش في الواقع بعيدا عن هذا، مستفيدة أصلا من حالات توزيع عمومي، و انخراط طوعي في البناء السياسي، المؤسس لبناء طبقي بعلاقات اقتصادية و اجتماعية خالية من الإنتاج، و إنما بعمليات توزيع و تقسيم لثرواتنا الوطنية « فمثلا أسس النظام السياسي على أحادية الحزب، فقد أسس الاقتصاد الوطني على أحادية المحروقات، و وضع الاقتصاد الجزائري برمته على بئر بتروولية مشتعلة يهتز الاقتصاد و يضطرب بتغير أسعارها »، و محدثا سلسلة من المعاملات و العلاقات التجارية التي يمكن أن تكون طويلة، تكون القاعدة الاستهلاكية في جانبها الأقصى، و هو واقع يصيب مجالات حياتنا بدون استثناء و منها السكن.

هذا يساهم بالتأكيد في توسيع حجم المستفيدين في العملية منعكسا على السوق، و ما يمكن أن نشير إليه في هذه الحالة هو أنها تقع في الغالب على عاتق المستهلك، فيدفع هذه الزيادات غير المنطقية و غير المتحكم فيها اقتصاديا، و إنما بقرارات إدارية و سياسية خلقت سوق بشكل و نموذج معين، خال من المنافسة الحقيقية التي تخاطب العلاقة المباشرة بين المنتج و المستهلك، لتبقى سلسلة التوزيع إجراء هامشي محكوم بقواعد السوق اللبرالي، و عدم وجود هذه يعني فوضى، و تحكم مصالح ضيقة لجماعات معينة يكون لها انعكاس على الاقتصاد بشكل عام و على القطاعات المختلفة بشكل خاص « فأمام الطلب الواسع، و في نظام منهك بالرشوة و الزبونية، فإن توزيع السكن الاجتماعي يصبح مخالف لمبادئ العدالة بين المواطنين »

المستهلك في المجال السكني متضرر بـ 250 %، و تعني 200 % ناقص قيمة ناتجة عن سلسلة توزيع الربح، و هي الاختلاف بين السعر المحدد إداريا بالنسبة للسوق، زائد 50 % لإصلاح المسكن و إعادة تأهيله وتهيئته داخليا و خارجيا.

جدول رقم 07: و يبين ناقص القيمة. (ألف دج)

سعر المسكن عند الدولة	سعره في السوق	الاختلاف	إعادة التنظيم	السعر النهائي
2.800 - 800	- 3.000	- 2.200	- 500	- 3.500
	10.000	6.000	1.000	11.000

المصدر: من إعداد الباحث (يبقى نظري في ظل غياب معطيات حقيقية)

الاختلاف هو العائد المادي للمستفيد و هو الربح بدون عمل أو إنتاج، بدون بذل مجهود انتاجي أو اقتصادي بل إداري، ما يساهم في حالة انفصال غير مبني بين الأسعار المحددة عموميا مقابل السوق، يدفعها المستهلك إلزاما موازاة مع توسع السوق الاستهلاكي، و بسبب حالة الاختلال القائم أصلا في العلاقة الاقتصادية القطاعية، حيث الطلب يقع في مستوى أضعاف ما هو موجود في حالة عرض، فيضاعف بالتوازي أسعار السوق، التي يدفعها في المحمل الناس كعملية تشويه ما كان قائم، و كآثار عن نموذج سابق كانت المضاربة في إطاره بين المقاول الخاص و ديوان الدولة في مجال ناقص القيمة يعوض من طرف الخزينة و على عاتق الربح الوطني، و في سياق المنطق الربعي « أن الجزائر ضخت ما بين 1990 و 2011 أزيد من 180 مليار دولار للتطهير المالي لمؤسسات مالية عاجزة ».

فالربح أو الفرق بين السوق و الدولة كانت تتكفل به الدولة، إلا أنها انسحبت و أصبحت تنافس المقاول في الأسعار و بالتالي تحديد سعر بالخضوع لقرارات هندسية و مدنية مضبوطة، لأنها مضغوطة ديموغرافيا، تراجعت من حالة الانسجام وفق بعد اجتماعي مطلق إلى حالة أخرى يمثل فيها البعد الاقتصادي متغير أساسي موازاة مع توجهاتها الكمية و تسارعها للاستجابة لأكبر قدر ممكن لأنه يمثل استجابة لمطالب أكثر و انخراط أكبر لفئات في هيكلتها، فعملت على مستوى التسليم على رفع قدراتها من 116 ألف وحدة سنويا في 2004 إلى أكثر من 220 ألف في 2008 و تعويض الفرق بين التكلفة و البيع من طرف التطهير، و ميل التوجه جعل كل هذا من اختصاص السوق و بإسقاطها قسرا على المستهلك، فالإدارة و التسعيرة الإدارية تلقائيا ريعية، باعتبار أنها تحدث سلسلة من التجار و المضاربين الذين يتحايلون و يمارسون الألاعيب، من أجل تحقيق ربوع عقارية بالنسبة للسوق، ليست أرباح لأنها غير منطقية و علاقتها بالمتغيرات الأخلاقية و الوطنية و تأثيرها على توازنات السوق و بين العرض و الطلب سلبا.

المحور الرابع: سلسلة تقسيم الربح:

الاستهلاك في حالة سوق غير متوازن يصبح في خضوع لمحددات مصلحة و قرارات سياسية في الغالب خدمة لفئات بعينها، و إلى خلق ظروف يكون المستهلك فيها بين واقعين لا يمكنه الانحراف عنهما، فالسوق غير محدد بمعطيات

الأسعار المتداولة عالميا، و هذا غير ممكن في ظل العلاقات الاقتصادية القائمة بمستوى أجري في حدود دنيا، يتحكم فيها نط العمل مع استمرار الدولة في حركات التشغيل العفوية.

الجدول رقم 08: يوضح تطور الشغل حسب القطاعات بوجه إداري. (الوحدة: ألف عامل)

**2003	**1999	*1997	*1995	*1993	
1.249	911	1131	931	769	عمل غير رسمي
17.2	15	19.4	17.12	15.25	نسبة العمل غير الرسمي (%)
6.027	5.162	4.684	4.505	4.273	عمل رسمي

المصدر: (*) لعرفي عودة، محددات الأجور و أثرها، ص 122) (**) بوحيط سليمة، القطاع غير الرسمي، ص 186

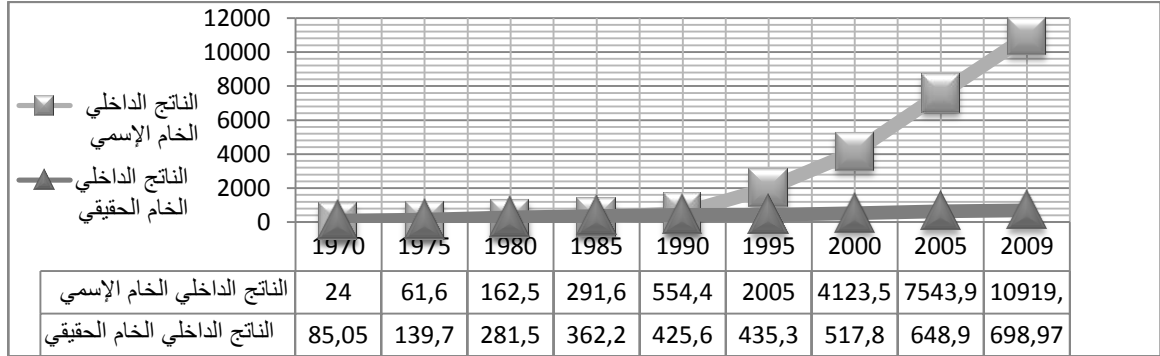
و مع الضبابية و عدم دقة المعطيات حول الفئات الشغيلة في هذا النمط، و شكل و نوع العمل، فإن ما يهمنا هو الفئة المستهدفة، بين حالة يمثل فيها مصدر أساسي للأسر لتحصيل إيرادات تعيش منها، مقابل توجه آخر يشير أن هذا العمل أساسا يرتبط بعمل إضافي أو ثانوي، مشكلا إيرادات مكملة للأسرة، و تأثيره الكبير على الهرم السوسيو-مهني المعياري و المضبوط إداريا، و هو نفس التصنيف الذي وضعه بورديو « بوجود انقسام يفصل العمال بين مجموعتين، الأولى تتميز بثبات و إلى أقصى درجة مقابل المجموعة الثانية الغير ثابتة ».

الجدول يشير إلى حجم عمالة كبير في القطاع غير الرسمي، و تأثيره الواسع على سوق العمل بصفة عامة و على إيرادات الأسرة بصفة خاصة، مع سماته المميزة المتعلقة بالخصائص المؤقتة للواقع الاقتصادي من جانب، ثم إلى اعتباره مجال للمجموعات العائلية لتحقيق إيرادات إضافية. و سيادة أحد النمطين له دور في تحديد قدرات الأسرة على تحقيق حاجاتها المختلفة، خاصة تلك التي تستلزم ضخ استثمارات مهمة مثل السكن، فالقطاع غير الرسمي في حالة اعتباره مصدر رئيسي لعيش الأسرة، يعتبر عائق أصلي غير قابل للحل بعيدا عن سياسات سكنية حقيقية لمصلحة فئات هشة، باعتبار موقعها في المستوى السوسيو-اقتصادي، و بهذا « تكفلت الدولة بالمساعدة بوسائل متنوعة (مساعداة على الكراء، مساعداة على الملكية...) للعائلات الأكثر فقرا من أجل الولوج إلى سكن ». أما في الحالة الثانية و هو عندما يمثل مستوى دخل هامشي و ثانوي للأسرة، فإنه يمثل إضافة و تشجيع أكبر للأسرة، بتوفير مستوى دخل أعلى بالنسبة للقدرة الشرائية الموضوعية، خاصة في الظروف الحالية مع مستوى عرض عمل ضعيف بالنسبة للقطاعات المنتجة، التي يمكن أن توفر إمكانات أكبر للاستمرار، و قد ساهمت الفلاحة و البناء باستحداث النصيب الأكبر من فرص العمل خلال المخطط 2004/2000، و بنسبة 44 ثم 13 % على التوالي، رغم ميزتها المؤقتة ما يجعلها معرضة للزوال في حالة توقف النمو في هذين القطاعين، في حين تبقى القطاعات الأخرى ضعيفة في استحداث مناصب عمل.

فالمستوى الأجرى في الجزائر بقي محدود في ارتباط مباشر بالدولة في شكلها الوصي، فتضع معدل أجور في حد أدنى يستلزم دعم عمومي بالنسبة للأسعار في مستوى المجتمع الشامل، ثم تشير من جانب آخر إلى المصروفات التي تتكبدها الخزينة العمومية و الخسائر الباهظة في مجال الدعم، بالإشارة إلى مخرجات الصندوق الوطني للسكن (CNL) كمؤشر

هام للمجهودات العمومية الكبيرة، من أجل تسهيل وصول المواطنين للملكية، و أشارت أنها انتقلت من 57 مليار دج في 2002 إلى 136 مليار دج في 2008 إلى 147 مليار دج في 2009، مع أن الواقع المعيشي يبين أنها حركة طبيعية لا تريد الدولة من خلالها إلا إقرار أمر واقع، و فرض استشراف بحدود اقتصادية.

الشكل رقم 05: يبين مستوى المعيشة في الجزائر:



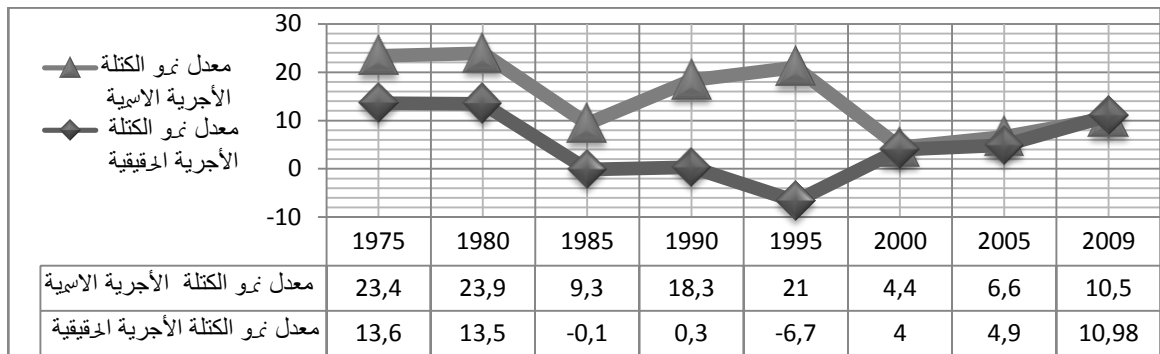
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (تعريفي عودة، محددات الأجور و أثرها على العمالة في الجزائر)

و يبين الشكل انفصال واضح بين الناتج الداخلي الخام الاسمي و الحقيقي، مبينا أن السياسات المتبعة على المستوى الاقتصادي في سبيل رفع القدرة الشرائية للناس فشلت، أمام التضخم و انخفاض مستوى عيش الناس موازنة مع الارتفاع المستمر للأسعار، و رفع الأجور لم يساهم في رفع قدرات التفاوض بالنسبة للمجموعة، بقدر ما ساهم في اندماج موضوعي مع الأسعار العالمية و بإسقاطه على الخزينة العمومية، فالتأطير العمومي لم يكن مطلب شعبي و إنما كنتاج عن حركة تاريخية، شكلت في إطارها العلاقة بين الدولة و الشعب، سلطة شبه أبوية إلى ترسيخ معطى طبيعي، بأن جعل الناس موازنة مع السياسات العمومية المتتالية و حاجاته الأساسية على عاتق جهاز تنفيذي لسلطة مركزية « في ظل غياب برجوازية فعالة، و إلى بناء إيديولوجية منذ حرب التحرير، إضافة إلى السياق العالمي بأن لعبت السلطة دور مركزي »، و سياسات الدولة في المجال السكاني في عدم انقطاع عن هذا ساهمت في خلق الظروف الحالية، و الدولة هي الرابح الأكبر و من عدة مجالات، فهي توفر حاجات الناس السكنية بأقل تكلفة، باعتبار أنه باستثناء السكن الاجتماعي فإن الصيغ الأخرى يمثل فيها الدعم العمومي في المستوى الحقيقي جزء هامشي، إذا كان المستفيد يدفع أكبر جانب في عمليات الترقية « لأنه لا بد أن يبين مستوى من الإيرادات، تسمح بتنظيم في أجل شهري، و الذي يثبت بشكل حسابي في قاعدة المبلغ الباقي من سعر المسكن، إضافة إلى تكاليف التسيير خلال فترة عقد لا تتجاوز 20 سنة ».

إلا أن هذا يجعل المستفيد من جانب آخر وفق الظروف و المعطيات الميدانية دون المتغيرات الموضوعية قد حقق جزء هام، لأنه استطاع تحصيل مسكن خارج ما هو معتاد، فاستطاع الحصول على مسكن في حدود أسعار عقلانية و منطقية، مع قرض بنكي تقع على عاتق الخزينة العمومية أرباحه، و المستفيد يدفع معدل فائدة لا يتجاوز 1 % للسكنات من ثلاث غرف، و 2 % للسكنات من أربع غرف لأن الأسعار في السوق محددة بمعطيات جديدة في خضوع لأسعار العقار أساسا، جعلت الانفصال بين التأسيس العمومي و الشعبي يحدث سلسلة من المعاملات، و سلسلة من المستفيدين.

العلاقة الرياضية بين العرض و الطلب تشير دائما في حالة ارتفاع الطلب إلى رفع الأسعار، و رغم أن ارتفاع حجم الطلب السكني في الجزائر لا يرتبط بغياب فضاء مادي دائما، و إنما قد تتدخل متغيرات أخرى، فالعرض هو عمومي فقط في غياب ترقية خاصة بدأت ملاحظها تظهر ببطء و لمصلحة فئات بعينها فقط، و هذا في ارتباط بين الأسعار و القدرة الشرائية بالنسبة لأغلب الجزائريين، فالترقية الخاصة تخاطب جزء ضئيل من المجتمع هي الطبقة المسورة « فنجد التكلفة جد مرتفعة، لا تتناسب مع الأفراد ذوي الدخل المتوسط، و هي تمثل النسبة الكبرى لمجموع أفراد المجتمع، هذا إذا علمنا أن قيمة المسكن المتوسط، تزيد عن ستة أضعاف الدخل المتوسط السنوي للأسرة»، ما يجعل الطبقات العاملة و البسيطة موازنة مع محددات الأجور و الأسعار، لن تجد سبيلا إلا بدعم عمومي، و المفارقة أن مستوى الأجور في الجزائر لا يخول إلا جزء صغير من الناس لطلب سكن، و بالتالي إلى تراجع الأسعار مع أن الواقع يبين ارتفاع مستمر لها، كما يبين الشكل.

الشكل رقم 06: يبين العلاقة بين الأجور الاسمية و الحقيقية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (تعريفي عودة، محددات الأجور و أثرها على العمالة في الجزائر) يمثل الشكل إضافة للمنحنى السابق، في توضيح العلاقة بين الأجور الاسمية و الحقيقية، فتمثل الأولى حجم مالي حقيقي ناتج عن شراء قوة العمل، فيما تمثل الأخرى قدرات الأسر في السوق الواقعي، في ارتباط مع الأسعار، و يبين معدل النمو للكتلتين حالة تذبذب مستمر من عقد لآخر، إلا أن الأكثر أهمية هو الاختلاف بينهما، وعدم الارتباط يشير إلى عناصر ثانوية و بتأثير غير واضح، فالقدرة الشرائية غير محددة بمستوى أجري معين، و إنما بشروط مضبوطة، لها علاقة بالقدرات الإنتاجية في الدولة « فالأجر يتحدد بكل من معدل التضخم و معدل النمو الإنتاجية، بوجود علاقة طردية بين الجزء الأخير و معدل نمو الأجر»، ما يجعلها في الجزائر باعتبار وضعها الاقتصادي، مشروطة بتحصيل إيرادات مهمة تأتي أصلا من الربح و من أسعار البترول في الأسواق، و لهذا حققت الجزائر أدنى مستوى معيشي خلال التسعينات، كانعكاس عن عشرية سوداء و أزمة اقتصادية في نهاية الثمانينات.

إذا كانت المنافسة تخلق فائض قيمة، و هو ما يؤسس علميا و منطقيا بالاعتماد على عمليات تقدير الواقع و تفصيل المحددات الأساسية في السوق بين العرض و الطلب، باعتبار أن المفهوم إيديولوجيا غربي، و في مجتمع لم يعرف أزمة إنتاج، بل أنه في صراع و عمل إنتاجي أكثر إبداعا يمكن من خلاله تحقيق النجاعة، و تعني قدرة على المنافسة باعتبار

التوجه العالمي بمنع أي تدخل مصلحي يحدد و يحد من عمليات التبادل في السوق، ما يجعل المنافسة تتمركز في المستوى الأعلى في مجال الإنتاج « فيكون تدخل الدولة غير مجدي، لأنه سيؤدي إلى إحداث مغالطة في الأسعار، التي تعتبر المؤشر الذي يساعد المتعاملين الاقتصاديين باتخاذ القرارات المتوازنة ». و غياب هذا يعني علاقة عكسية بالمطلق تتمركز في الدول النامية بوجه التحديد، جعلت بداية صراع و اختلال على مستوى الاستهلاك متأثراً بنقص قيمة، ساهم في إحداثها سلسلة توزيع الربح، و تأثيرها الكبير على الأسعار باعتبار أن حجم ناقص القيمة يرتبط أساساً بحجم هذه السلسلة الربعية، و تعني عدد المستفيدين من العملية الخدمائية أساساً في ارتباط مباشر مع نوع الخدمة و حجم الطلب المقابل لها، فيصبح السكن بالنسبة لحجم الطلب فيه و مستوى ما هو مسخر له مالياً، بتسليم أكثر من 1.5 مليون وحدة بين 1999 و 2008، و بغلاف مالي قدر بـ 1700 مليار دج، فضاء خصص لتوسيع سلسلة توزيع الربح ما ساهم في إحداث أسعار خيالية في السوق، و بنقص قيمة كبير يقع في الأساس على عاتق المستهلك، مع ضرورة الإشارة في عملية المقارنة بين المنهجين الأول حيث الإنتاج مرتبط بفائض قيمة محدد في السوق، دون المساس بحقوق المستهلك، مقارنة بالمنهج الثاني حيث المتضرر أقصى طرفي السلسلة، و أهم الفاعلين بالأساس و هما المنتج و المستهلك، لتحقق في المقابل مجموعات انتهازية ربوع عقارية دون الاستناد إلى معيار خلقي أو ديني.

فالدولة ربعية و هي توزع، خلقت نموذج اقتصادي غير مؤسس في العلاقة بين الإنتاج و الاستهلاك حيث التفاعل في السوق، و إلى تحديد ميكانيزمات يمكن من خلالها إحداث ترقية اقتصادية و اجتماعية بالارتكاز على تطوير الإنتاج و تشجيع الاستهلاك، فالربح البترولي في الدولة خلق مجال رديف « فنلاحظ أن قطاع المحروقات يعتبر قطاع حيوي و مهيم على الناتج الإجمالي و مؤثر على معدل النمو الاقتصادي »، و بالاعتماد المطلق على ما تقدمه الدولة و في إهمال شبه كلي لحالات السوق و التوازن داخله، و إنما أموال موجودة في حالة سيلان و تبادل، و يجعل الدولة السكن قطاع حيوي، و مجال حيث ضخم جزء هام من هذا الربح و فرصة في المقابل للفئات الشعبية للتفاعل في إطاره و بتبادل الخدمات، دون الخضوع لأسس و منطق عمومي، ما خلق فوضى و تسبب يكون المستهلك في إطاره الخاسر الأكبر.

و السعر المعمول به هو الذي يقتني به المواطن المسكن في تميز واضح بين الأسعار المبنية بمنطق و دراسات موضوعية، تنحصر في المقررات الهندسية و دراسات الجدوى، و تحدد أسعار في حالة تجاذب مع المقاولات، و إلى خلق نوع من الازدواجية بين مستوى عيش في تراجع متأثراً بما يقع في الاقتصاد الكلي من تضخم، مقابل الاستمرار في توسع المجال بين الواقع و قدرات الناس على الدفع، و هو ما يمكن أن يوضحه متوسط معدل الأجور بالنسبة للقدرة الشرائية، فتجعل وصول الأغلبية الكبرى من الناس إلى مسكن أمر صعب إن لم يكن مستحيل « و نحن نعلم أن الأثمان الحقيقية للبناء في تزايد مستمر لدرجة أنها تزداد كل يوم، و تبلغ أحياناً ضعف التقديرات، و تزيد إلى ثلاث أمثاله في المجتمعات البترولية ».

كان من المفروض أن يحدث فائض قيمة في المجال العقاري بصفة عامة، إلا أن وجود ناقص القيمة و اتساع سلسلة توزيع

الريع تعني أن العلاقات الاقتصادية في حالة تشوه، و بدون إقرار حقيقي بسيادة العمل النسوي، و اتساع أكبر للقطاعات الهامشية.

و هو ما أدى إلى إحداث هذه السلسلة من المنتج إلى المستهلك بمقتطعات (اقتطاعات) جزئية تراتبية، يكون الفائز الأكبر في إطارها مركزي للمجموعات التي تتوسط العملية و باستخدام كل الأساليب و الوسائل، بعيدا عن أدوات التنافس التي تعمل بداية على إقصاء التنافس غير الشرعي، إلا أنه في السلسلة هو أول خطوة للانخراط، محدثا حالات ريع الوضع حيث التنافسية بتقسيم الريع.

خاتمة:

نقول أن المفهوم الاقتصادي للمنافسة يبقى على المستوى الافتراضي، فهو بناء نظري غربي بوجود أقطاب و تضاربات (تفاعل و تعامل) في السوق يحدد السعر و الكمية، في ارتباط مباشر بين العرض و الطلب « فتجبر الرأسمالي على المحافظة على أسعار إنتاجه بشكل منخفض إلى أقصى حد، حتى يحافظ على مكانه في مستوى الإنجاز في السوق و محاولة زيادته »، إلا أن إسقاط هذا في الجزائر أدى إلى تشويه المعادلة و تحويل العلاقة في ظل غياب منطق و عقلنة على المستوى المحلي، لتسود الفوضى و العشوائية، ليس في قطاع السكن فقط و إنما في جميع الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية، فالعرض يمكن أن يكون خاص كما يمكن أن يكون عام، و الطلب أيضا فيه الحقيقي و الغير ذلك، و هذا ما جعل سلسلة التعامل غير منتهية محدثا خلل في مستوى التفاعل في السوق.

مع أن التشويه الأكبر يقع بتدخل إداري جعل من غير الممكن إحداث سوق حيث التبادل هو الأساس، في تحديد منحى العلاقات الاقتصادية بين الفاعلين في المجال السكني، ليصبح في خضوع مطلق للتحكيم الاقتصادي، لبقى التدخل السياسي هامشي لتفادي الانحراف المطلق.

النظرة السلبية في مجال تحليل المعطيات و عناصر التركيب، لا ترتبط بحالة تشاؤمية بالنسبة للأفراد أو السلطة، و إنما كانعكاس عن وضع عام ساهم في تشكيله الإطار المحدد باختيارات تنمية و استراتيجيات وطنية اقتصادية محضة، يبقى في إطارها العنصر البشري تابع.

و التأخر في تحقيق الدولة لتنمية بشرية يخلق بالضرورة إطار مفاهيمي و تصوري عاجز، و في حالة تناقض بين أهداف عمومية تكون في الغالب أكثر تطورا، مقارنة بالمجال المفروض أن يحتويها، ما يجعلها محل نقد و مناقشة، سواء كانت في انتماء لذلك أو لا، و ما يجعل الأمر أكثر سوءا أن المناقشة لا ترتبط بتوفر ظروف لذلك بقدر ما ترتبط ببناء اجتماعي ناتج عن اتحاد الفواعل و الأطراف.

قائمة المراجع:

- 1 - محمد بن يحيى « واقع السكن في الجزائر و استراتيجية تمويله » أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2012/2011.

- 2 - بوخييط سليمة، القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية و التطبيق - الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجاً - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014.
- 3- بوزيان محمد، أزمة السكن و علاقتها بتغير نموذج الأسرة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، قسم علم الاجتماع، 2018/2017.
- 4 - عيسى بوراوي، دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل قطاع السكن في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة إعادة التمويل الرهني، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013.
- 5 - لعريفي عودة، محددات الأجور و أثرها على العمالة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسية بن بوعلي - الشلف، قسم اقتصاد تطبيقي و إحصاء، 2011/2010.
- 6 - لمياء بولجر، السكن الاجتماعي التساهمي في ولاية قسنطينة، دعم للطبقة المتوسطة و تفعيل للترقية العقارية، أطروحة ماجستير قسم في التهيئة العمرانية، 2006/2005.
- 7- عبد القادر بلطاس، استراتيجية تمويل السكن في الجزائر Edition Légende، الجزائر، 2007.
- 8 - محمد عمران، سياسة السكن في الجزائر و دور مؤسساتها في حل أزمة السكن، ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011/2010.
- 9 - علمي حمزة، دور المقاولات الصغيرة و المتوسطة في إنجاز مشروع المليون سكن في الجزائر خلال الفترة 2004 - 2009، دراسة حالة ولاية سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.
- 10 - حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة، قسم اقتصاد تطبيقي، 2007/2006.
- 11 - سناء حولى، أزمة السكن و مشاكل الشباب، دار المعرفة الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2011.
- 12 - شعدهو كريم، العوامل المفسرة لتطور ظاهرة الزواج في الجزائر، حالة بلدية بلعباس، مذكرة مكملية لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا، جامعة السانبا، وهران، 2014/2013.
- 13- شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

- 14 - مرحوم فريد « السكن الجماعي في الجزائر: سكان حي الصباح (وهران) بين الاجتماع و الصراع » أطروحة دكتوراه، 2015/2014.
- 15- مروان مهداوي « تأخر سن الزواج و علاقته بانخفاض معدلات الخصوبة في الوسط الحضري » أطروحة ماجستير قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، 2011-2010.
- 6 - نوري ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي و الواقع الميداني (1962-2012)، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015.
- 17 - زكراي مونية، أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، قسم اقتصاد عالمي، 2018/2017.
- 18- سجلات الديوان الوطني للإحصاء: 1966، 1977، 1987، 1998، 2008
- . Population Et Habitat Au Recensement de 1966 - 12 /02/1977-(Résultats du Sondage au 1/10 éme) - 1987-(Résultats du Sondage au 1/30 éme) -1998-(Résultats Edition 2010, N° 26,du Sondage au 1/10 éme)- résultats 2006/2008
- 19 - Actes des journées sur l’habitat urbain, Organisées par l’ONRS de la wilaya d’Alger « La question du logement à Alger ».
- 20 - Abed Bendjelid, Planification et organisation de l’espace en Algérie, Office des publications Universitaire, Algérie, 1986.
- 21- Bouriche Nouredine, Situation de l’habitat et politique de financement du secteur en Algérie, pour l’obtention du diplôme de magister, Option Monnaie, banque et finances, 2003/2004.
- 22 - BENZAOUI Amel, LE PROCESSUS DE CREATION D’UN HABITAT INDIVIDUEL DE QUALITE CAS DE LA VILLE D’AIN BEIDA, pour l’obtention du diplôme de magister en Architecture, Option Urbanisme.
- 23 - A.Benachenhou, L’expérience Algérienne de planification et de développement 1962-1982, Office des publications universitaires, Algérie.
- 24 -Abdellatif Benachenhou, introduction à l’économie politique, office des publications universitaires, 2e Edition, Algérie, 1981.
- 25 - Direction de Pierre Robert Baduel, Habitat Etat et Société au Maghreb Centre de recherches et d’études sur les société Méditerranéennes, Edition du centre National de la recherche scientifique, Paris, 1988.
- 26 - David Encaoua et Roger Guesnerie, Politiques de la concurrence, La Documentation française. Paris, 2006.
- 27- Ali El-Kenz, Au fil de la crise, 4 études sur l’Algérie et le monde Arabe, Edition Bouchenene, Alger, 1989.
- 28- Fatima Salhi, Marché du travail. Crise du logement et grande entreprise. Le cas de la Sidérurgie à Annaba – El Hadjar, Office des publications Universitaire.

- 29- Hamza Cherif Ali, population et développement durable en Algérie, la problématique des besoins en logements a cour. Moyen et long terme, Revue périodique DIRASSAT, université Amar teldji – Laghouat- Algérie
- 30 - Ahmed henni, le cheikh et le patron, usage de la modernité dans la reproduction de la tradition, office des publications universitaires, 1993,
- 31 - Lahouari Addi, Sociologie et Anthropologie chez Pierre Bourdieu, le paradigme anthropologique Kabyle et ses conséquences théorique, Edition la Découverte, paris 2002
- 32- Lahouari Addi, L'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Edition El Maarifa, Algérie, 1994.
- 33- Marc Cote, L'Algérie Espace Et Société, éditions Medias Plus, Paris, 1996.
- 34- Mostefa Boutefnouchet, La Société Algérienne en transition, Office des publications universitaires, Algérie, 2004.
- 35 - Mostefa Boutefnouchet, System sociale et changement social en Algérie, Office des publications universitaires, Algérie.
- 36 - Mohamed-El Hocine Benissad, Economie du développement de l'Algérie, sous-développement et socialisme, office des publications universitaires, 2e Edition, Algérie, 1982.
- 37 - Michel Bazex, L'émergence d'un "droit public de la concurrence", 13e colloque organisé par L'Association française des avocats conseils auprès des collectivités territoriales, Paris, 2006.
- 38 - Nacira Meghraoui, Quel habitat pour l'Algérie , « La nouvel ville de Constantine », éditions Média – Plus Constantine, 2006.
- 39 - Rachid hamidou, Le logement un défis, imprimerie Aissat Idir, 1989
- 40 - La Revue de l'Habitat, revue d'information du ministère de l'habitat et de l'urbanisme, N° 04- Septembre 2009.
- 41- RIFI CHEMS SABAH, le logement collectif: Mécanismes pluriels pour une qualité Architecturale singulière, cas de la ville de Guelma, pour l'obtention du diplôme de magister, Option Habitat et environnement Urbain, 2007/2008.
- 42- La Revue de l'Habitat, revue d'information du ministère de l'habitat et de l'urbanisme, N° 03- mars 2009.
- 43- [Connect.over-blog.com/ Fr/login/](http://Connect.over-blog.com/Fr/login/)
- ⁴⁴ - www.Connect.over-blog.com/
- 45 - www.Radioalgerie.dz/ 13/12/2015 التصفح: جويلية 2017
- 46- <http://im224.imageshack.us/i/0acompauvretenm7.jpg/> La « mal-vie »: rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en Algérie.
- 47 - www.Ennahar.com/ 08/06/2015 التصفح: 2018/06
- 48 - www.HRC/19/35/Fr/ الجمعية العامة للأمم المتحدة
- 49 - Le Quotidien d'Oran/Lundi 16 Décembre 2013

إشكالية الولوج للمرافق الصحية بالمدن الكبرى والمتوسطة بالمغرب

حالة مدن: بني ملال والفقيه بن صالح وسوق السبت

الأستاذ: عبد الحق اهندار الجامعة: السلطان مولاي سليمان. بني ملال المغرب

الأستاذ الدكتور: محمد الأسعد الجامعة: بنمسليك الدار البيضاء المغرب

الأستاذ الدكتور المحمد ميوحي الجامعة: السلطان مولاي سليمان المغرب

The problem of accessibility to health facilities in the large and medium cities in Morocco case of Cities: Beni Mellal, Faquih ben Saleh and Souk Sebt

Abdelhak Ahandar abdelhakahandar@gmail

ملخص:

يهدف البحث تحديد مدى التجانس في توزيع المرافق الصحية وإشكالية ولوجيتها بالمدن الكبرى والمتوسطة في المغرب. ويبرز من الإطار النظري للبحث أن هناك تركيز لخدمات للمرافق الصحية على مستوى وسط المدن مقارنة بهوامشها، مما يترتب عنه حرمان تجمعات سكانية مهمة من خدماتها. وهذا يؤدي اختلاف في المسافة الجغرافية والزمنية وكلفة الوصول. الأمر الذي يتطلب إعادة توزيعها بكيفية تتناسب مع التوزيع الفعلي للسكان، بغية تحقيق العدالة المكانية والاجتماعية .

الكلمات المفتاحية: المرافق الصحية، المسافة الجغرافية والزمنية، الولوجية، الرضى و عدم الرضى

Summary

The research aims to determine the extent of homogeneity in the distribution of sanitation, problem and its facilities in the middle and middle in Morocco. It highlights the theoretical framework for research that there is a focus for health facilities at the level of central cities compared to its margins, which resulted in the deprivation of important population. This performs a difference in geographical alminary distance and access cost. Which requires redistribution in how to commensurate the actual distribution of the population, in order to achieve spatial and .social justice

Keywords sanitary facilities Satisfaction and non-satisfaction , geographical and , alminary distance, oriental

I. المقدمة / Introduction

السياق العام (General context)

تتوزع المرافق والخدمات الصحية في المغرب بشكل متفاوت ما بين الجهات، وكذلك داخل الجهة الواحدة ما بين المجال الريفي والمجال الحضري، وعلى مستوى هذا الأخير أيضاً؛ إذ تتركز معظم أصناف المرافق على مستوى المركز، بينما تعاني هوامش المدن من النقص في عناصرها مما يطرح معه الولوج العادل والمنصف (Effective and equitable access)، ومن ثم أهمية بعدي الزمان والمكان (Time and Space) في إدراك سهولة الولوج إليها. وتندرج سهولة الولوج (Accessibility) في إطار ثنائية القرب والبعد (Proximity & distance)، أي العلاقة ما بين مقر سكن الزبون وموقع المؤسسة الخدمية وتكلفة التنقل والمسافة الزمنية (Geographic Time)، فضلاً عن العوائق التي تحول دون الولوج، ومن هنا أهمية معالجة موضوع إشكالية الولوج من زاوية الجغرافية الصحية.

- الإشكالية: الدراسات السابقة وتحديد مفهومي المرافق الصحية والولوجية

1.2 الإطار النظري وتحديد مفهوم المرافق الصحية

يندرج مفهوم المرافق الصحية (Health facilities) ضمن حقل جغرافية الصحة كفرع من فروع الجغرافية البشرية (Humangeography). ويمكن إجمال مفهوم المرافق الصحية في الدراسات الحضرية في ثلاث تصورات وهي: التصور البنوي الماركسي الذي يؤطر مفهومها بمرجعية الاستهلاك الجماعي والتصور البنوي الوظيفي الذي يربط المرافق بالخدمات الصحية والتصور السلوكي الذي يمزج بين العوامل المحلية وغير المحلية (بن الأمين، بإشراف الأسعد ومحي الدين، 2019، ص 23). يدرس الاتجاه البنوي التفاوتات المحلية في توزيع المرافق والخدمات والمعدات الطبية بغية تحقيق مزيد من العدالة المحلية والاجتماعية، ويربط ما بين القدرة على الولوج المادي والاستفادة من الخدمة (Grawite, 1993). وبناء على هذا التصور فإن الولوج للخدمات الصحية يمس الجانب الاجتماعي منه أكثر من السياق الجغرافي، خاصة إهمال النظام المكاني داخل العلاقات الاجتماعية (Bonnet, 2002). ومهما يكون فإن رواد التفاوتات المحلية والاجتماعية في موضوع الخدمات الصحية يؤخذون عن البنائية الوظيفية، التي تهتم بدراسة العوامل البنوية والوظيفية للمجتمعات مقل القيم والأعراق... في دراسة الخدمات الصحية.

أما المرجعية الفكرية الثانية لمفهوم المرافق الصحية فهي في الاتجاه الوظيفي وتندرج في إطار الخدمات الصحية. تصنف هذه الخدمات في الصنف الموجه لفئة غير محددة من السكان، والمتسمة بأحادية التنقل من مقر سكن الزبون إلى موقع الخدمة. ويرى (Gesler & All, 1995) أن الخدمات الصحية لها مجالات خدمة محددة في ولوجها من خلال المسافة الجغرافية والزمنية والحدود الجغرافية ومواقع المرضى. الشيء الذي يؤكد أهمية المكان في توطيد الخدمات والمرافق الصحية. ونجد أن متغيرات مثل المسافة الجغرافية والزمنية والقرب والحواجر المكانية والعدالة المكانية والاجتماعية ضرورية في التحليل. أما المرجعية الثالثة للمرافق الصحية في الدراسات الحضرية فتتمثل في الاتجاه السلوكي، وترتبط فيها نظرية سهولة الولوج برضا الزبون (Customer Satisfaction) عن الخدمات المقدمة. فالولوج كمفهوم يمثل درجة "رضى" بين الزبناء والخدمات والتعرف على أبعاد الوصول "المناطق المحددة أكثر للرضى"؛ مثل الوفرة وسهولة الولوج والإقامة والقدرة على تحمل التكاليف، وكذا المقبولية. وتختلف أبعاد الوصول هذه عن الأبعاد الأخرى، التي تعرف بأنها "العلاقة بين موقع العرض وموقع الزبون، مع مراعاة موارده (Customer Resources)، وكذا

مسافة وتكلفة الولوج، وخصائصه الديمغرافية والأسرية " (بانشتسكي و توماس (Penchansky & Thomas، 1981). وهذا التصور سلوكي يمزج بين العوامل المجالية (Geographic factors)، وترتبط بالعرض والولوجية وتشمل متغيرات المسافة والزمن... أما العوامل غير المجالية فتتعلق بالخصائص الديمغرافية والأسرية للزبون وموارده ومعتقداته والحاجيات المعبر عنها، وكذا قبول استخدام المرافق والرضى عنها.

بالنظر للدراسات السابقة التي تناولت موضوع المرافق الصحية نجد أنها لم تحسم في هذا المفهوم، كما أنها لم تحدد المرجعية الفكرية المتبعة. وهكذا نجد المرافق الصحية تندرج في مفاهيم متعددة منها: مفهوم التجهيزات الصحية التي تتوزع بشكل متفاوت بين المركز والهامش، مما ينعكس على تنظيم المجال (شويكي، 1984). وكذلك التجهيزات والمعدات الطبية التي تتوزع بشكل متباين حسب الجهات وأهميتها الاقتصادية (زيلاف و ويشو، 1992). بينما يتجه باحثون آخرون إلى التأكيد على أن المرافق الصحية هي نوع من الخدمات العمومية التي تختلف بمحالات خدمتها من حيث المسافة الجغرافية والمسافة الزمنية والحدود الجغرافية ومواقع المرضى (Gesler & All, 1995) يبدو هذا التعريف أكثر صواباً على اعتبار أن هذا التعريف حدد مجموعة من العوامل المتحركة في ولوج الخدمات الصحية أذ أن أي مؤسسة خدمية ترتبط بسياق جغرافي (المكان والزمان) وتختلف مجال خدمتها من منطقة لأخرى، فالمرافق الصحية لا يمكن فصلها عن الولوجية. ونجد أيضاً دراسات تقرر بأنها خدمات عمومية تنتمي للقطاع الصحي، وتتميز بالامساواة في توزيعها حسب الجهات وبين الوسطين الحضري والقروي (أنفلوس، 2000). وتتجه دراسات أخرى إلى التأكيد على أن المرافق الصحية هي البنى التحتية للنظام الصحي وتتكون من عدة وحدات للرعاية الصحية الأولية (المراكز الصحية) ووحدات معلمية (المختبرات الصحية) ووحدات صحية خدماتية (الصيدليات العمومية) (الأسعد، 2006). وتتخذ دراسات أخرى برضا الزبون في الولوج لخدماتها مثل الوفرة وسهولة الوصول إليها والإقامة والقدرة على تحمل التكاليف، والمقبولية، وتتأثر بعوامل مجالية (العرض والولوجية) وعوامل غير مجالية (العوامل المالية، والمقبولية والرضا عن الخدمات المقدمة) (بانشتسكي و توماس (Penchansky & Thomas، 1981). نخلص في الأخير إلى أن المرافق الصحية هي كل مؤسسة خدمية عمومية تقدم الرعاية الصحية بشكل مباشر مثل المستشفيات والمراكز الصحية أو بشكل غير مباشر مثل المختبرات الصحية والإدارات الصحية. وبالنظر إلى الاشكالية التي سنعالجها في هذا البحث فسنتكفي بتناول المؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية المباشرة للسكان. ونجدر الإشارة إلى هذه الخدمات لا يمكن عزلها عن سياقها الجغرافي (المسافة الجغرافية والمسافة الزمنية والكلفة ونظام التنقل)، فضلاً عن الخصائص الفردية والأسرية للسكان المحليين؛ وهذه كلها عوامل تؤثر على الولوج للمرافق الصحية والاستفادة من خدماتها.

2.2 تحديد الإطار النظري لمفهوم الولوجية

عرف موضوع الولوجية عدة تطورات معرفية سواء على مستوى المنهج (Methodology)، أو وسائل القياس (Measures)، و تم تطبيق هذا المفهوم لأول مرة في اواخر الخمسينيات من القرن 20 من طرف (هانسن، 1959). ومنذ ذلك الوقت أصبح مجالاً خصباً لكل العلوم والتخصصات مثل علم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم النفس الاجتماعي والجغرافية. خلال السبعينيات متأثراً بالاتجاهين الوضعي-المحدث والسلوكي.

تعد نظرية إمكانية التفاعل ما بين موقع الزبون ومكان الخدمة من أهم الخلفيات المعرفية للاتجاه الوضعي-المحدث، ويعتبر (هانسن (Hansen، 1959) إذ يعتبر أول من أدخلها في دراسات الولوجيات . وتوصل إلى أن المسافة من منزل الزبون إلى موقع الخدمة أو النشاط تشكلا عامل أساسيا في الولوج.. فيما يربط آخرون الولوجية بالفرص التي يمكن الوصول إليها في غضون فترة زمنية، وتتعلق حسب (فاش و كوماجي، (Wachs&Kumagi، 1973) بثلاث محددات وهي: المعوقات الثابتة (الزمن، المسافة، والتكلفة)، وموقع السكن والخدمة. وعلى العموم فإن أصحاب الاتجاه الوضعي المحدث غالبا ما يقومون بقياس المسافة الجغرافية والزمنية من موقع السكن إلى موقع الخدمة ومعرفة عدد الفرص التي يمكن الوصول إليها في فترة زمنية معينة . تأثرت الجغرافية بعلم النفس الاجتماعي منذ السبعينيات من القرن 20 اعتمادا على مسلمة مفادها أن تمثيلات الأفراد (Representations of individuals) من شأنها أن تساعد على فهم السلوكيات، وفي هذا السياق عرفت الجغرافية تطورا معرفيا مهما بظهور مجموعة من النظريات السلوكية (Behavioral Theories) في الاختيار واتخاذ القرار والتي استندت على عدة تصورات أهمها حرية اتخاذ القرار في إمكانية الولوج (Burns, 1979)، ويرتبط ذلك بوفرة الخدمات وسهولة الولوج إليها عبر وسائل نقل مختلفة وانطلاقا من هذا يتحدد سلوك المتنقل (Mobile behavior) واختياراته للمشاركة في أنشطة معينة. بعد ذلك في بداية الثمانينيات ظهر تصور آخر يتمثل في تحديد درجة الرضا ما بين الزبون والخدمة ويتحدد هذا بناء على العلاقة المكانية ما بين مقر سكن الزبون و مكان الخدمة مع مراعاة موارده (Customer Resources)، وخصائصه الديمغرافية والأسرية (Demographic and family characteristics)، وكذا زمن التنقل والمسافة والتكلفة (cost)، (بانشتسكي و توماس، (Penchansky & Thomas، 1981، ص 128).

يعتمد باحثون آخرون في دراسة الولوجية على معيار سهولة الولوج من خلال تحديد المسافة والزمن والكلفة من نقطة الانطلاق نحو مكان النشاط أو الخدمة، وغالبا ما يتم حسب المسافة من موقع تنقل الزبون (السكن) إلى موقع الخدمة، وتحديد طبيعة التنقل إليها، والعوائق التي تحول دون الولوج إليها، وهذا من شأنه تحقيق أقصى منفعة بأقل كلفة سواء كانت جسدية أو مادية أو نفسية (الفقيه، 1995).

تصبح تعاريف الولوجية هامة انطلاقا من بروز حقيقة "الولوج المتفاوت" (Disparities accessibility)، إذ تبرز مقاييس وطرق مختلفة لقياس الولوج. تم تطبيق الولوجية وتفعيلها بطرق عديدة، وبالتالي اتخذت مجموعة من المعاني. ومن هذه التعاريف "إمكانات فرص التفاعل" (هانسن (Hansen، 1959). السهولة التي يتمتع بها أي نشاط استخدام الأراضي (Land use activity) ويمكن الوصول إليها من مكان ما باستخدام نظام نقل خاص (دلفي ومارتين، (Dalvi & Martin، 1976). حرية الأفراد في اتخاذ قرار (Freedom of individuals to make) المشاركة أو عدم المشاركة في الأنشطة المختلفة (بيرنز (Burns، 1959). الفوائد التي يقدمها نظام النقل ومختلف استخدامات الأراضي خاص (بن عكيفا و ليرمان، (Ben Akiva & Lerman، 1985).. تعرف الولوجية أيضا بأنها انتقال السكان من مكان الإقامة إلى مكان الخدمة وترتبط بعوامل متعددة منها منها المسافة والزمن ومكان الإقامة (أوحلي (Ouhelli، 2010). قياس

كفاءة توزيع الأنشطة (Efficient distribution of activities) من خلال تحديد المسافة و الزمن والكلفة من نقطة الانطلاق إلى الوصول للأنشطة (الفقيه، 1995).

انطلاقاً مما سبق، نقصد بالولوجية درجة السهولة التي يكون فيها الفرد قادراً على استخدام نوع محدد من المرافق الصحية للحصول على مجموعة محددة من الخدمات في سياق زمني ومكاني (Temporal and spatial context) محددين. وترتبط هذه السهولة بمجموعة من المتغيرات وهي المسافة والزمن، ومكان إقامة الزبون، والكلفة وتمسى بالمكونات المادية في الولوج. يعتمد هذا الوصول أيضاً على نظام النقل والتوزيع المكاني للمرافق العامة (Spatial distribution of public facilities)، هذا إلى جانب المتغيرات الفردية والأسرية (Individual and family variables) (السن والجنس والحالة العائلية وعدد الأطفال والمستوى الدراسي...) (اهندار، 2019).

3.2 مشكلة البحث (Research problem)

يهتم البحث بدراسة إشكالية الولوج للمرافق الصحية وتقييمه من لدن الأسر بالمدن الكبرى والمتوسطة بالمغرب. وبناء عليه نطرح السؤال الإشكالي الآتي: ما اتجاهات الأسر في تقييم سهولة الولوج للمرافق الصحية بالمدن الكبرى والمتوسطة بالمغرب، وهل سهولة الولوج مرتبطة بالمسافة الجغرافية والمسافة الزمنية ونوع المرفق أم مرتبط بالمعطيات السوسيوديمغرافية وخصوصيات هذه المجالات؟

4.2 أهداف وفرضيات الدراسة (Objectives and hypotheses of the study)

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

23. تشخيص التوزيع المجالي للمرافق الصحية على مستوى وحدات المعاينة المحلية.
 24. قياس سهولة الولوج للمرافق الصحية حسب المسافة الجغرافية والمسافة الزمنية التي تقطعها الساكنة المحلية من مواقعها في الأحياء إلى مواقع أصناف المرافق موضوع البحث.
 25. تشخيص وتقييم سهولة الولوج للمرافق الصحية بالرضى أو عدم الرضى من لدن الأسر.
 26. تفسير سهولة ولوج للمرافق الصحية حسب متوسط المسافة الجغرافية والمسافة الزمنية.
 27. تفسير الرضى وعدم الرضى في سهولة ولوج للمرافق الصحية بناء على المتغيرات السوسيوديمغرافية للأسر.
- تتوخى هذه الدراسة اختبار مشكلة البحث بطرح الفرض الآتي: - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (H_0) في سهولة الولوج إلى المرافق الصحية حسب المكونات المادية في الولوج (الزمن والمسافة ونظام النقل) والمتغيرات الوسيطية المتمثلة في (السن والجنس والحالة العائلية وعدد أفراد الأسرة والمستوى الدراسي والأصل الجغرافي والمهنة).

II. المنهجية Methodologie

- أسلوب جمع البيانات (Data collection method)

شمل أسلوب جمع البيانات أسلوبين أسلوبين: أولهما، البيانات الوثائقية، ويتم في نتائج الاحصاء العام للسكان والسكنى 2004 و 2014 وتصميم التهيئة الحضرية، فضلاً عن البيانات التي تم استقائها من المالحص المختصة في قطاع الصحة من 2014 إلى 2019. ثانيهما جمع البيانات الميدانية من خلال الاستمارة والعينة التي اعتمدنا فيها على السحب الطبقي الأمثل (sample stratified Optimal)، وخضع التقسيم الى معيار مؤشر الثقل المكانية ومعيار حجم المدن حسب عدد السكان ومن خلال جميع العنليات المرتبطة بالعينة توصلنا إلى استجواب (645 أسرة) بمجال المدن الكبرى والمتوسطة⁶⁰ موضوع الدراسة (بني ملال والفقيه بن صالح و سوق السبت) (ينظر الشكل رقم 1 في الملحق) مأخوذة من مجتمع حقيقي مكون من (119146 أسرة) موزعة على جماعة البحث بنسبة سحب 40% باعتماد الطريقة العشوائية في السحب، مع أنه سيتم الاشتغال على 15% من الأحياء السكنية تم استخراجها ايضاً بشكل عشوائي. وقد تم سحب العينة على اساس الصيغة التالية (الجدول 1).

جدول 1 : نوع العينة وطريقة السحب

نوع العينة	وحدة المعاينة الطبيعية	حجم العينة	نسبة السحب (%)	طريقة السحب
عشوائية	الأسرة	119146	40	السحب الطبقي الأمثل
$n_i = \frac{n}{\sum N_i} \cdot N_i = N_i$				

وسائل المعالجة الاحصائية

اعتمد البحث على مقاييس النزعة المركزية (Measures of central tendency)، خاصة المتوسط الحسابي (Average)، الذي تم اعتماده كمعيار لتقييم الولوج ومقاييس التشتت (Dispersion Measures of) وخاصة الانحراف المعياري (standard deviation) والانحراف المتوسط لإدراك مدى التجانس في توزيع أصنافها. اعتمدنا أيضاً اختبار الانحدار الخطي البسيط للتعرف على الفروق في سهولة الولوج حسب متوسط الزمن والمسافة. وفيما يتعلق باتجاهات السكان في تقييم الولوج للمرافق الصحية. وعلى مستوى الاختبارات تم استخدام اختبار الدلالة كا 2 (Chi Square) واختبار (ف) لكرامر (V Of Cramer) لتحديد العلاقة بين اتجاهات الرضى عن سهولة ولوج المؤسسات الصحية والمتغيرات السوسيو ديمغرافية للأسر. اعتمدت الدراسة التحليل العاملي (Factor Analysis) لتحديد المكونات المؤثرة في سهولة ولوج أصناف المرافق الصحية واختزال ومعرفة وزن كل عامل في تفسير التباين. كما استخدمت التحليل العاملي للمتقابلات (Correspondances Analysis) باستعمال التمثيل البياني للمصفوفات (Matrices) على محورين عاملين مترتبين وترتبط جودة التمثيل البياني بنسبة الجمادية المفسرة (Explained Inertie).

⁶⁰ تصنف المدن بالمغرب إلى ثلاثة أصناف وهي مدن صغيرة (أقل من 50.000 نسمة) ومدن متوسطة (ما بين 50.000 و 100.000 نسمة) ومدن كبرى (أكثر من 100.000 نسمة)، ويتحكم في هذا التصنيف حجم السكان

- الأدوات الخرائطية

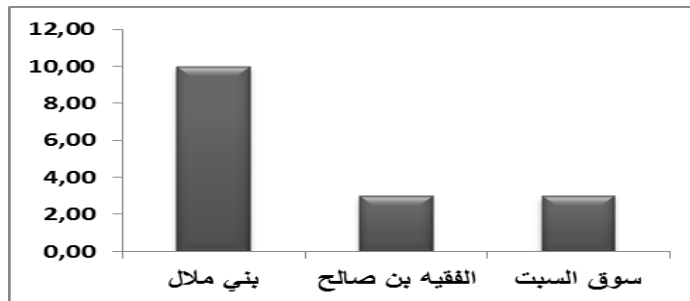
اعتمدنا على أدوات نظم المعلومات الجغرافية (GIS tools) وخاصة مقاييس التوزيع الجغرافي (المتوسط المركزي) (Mean_Centre)، والمسافة المعيارية (Standard_Distance)، لتحديد المركز المتوسط الذي يعتبر المركز الجغرافي المثالي لأصنافها، أما المسافة المعيارية فهو لمعرفة مدى التشتت في توزيع عناصرها على مستوى الأحياء السكنية، لتحديد مدى كفاءتها وكفايتها. كما تم استخدام أدوات التحليل (خوارزمية حساب المسافة) (Points_Distance) لحساب مقدار المسافة انطلاقاً من المركز الجغرافي للأحياء إلى مواقعها. واستخدم البحث خوارزمية الحزام المكاني (Bufer).

III. النتائج Results

سنعمل على تقديم نتائج الدراسة باعتماد نفس المنطق الذي أعلننا عنه في المقدمة.

- توزيع غير متكافئ للمرافق الصحية بمجال الدراسة

شكل 1 : التوزيع المقارن للمرافق الصحية سنة 2019



يبلغ عدد المرافق الصحية بمجال الدراسة 16 مرفقا صحيا، أي ما يعادل 29% من الوحدات الصحية بالجهة، تأتي المراكز الحضرية في المرتبة الأولى بنسبة 81%، فيما المستشفيات لا تمثل سوى 19%، وتحتكر بلدية بني ملال زهاء 62% المؤسسات الصحية، بينما تستحوذ بلديتا الفقيه بن صالح وسوق السبت حوالي 19% لكل منها، ويتميز توزيع المرافق الصحية بعدم التجانس، حيث يقدر المتوسط الحسابي (8,00) والانحراف المعياري (7,07)، وبما أن مجموع المتوسط وقيمة الانحراف المتوسط أكثر من المتوسط الحسابي نفسه، فإن المرافق الصحية تتميز بالاختلاف والتشتت، وهذا يظهر من خلال المقارنة بين أكبر قيمة (10 مرافق ببلدية بني ملال) وأصغر قيمة (3 مرافق بباقي البلديات) إذا فكل المدن تتميز بالاختلاف مع المتوسط، باستثناء بني ملال التي تقترب من المتوسط. أما من حيث توزيع أصناف المرافق الصحية فيلاحظ أن وحدة المستشفيات تتميز بالتجانس أكثر مقارنة مع المراكز الصحية الحضرية.

جدول 2: اتجاهات التشتت والاختلاف لأصناف المرافق الصحية بوحدات المعينة المحلية

المرافق الصحية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
مستشفيات	1,00	0,00	00,00
مراكز صحية حضرية	4,33	4,04	93,30

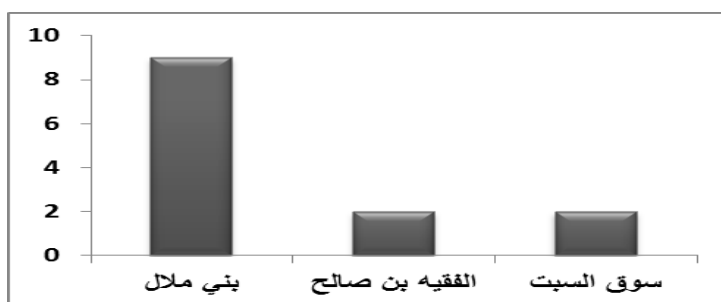
1.6 تعاني المدن من عدم كفاية وحدة المستشفيات

يبلغ عدد المستشفيات بمجال الدراسة 4 مستشفيات أي ما يعادل 40% من عددها الاجمالي على صعيد جهة بني ملال خنيفرة، وبلغ المتوسط الحسابي (1,00)، فيما سجل الانحراف المعياري حوالي 0,00، مما يدل على أن هناك تجانس فعلي في توزيع وحدة المستشفيات، إذ تتوفر جميع البلديات على مستشفى واحد .

2.6 تتميز توزيع المراكز الصحية الحضرية بعدم التجانس

يقدر عدد المراكز الصحية الحضرية ب 13 مركزا صحيا، أي ما يمثل 30% على مستوى الجهة، قدر المتوسط الحسابي ب 4,33، أما الانحراف المعياري فيبلغ 4,04، مما يستنتج معه عدم التجانس والاختلاف الكبير في توزيع المراكز الصحية الحضرية على مستوى البلديات، أي أن معظم قيمها تتفاوت وتذبذب قيمها حول المتوسط الحسابي، يبرز ذلك من خلال المقارنة بين أكبر قيمة (9 مراكز صحية ببلدية بني ملال) وأصغر قيمة (2 مراكز صحية بباقي بلدياته بن صالح وسوق السبت) تعد بلدية الفقيه بن صالح أكثر تجانسا إذ أن احرافها المعياري أقل تشتتا مقارنة ببلدية سوق السبت، بينما نجد بلدية بني ملال أكثر تشتتا واختلافا (شكل 2).

شكل 2 : التوزيع المقارن للمراكز الصحية الحضرية سنة 2019



لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية على مستوى مجموع وحدات المعاينة المحلية في توزيع المرافق الصحية المتمثلة في المستشفيات والمراكز الصحية الحضرية (ف 0).

7. حساب متوسط المسافة الجغرافية والزمنية لولوج المرافق الصحية

لقياس سهولة ولوج الساكنة المحلية لخدمات المرافق الصحية بوحدة المعاينة المحلية حسب القرب أو البعد منه، تطلب الأمر اتباع مجموعة من الخطوات وهي كالآتي :

- تعيين الموقع المكاني للمستشفيات والمراكز الصحية الحضرية باعتماد تصاميم التهيئة الحضرية، والصور الجوية باعتماد برنامج (Sas Planet)، فضلا عن الخرجات الميدانية .

- تكوين المركز الجغرافي للحي بتحديد نقط تجمع المساكن في الحي .

- قياس المسافة ما بين موقع المرافق الصحية، ونقطة التقاء المساكن (المركز الجغرافي للحي) باعتماد أداة (Points Distance) باعتماد برنامج (Arcgis).

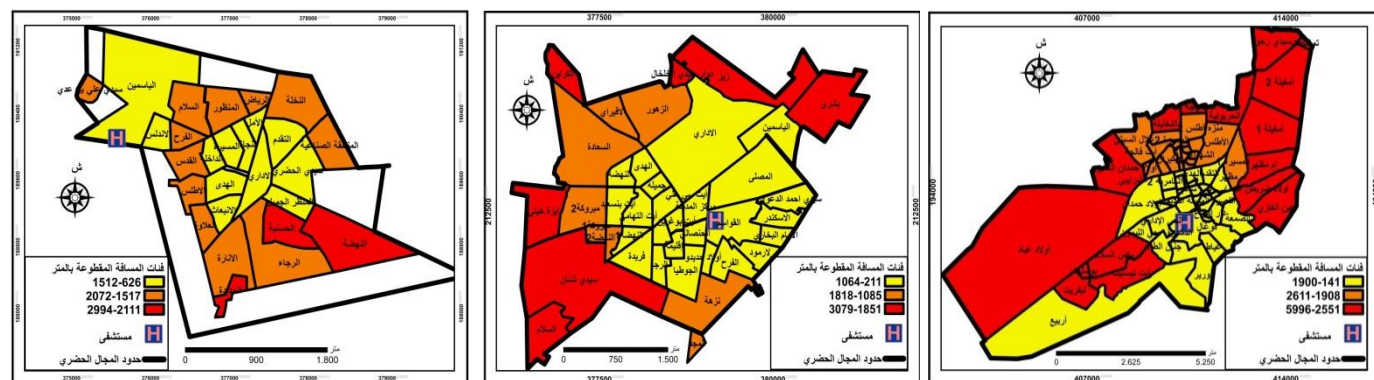
-تكوين قاعدة بيانات مكانية، وتصنيفها حسب متوسط مسافة الولوج إلى المرافق الصحية

1.7 متوسط المسافة الجغرافية للولوج للمستشفى

يقدر متوسط المسافة للولوج للمستشفى حوالي 1656 متر، يتميز هذا المعدل بالتفاوت والاختلاف ما بين البلديات؛ كون الانحراف المعياري (321,88)، أي أن معظم القيم تتذبذب حول المتوسط، وعلى العموم تعد بلدية سوق السبت أكثر تجانساً إذ أن انحرافهما المعياري أقل تشتتاً مقارنة مع كل من الفقيه بن صالح، بينما نجد بلدية بني ملال أكثر تشتتاً، وذلك بالضعف مقارنة الفقيه بن صالح.

يمكن توزيع متوسط المسافة التي يقطعها السكان للولوج للمستشفى من المركز الجغرافي للحبي في ثلاثة نطاقات مجالية وهي النطاق الأولى، سهل الولوج حيث جاءت مدينة الفقيه بن صالح بحوالي (211 - 1064 متر). تليها مدينة سوق السبت في المرتبة الثانية بمتوسط يتأرجح ما بين (626 - 1512 متر) . أما مدينة بني ملال فتأتي في الأخير بزهاء (141 - 1900 متر)، وينتشر هذا النطاق بوسط المدن باستثناء مدينة سوق السبت التي يتمركز في الجهة الغربية. أما النطاق الثاني فتأتي مدينة الفقيه بن صالح في الرتبة الأولى بمتوسط مسافة يناهز (1085 - 1818 متر) ويحيط بالنطاق الأول من الجهة من الجهة الغربية من المدينة ، تليها مدينة سوق السبت بحوالي (1517 - 2072 متر) وتنتشر بالأساس على مستوى وسط المدينة ، وأخيراً مدينة بني ملال بمتوسط يتراوح بين (1908 - 2611) وينتشر في الوسط الشمالي للمدينة. أما النطاق الثالث فتحمل فيه مدينة الفقيه بن صالح في المرتبة الأولى بمتوسط مسافة قدر ب (1815 - 3075 متر)، وينتشر على مستوى الأحياء الهامشية للمدينة، ثم نجد سوق السبت بمتوسط يصل إلى (2111 - 2994 متر) وينتشر على مستوى وسط المدينة بالأساس، وأخيراً مدينة بني ملال التي تسجل حوالي (2615 - 5996 متر) ويسود بالشرق والشمال (الأشكال 3). يلاحظ أنه كل ما إزداد التوسع العمراني للمدينة، وابتعدنا عن المركز في اتجاه الهوامش كلما زادت المسافة الجغرافية التي يقطعها السكان للولوج لخدمات المستشفى. وبالتالي فكل ما تموقع المستشفى وسط المدينة كلما دل ذلك على ولوج أفضل.

شكل 1.3 المسافة للولوج إلى المستشفى ببني ملال شكل 1.3 المسافة للولوج إلى المستشفى بالفقيه بن صالح شكل 1.3 المسافة للولوج إلى المستشفى بسوق السبت



المصدر: مخرجات خوارزمية حساب المسافة. رسم وإعداد أهندار. ع ، 2019

7.2 تحديد نطاق خدمة المستشفى باعتماد المسافة الجغرافية

لمعرفة نطاق خدمة المستشفيات بالبلديات المدروسة، قمنا برسم دائرة بمسافة 2000 متر حول موقع المستشفى باعتماد خوارزمية الحزام المكاني (BUFER). تبين أن هناك تفاوت في نطاق الخدمة ما بين البلديات، حيث يتضح أن دائرة الحزام المكاني انحصرت على مستوى مركز مدينة بني ملال، مما يؤكد مما يؤكد أن النطاق الأول (مركز المدينة) هو الأكثر حظاً واستفادة من خدمات المستشفى، وذلك باعتبار المسافة السالف ذكرها، بينما نجد بعض الأحياء القريبة من مركز المدينة في النطاق الثاني تقع نسبياً داخل قطر الدائرة خاصة الأحياء التي تحيط بالنطاق الأول من الشمال، أما النطاق الثالث فهو خارج نطاق الخدمة تماماً، وبالتالي تبرز صعوبة الولوج منه، ويشمل بالأساس الأحياء الهامشية (الشكل 4.1). أما مدينتي الفقيه بن صالح فيلاحظ أن دائرة الحزام المكاني تغطي النطاق الأول بالكامل، والذي يسود بالأساس في وسط المدينة، وتمتد دائرته إلى النطاق الثاني لتغطي جزءاً من أحيائه خاصة من الناحية الغربية، بينما تبقى أحياء الجنوب وأقصى الشمال خارج نطاق خدمة المستشفى بالنظر لمسافة 2000 متر حول المستشفى (الشكل 4.2). أما مدينة سوق السبت فيبين أن أحياء الجهة الغربية من المدينة (النطاق الأول)، وكذلك أحياء وسط المدينة (النطاق الثاني) هي الأكثر قرباً من الخدمات المستشفى الأمر الذي يعطيها الأولوية في الاستفادة من خدمات المستشفى من حيث قرب المسافة ما بين الأحياء وموقعه، بينما يبقى النطاق الثالث (الجهة الشرقية) خارج نطاق الخدمة، وتظهر صعوبة الولوج على خدمات المستشفى انطلاقاً من أحياء هذا النطاق عكس النطاقين السابقين (الشكل 4.3).

3.7 حساب متوسط المسافة الزمنية لولوج المستشفى

تعرف منطقة التأثير بأنها تلك المنطقة التي تستفيد من خدمة المستشفى في زمن معين. ولتحديد هذا قمنا بحساب مقدار المسافة التي يقطعها السكان من مواقعهم إلى المستشفى، تم مقابلة تلك المسافة مع عامل الزمن. ولتحقيق ذلك نفترض ما يلي :

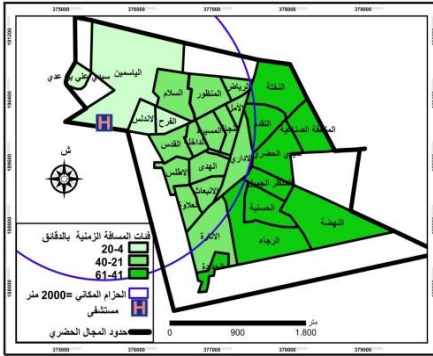
✓ أن معدل سير الإنسان العادي على الأقدام هو دقيقتين لكل 100 متر.

✓ أن البعد الزمني للوصول إلى المستشفى يتراوح بين (20 - 40 دقيقة).

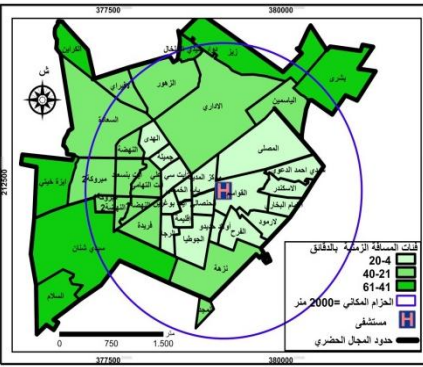
يبلغ متوسط الزمن لولوج المستشفى حوالي 33 دقيقة، وبلغ الانحراف المعياري (7,67 دقيقة)، يتميز متوسط الزمن بالتفاوت والاختلاف ما بين البلديات، أي أن معظم القيم تنذبذب حول المتوسط. وعلى العموم تعد بلدية سوق السبت تادلة أكثر تجانساً إذ أن انحرافها المعياري أقل مقارنة مع كل من الفقيه بن صالح وفي المقابل نجد بلدية بني ملال أكثر تشتتاً واختلافاً.

يمكن توزيع متوسط الزمن بالدقائق لولوج السكان خدمات المستشفى في ثلاثة نطاقات مجالية وهي: النطاق الأول يقل فيه الوقت المستغرق عن 20 دقيقة، يعد هذا النطاق الأقل انتشارا من الناحية المجالية، ويتمركز بالأساس بوسط المدن، باستثناء مدينة سوق السبت التي نجدها في الناحية الغربية. أما النطاق الثاني فيتراوح فيه الزمن ما بين (21 – 40 دقيقة) ويعتبر الأكثر انتشارا بكل وحدات المعالجة المجالية، اللهم إذا ما استثنينا بلدية بني ملال ويحيط بالنطاق السابق، خاصة كل اقترنا مركز المدينة. أما النطاق الثالث فيتجاوز فيه الوقت المستغرق للوصول إلى

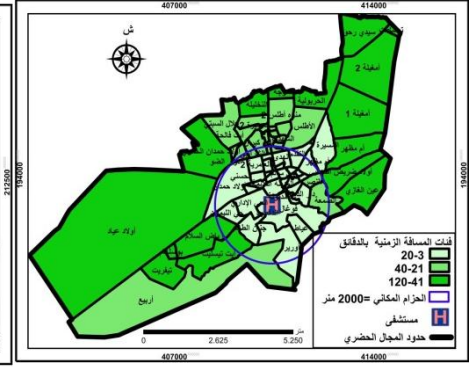
شكل 1.4 نطاق خدمة المستشفى بسوق السبت



شكل 1.4 نطاق خدمة المستشفى بالفقيه بن صالح



شكل 1.4 نطاق خدمة المستشفى ببني ملال



المستشفى 41 دقيقة، ونجده ينتشر في الجهة الشمالية والشرقية بمدينة بني ملال ويسود في شرق مدينة سوق السبت، ويتوزع على مستوى الأحياء الهامشية بمدينة الفقيه بن صالح. نستخلص مما سبق أن الزمن الذي يستغرقه السكان من التجمعات السكانية لولوج المستشفى يزداد كلما ابتعدنا عن مركز المدينة، الأمر الذي يؤكد أن هذا الأخير هو الأكثر حظا استفادة من خدمات المستشفى، وتزداد صعوبة الولوج إليه كلما ابتعدنا عن المركز مع ارتباط ساكنة الهوامش بخدماته، وهو ما يركي نظرية المركز والهوامش (الأشكال 4).

5. حساب متوسط المسافة الجغرافية والزمنية لولوج المراكز الصحية الحضرية

1.8 متوسط المسافة الجغرافية لولوج المركز الصحي الحضري

يقدر متوسط المسافة لولوج أقرب مركز صحي بحوالي 950 متر، ويتميز هذا المتوسط بالتفاوت والاختلاف ما بين البلديات، كون الانحراف المعياري يسجل (170,84)، أي أن معظم القيم تتذبذب وتختلف حول المتوسط. وعلى العموم تعد بلدية سوق السبت أكثر تجانسا إذ أن انحرافها المعياري أقل تشتتا مقارنة مع بلدية الفقيه بن صالح. بينما تسجل مدينة بني ملال أعلى نسب درجات التشتت.

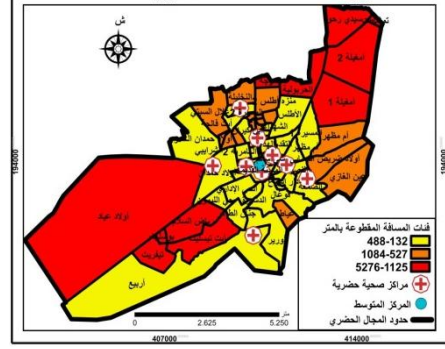
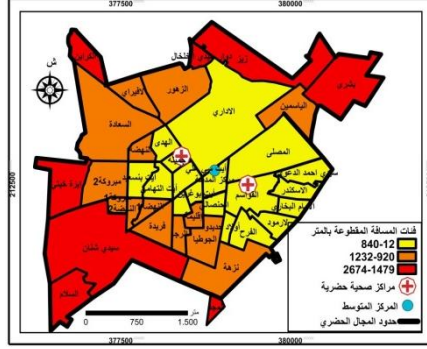
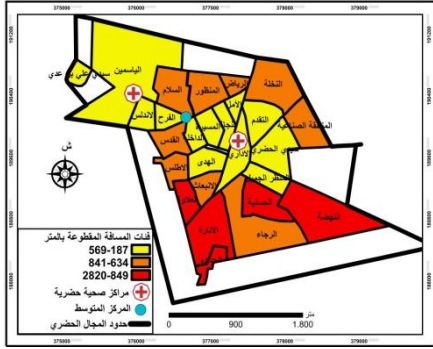
يتوزع متوسط المسافة التي يقطعها السكان للولوج أقرب مركز صحي حضري في ثلاثة نطاقات مجالية وهي النطاق الأول، حيث تأتي بلدية بني ملال في المرتبة الأولى متوسط المسافة (32 – 488 متر)، تليها من حيث الأهمية بلدية الفقيه بن صالح (12 – 671)، وأخيرا نجد بلدية سوق السبت بمتوسط مسافة (187 – 569 متر). وينتشر هذا النطاق على مستوى وسطها جميعا. أما النطاق الثاني فتأتي مدينة سوق السبت في الرتبة الأولى بمتوسط مسافة ناهز (634 – 841 متر)، تليها مدينة بني ملال بحوالي (527 – 1084 متر)، وأخيرا مدينة الفقيه بن صالح بمتوسط مسافة يتراوح بين (771 – 1432 متر) ويحيط هذا النطاق بالنطاق السابق. أما النطاق الثالث فتسجل مدينة سوق السبت المرتبة الأولى بحوالي (849 – 2820 متر) ويسود في جنوبها، تليها مدينة الفقيه بن صالح، حيث تسجل حوالي (1479 –

2674 متر)، فيما تعد بني ملال أكثر صعوبة في الولوج -رغم توفرها على أكبر عدد من المراكز الصحية مقارنة مع المدن السابقة- بالنظر للمسافة وبلغ متوسط هذه الأخيرة بها ما بين (1125 - 5276 متر) ويتوزع هذا النطاق بالأساس على مستوى الأحياء الهامشية . يتميز مركز المدينة بسهولة في الولوج وتزداد المسافة كلما ابتعدنا عن المركز في اتجاه الهوامش، مما يؤكد تركزها على مستوى المركز، زيادة على قرب المسافات بين المراكز (الاشكال 5).

شكل 2.5 المسافة لولوج الوكز الصحي بسوق السبت

شكل 2.5 المسافة لولوج الوكز الصحي بالفقيه بن

شكل 1.5 المسافة لولوج الوكز الصحي ببني ملال



المصدر: مخرجات خوارزمية حساب المسافة .رسم وإعداد أهندار. ع ، 2019

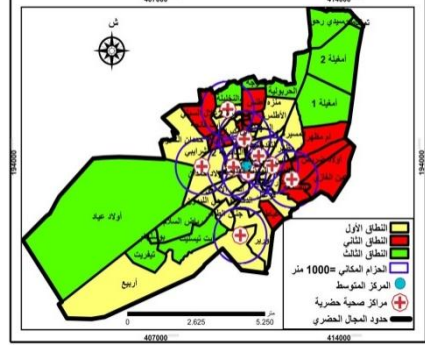
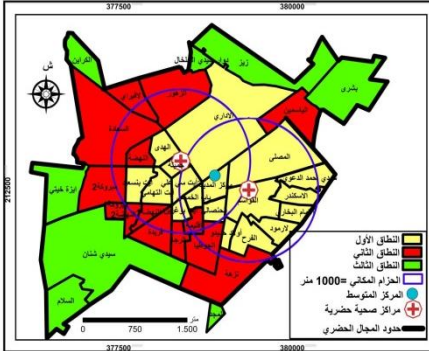
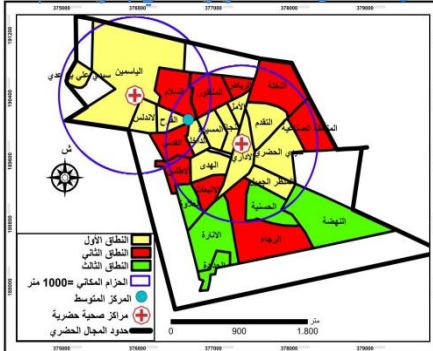
2.8 تحديد نطاق خدمة المراكز الصحية الحضرية

عملنا على رسم دائرة بمسافة 1000 متر حول موقع المراكز الصحية الحضرية، باعتماد خوارزمية الحزام المكاني (BUFER). ويلاحظ أن هناك تقارباً كبيراً بين هذه الحواجز في النطاق الأول الذي يضم مركز المدينة خاصة بمدينة بني ملال حيث أن نطاقات الخدمة متداخلة ما بين المراكز الصحية نظراً لقرب المسافة بينها وتركزها على مستوى المركز، نفس الأمر بالنسبة لمدينة الفقيه بن صالح، إذ تغطي نطاقات الخدمة عدد مهم من الأحياء على مستوى مركز المدينة، حيث هناك تداخل على مستوى دوائر الحزام المكاني، وفي المقابل نجد نطاق الخدمة يغطي مركز المدينة، فضلاً عن الشمال الغربي بمدينة سوق السبت، وبالتالي نجد تباعد أكثر في المسافات ما بين المراكز الصحية بها.

عموماً بقرب المسافات بين المراكز الصحية الحضرية، الأمر الذي أدى إلى وجود تداخل في الحزام المكاني، مما يعي الأفضلية

لسكان هذا النطاق للاستفادة من خدمات أكثر مركز صحي حضرياً ما النطاق الثاني فهو لا يتوفر على أي مراكز صحية

شكل 1.6 نطاق خدمة المركز الصحي ببني ملال شكل 2.6 نطاق خدمة المركز الصحي بالفقيه بن صالح شكل 3.6 نطاق خدمة المركز الصحي بسوق السبت



حضرية تكون نطاقات خدمة، إذ يستفيد هذا النطاق من قرب أحيائه من مراكز النطاق السابق، حيث تنحصر دائرة الحزام المكاني على مستوى عدد محدود من الاحياء على مستوى الأحياء القريبة من مركز المدينة بكل من مدن الفقيه بن صالح وبني ملال ، وتغطي بعض الأحياء المحيطة بمركز المدينة، وعدد جد محدود في الشمال الغربي بمدينة سوق السبت. أما النطاق الثالث فيظهر بأن مناطقها (التجمعات السكانية) بعيدة جدا عن مواقع المراكز الصحية الحضرية، خاصة على مستوى النطاق الأول)، الأمر الذي يجعلها خارج نطاق خدمة المراكز الصحية الحضرية بمسافة (1000 متر) فنجد أقصى الشمال والشرق، والجنوب لمدينتي بني ملال وقصبة تادلة غير مخدوم، ويبقى جنوب مدينة سوق السبت خارج نطاق الخدمة (الشكل 6).

4.8 حساب متوسط المسافة الزمنية لولوج المراكز الصحية الحضرية

تشكل المسافة الزمنية أو ما يطلق عليه نطاق تأثير الخدمة عاملا حاسما في سهولة ولوج المركز الصحي الحضري حتى لا يترتب عن ذلك كلفة زمنية، والاستفادة من الخدمة في ظروف جيدة. ولتحقيق ذلك نفترض ما يلي :

✓ ان معدل سير الانسان العادي على الأقدام هو دقيقتين لكل 100 متر.

✓ أن البعد الزمني للوصول إلى أقرب مركز صحي حضري لا يجب ان يتعد 20 دقيقة

يبلغ متوسط الزمن لولوج اقرب مركز صحي حضري بمجال الدراسة حوالي 19 دقيقة، وهو أقل من معدل المسافة الزمنية المعتمدة، ويسجل والانحراف المعياري 4 , 3، الشيء الذي يؤكد بأن هناك تقارب في متوسط زمن الولوج للمركز الصحي ما بين البلديات، باستثناء مدينة بني ملال التي يظهر بها تشتت أكبر مقارنة مع المدن الأخرى .

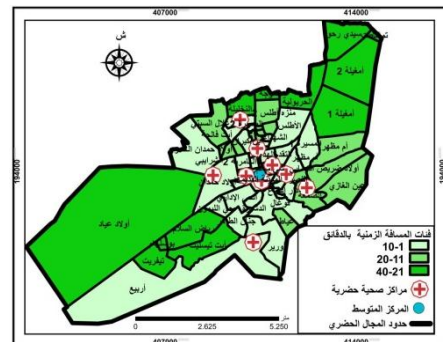
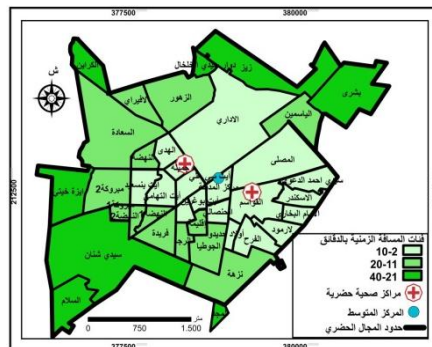
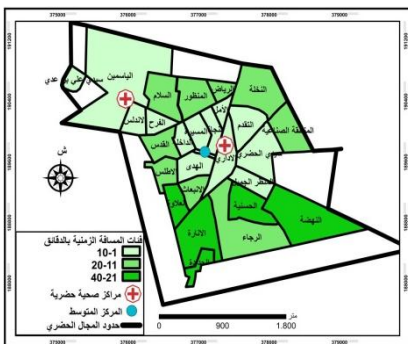
يتوزع متوسط الزمن بالدقائق الذي يستغرقه السكان للوصول إلى اقرب مركز صحي حضري في ثلاث نطاقات مجالية وهي:

النطاق الأول يصل فيه الوقت المستغرق إلى 10 دقائق يعد الأكثر انتشارا، ويتمركز بوسط المدن. أما النطاق الثاني فيتراوح ما بين (11 – 20 دقيقة) يحيط بالنطاق السابق. أما النطاق الثالث فيتجاوز فيه الوقت المستغرق للوصول إلى أقرب مركز صحي حضري 21 دقيقة، ونجده ينتشر في الجهة الشمالية والشرقية والجنوبية الشرقية بمدينة بني ملال ، وفي جنوب مدينة سوق السبت، ويتوزع على مستوى الأحياء الهامشية بمدينة الفقيه بن صالح. يلاحظ أن الزمن الذي يستغرقه السكان من التجمعات السكانية لولوج أقرب مركز صحي، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمسافة التي يقطعونها، وبالتالي فإن الوقت يزداد كلما ابتعدنا عن مركز المدينة، الأمر الذي يؤكد أن هذا الأخير هو الأكثر حظا استفادة من خدمات المراكز الصحية الحضرية، وهو ما يؤكد نظرية المركز والهامش (الشكل 7).

شكل 1.7 الزمن لولوج المركز الصحي ببني

شكل 2.7 الزمن لولوج المركز الصحي بالفقيه بن

شكل 3.7 الزمن لولوج المركز الصحي



6. اتجاهات الرضا في سهولة ولوج المرافق الصحية

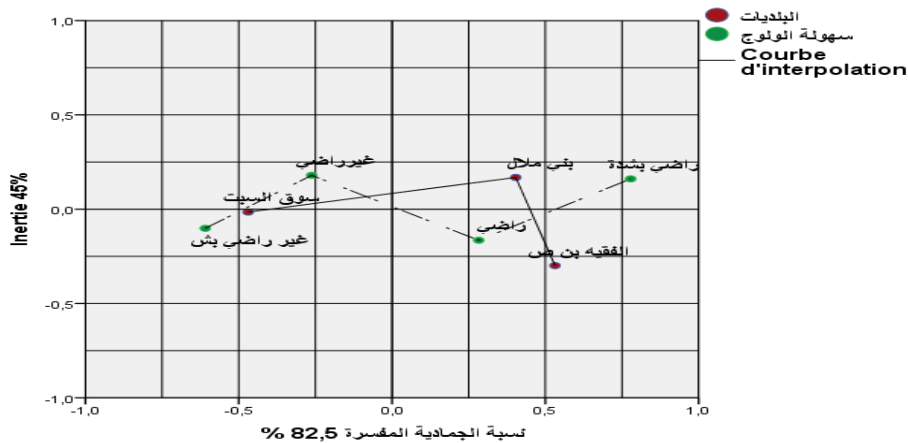
سنركز على قياس اتجاهات الأسر في سهولة الولوج للخدمات المرافق الصحية⁶¹، اعتمادا على مقياس ليكرت الخماسي ، وتوزيعه لاستخلاص مدى رضا أو عدم رضا الأسر عن سهولة الولوج إليها.

1.9 اتجاهات الرضى في سهولة ولوج المستشفى

يؤكد نسبة 51% من أرباب الأسر عن عدم رضاهم في سهولة ولوج، فيما النسبة المتبقية فهي راضية عن درجة الولوج لها. بلغ المتوسط الحسابي 2,62، وسجل الانحراف المعياري 1,15. نجد 61% منهم يتركزون ببلدية سوق السبت وهي الأكثر انتشارا ، بينما زهاء 44% ببلدية بني ملال يؤكدون ذلك ، أما مدينة الفقيه بن صالح فإنها تسجل نسبة أضعف مقارنة بالمدن السابقة وهي حوالي 39%.

يمكن تصنيف المجالات حسب تقييم الأسر سهولة الولوج للمستشفى بالرضى أو عدم الرضى إلى ثلاثة أنظمة متباينة فيما بينها، إلا أننا نجد نظامين متقابلين نسبيا ببلدية بني ملال وبلدية الفقيه بن صالح؛ إذ أنهما متجانسان بفعل ارتفاع الجمادية المفسرة، مقارنة ببلدية سوق السبت.

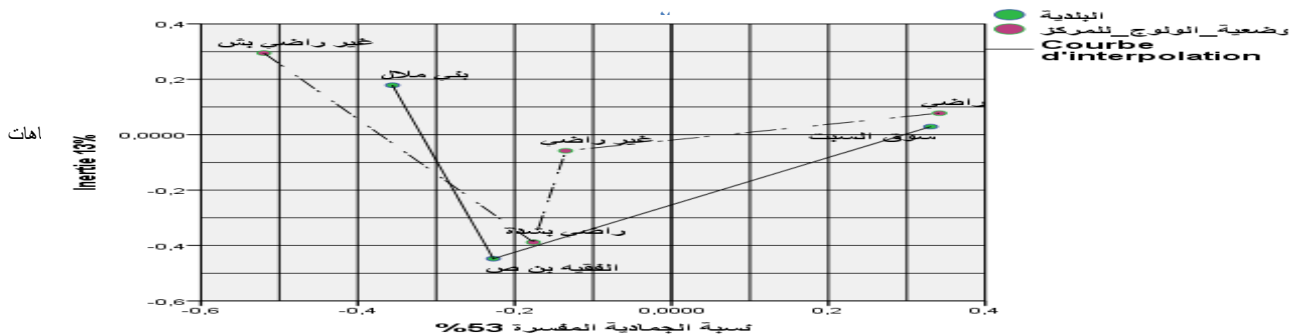
شكل 8 التوزيع العاملي للمتقابلات لاتجاهات الاسر في تقييم سهولة ولوج المستشفى



2.9 اتجاهات الرضى في سهولة ولوج المركز الصحي

يؤكد حوالي (60%) من المبحوثين رضاهم عن سهولة الولوج للمراكز الصحية المتوفرة بمجالاتهم، فيما النسبة المتبقية عبرت عن عدم رضاها. بلغ المتوسط الحسابي 2,88 وسجل الانحراف المعياري 1,14. نجد عدم التجانس ما بين المجالات المدروسة في تقييمها لهذه الوضعية. عبر حوالي الثلثين من المستجوبين بسوق السبت عن رضاهم ، بينما نجد زهاء 60% من أرباب الأسر المستجوبين بالفقيه بن صالح يؤكدون ذلك ، ثم مدينة بني ملال حيث أن أزيد من 56% يؤكدون نفس الكلام.

شكل 9 التوزيع العاملي للمتقابلات لاتجاهات الاسر في تقييم سهولة ولوج المركز الصحي



يمكن تصنيف المجالات حسب تقييم الأسر سهولة ولوج المركز الصحي الحضري بالرضى أو عدم الرضى إلى ثلاثة أنظمة متباينة فيما بينها، إلا أننا نجد نظامين متقابلين نسبياً ببلدية سوق السبت وبلدية بني ملال؛ إذ أنهما متجانسان بفعل ارتفاع، مقارنة ببلدية الفقيه بن صالح،

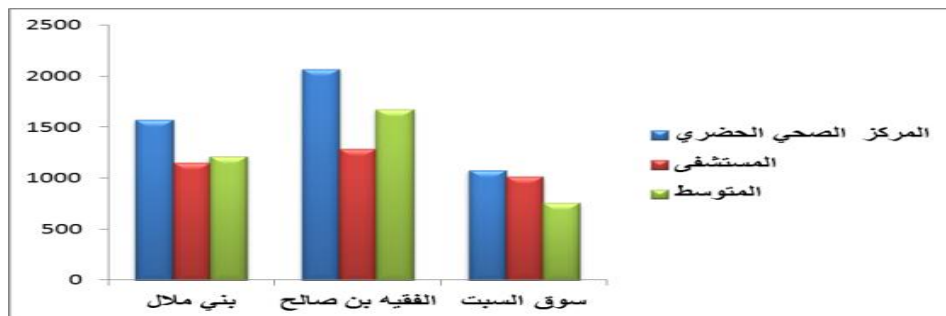
لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية في سهولة ولوج المستشفى حسب اتجاهات الأسر ما بين جميع المجالات المدروسة، وبالتالي نقبل الفرض العدم (ف 0). بينما توجد فروقات ذات دلالة احصائية في تقييمهم لسهولة ولوج المراكز الصحية الحضرية. وبناء عليه يصبح قبول الفرض البديل (ف 1) أمراً ممكناً.

7. علاقة سهولة ولوج المرافق الصحية بعامل المسافة الجغرافية

بلغ متوسط المسافة المقطوعة لولوج المرافق الصحية 1314 متراً، ويسجل الانحراف المعياري 155,34، أي أن هناك عدم تجانس كبير ما بين المدن، وعلى العموم تعد الفقيه بن صالح أفضل تجانسا الأخرى، إذ أن انحرافها المعياري أقل بكثير مقارنة بمدينة سوق السبت، وتعد هذه الأخيرة أكثر تجانسا مقارنة مع مدينة بني ملال. كما نسجل اختلاف في المسافة بالنسبة للمدن، حيث تأتي في المرتبة الأولى مدينة الفقيه بن صالح بمتوسط مسافة على التوالي بحوالي 1152 متراً، تليها من حيث الأهمية مدينة سوق السبت التي بلغ متوسط المسافة بها حوالي 1215 متراً، وفي الأخير مدينة بني ملال بمتوسط مسافة ناهز 1575 متر، من حيث أصنافها تعد المراكز الصحية أكثر تجانسا حسب المسافة، إذ أن انحرافها المعياري أقل تشتتاً من المستشفيات .

يشكل المركز الصحي الحضري المرفق الأكثر سهولة في الولوج من حيث عامل المسافة، وتأتي بلدية سوق السبت في المرتبة الأولى ، تليها من حيث الأهمية بلدية الفقيه بن صالح، ويرجع ذلك إلى صغر مساحتها وعدم انتشار الأحياء السكنية أكثر، إضافة إلى تركيز المراكز الصحية بالقرب من السكان. وفي المرتبة الأخيرة نجد بلدية بني ملال، وبالرغم من توفرها على أكبر عدد المراكز الصحية الحضرية بالمقارنة مع باقي المدن الأخرى إلا أنها تتميز بصعوبة أكثر في الولوج، ويعزى ذلك الامتداد العمراني للمدينة وتعدد التجمعات السكانية. أما المسافة المقطوعة لولوج المستشفى فهي تعرف تفاوتات ما بين المدن وتأتي مدينة الفقيه بن صالح في المرتبة الأولى من حيث سهولة الوصول للمستشفى، تليها مدينة سوق السبت، وفي الأخير نجد مدينة بني ملال الأكثر صعوبة في الوصول للمستشفى بالنظر إلى كبر مساحة المدينة و تعدد التجمعات السكانية والانتشار الكبير للأحياء السكنية.

شكل 10 متوسط المسافة الجغرافية لولوج المرافق الصحية بالمتر



بالنظر إلى اختبار الانحدار الخطي البسيط يلاحظ أن معامل التحديد يفسر 98 % من الاختلافات المشاهدة من متوسط المسافة الجغرافية التي يقطعها السكان لولوج المرافق الصحية وتوزيعها. إذ أن هناك ارتباط بين المتغيرين، حيث أن سهولة الولوج تتأثر بعدد المرافق

الصحية، وبالتالي لتقليص المسافة ما بين مواقع التجمعات السكانية ومواقع المرافق الصحية فإن ذلك يتطلب توفير مرافق صحية، مع اختيار المواقع المكانية الأفضل في توقيتها لتسهيل ولوجها من لدن الجميع وبشكل عادل ومنصف.

1.10 علاقة سهولة ولوج المستشفى بعامل المسافة الجغرافية

يقدر متوسط المسافة لولوج المستشفى بمجال الدراسة بحوالي 1678 متر ، ويبلغ الانحراف المعياري حوالي 390,52، أي أن كل القيم تختلف وتذبذب حول متوسطها، وتعد مدينة الفقيه بن صالح أكثر تجانسا إذ أن انحرافهما المعياري أقل تشتتا مقارنة مع مدينة سوق السبت فيما نجد مدينة بني ملال أكثر تشتتا، إذ أن انحرافهما المعياري كبير جدا مقارنة مع المدن الأخرى. وعلى ضوء ذلك فإنه كلما ازداد التوسع العمراني للمدينة كلما ارتفعت المسافة المقطوعة لولوج المستشفى بالنظر إلى اختبار الانحدار الخطي البسيط يتضح ان معامل التحديد لا يفسر أي من الاختلافات المشاهدة ما بين متوسط المسافة الجغرافية لولوج المستشفى ما بين جميع وحدات المعالجة المحلية وعدد مستشفياتها، وذلك لأن كلها تتوفر على مستشفى ، وبالتالي فتوزيع التوزيع الحالي للمستشفيات لا يفسر الاختلافات في متوسط المسافة ولوجها. كما أنه لا توجد أي علاقة ارتباطية بينهما.

2.10 علاقة الولوج للمركز الصحي الحضري بعامل المسافة الجغرافية

يبلغ متوسط المسافة المقطوعة لولوج المركز الصحي حوالي 951 ويصل الانحراف المعياري إلى 170,84، أي أن كل القيم تختلف وتذبذب حول متوسطها، عموما تعد سوق السبت افضل تجانسا بالمقارنة مع الفقيه بن صالح، وفي الأخير نجد بلدية بني ملال التي تمتاز بالتشتت والاختلاف أكثر.

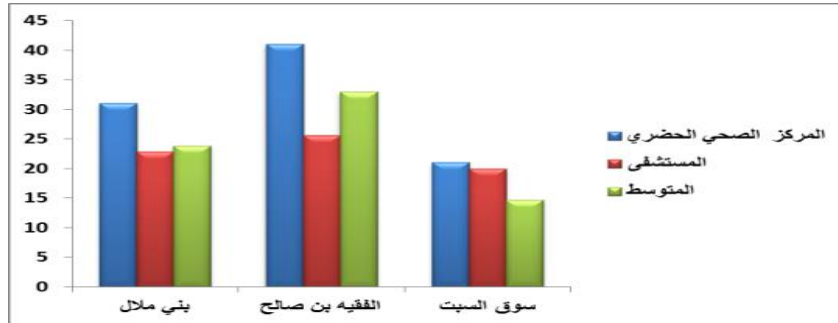
تبين نتائج اختبار معامل الانحدار أنه يفسر نسبة 43% الاختلافات المشاهدة ما بين متوسط المسافة الجغرافية لولوج المركز الصحي الحضري ما بين جميع البلديات وعدد المراكز التي تتوفر عليها كل منها، الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة ما بين المتغيرين. الشيء الذي يؤكد على أن المسافة الجغرافية لولوج المراكز الصحي الحضري لا تتأثر بشكل كبير بعددها، لكن هذا لا يمنع من أن نؤكد على أن التقليص من المسافة ما بين موقع التجمعات السكانية وموقع المراكز الصحية الحضرية يتطلب الزيادة في عددها مع اختيار المواقع الأفضل لتسهيل ولوج السكان إليها. كم يمكن توسيع الطاقة الاستيعابية للمراكز الموجودة بغية تحقيق أكبر تغطية وتحقيق أقصى استفادة منها.

8. علاقة سهولة ولوج المرافق الصحية بعامل المسافة الزمنية

يقدر متوسط المدة الزمنية لقطع المسافة من المركز الجغرافي التجمعات السكانية إلى أقرب مؤسسة صحية حوالي 26 دقيقة، وبلغ الانحراف المعياري 3,00، تعد مدينة الفقيه بن صالح الأكثر تجانسا من البلديات الأخرى ، بالنظر إلى ضعف انحرافها المعياري مقارنة المدن الأخرى، تليها مدينة سوق السبت، وفي الأخير نجد مدينة بني ملال هذه الأخيرة التي تعتبر أكثر تشتتا ، إذ أن انحرافها المعياري أكبر بالمقارنة مع جميع المدن . وحسب أصناف المرافق الصحية تعد المراكز الصحية أكثر سهولة في الولوج حسب عامل الزمن، ويرجع ذلك إلى أن عدد المراكز الصحية أكثر من عدد المستشفيات بمجالات الدراسة. كما تعتبر المراكز الصحية أكثر تجانسا مقارنة بالمستشفيات، إذ أن انحرافها المعياري أقل. وعلى مستوى المدن تأتي مدينة سوق السبت في المرتبة الأولى من حيث سهولة الوصول للمركز الصحي، تليها

مدينة الفقيه بن صالح، وفي الأخير نجد بلدية بني ملال. أما متوسط المدة الزمنية المستغرقة لولوج المستشفى فهي عرفت تفاوتات ما بين المدن وتأتي مدينة الفقيه بن صالح في المرتبة الأولى من حيث سهولة الوصول للمستشفى في مدة زمنية أقل، وفي المرتبة الثانية نجد كل مدينة سوق السبت. وفي الأخير مدينة بني ملال الأكثر صعوبة في الوصول للمستشفى بالنظر إلى كبر مساحة المدينة و تعدد التجمعات السكانية والانتشار الكبير للأحياء السكنية.

شكل 10 متوسط المسافة الزمنية لولوج المرافق الصحية بالدقائق



بالاعتماد على اختبار الانحدار الخطي البسيط يلاحظ أن معامل التحديد يفسر % 99 من الاختلافات المشاهدة من متوسط المسافة الزمنية التي يقطعها السكان لولوج المرافق الصحية وتوزيعها. إذ أن هناك ارتباط عالي جدا بين المتغيرين. أي أن سهولة الولوج تتأثر بشدة بعدد المرافق الصحية. إن تقليص الزمن في التخطيط المكاني للمرافق الصحية يضمن تحقيق أقصى منفعة عامة بأقل كلفة جسدية، ونفسية، ومادية.

1.1.1 علاقة الولوج للمستشفى بعامل المسافة الزمنية

يقدر متوسط المدة الزمنية لولوج المستشفى بمجال الدراسة بحوالي 26,22 دقيقة، وبلغ الانحراف المعياري حوالي 15,65. تعد مدينتي الفقيه بن صالح وسوق السبت أكثر تجانسا، إذ أن انحرافهما المعياري أقل تشتتا، مقارنة مع ومدينة بني ملال التي عرف انحرافها المعياري تشتتا أكبر بالمقارنة مع المدينتين الأخريين. بالنظر إلى اختبار الانحدار الخطي البسيط يتضح ان معامل التحديد لا يفسر أي من الاختلافات المشاهدة ما بين متوسط المسافة الزمنية لولوج المستشفى ما بين جميع مجالات الدراسة المحلية وعدد مستشفياتها، وذلك لأن كلها تتوفر على مستشفى، وبالتالي فتوزيع التوزيع الحالي للمستشفيات لا يفسر الاختلافات في متوسط المسافة ولوجها. كما أنه لا توجد أي علاقة ارتباطية بينهما.

2.1.1 علاقة الولوج للمركز الصحي بعامل المسافة الزمنية

يناهز معامل الانحدار الخطي البسيط حوالي 39% فقط من العلاقة الاختلافات المشاهدة ما بين المتغير التابع المتمثل في عدد المراكز الصحية الحضرية على مستوى البلديات، والمتغير المستقل المحدد في المسافة الزمنية في ولوجها، وبالتالي وجود علاقة طردية ضعيفة ما بين المتغيرين. وهما يؤكد أن عدد المراكز الصحية الحضرية غير مؤثر كثيرا في سهولة ولوجها بناء على المسافة الزمنية، وبالتالي فهناك نسبة 61% من المتغيرات الأخرى التي تفسرها.

توجد فروقات ذات دلالة احصائية في سهولة ولوج المرافق الصحية حسب متوسط المسافة الجغرافي، ومتوسط المسافة الزمنية وعدد المرافق الصحية بجميع وحدات المعاينة المحلية، وبالتالي فالزمن والمسافة غير مستقلان في ولوج المرافق الصحية، ويفسران سهولة ولوجها. وبالتالي يصبح قبول الفرض البديل (ف 1) ممكناً.

9. مجتمع الأسر والرضى عن سهولة ولوج المرافق الصحية

1.12 مجتمع الأسر والرضى عن سهولة ولوج المستشفى

1.1.12 البنية الجنسية والعمرية والرضى عن سهولة ولوج المستشفى

يتميز تقييم سهولة ولوج المستشفى بالتفاوت حسب البنية الجنسية لأرباب الأسر، حيث تعتبر فئة الذكور من المستجوبين أكثر من عبروا عن عدم رضاهم بنسبة 56%، بينما نجد 42% من الاناث يعبرون عن ذلك. كما نجد اختلافات في هذه الوضعية حسب فئات الأعمار، إذ نجد أن أكثر الذين عبروا عن عدم رضاهم نجد فئتين عمريتين أقل من 35 سنة و الفئة ما بين 45 و 56 سنة بنسبة 58% لكل منها. أما الفئات التي عبرت عن رضاها أكثر فنجد 65 سنة فأكثر و الفئة ما بين 36 و 44 سنة بحوالي الثلثين. توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لجنس وأعمار أرباب الأسر حسب الرضى أو عدم الرضى عن سهولة ولوج المستشفى على مستوى جميع المجالات المدروسة وبالتالي نقبل الفرض البديل (ف 1).

تتفاعل متغيرات البنية العمرية والجنسية، وتتظم بعوامل داخلية تشمل نفس المتغيرات. لهذا سنقوم بتحديد وزن المتغيرات المؤثرة على تنظيم الرضى عن سهولة ولوج المستشفى بواسطة التحليل العامل للمكون الرئيسي. يبرز التحليل العاملي مكونان أساسيان يفسران كل التباين العام، مع أن المكون الأول يمثل لوحده 86%، ويمثل المكون الثاني 14%.

يتأثر المكون الأول بخمسة متغيرات أساسية وهي الفئة العمرية 35 سنة و أقل و الفئة ما بين 57 و 64 سنة والفئة العمرية ما بين 36 و 44 سنة والفئة ما بين 45 و 56 سنة وفئة الإناث. أما المكون الثاني فيتأثر بمتغيرين وهما الفئة العمرية 65 سنة وأكثر وفئة الذكور.

12.1.2 الحالة العائلية وعدد افراد الاسرة وعلاقتها بعدم الرضى في سهولة ولوج المستشفى

يختلف تقييم سهولة الولوج للمستشفى حسب الحالة العائلية، ويعد أرباب الأسر الذين يعبرون عن عدم رضاهم من فئة المتزوجين بنسبة 54%، بينما نجد 44% يقرون بذلك، وفي الأخير فإن 37% فقط من المطلقين يوافقون على العبارة. أما على مستوى تركيبة الأسر فإننا نجد الأسر التي يتجاوز عددها 6 أفراد من يعبرون عن عدم رضاهم أكثر.

وبالنظر إلى اختبار الاستقلالية فقد تبين أن الرضى أو عدم في ولوج المستشفى غير مستقل عنالحالة العائلية وعدد أفراد الاسرة على مستوى جميع وحدات المعاينة المحلية حيث أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، بناء عليه نقبل الفرض البديل (ف 1).

يوضح التحليل العاملي أنه تم إختزال كل المتغيرات في مكون واحد يفسر كل التباين العام . ويختلف تأثير المتغيرات الداخلية فيه حيث نجد أن أهم المتغيرات التي تؤثر فيه هي فئة المتزوجين والأسر التي يتراوح عددها ما بين 3 و 6 أفراد وفئة المطلقين أما المتغيرات الأقل تأثيرا فهي الأسر التي تقل عن 3 أفراد والتي تتجاوز 6 أفراد. أما فئة الأرمال فتأتي سابعة لاتفسر التباين.

3.1.12 المستوى التعليمي والاصل الجغرافي والرضى عن سهولة ولوج المستشفى

ينتمي أرباب الأسر الذين يؤكدون عدم رضاهم عن سهولة الولوج للمستشفى إلى فئات ذوي التعليم العالي بأزيد من 63%، بينما نجد أزيد من نصف ذوي التعليم الثانوي بسلكيه يعبرون عن ذلك. وينتمي الذين يعبرون عن رضاهم على فئة الكتاب بزهاء 76%، كم نجد حوالي 55% من غير المتعلمين وأصحاب التعليم الابتدائي يتفقون مع ذلك. أما بالنسبة للأصل الجغرافي الاسر فنجد تفاوتاً، حيث نسجل أن الأسر التي يعود أصلها إلى عين المكان أكثر من عبروا عن رضاهم بنسبة 48%. بينما نجد ما يناهز 75% من الأسر التي يعود أصلها إلى مكان آخر هم من يقرون بعدم رضاهم.

بالنظر إلى إختبار الإستقلالية ما بين متغيرات الاصل الجغرافي والمستوى التعليمي لأرباب الاسر واتجاهاتهم في الرضى أو عدم الرضى عن سهولة ولوج المستشفى فقد تبين انهما غير مستقلان عن بعضهما البعض، اي أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما بينهما وبالتالي يصبح قبول الفرض البديل (ف 1) أمراً ممكناً.

تتفاعل المتغيرات المتعلقة بالأصل الجغرافي والمستوى الدراسي للمبحوثين في إطار علاقات داخلية تشمل نفس عناصر الاصل الجغرافي والمستوى الدراسي لتفسر لنا الرضى في سهولة ولوج المستشفى.

يبرز التحليل العاملي أن المكون الأول يمثل 76% من مجموع التباين ويتأثر بمجموعتين من المتغيرات وهي: المجموعة الاولى تتمثل في اصحاب التعليم الابتدائي وفئة الذين يعود اصلهم لمدن أخرى خارج الاقليم وفئة الكتاب وذوي التعليم الثانوي بسلكيه. أما المجموعة الثانية فتتمثل في غير المتعلمين والاسر من عين المكان. وفي المقابل نجد المكون الثاني يفسر 24% ويتأثر اصحاب التعليم العالي والاسر التي يعود اصلها لمدن أخرى من نفس الإقليم.

4.1.12 إمتلاك وسيلة النقل والمهنة وعلاقتهم بالرضى عن سهولة ولوج المستشفى

ينتمي أرباب الأسر الذين يؤكدون عدم رضاهم عن سهولة ولوج المستشفى إلى فئات المستخدمين بحوالي الثلثين منهم ، وحوالي 57 % من أصحاب المهن الحرة والمهن الأخرى يقرون بذلك. وينتمي الذين يعبرون عن رضاهم إلى فئة ربات البيوت بنسبة 59%، كما نجد نصف الموظفين يؤكدون ذلك. أما بالنسبة لامتلاك وسيلة نقل خاصة فإن زهاء 60% من الذين لايتوفرون عليها يعبرون عن عدم رضاهم، بينما نسبة 45% من الذين يتوفرون على وسيلة نقل خاصة يؤكدون رضاهم.

يوضح التحليل العاملي أنه تم إختزال كل المتغيرات في مكون واحد يفسر كل التباين العام . ويختلف تأثير المتغيرات الداخلية فيه حيث نجد أن أهم المتغيرات التي تؤثر فيه هي فئة أرباب الأسر سواء الذين يتوفرون على وسيلة نقل وكذلك الذين لايتوفرون عليها وأصحاب المهن الأخرى والمستخدمين وربات البيوت، بينما نجد فئة الموظفين والمهن الحرة أقل تأثيرا في الرضى.

2.12 مجتمع الأسر والرضى عن سهولة ولوج المركز الصحي الحضري

1.2.12 البنية الجنسية والعمرية والرضى عن سهولة ولوج المركز الصحي الحضري

تختلف اتجاهات ارباب الاسر في تقييم سهولة ولوج المركز الصحي بالرضى أو عدم الرضى حسب جنسهم، إذ أن نسبة 61% من الإناث يؤكدن رضاهن، بينما زهاء 56% من الذكور يقرون بذلك. أما حسب بنيتهم العمرية، فيلاحظ أن أكثر الفئات العمرية التي تؤكد رضاها نجد الفئة ما بين 36 و 44 سنة و الفئة 65 سنة فأكثر، وكذا الفئة ما بين 45 و 56 سنة، وفي المقابل نجد نسبة مهمة من باقي الفئات الأخرى (ما بين 57 و 64 سنة و 35 سنة فأقل) تؤكد عدم رضاها.

بالاعتماد على اختبار كاي تربيع الاستقلالية فقد تبين أن الرضى أو عدم الرضى في ولوج المركز الصحي غير مستقل عن البنية العمرية لأرباب الأسر على مستوى جميع وحدات المعاينة المحلية حيث أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، بناء عليه نقبل الفرض البديل (ف 1). بينما لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بالنظر إلى البنية الجنسية لمجتمع الاسر اي أن جنس المستجوبين مستقل عن اتجاهاتهم في تقييم سهولة الولوج للمركز الصحي.

يبرز التحليل العاملي مكون مركزي يفسر حوالي 86% من التباين العام، ويتأثر بمجموعة من المتغيرات من أهمها : فئة الإناث و الفئة العمرية ما 57 و 64 سنة وفئة الذكور والفئة العمرية 36 و 44 (المجموعة الأولى) والفئتين العمريتين 35 سنة فأقل و الفئة ما بين 36 و 44 سنة (المجموعة الثانية).

2.2.12 الحالة العائلية وعدد افراد الاسرة والرضى في سهولة ولوج المركز الصحي

يختلف تقييم الرضى في سهولة ولوج المركز الصحي الحضري حسب الحالة العائلية لأرباب الاسر، إذ نجد من الأرامل بحوالي 69% يؤكدون رضاهم، يليها فئة المطلقين بزهاء 64%، وفي الأخير نجد 58% من المتزوجين يعبرون عن ذلك. وحسب حجم الأسر نجد 66% من الذين يتراوح عدد أفرادهم ما بين 3 و 6 يقرون برضاهم، أمل أقل نسبة في الرضى فتسجلها الأسر التي يقل عددها عن 3 أفراد بحوالي نصفهم.

يلاحظ من خلال نتائج اختبار كاي تربيع الاستقلالية فقد تبين أن الرضى أو عدم الرضى في ولوج المركز الصحي غير مستقل عن شكل الأسرة وإمتدادها، حيث أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، بناء عليه نقبل الفرض البديل (ف 1). بينما لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بالنظر إلى الحالة العائلية لمجتمع الاسر اي أن هذه الاخيرة مستقلة عن اتجاهاتهم في تقييمه.

يوضح التحليل العاملي أنه تم إختزال كل المتغيرات في مكون واحد يفسر حوالي 95% من نسبة التباين العام، ويختلف تأثير المتغيرات الداخلية فيه حيث نجد أن أهم المتغيرات التي تؤثر فيه أكثر هي متغيرات حجم الأسر بالأساس مقارنة بمتغيرات الحالة العائلية.

3.2.12 المستوى التعليمي والأصل الجغرافي والرضى عن سهولة ولوج المركز الصحي

يوجد تمايز في تقييم الرضى أو عدم الرضى في سهولة ولوج لمركز الصحي الحضري، إذ ينتمي المستجوبين الذين يقرون برضاهم إلى فئات الكتاب واصحاب التعليم الابتدائي وغير المتعلمين بنسب تتجاوز الثلثين، بينما ينتمي الذين أكدوا عدم رضاهم إلى ذوي التعليم العالي والتعليم الثانوي بسلكيه. كما نجد اختلاف في اتجاهاتهم حسب أصلهم الجغرافي، إذ يعتبر الاسر من عين المكان أكثر من يؤكدون رضاهم بنسبة 64%، بينما نجد فئة الذين يعود اصلهم لمدن أخرى بنفس الإقليم أكثر من يعبرون عن عدم رضاهم.

يبرز اختبار كاي تربيع للاستقلالية تقييم سهولة ولوج المركز الصحي بالرضى أو عدم الرضى غير مستقل عن المستوى التعليمي لأرباب الاسر واصلهم الجغرافي على مستوى جميع وحدات المعاينة المجالية حيث أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، بناء عليه نقبل الفرض البديل (ف 1).

يتبين من نتائج التحليل العاملي أنه تم إختزال كل المتغيرات في مكون واحد يفسر حوالي 86% من نسبة التباين العام . ويختلف تأثير المتغيرات الداخلية فيه حيث نجد أن أهم المتغيرات التي تؤثر فيه هي متغيرات الاصل الجغرافي للمستجوبين وهي أرباب الأسر من عين المكان والاسر من نفس الإقليم الإداري والأسر من خارج الإقليم وهي الأكثر تفسيراً للتباين، بينما نجد مجموعة ثانية من المتغيرات تشمل متغيرات المستوى الدراسي، ومنها ارباب الاسر غير المتعلمين وأصحاب التعليم الابتدائي وذوي التعليم العالي وهي اقل تأثير مقارنة بالمجموعة الاولى في تفسير التباين على مستوى الرضى عن سهولة ولوج المركز الصحي.

4.2.12 إمتلاك وسيلة النقل والمهنة والرضى عن سهولة ولوج المركز الصحي الحضري

ينتمي أرباب الأسر الذين يؤكدون رضاهم عن وضعية الولوج للمركز الصحي الحضري إلى فئات المستخدمين والمهن الحرة وربات البيوت، بينما ينتمي المبحوثون الذين يعبرون عن عدم رضاهم إلى فئة الموظفين والمهن الأخرى. أما بالنسبة لدور وسيلة النقل في الرضى فنجد أن 65% من الذين يتوفرون عليها يؤكدون رضاهم، بينما نجد نصف الذين لا يتوفرون عليها يقرون بذلك.

يوضح التحليل العاملي أنه تم إختزال كل المتغيرات في مكون واحد يفسر حوالي 94% من نسبة التباين العام . ويختلف تأثير المتغيرات الداخلية فيه حيث نجد أن أهم المتغيرات التي تؤثر فيه هي أرباب الاسر الذين أكدوا توفهم على وسيلة نقل وربات البيوت والمهن الأخرى والمستجوبين الذين لا يتوفرون على وسيلة نقل. أما المتغيرات الأقل تأثيراً فنجد الموظفين، والمهن الحرة والمستخدمين.

IV. المناقشة Discussion

كان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد العلاقة ما بين توزيع المرافق الصحية وإشكالية سهولة ولوجها بالمدن الكبرى والمتوسطة . وقد صوغنا فرضاً إحصائياً مفاده: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (H_0) في سهولة الولوج إلى المرافق الصحية حسب المكونات المادية في الولوج (الزمن والمسافة ونظام النقل) والمتغيرات الوسيطة المتمثلة في (السن والجنس والحالة العائلية وعدد أفراد الأسرة والمستوى الدراسي والأصل الجغرافي والمهنة). ويمكن التأكيد على الخلاصات الآتية:

- أ - التوزيع الحالي للمرافق الصحية قيد الدراسة لا يلبي حاجات كل الساكنة المحلية.
- ب - تعد المراكز الصحية ذات أهمية إحصائية أكثر مقارنة بالمستشفيات، وفي المقابل فإن هذه الأخيرة أكثر تجانسا مقارنة بالأولى.
- أما على المستوى المكاني، تعتبر الفقيه بن صالح أكثر تجانسا مقارنة بسوق السبت، بينما بني ملال غير مرتبطة بهما.
- ث - تتركز اصناف المرافق الصحية على مستوى مركز المدن، وتتميز بقرب المسافات بينها مقارنة بالهوامش التي تعاني من النقص في عناصرها وتباعدا المسافات بين مواقعها، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد المسافة الجغرافية والزمنية، وكذا كلفة الوصول، كما تقل فرص الاستفادة من خدماتها كلما ابتعدنا عن المركز.

- ج - تتميز الفقيه بن صالح بالتجانس أكثر في متوسط المسافة الجغرافية والزمنية، وفي سهولة الولوج للمرافق الصحية مقارنة بسوق السبت، بينما تبقى بني ملال منعزلة عنهما.
- ح - توجد علاقة تفسيرية متفاوتة حسب أصناف المرافق الصحية بناء على متوسط المسافة الجغرافية والزمنية التي يقطعها السكان في الوصول لخدماتها. الأمر الذي يؤكد أن المسافة والزمن مثيران مركزيان يفسران سهولة ولوجها.
- خ - تعتبر متغيرات البنية العمرية والأصل الجغرافي والمستوى الدراسي عوامل مركزية تفسر الرضى في سهولة ولوج المرافق الصحية. بينما نجد متغيرات البنية الجنسية والحالة العائلية ونوع المهنة وامتلاك وسيلة نقل متغيرات ثانوية.
- إن النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة تتفق في معظمها مع التصور البنوي الوظيفي (Gesler&All و الأسعد واهندار ...) الذي يربط المرافق الصحية بالخدمات التي تتوزع بشكل متباين في المكان، ولها نطاق خدمة يختلف حسب قرب أو بعد السكان منها، الأمر يؤدي إلى اختلافات في الولوج إليها والاستفادة من خدماتها. بينما لا تتفق مع التصور الراديكالي الذي يحدد المرافق بمرجعية الاستهلاك الجماعي، بل إن الاستهلاك الفردي هو الأقرب للواقع. كما أن الرضى عن الولوج والخدمات يعد متغيراً غير مجاليا تتحكم العوامل والاختيارات الفردية.

❖ أفاق مستقبلية

- إن التحكم في سهولة الولوج يتطلب اقتراح بدائل لمعالجة إشكالية الولوجية وتجاوزها بناء على النموذج التفسيري الذي تبناه هذه الدراسة. ويمكن تقديم جملة من الاقتراحات لحل هذه الإشكالية وهي كالتالي :
- ضرورة تحديد مواقع المرافق الصحية انسجاماً مع الحجم السكاني وتوزيعه بالمدن، من أجل ضمان سهولة الولوج لمواقع خدماتها .
 - تطبيق مبدأ الفعالية والعدالة المحلية والاجتماعية عند إقامة المرافق الصحية مستقبلاً، حتى لا يشكل توزيع مواقع هذه المرافق عباً على السكان من أجل الولوج إليها، لتحقيق الهدف المنشود وهو التقليل من تكلفة الخدمات عن طريق تقليل المسافة بين أماكن تواجد السكان ومواقع المرافق بمختلف أصنافها .
 - تعديل رتب المواقع المكانية التي لا تتوفر على المرافق الصحية أو تعزيز المرافق القائمة برفع قدرتها في الاستجابة لأكثر عدد ممكن من الساكنة.
 - توجيه الاستثمارات في المرافق الصحية نحو المناطق الأقل حظاً ، ولاسيما هوامش المدن .
 - ضرورة تخصيص مواقع ضمن تصاميم التهيئة الحضرية والتصاميم المديرية من أجل إقامة مشاريع مستقبلاً في المرافق الصحية مع احترام المعايير الوطنية والدولية في سهولة الولوج إليها (خاصة الزمن والمسافة) وحجم السكان وإقامتها في مناطق التجمعات السكانية وفي مناطق يسهل الولوج إليها والخروج منها، مع توفير أنظمة نقل بالقرب من تجمعات السكانية مما يسهل من ولوجها .
 - إعداد خطط مستقبلية لاستيعاب النمو السكاني والتوسع الحضري الذي تعرفه المدن المتوسطة والصغرى ومواكبتها بالحجم المثالي للمرافق الصحية.

لائحة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أريج بمحت أحمد، د. (2016). تنمية الخدمات التعليمية والصحية في محافظة دي قار. مجلة كلية التربية الأساسية، عدد 95، المجلد 22، 281-299.
- الأسعد، م. (2006). المرافق الاجتماعية والحكم المحلي بالمدن الكبرى بالمغرب: نموذج مدينة الدار البيضاء. الملتقى الثالث للجغرافيين الشباب، 105-126.
- الأسعد، م. (2012). اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي رزاعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب دراسة في الايكولوجيا الثقافية. الدار البيضاء: مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية.
- الأسعد محمد. (2019). كترغرافية المرافق العمومية بجهات المغرب. ورد في بن الأمين الحسين، بإشراف الأستاذين الأسعد محمد ومحي الدين محمد. الجهة والبيئة وإعداد التراب (40-21 pp). الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب بنمسك.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2013). الخدمات الصحية الأساسية : نحو ولوج منصف ومعمم. الرباط: www.cese.ma.
- أنفلوس، م. (2008). الصحة واستراتيجية إعداد التراب الوطني بالمغرب. الملتقى الرابع للجغرافيين الشباب، 619-658.
- أنفلوس، م. (2000). تحولات البيئة الحضرية المغربية مدخل لمستقبل جغرافية الصحة. المدينة المغربية في أفق القرن الواحد والعشرين بين الهوية الوطنية والبعد المتوسطي، 103-126.
- أنفلوس، م. (2008). الصحة واستراتيجية إعداد التراب الوطني بالمغرب. الملتقى الرابع للجغرافيين الشباب .
- اهندار، ع. (2019). سهولة الوصول للمرافق الصحية بالمجالات الجبلية بالمغرب حالة مدينة القصيبة. دراسات في علوم الانسان واجتمع- جامعة جيجل، عدد 1، مجلد 2، 8-37.
- ثانياً: المراجع غير العربية
- Bonnet, P. (2002). Le concept d'accessibilité et d'accès aux soins. Montpellier : dossier de DEA GEOS Université Paul Valéry Montpellier 3.
 - Chouiki, M. (1984). Systeme de sante et inegalités socio-spatiales a Casablanca. Revue de Géographie du Maroc, 71-85.
 - Egresi, I. &. (2013). Accessibility of Health care institutions: a case study by using GIS. International Journal of Scientific Knowledge, 4(3), 16-27.
 - Gesler, W. M. (1995). "Analysis of Hospital Service Areas in the Charlotte Mecklenburg Region of North Carolina, USA through GIS Approaches." Proceedings of the IVth CREDES Colloquium. Geography and Socio-economic Aspects of Health Care, Paris, 85-99.
 - Ouhelli. (2010). Les disparités dans l'accès au soins au Maroc : Etudes des cas. Rabat: Observateur National du développement humaines.
 - Penchansky, R. & Thomas, J. (1981). The concept of Access definition and relationship to Consumer Satisfaction Medical care. 19(2), 127-140

القصر في واحة مزغيطة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: دراسة في الهندسة والوظيفة

عبد الرحيم ابن الطالب طالب باحث في سلك الدكتوراه جامعة ابن زهر أكادير المغرب

The Kasr in oasis of Mezguaitain the 19th and 20th centuries: a study in engineering and function

Ibntaleb Abderrahim

abderrahim.ibntaleb@edu.uiz.ac.ma

الملخص:

يعتبر القصر الموطن الأساسي للإنسان الواحي المزغيطي، والذي يدخل ضمن عداد العمارة الطينية. هذه الأخيرة تشكل الموطن الأساسي في مجمل المناطق العالمية؛ حيث تمثل نموذجا حقيقيا لتكيف الإنسان مع محيطه الطبيعي، وبداية الاستقرار الفعلي في واحات درعة الوسطى عامة، وواحة مزغيطة على وجه التحديد، هذا الذي جعل هذا النمط الفريد من تحصيناته وهندسته ووظائفه ومختلف أشكاله التي لا تعد ولا تحصى. وتناقش هذه المداخل أيضا نماذج من التصميم الداخلي للقصر ومكوناته، كما تسلط الضوء على بعض من مواد بناء هذه العمارة الفريدة، التي لا تقدر بثمن مهما تقدمت بها الأيام والسنون فلن تزيدها إلا قيمة وتعتقا.

الكلمات المفتاحية: الواحة؛ القصر؛ الإنسان؛ الوظيفة؛ الهندسة

Summary:

The Kasr is considered the main home of the Oasis man of Mezguita who is part of the architecture of the earth. The latter is the main habitat in all regions of the world, where they represent a real model of human adaptation to their natural environment, the beginning of real stability in the oases of average Draa in general, and in particular in an oasis de Mezguita, This is what made this unique style of fortifications, geometry, functions and multiple forms of myriads. This intervention also addresses the models of interior design of the Kasr and its components, It also highlights some of the building materials of this unique architecture, It is priceless, no matter how many days and years advance, it will not that increase value and empowerment.

Key Words: the oasis, Kasr, Human, Function, Engineering

تقديم:

تتميز واحة مزكيطة المتواجدة جغرافيا في الجنوب الشرقي المغربي بنمط معماري أصيل، من خلاله حددت الواحة هويتها الثقافية والوطنية، وعززت مقوماتها الحضارية. هذا الطابع المعماري المقتبس من الهندسة الترابية، التي تتلاءم مع خصائص المناخ المحلي، الذي يتميز بالحرارة المفرطة صيفا والبرد القارس شتاء،

إن القصر الذي نحن في صدد دراسته؛ هو نتاج لمنظومة من العلاقات والممارسات الحياتية في جميع الميادين بين الإنسان والمجال، ولا سيما أن الإنسان هو المسئول عن صنع أحداث تاريخية لمجال معين. وعلى هذا الأساس، عرفت واحة مزكيطة ظهور أنماط معمارية وهندسية في شكل تحصينات، عرفت تطورا من حيث البناء والجمالية والأدوار، بتطور الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذا بتزايد مؤشرات وحاجات الاستقرار وضغوط الأمن، وهنا نشير إلى نمط معماري، يشكل النموذج السائد بالجنوب المغربي وبواحة مزكيطة على وجه التحديد؛ وهو القصر.

إن العديد من القضايا في مجال مزكيطة لاتزال غامضة؛ إذ تاريخ هذا الأخير لا يتوافر على دراسات علمية أكاديمية مستقلة، وهذا الذي جعلنا نعتمد البحث فيه، وخاصة تاريخ العمارة. الجدير بالذكر أن هذه المداخلات حاولت التعرف على بعض من تلك الجوانب سيما القصر. هذا الأخير لم ينل نصيبه الكافي من البحث، ولعل ذلك راجع إلى أسباب عدة وكان أبرزها، أن البحث التاريخي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين في عمومياته لازال مرتبطا بالحدث السياسي.

ومما لاشك فيه، أن أي موضوع كيفما كان نوعه ينطلق من إشكالية بحثية محددة ومركزة وواضحة المعالم، وذات أبعاد بينية ودالة؛ لذلك فإن الإشكالية التي إشتغلنا بها في العمل: القصر في واحة مزكيطة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين: دراسة في الوظيفة والهندسة. لفهم عن كثر هذا المعمار الفريد الذي يترجم الخصوصيات الواحية المزكيطية.

● المناخ وآثره في بناء النمط المعماري الطيني:

الجنوب المغربي بشكل عام، يعرف ثلاثة نطاقات مناخية كما أشار إلى ذلك حسن حافظي علوي؛ أولها نطاق يعرف تساقطات ضعيفة، والذي يشمل واحات سوس والمناطق الواقعة شمال غرب الأطلس الصغير وجبل سيروا، وثانيهما نطاق يمتاز بارتفاع درجة الحرارة وقلة التساقطات، ويشمل كلا من الأطلس الصغير والكبير الشرقي، وأخيرها نطاق صحراوي

شاسع يمتاز بمناخ قاري جاف⁶². القرائن كلها تؤكد أن واحة مزكيطة تنتمي إلى النطاق الصحراوي الذي يوجد فيه المناخ القاري الجاف؛ إذ يتعرض للتأثيرات الصحراوية الآتية من الشرق.

والمناخ في درعة الوسطى لم يكن قاسيا، وهذا ما تؤكدته المصادر التاريخية عندما تصف واد درعة بأنه كان حيا بوجود الشجر والثمار حتى سمي في فترة من الفترات بواد الزيتون، وتركبي الرواية الشفوية هذا الطرح بقولها إن التغيير حاصل؛ لأن واحة مزكيطة خاصة ودرعة الوسطى عامة، شهدت فترات خصبة. أما مصادر الفترة الاستعمارية خلال القرن العشرين فتؤكد أن هذه الفترة تمتاز بندرة الأمطار، وإن تساقطت غالبا ما تكون غزيرة تضر بالمباني والمزروعات⁶³. إن مناخ واحات درعة الوسطى عامة، يمتاز بالحرارة المفرطة في الصيف والبرودة في الشتاء، وقد تم تسجيل درجة الحرارة في بعض الشهور من قبل أحد الباحثين الفرنسيين وهو ترانييه (TRANIER) منذ سنة 1932م على الشاكلة التالية:

الجدول رقم (1): درجة الحرارة في سنة 1932

درعة الوسطى	الحد الأقصى	الحد الأدنى
دجنبر	22.4	1 الصقيع الأبيض
أبريل	35.8	11.2 أمطار
يونيو	41.2	19 عواصف
غشت	44.8	20.4
أكتوبر	35	13.3

مصدر المعلومات: Lieutenant TRANIER, «Aperçu économique sur la valle du Draa au 1er Juin 1935», in R.G.M (P.P. 253-281), P.255.

المناخ جاف للغاية كما هو مبين في الجدول أعلاه، رغم ذلك فإنه يسمح للإنسان الواحي بأن يحس بالراحة وأن يتلائم مع محيطه بما جادت بها الطبيعة. وهذه مميزات الواحات المغربية بشكل عام. الأمطار في واحة مزكيطة ومختلف الواحات الأخرى في درعة الوسطى شحيحة، وعادة ما تسقط في الفترة الممتدة من شهر فبراير إلى أبريل وفي بعض الأحيان في يونيو وتصاحبها عواصف قصيرة وعنيفة في بعض الأحيان.

⁶² - حسن (حافظي علوي)، سجل ماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري/ الرابع الميلادي ، المحمدية: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، 1418هـ/1997م، ص. 41.

⁶³ - جورج (سيلمان)، أيت عطا الصحراء و"تهدة" درعة العليا، [تقديم وترجمة من الفرنسية إلى العربية امحمد احدي]، أكادير: طباعة PJ PRINT، ط. 2، 2011م، ص. 29.

المناخ فرض نفسه على جل الوضعيات وعلى مجمل العلاقات الإنسانية، الأمر الذي جعل الإنسان الواحي المزكيطي يتكيف مع المناخ ببناء القصر والقصبة اللذين يتماشيا مع الظروف المناخية المحيطة بالواحة؛ حيث يركز الإنسان على عناصر مواد البناء التي تضمن له الدفء في الشتاء والبرودة في الصيف، انطلاقا من مواد محلية التي تجود بها بيئته، فالقصور والقصبات تبنى عادة باللوح والطين المدكوك وسعف النخيل. هذا ما ذهب إليه مارمول بقوله: "ويغص اقليم درعة بالقرى والقصور المبنية من الحجر أو الطوب، أما السقوف فإنها من جذوع النخل التي يصنع منها خشب غير متين"⁶⁴ إلى غير ذلك من المواد المحلية. والمناخ أيضا له دور كبير في اختيار مواضع القصور؛ إذ تستقر الساكنة بقدم السفح الشمسي في عالية مزגיطة، أما سافلتها فإن القصور تتداخل مع المجال المزروع بحثا عن عوامل تلطف الحرارة المفرطة.

والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد تخضع إلى ظروف طبيعية؛ مثل أعمال النهب والسبي وإثارة الرعب في الوسط الواحي؛ وخاصة في أيام الصيف التي يعرف خلالها المجتمع دينامية زائدة؛ كالأعراس والمصاهرات؛ لأن الشتاء يصعب الالتقاء خلاله بسبب إما البرد القارس في ظل غياب الألبسة المختصة بهذا الفصل، نظرا إلى انتشار الفقر بين صفوف الساكنة، أو بفعل الفيضانات التي تخلفها الأمطار، خصوصا أن واحة مزגיطة محاطة بالأودية وغياب الجسور، لكن في الفترة الاستعمارية نجد تحسنا في بنائها. إن الإفراط في الحرارة كذلك يولد رياحا محليا تسمى "الشركي" تلحق بالإنسان المزكيطي أضرارا وخيمة، والتي تتمثل في انتشار أمراض العيون التي تصاب بالتهابات حادة مزمنة؛ وذلك راجع إلى كثرة الذباب في ظل وجود كثرة التمار وغياب المستشفيات.

الظروف المناخية أيضا تؤثر على الاقتصاد بشكل كلي، فكثرة أو ندرة المياه المتمثلة في الأمطار تنقص أو تزيد من إيقاعه، وعندما يحل فصل الشتاء الذي تعرف فيه الأمطار حضورا ملحوظا يؤثر سلبا على التبادل التجاري، فيصعب التنقل والاتصال بين المناطق والالتقاء في الأسواق والمواسم.

وتحدثنا المصادر عن غنى المنطقة التي كانت تعرف انتعاشا فلاحيا ونشاطا مكثفا أشار إليها بوضوح الباحث مارمول، فكتب: "في شهر أبريل من كل سنة، ترتفع مياه النهر وتغمر الأراضي الفلاحية فتخصبها، ويحترث الناس ويحصلون"⁶⁵. الملاحظة نفسها أوردها محمد بن الحبيب عندما تحدث عن مزارع الواحة فكتب: "وهو أرض حرثة ولاسيما الجانب الشرقي إذ قد يحترث بماء المطر كثير النخل عموما غير محصورة الأنواع [...] غزير الخضر المتصلة والأزهار امد الربيع والأشجار والفواكه في أخماسه الثلاثة الغربية كاللوز والرمان والسفرجل والتفاح والمشمش والخوخ والبرتقال الصغير والمركب

⁶⁴ - مرمول (كارخال)، إفريقيا، [ترجمة من الفرنسية إلى العربية: محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، وأحمد بن جلون]، الرباط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1984م، ج3، ص. 145.

⁶⁵ - **Aucune source spécifiée dans le document actif.** نفسه.

والأعنان المتنوعة والتين المختلفة [...] والفلفل الرومي والصبار وغير ذلك⁶⁶. وباعتمادنا كذلك على المصادر الاستعمارية تأكد لنا أن واحة مزغيطة عرفت انتعاشا مهما "وبفضل انتشار الأمن انتعشت الزراعة وتربية المواشي وتم تنظيم النقل البري [...]. فتحسنت العلاقات التجارية"⁶⁷.

المناخ يشكل أحد العوامل المؤثرة على عقلية المجتمع المزغيطي، وتظهر في العديد من الأنشطة والطقوس، فرضتها ظروف طبيعية أثرت بشكل كبير على فكر وتفكير السكان، وطبعهم بميزات خاصة، تتجلى في الثقافة الشعبية السائدة في القصر من عادات وتقاليد تتصل بهذه الظروف وتلاحم معها تلاحما جوهريا. فالتوسل والارتباط بالأولياء في واحة مزغيطة تسوغه الظروف القاسية الشبه الجافة. والغاية من ذلك الاستغاثة ببركة الصلحاء لطلب الماء لما له من أهمية في حياتهم.

● القصر في واحة مزغيطة وهندسته التصميمية:

يعد القصر مؤسسة تضم العديد من المنازل والأسر، التي يجمعها أواصر القرابة والدم وكذا تشابه أنماط العيش، ناهيك عن بعض الترابطات الاجتماعية ذات الأصول القبلية المتعددة والموروثة عن الأوضاع السياسية والاجتماعية المشتركة. ويمثل مرآة تعكس علاقة الانسان بمجاله الجغرافي ومعالم حياته التي لها أصول ممتدة عبر الأزمان الموعلة في القدم، كما أنه مقر تشتهر به واحات درعة الوسطى ومنها واحة مزغيطة.

ويتكون القصر من مجال مشترك قوامه السور الخارجي والأبواب الرئيسية والساحات العمومية والأزقة ودار القبيلة والمسجد بالإضافة إلى مجموعة من البنايات في شكل منازل تحتمي وراء أسوار عالية مدعمة بأبراج المراقبة، وبذلك فالقصر يمثل نمطا معماريا فريدا من نوعه سواء من حيث الشكل أو المضمون. القصر المزغيطي من حيث المبدأ تكون قاعدته مربعة الشكل، يحيط بالقصر سور يرتفع أربعة أمتار أو أكثر. ويتوفر القصر على هندسة معمارية رائعة، هذه الأخير تترجم لنا مدى نباهة الإنسان الواحي المزغيطي وحكمته في اختيار تلك الهندسة التي تتماشى مع خصوصيات المناخ الصحراوي.

1. كثرة المنازل دليل على وجود أسرة ممتدة:

تمثل المنازل المجال الخصوصي لكل أسرة داخل كل قصر من قصور واحة مزغيطة، إن طبيعة بناء منازل كبيرة ذات غرف عديدة، وطوابق عدة؛ نظرا للوظيفة التي يؤديها كل طابق، الطابق الأول مثلا يكون مخصصا لحظيرة الحيوانات، إلى جانب غرف متخصصة لحزن المواد الفلاحية، وكل ما يتعلق بأدوات الإنتاج إلى غير ذلك، فالمنزل الواحد في الواحة وقتئذ تسكنه أسر عدة صغيرة؛ حيث إن النظام الاجتماعي الذي خضعت لها واحة مزغيطة؛ هو النظام نفسه تقريبا السائد في واحات

⁶⁶ - محمد بن الحبيب (الزراكي)، العقود المهيبة اللؤلؤة في الأنباء الدرعية ، [مخطوط غير منشور]، مخطوط خاص لأسرة الزراكي في قصر تمنوگالت، ص. 2.

⁶⁷ - جورج (سيلماني)، أيت عطا الصحراء و"تهدئة" درعة العليا، م.س، ص. 40.

درعة والبوادي المغربية بصفة عامة، القائم على أساس القرابة. من خلال هذه الأخيرة بنت قصور الواحة حياتها الاجتماعية انطلاقاً من خلية الأسرة التي تعد المنطلق الأساس للعلاقات الصلبة بين المجموعات والعشائر المكونة للبناء القبلي الواحي القائم على مبدأ التضامن، انطلاقاً من الحركية المستمرة لهذه المجموعات بحثاً عن الجاه ولقمة العيش ودفاعاً عن النفس، من خلال عصبيتها القائمة على صلات الرحم والروابط الدموية، سواء أكانت واقعية أو وهمية.

والظروف الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية التي كانت سائدة في واحة مزكيطة، وعموم المجتمع الواحي في درعة الوسطى، تحتم على الفئات الاجتماعية الاندماج في أسرها وترغمها على التلاحم فيما بينها، وتجدد الإشارة إلى أن قيمة الفرد ومكانته داخل قبائل القصور تقاس بقوة عصبيته وحجم أسرته وقبيلته، ومدى قوة هذه الأخيرة على فرض حرمتها وهيبتها على الآخرين. إن الأسرة الصغيرة والفرد المستقل لم يكن بإمكانهما العيش السليم في ظل مجتمع دائم الحروب والفتن، وما صاحب ذلك من تعارض المصالح.

إن الأسرة في واحة مزكيطة بداية القرن العشرين، هي أسرة ممتدة، كثيرة النسل سواء من حيث الذكور أو من حيث الإناث؛ نظراً إلى حاجتها إلى سواعد ترقى بها في شتى المجالات وكذلك مفخرة للعرق ضد أي عدوان خارجي. وسبق للعديد من الباحثين أن تطرقوا إلى ذلك التضامن والتآزر نتيجة كثرة الأفراد؛ أمثال جورج سييلمان الذي كتب عن هذه الحالة: "روح العشيرة امتداد لروح الأسرة ومفخرة العرق"⁶⁸.

يعد الأب هو قطب الرحى في المجال الاجتماعي. ويسهر على تقسيم الأعمال اليومية داخل الأسرة. وهو المسؤول عن توفير لقمة العيش. وفي حالة تعدد الإخوان، تسند المهمة إلى أكبرهم سناً، يتحدث باسمهم داخل الجماعة، ويدافع عن مصالحهم ويدير شؤونهم. بناء على هذا فالأسر الصغيرة داخل الأسر الكبيرة هي الغالبة على المورفولوجية الاجتماعية لواجهة مزكيطة، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال طبيعة بناء القصور المكونة من منازل كبيرة ذات غرف عديدة.

والرواية الشفوية أمدتنا ببيانات هامة لمعرفة خبايا الأسرة، وخاصة النظرة السائدة لدى المجتمع في الفترة المدروسة؛ حيث تقرر بأن الأسرة الكبيرة والممتدة التي تحتضن عدداً كبيراً من الأشخاص هي الأقوى من الناحية الاقتصادية، وخاصة إذا علمنا أن المنطقة لم تسلم من الجوائح والمسغبات. هذه الظروف غالباً ما تسهم في تفكك الأسرة. قس على هذا، فالزواج داخل المجتمع الواحي المزكيطي تتحكم فيه علاقات داخلية متقاربة للإبقاء على الروابط الدموية ومن أجل الحفاظ على ممتلكات الأسرة، وكان الزواج بامرأة واحدة هو المتعارف عليه من قبل أغلبية الفئات الاجتماعية، اللهم إذا استثنينا كبار وعالية القوم من أعيان وشيوخ.

2. تمثل الأبراج نموذجاً حقيقياً لحماية الممتلكات وتوفير الأمن:

⁶⁸ - جورج (سييلمان)، أيت عطا الصحراء و"تهدئة" درعة العليا، م.س، ص. 63.

يتوفر القصر على أبراج ولها وظائف عدة ولعل أبرزها المراقبة والتحصين، تتخذ أشكالا عالية تتراوح ما بين 13 إلى 20 متر، لها أسماء محلية خاصة، تدعى "أكديم" البرج وجمعه "إيكدمان" الأبراج، يلجأ المجتمع المزرغيطي إلى بنائها من أجل المراقبة الداخلية والخارجية للقصر ضد أي خطر محتمل وخاصة في حالة الحروب بين قبائل قصور واحة مزرغيطة، ونظيرتها الواحات الدرعية أو الرحل. وفي حالة السلم تستعمل هذه الأبراج من أجل الحماية الداخلية للقصر للممتلكات الاقتصادية وموارد العيش من حقول وبساتين وسواقي تقليدي إلى غير ذلك من الخدمات التي يقدمها البرج خدمة للمجتمع المزرغيطي الذي يسعى دائما إلى توافر الأمن والاستقرار بالواحة.

صورة رقم (2): توضح برج المراقبة في قصر تالوين



صورة رقم (1): تبين برج المراقبة في قصر تمنوگالت



إن تحديد تاريخ ظهور هذه المنشآت بمناطق الجنوب الشرقي، يبقى أمرا صعبا نظرا لعدم التأريخ لها بما فيه الكفاية. لكن رغم ذلك نجد إشارات طفيفة لدى بعض الباحثين أمثال شارل دوفوكو الذي أشار إلى هذه المنشآت أثناء مروره بواحات درعة الوسطى. وتأخذ الأبراج "إكدمان" أشكالا مختلفة من مربع إلى مستطيل إلى دائرة وتختلف أيضا في الطوابق لكنها عادة لا تتجاوز ثلاث طوابق وتتميز بقلعة النوافذ كما تحتوي على شرفات ذات ثقب صغيرة مخصصة لمهاجمة العدو بالبارود، ومراقبة المزارع والسواقي⁶⁹. وتكون فيها الحراسة بالتناوب بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تنتمي إلى قبيلة القصر.

⁶⁹ - شارل (دو فوكو)، التعرف على المغرب - الاستخبارات - 1883-1884، [ترجمة المختار بلعربي]، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2015، ص. 288.

3. الساحة العمومية :

توجد الساحة العمومية غالبا في وسط القصر، ويطلق عليها محليا "أسراكا" وهي فضاء شاسع، وتعد هذه الساحة فضاء رحب لمجمل الفئات الاجتماعية للاحتفال بالأعياد والمواسم والأعراس إلى غير ذلك كما تعد مكان لإيواء القوافل التجارية، في حين نجد الساحة العمومية في بعض القصور خارج عنه. تلك الرقعة تخصص للتجمعات العامة لقبيلة القصر، وتقام فيها جل الحفلات وكذا أوقات تعيين الأعضاء الجدد المسيرة للشأن العام⁷⁰. إن الساحة التي نحن في صدد دراستها في هذه النقطة، عرفت حضورا قويا لممارسة التقاليد والعادات، وكان أهمها العرس؛ حيث إنه يبنى علاقة ذات حمولة ثقافية واجتماعية وله تقاليده الخاصة، وإن كان الاحتفال بذلك اللون الثقافي يختلف من قصر إلى قصر؛ إلا أن أغلب مراحل تقام في الساحة العمومية وقتئذ. فإذا كان العرس أكثر حضورا في الساحات العمومية، فإلى جانبه نجد "أحواش" و"أحيدوس"، هذان النموذجان يعتبران أحد التعبيرات الفنية والرمزية في مختل المناسبات، اللذان يتميزان بالرقص الجماعي وحركات عدة، مستوحاة من الثقافة المحلية من طبيعة الحال.

4. دار القبيلة:

تتواجد هذه الدار غالبا في المدخل الرئيسي للقصر، من مهامها استقبال المقهورين والفقراء وأبناء السبيل؛ كما اعتبرت مقرا لرسل المخزن الذي يجوبون قصور واحة مزكيفة لجمع اللوازم الجبائية وكذا تبليغ الأوامر المخزنية وتجمع فيها عادة الأعراس. إن قبائل القصور تضطر في بعض الأحيان إلى إكرام قبائلها المتحالفة معها والمنتمية إلى لف واحد؛ أو إقامة موسم مشترك بينها إلى غير ذلك من الزيارات المتكررة، التي تعبر عن التعاضد والتحالف. إن دار القبيلة مارست مهامها على أحسن وجه، حتى بداية الإستقلال⁷¹.

5. المسجد:

إن المسجد خلال فترة البحث، تميز بالأصالة الطينية، وغالبية المساجد في واحة مزكيفة آنذاك بدون صومعة ويتكون من مرافق عدة من بينها:

- مكان خاص للصلاة، ويكون شاسعا بالمقارنة مع باقي المرافق؛
- مكان مخصص للوضوء، إلى جانبه نجد بئر لتوفير الماء، بالإضافة إلى المكان الخاص بتسخين الماء؛
- مكان لتعليم الأطفال القراءة والكتابة؛
- * خزانة خاصة بالمصاحف، وبعض الكتب ذات التوجه الإسلامي.

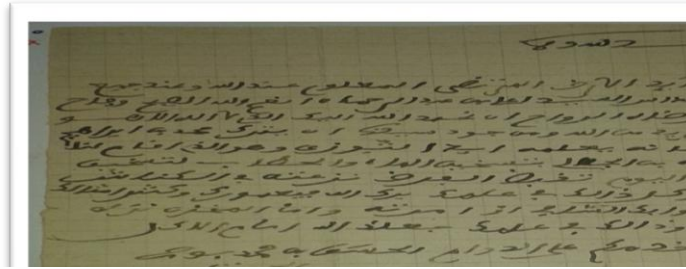
70 _ أحمد (البوزيدي)، التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن 17 ومطلع القرن 20) دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية، الدار البيضاء: أفاق متوسطية، 1994م، ص. 202.

71 _ نف سه. ص. 204.

لعب المسجد دوراً مهماً في تثبيت الأسس الأولية لتعاليم الدين الإسلامي، وأهم من أهم هذه المؤسسة؛ هم رجال الدين من فقهاء وعلماء في مختلف الميادين وكذا "الطلّاب"⁷²؛ حيث يحضون بمهابة وتقدير كل الشرائح الاجتماعية، ومن هذا التأثير الديني كانوا يستمدون سلطتهم الروحية على المجتمع.

بالإضافة إلى تلك الفئة نجد مؤذن المسجد يقوم بأعمال كتسخين الماء وجلب الحطب، إنه هو الآخر يحضى بمكانة خاصة، يعفى من مجموعة من المهمات. وثمة شاهدة تبين التماس إعفاء هذا الأخير من نظام "التوزيع"، جاء في الرسالة التالية: "نريد من الله ومن جود سيادتكم أن يترك محمد بن إبراهيم مؤذننا فإنه يعلمه التوزي وهذا الذي أقام لنا موضع أباه بن الجلال بتسخين الماء والحطاب"⁷³

الوثيقة رقم (1): تبين مهام مؤذن المسجد وإعفائه من بعض المهمات



● القصر في واحة مزغيطة ووظائفه المتعددة:

3. الوظيفة السكنية والاجتماعية:

القصر فرض نفسه على الوضعية الاجتماعية في واحات درعة الوسطى وخاصة واحة مزغيطة، وهو نتاج لظروف ومراحل معينة إثر الصراعات ونزوح القبائل العربية. إن القصر في واحة مزغيطة هو ذلك التجمع السكاني الذي تنظم داخله حياة الأفراد ويضم مجموعة من الأسر التي يجمعها تقارب وتشابه أنماط العيش، وكذا بعض الترابطات الاجتماعية ذات الأصول القبلية المتعددة. وهو يعكس علاقة الإنسان المزغيطي بمجاله الجغرافي ومعالم حياته.

⁷² - مصطلح محلي مفرد "الطّالِب"، الذي يتواجد في كل مسجد من مساجد واحة مزغيطة، يؤم الناس في الصلوات الخمس المفروضة. قس على

هذا تعليم الأطفال القراءة والكتابة، بالإضافة إلى تغسيل الأموات، وتكليف قبيلة القصر بتوفير حاجياته بالتناوب.

⁷³ - رسالة من الحسن بن محمد بواحي إلى القائد علي، من دون تاريخ.

يعتبر القصر وحدة سياسية واجتماعية، وقد أشار الباحث أحمد مزيان إلى ذلك، عندما اعتبره كيانا موحدا فيما يتعلق بالشؤون المهمة؛ كآمن المجموعات القبلية؛ بل حتى على المستوى الاقتصادي الخاص بتوزيع الماء ووحدة المجال الانتاجي التي تشكلها الحقول، ناهيك عن تنظيم العلاقات الاجتماعية⁷⁴.

والقصر له وظائف اجتماعية. ويظهر ذلك من خلال تكاثف المصالح، وتنظيم علاقات الأفراد؛ حيث يجعل منها لحة واحدة، ويقوي ترسيخ مظاهر التضامن والتكافل الاجتماعيين. وهو ما يوفر لقبائل القصور جوا ملائما للتعايش بين الأسر التي تكون بنية معمارية تحوي فضاءات اجتماعية مكونة من مسجد ومخازن وساحات عمومية ومن أزقة ودار القبيلة. وبوجود جماعة خاصة بها تتداول حول أمور تقسيم التكاليف إلى غير ذلك من المظاهر الاجتماعية. وكل قصر من قصور واحة مزغيطية يتكون من مجموعة من العظام والفخدات. وعندما تجتمع هذه الأخيرة تكون لنا قبيلة القصر، تستمد وجودها من المجال المزغيطي المشترك والتي تكون جماعات لها تقاليد ومواسمها، ولا تظهر وحدتها إلا عندما يواجهها خطر خارجي وقد تدخل قبائل القصور في فرق واتحاديات ولفوف.

والقصر عبارة عن بناء متماسك ومتصل تخترقه أزقة تتفرع كلها عن المدخل الرئيسي للقصر. وقد دأب المجتمع المزغيطي على تسمية كل دار ودرب باسم خاص.

4. الوظيفة الاقتصادية:

إن التنظيم الاجتماعي لقبائل قصور واحة مزغيطية، يجمل في طياته حماية وحفظ الممتلكات والموارد والأنشطة الاقتصادية؛ لأن ذلك التنظيم يعني التماسك والتضامن الجماعي داخل القصر، ويتجلى ذلك من خلال المجالات الاقتصادية المشتركة كأراضي الجموع والمراعي الجماعية ومصادر الماء من سدود وسواقي، وكذا العمل على تنظيم عرف محلي لحماية الحقول والبساتين ضد أي خطر محتمل.

5. الوظيفة السياسية:

إن التنظيم القائم في مجمل قصور واحة مزغيطية، يستمد سلطته من الفئات المسيرة للشأن العام التي يطلق عليها محليا "الجماعت"؛ أي مؤسسة الجماعة والتي تحوي داخلها الشيخ والأعيان، وكل الفئات الفاعلة التي تعمل وفق تحت تصرف قائد واحة مزغيطية، هذه الفئات التي ذكرناها باستثناء القائد الذي يحكم كل قصور واحة مزغيطية، تنتمي إلى عظام وعشائر قبيلة كل قصر، وتعمل على حماية الشؤون العامة للسكان، ووضع قوانين منظمة على شكل أعراف واتفاقيات بين مختلف القصور.

6. الوظيفة الدفاعية:

⁷⁴ - أحمد (مزيان)، مساهمة في دراسة المجتمع الواحي بالجنوب المغربي خلال القرن 19م فحج ما بين 1845-1903، م.س، ج. 2، ص. 22.

إن القصر منذ ظهوره كان بدافع الاستقرار والدفاع؛ لأن الأصل في "لفظ القصر في المغرب Maghreb للدلالة على الحامية العسكرية والقرية المحصنة في نفس الوقت. ويظهر من البديهي كون قصور الواحات مشتقة من الحامية العسكرية"⁷⁵. من خلال هذه الاشارات، فالقصر له وظيفة دفاعية التي تضمن للفئات الاجتماعية بداخله الاستقرار والأمن ضد كل الأخطار التي قد تهدد حياة المجتمع الواحي المزكيطي وممتلكاته؛ لذلك نجد القصر "عبارة عن بنايات أغلبها ذات طابق واحد، تحتمي وراء أسوار عالية مخفوفة بأبراج للمراقبة، ولا تتصل بالخارج إلا بواسطة أبواب ترعاها أعين حراس انتدبوا لهذه المهمة"⁷⁶.

إن أغلب قصور واحة مزكيطة، هي عمران محلي فرضته طبيعة المناخ الصحراوي الجاف وضرورة الدفاع عن النفس والممتلكات ضد أي خطر خارجي؛ لذلك نلاحظ أغلب هذه القصور غالبا ما يكون لها باب رئيسي أو بابان حسب عدد سكانها. ويمكن أن ترتفع إلى أربعة أبواب، وكل باب من تلك الأبواب ينتدب له حارس خاص به، يقوم بمهمة فتحه من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وهو نظام دقيق في الحماية والمراقبة يسمح للسكان بقضاء كل حوائجهم في أمن واطمئنان.

7. الوظيفة الهندسية والمعمارية:

تتميز واحة مزكيطة بنمط معماري متميز، تجسده الهندسة الترابية التي تتمتع بجمالها وفخامتها المستقاة من بساطتها وانسجامها مع الوسط الطبيعي التي نشأت فيها، شأنها شأن باقي واحات درعة الوسطى التي ينتشر فيها هذا المعمار على طول الوادي؛ معمار فريد ومتميز في مواجهة الطبيعة المختزلة في الزمان والمكان. إن ذلك المعمار المتميز من أسوار وبنايات موحدة وأبراج عالية ومنازل ذات طبقات وغرف متعددة، ومخازن الحبوب، يمثل نمطا معماريا فريدا من نوعه، سواء من حيث الشكل ومن حيث المضمون؛ كما أن الهندسة المعمارية للقصر تدل على حكمة ونباهة الإنسان الواحي المزكيطي الذي استطاع أن يصمم عمارة طينية تتأقلم وتتماشى مع طبيعة الظروف الطبيعية السائد بهذا المجال.

خاتمة:

ومن نافلة القول، إن الإنسان الواحي المزكيطي استطاع أن يؤسس عمارة، بفضل خبرته ومعرفته بخبايا المجال وعلاقته بوسطه الطبيعي. إن القصر مؤسسة استثنائية، ونموذجا فريدا للعمارة الطينية في الجنوب الشرقي المغربي عامة، وواحة

⁷⁵ - بن محمد (قسطاني)، "الواحات المغربية قبل الاستعمار" غريس نموذجاً، م.س، ص.35.

⁷⁶ - محمد (أيت حمزة)، مادة "القصر"، معلمة المغرب، [إشراف محمد حجي]، من إنتاج الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا منذ 1991م، ج. 19، ص. 6638.

مزكيفة على وجه التحديد؛ حيث تحتل الخبرات التقنية والهندسية والوظيفية التي عمل عليها الإنسان في هذه الرقعة الترابية.

يمثل القصر رصيذا حيا يغري ويثري نظر الباحثين في مختلف مشاربهم العلمية، ولا نبالغ إذا قلنا إن كل قصر من قصور واحة مزكيفة يستحق دراسة علمية مستقلة، لأن دراسة كل قصر من تلك القصور، من شأنها أن تنفض الغبار عن جوانب من تاريخ العمارة والحضارة والتراث إلى غير ذلك. يعتبر القصر متحفا أثريا يحتل تجربة إنسانية فريدة من نوعها، لذلك يملك كل الشروط المعمارية والحضارية الفريدة، وهو يحيل على تجربة عريقة وابتكار طويل يشهد على خبرة الانسان الواحي المزكيطي

المراجع:

- حسن (حافظي علوي)، سجل ماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، المحمدية: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، 1418هـ/1997م، ص. 41.
- ¹ - جورج (سبيلمان)، أيت عطا الصحراء و"تهدئة" درعة العليا، [تقديم وترجمة من الفرنسية إلى العربية محمد احدى]، أكادير: طباعة PJ PRINT، ط. 2، 2011م.
- مرمول (كاربخال)، إفريقيا، [ترجمة من الفرنسية إلى العربية: محمد حجي، محمد زبير، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، وأحمد بن جلون]، الرباط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1984م، ج 3
- بن محمد (قسطاني)، "الواحات المغربية قبل الاستعمار" غريس نموذجاً، م.س، ص. 35.
- محمد (أيت حمزة)، مادة "القصر"، معلمة المغرب، [إشراف محمد حجي]، من إنتاج الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا منذ 1991م، ج. 19، ص. 6638
- ¹ - محمد بن لحبيب (الركراكي)، العقود المهيبة المؤلفة في الأنباء الدرعية، [مخطوط غير منشور]، مخطوط خاص لأسرة الركراكي في قصر تمنوگالت، ص. 2.
- ¹ - جورج (سبيلمان)، أيت عطا الصحراء و"تهدئة" درعة العليا، م.س
- Lieutenant TRANIER, «Aperçu économique sur la valle du Draa au 1er Juin 1935 », in R.G.M (P.P. 253-281), P.255.

القانون الجزائري لحماية التراث الثقافي: بين التشريع والتطبيق

(دراسة حالة: القصر العتيق بالأغواط)

بن الشيخ الدرداء¹، بن بوزيد هشام²، م بدرينة مداني³¹مخبر البيئة والتكنولوجيا للهندسة المعمارية والتراث، معهد الهندسة المعمارية والعمران، جامعة سعد دحلب، البليدة 1، الجزائر.²مكتب الدراسات الهندسية والتقنية أفاق، ولاد جلال، بسكرة، الجزائر.³مخبر المواد وإعادة تأهيل الهياكل، قسم الهندسة المدنية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر.

Algerian Law for the Protection of Cultural Heritage: Between Legislation and Application (Case Study: The Ancient Ksar of Laghouat)

Bencheikh Darda^{1*}, Benbouzid Hicham², Bederina Madani³^{1*}University of Saad Dahleb, ETAP laboratory, Architecture and urbanism institute, Blida 1, Algeria.²AFEK Engineering and technical office, Ouelad Djellal, Biskra, Algeria.³University of Ammar Telidji, SREML Laboratory, Civil engineering department, Laghouat, Algeria.

ملخص:

يعد التراث المعماري والحضري الذاكرة التي تحدد الهوية والانتماء التاريخي للمجتمع، فهي جزء من ماضيه الذي يعكس مدى تطوره عبر مراحل تاريخية. يرتبط العمران القديم غالبا في المدن الصحراوية بالمراكز العمرانية (المسماة بالقصور) الباقية من الزمن الماضي لثقافة الشعوب.

يعتبر القصر العتيق بالأغواط نموذجا للمراكز العمرانية المصنفة ضمن قائمة التراث الثقافي الوطني، التي لا تزال تحتوي على خصائص عمرانية واجتماعية وثقافية تعبر عن هوية وطريقة عيش سكانها الذين يحافظون على وسائل الحياة البسيطة، كما تمثل نموذجا للتصميم المعماري المتجانس مع البيئة الصحراوية للمنطقة. تم تصنيف هذا القصر بمقتضى قانون 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي وبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 03-324 المؤرخ في 05 أكتوبر 2003، المتضمن لكيفيات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، كذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 1-141 المؤرخ في 28 مارس سنة 2011 المتضمن إنشاء القطاع المحفوظ للقصر العتيق بالأغواط وتعيين حدوده.

ابتداء من تاريخ إنشاء القطاع المحفوظ و المصادقة على المخطط الدائم يشرف مدير الثقافة لولاية الأغواط باستشارة المركز الوطني للبحث في العلوم الأثرية و كذا الحضيرة الوطنية للأطلس الصحراوي على أعمال التهيئة و الترميم التي تندرج ضمن الحفاظ على المباني التاريخية و على خصائصها المعمارية و العمرانية ، لكن آلية حماية التراث المعماري و الحضري في ظل قانون حماية التراث الثقافي لم تكن كافية للحفاظ عليه و تهيئته ، مما أدى لفقدانه لطابعه المعماري التاريخي ،

وهذا راجع لعدم احترام خصائصه المعمارية أثناء عمليات الترميم (بما في ذلك مواد البناء الأصلية المحلية المستخلصة من الطبيعة) ، لذلك ينبغي وضع قانون أكثر دقة و صرامة يشمل آليات الترميم و الصيانة ، ومحاولة التوفيق بين الحداثة و الأصالة تفاديا لأي تغيير أو تشويه أو طمس للهوية المعمارية للقصر، فالممتلكات الثقافية مورد غير متجدد ، وصونها أمر أساسي ليس حفاظا للتاريخ فحسب بل هو مكسب للمستقبل و مورد اقتصادي و عامل توازن اجتماعي معزز للروح الوطنية، فمن ليس له ماضي ، ليس له حاضر ولا مستقبل ، ولا شك أن الحفاظ على الماضي هو الحفاظ على أصالته ما أمكن، و يكون ذلك بإتباع ممارسات الحفاظ القانونية الصحيحة و التقنيات المناسبة .

الكلمات المفتاحية: قانون حماية التراث الثقافي، التراث المعماري، القصر العتيق بالأغواط، آليات الترميم، الطابع العمراني التاريخي.

Summary:

Architectural and urban heritage is the memory that defines the identity and historical affiliation of society, as it is part of its past that reflects the extent of its development through historical stages. Old urbanism is often associated in desert cities with the remaining urban centers (Ksour) of peoples' culture.

The ancient Ksar of Laghouat is considered as a model of urban centers classified within the list of national cultural heritage, which still contain urban, social and cultural characteristics that express the identity and way of life of its residents who maintain simple means of life, and also represents a model of architectural design consistent with the region's desert environment. This ksar was classified according to the law N° 98-04 of June 15, 1998 related to the protection of cultural heritage and based on Executive Decree n°03-324 of October 05, 2003, which includes the modalities for preparing the permanent plan for the preservation and restoration of preserved sectors, as well as under Executive Decree n° 1-141 dated on March 28, 2011, which includes the establishment of the preserved sector of Laghouat's ancient Ksar and the delineation of its borders.

From the date the establishment of the archived sector and the approval of the permanent plan, the culture direction of Laghouat supervises, in collaboration with the National Center for Research in Archaeological Sciences as well as the National Park of the Desert Atlas, the preparation and restoration work that falls within the preservation of historical buildings and their architectural and urban characteristics, but the protection of architectural and urban heritage under the law on the Protection of Cultural Heritage was not sufficient to preserve and value it, which led to the loss of its historical architectural character, due to the lack of respect for its architectural characteristics during restoration operations (including local building materials). Therefore, a more precise and strict law should be established that includes the mechanisms of restoration and maintenance, and an attempt to reconcile modernity

and originality in order to avoid any change, distort or obfuscation of the architectural identity of the ksar.

Keywords: The Law for the Protection of Cultural Heritage; Architectural heritage; the ancient ksar of Laghouat; restoration technics; Historical architectural identity.

1. مقدمة

التراث المعماري مبعث فخر الأمم على اختلاف ثقافتها، فهو يمثل الهوية الوطنية لكل مجتمع وصلة وتواصل بين الماضي والحاضر. تزخر الجزائر عامة ومنطقة الأغواط خاصة بمجموعة مهمة من المباني الأثرية التي تركتها الحضارات القديمة، والتي تؤدي دورا مهما في الحفاظ على ذاكرة الأمة وعمقها الحضاري وتمايز ثقافتها المحلية. يعتبر القصر العتيق بالأغواط إرثا ضخما ضحت لبنائه أجيال متعاقبة وفق عاداتها وتقاليدها وظروفها الطبيعية والمناخية واحتياجاتها، وهو من أبرز الشواهد التاريخية والأثرية التي تدل على عراقة المنطقة وتعد مصدر لفهم بيئتها العمرانية والاجتماعية ودافعا للإبداع والتجديد، غير أنه وبفعل العديد من العوامل الطبيعية والبشرية فقد الكثير من معالمه وخصائصه المعمارية وأضحى مهددا بالاندثار.

بعد النداءات المتكررة من قبل المهتمين بتاريخ المنطقة والتنويه بقيمتها التاريخية، استفاد هذا الفضاء العمراني القديم من عمليات الترميم والصيانة، التي اندرجت ضمن عملية إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة بمقتضى قانون 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي و بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 03-324 المؤرخ في 05 أكتوبر 2003، المتضمن لكيفيات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، كذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 1-141 المؤرخ في 28 مارس سنة 2011 المتضمن إنشاء القطاع المحفوظ للقصر العتيق بالأغواط و تعيين حدوده [1].

كما هو ظاهر فإن التعامل مع هذا التراث مجزأ بين المناهج الجديدة التي تسعى إلى هدمه وإقامة مباني تحاكيه وتفقد أصالته، و المناهج المغالية في الحفاظ عليه، فعلى الرغم من محاولة الجهات المختلفة وبطرقها الخاصة للحفاظ عليه و تثمينه، و ذلك ضمن إطار القانون الجزائري الذي يحدد أسس عامة و لا يدخل في الأسس العلمية المتبعة للمحافظة على المباني الأثرية و التراثية (حيث يعتمد معظمهم أساليب خاصة في طريقة الترميم)، إلا أن الوضعية الحالية له تستدعي بإلحاح ترميما شاملا تراعى فيه خصوصياته الهندسية وطابعه العمراني. ومن هذا المنطلق يمكن إثارة الإشكالية التالية: هل آلية حماية التراث المعماري، في ظل قانون حماية التراث الثقافي، كافية للحفاظ على القصر العتيق بالأغواط وتثمينه؟.

2. منهجية البحث

إن طبيعة الإشكالية التي يطرحها الموضوع، تفرض علينا سلوك مناهج بحثية مضبوطة، تساعدنا في دراسة التراث المبني للقصر العتيق، لذلك تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج النظري، الوصفي والتحليلي، وذلك للوصول لاقتراح استراتيجيات وتدابير لتسيير التراث المبني للمنطقة. بناءا على المناهج المذكورة سابقا، فقد اعتمدنا على تقنيات ساعدت على دراسة الموضوع والتي تمثلت فيما يلي:

- البحث المرجعي لجمع المعلومات اللازمة والضرورية لفهم التراث الثقافي المعماري وآليات حمايته.
- الملاحظة بالعين المجردة لتشخيص حالة القصر العتيق ومبانيه.
- المقابلة مع سكان القصر والعاملين في ميدان حماية التراث للحصول على معلومات أكثر دقة حول التدخلات وأعمال الصيانة والترميم التي تم القيام بها.
- التصوير الفوتوغرافي لتوضيح حالة المباني التراثية للقصر العتيق.

3. القصر العتيق بالأغواط

شيد القصر العتيق سنة 1704 وسط مدينة الأغواط [1]، غرب وادي مزي على السفح الشمالي لجبل تفرارين الذي تحيط به واحات النخيل (صورة 1)، وكغيره من القصور الصحراوية (مدائن الصحراء 77) فهو يتميز بنسججه العمراني المتراص، الذي يتضمن الشارع الرئيسي الذي تتفرع منه أزقة وممرات ضيقة (طرق ثانوية) تتميز بالتوائها وتعرجها (مستمرة ومتعامدة تربط بين الساحات)، ومنازل تتموضع بشكل تناوبي ومتداخل تمتاز بالبساطة وتتكون من طابق أو طابقين. يجمع القصر عدة معالم أثرية كالكنيسة الأثرية ومسجد الدراويش. يحيط القصر مجموعة من الأسوار والأبراج التي شيدت لتحصينه من الغزو.



شكل 1. موقع القصر العتيق للأغواط [1].

¹ تطلق هذه التسمية على المراكز التاريخية للواحات الجزائرية، وهي تلك التجمعات السكنية التقليدية المكونة من كيانات مدعمة محيطة بجدرانها الخارجية.

يتميز نمط التوزيع للقصر العتيق بالتدرج (من العام إلى الخاص) عبر الممرات للوصول للمنازل (السقيفة-الدريبة-شيكان) وله بعد اجتماعي وثقافي. تتميز السكنات بطراز قصوري الذي يحتوي على الفناء الذي يعتبر عنصر مهيكلي لتنظيم الفراغات ويأخذ عدة مواقع (الوسط-الجانب-الخلف... الخ).

أ- الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة

تم تصنيف القصر العتيق للأغواط ضمن قائمة التراث الثقافي الوطني بمقتضى قانون 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي وبناء على المرسوم التنفيذي رقم 03-324 المؤرخ في 05 أكتوبر 2003، المتضمن لكيفيات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، كذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 1-141 المؤرخ في 28 مارس سنة 2011 المتضمن إنشاء القطاع المحفوظ للقصر العتيق بالأغواط وتعيين حدوده [1-2].

ب- مظاهر تلف المباني التراثية وتدخلات ترميمها

تعاني منازل القصر العتيق حاليا من حالة تدهور متطورة تهدد راحة وسلامة سكانه. مكنت الزيارة الميدانية للقصر من تشخيص حالته ومعاينة الأضرار التي مست هياكله وتحديد جميع مصادرها التي من أهمها تعرض مادة البناء الأساسية "الطوب" للتآكل بسبب المياه، قلة الصيانة والإهمال (تمثلت الأضرار فيما يلي:

- تآكل التلبس بسبب المياه ما تسبب في وصول الضرر إلى القوالب الطينية المكونة للجدار (صورة 2).
- تشققات على مستوى الجدران بسبب قلة الصيانة وسيلان مياه الأمطار مما يهدد بانحياره.
- انحيار الأسقف بسبب تضرر العناصر الخشبية نتيجة نفاذية مياه الأمطار (صورة 3).
- تلف الأرضيات مما عرض الأساسات لخطر المياه المتجمعة (صورة 4).



صورة 2. تآكل تلبس الجدران بسبب مياه الأمطار. صورة 3. انحيار الأسقف بسبب تضرر العناصر الخشبية.



صورة 5. نفاذية المياه إلى أسس الجدران.

صورة 4. تلف الأرضيات.

حضت بعض مباني القصر بعد إنشاء القطاع المحفوظ والمصادقة على المخطط الدائم بأعمال صيانة وترميم (حيث أشرف عليها مدير الثقافة لولاية الأغواط باستشارة المركز الوطني للبحث في العلوم الأثرية وكذا الحضيرة الوطنية للأطلس الصحراوي) التي اندرجت ضمن الحفاظ على المباني التاريخية وعلى خصائصها المعمارية والعمرانية. منذ انطلاق عملية الترميم عام 2012 تم القيام بأشغال تدعيم أولية لوقف الانهيار التي شملت:

- رفع الردم مع الفرز والاحتفاظ بالعناصر البنائية التي يمكن استعمالها.
- إصلاح نظام صرف مياه الأمطار ومياه التنظيف والصرف الصحي.
- تغطية الجدران المتآكلة بطبقة من الجير (صورة 6).
- دعم الجدران المهددة بالانهيار.
- ترميم ودعم الأسقف المنهارة (صورة 7).



صورة 7. ترميم الأسقف المنهارة.

صورة 6. تغطية الجدران المتآكلة بطبقة من الجير.

أشار المختصون إلى صعوبة عملية التدخل في نسيج قديم، خاصة أن المساكن أهلة بالسكان، الذين يعبرون عن خوفهم من الأخطار المحدقة ببنائهم القديمة الهشة التي لا تحمل الصمود أمام الظواهر الطبيعية، وهم مجبرين على الإقامة تحت أسقفها في ظل أزمة السكن التي تعرفها الولاية وغياب البديل عن تلك المساكن التي آوت هذه العائلات سنين عديدة. إن آلية حماية التراث المعماري الحضري في ظل قانون حماية التراث الثقافي لم تكن كافية للحفاظ على القصور وتأمينه، مما أدى لفقدانه لطابعه المعماري التاريخي، وهذا راجع لعدم احترام خصائصه المعمارية أثناء عمليات الترميم، وعدم إتباع الأسس العلمية الصحيحة للترميم ونقص الخبرة والتدريب والتجربة التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة مثل أعمال إعادة البناء والاستكمال الغير صحيحة أو استخدام المواد الغير مناسبة (صورة 8 و 9). بعض التدخلات كانت صحيحة عند تطبيقها ولكن تغير الظروف أدى إلى تغيير خواصها وبالتالي إضرارها بالمبنى.



صورة 8.

تلبس الجدران والأرضيات بمواد حديثة. صورة 9. تعويض الأسقف التقليدية بأسقف معلقة. كما كان لسكان القصر أيضا يد في ذلك، بتركهم لمنازلهم وانتقالهم للمناطق السكنية الحديثة، حيث يحل مكانهم سكان مستأجرين آخرين (أغلبهم يمثلون طبقة من العمال الأجانب ذوي الدخل المنخفض، يتشاركون قيمة الإيجار ويعيشون بأعداد كبيرة داخل المبنى) لا يقدرون قيمة المبنى الفنية والتاريخية، مما ينتج عنه دمار وتدهور للبيت نتيجة استخدامه بطريقة غير لائقة. في بعض الحالات يتم ترك البيت وعدم استعماله لفترات طويلة مما ينتج عنه عدم وجود صيانة دورية التي تؤدي إلى تدهوره وسقوط أجزاء منه، بالإضافة إلى استخدامه من قبل بعض المجموعات ذوي الأنشطة المشبوهة. هناك نوع آخر من التدخلات كان له دور في تدهور حالة المباني التراثية والذي يتمثل في التمديدات الكهربائية سواء داخل غرف البيوت أو في الخارج بشكل يشوه القيمة الجمالية للمباني، إضافة إلى إدخال وحدات التكييف الحديثة التي أدت إلى تحطيم أجزاء من الجدران بغرض تركيبها وإنشاء فتحات تهوية لها. ومن المعروف أن هذه الأجهزة تنتج اهتزازات عند تشغيلها تؤدي إلى تساقط طبقات التلبس. وكذلك الحال بالنسبة إلى تمديدات الماء في الجدران التي أدت إلى تسريبات وتبلور الأملاح.

4. صيانة التراث المعماري؛ بين المواثيق الدولية وقانون حماية التراث الثقافي الجزائري

إن الأخذ بالمبادئ والتوصيات المنبثقة عن المواثيق والاتفاقيات العالمية يعتبر أمرا مهما جدا لوضع خطط الترميم والصيانة وتنفيذها. فهي التي تجعل إجراءات الحماية والصيانة للتراث الثقافي متفق عليها على المستوى العالمي. تتطلب عملية

الحفاظ على المبنى التاريخي بشكل أساسي الاهتمام بجانبين وهما؛ الحفاظ على مواد البناء (إصلاحها وليس استبدالها، والاستبدال لا يتم إلا في حال تعذر إصلاحها)، والحفاظ على السمات والملامح التاريخية للمبنى (الاستخدام المناسب له، والحفاظ على علمه المميز، مع احترام التغييرات المهمة التي حصلت له عبر التاريخ).

بدأت المواثيق الدولية لحماية التراث المعماري لأول مرة بالظهور في مقررات المؤتمر الدولي السادس للمعماريين (الذي عقد في مدريد سنة 1904) ثم تلتها العديد من المؤتمرات أدت إلى صدور العديد من المواثيق كان الهدف الأساسي لها الحفاظ وحماية البنايات التراثية [3]. وقد تغيرت حدودها بين ميثاق وآخر، فتنوعت بذلك تقنيات واليات ترميم وصيانة التراث. إن دراسة الاتفاقيات والمواثيق ذات العلاقة بعملية الحفاظ على التراث المعماري تمكننا من ملاحظة اتساع مجال الحماية وتقنيات الترميم والتدعيم، ومن ضمن أهم هذه الاتفاقيات؛ الميثاق الدولي لترميم وصيانة المواقع والنصب التاريخية الذي تبنى وطور القرارات الصادرة عن الاجتماع الدولي المنعقد في أثينا عام 1931. ويعتبر هذا الميثاق من أهم المواثيق الدولية في حقل ترميم وصيانة الآثار، وهو الأساس الذي انبثقت منه المواثيق اللاحقة التي شملت [4]:

- توصيات اليونسكو لعام 1967 المتعلقة بحماية المناطق التاريخية.
- ميثاق بورا 1970 المتضمن لمبادئ الحفاظ على التراث.
- ميثاق صيانة المدن التاريخية والمناطق الحضرية "ميثاق واشنطن" 1987.
- وثيقة مبادئ الحفاظ على المنشآت الخشبية 1999.
- ميثاق الايكوموس - مبادئ التحليل والصيانة والترميم للتراث المعماري 2003 (مجموعة من التوصيات في شكل أسس أو مبادئ توضح مفهوم الترميم، وهي موجهة إلى المختصين في أعمال الترميم والصيانة).
- كانت الجزائر سباقة بالانضمام إلى المنظمات التي تولي أهمية كبيرة للمحافظة على الإرث الحضري المعماري، حيث كانت تسعى دوماً إلى توفير وسائل حماية التراث لكن الاستفادة التقنية والعلمية في مجال الترميم لم تكن كافية.
- يعد التصنيف في الجزائر وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المواد (16-17-18) من القانون 98-04 أحد إجراءات الحماية النهائية، حيث لا يمكن لصاحب ممتلك ثقافي عقاري مسجل في قائمة الجرد الإضافي أن يقوم بأي تعديل دون الحصول على ترخيص من الوزير المكلف بالثقافة. في حالة اعتراض الوزير على الأشغال، يمكن اتخاذ إجراء التصنيف وفقاً للأحكام الواردة في المواد 16 و 17 و 18 من هذا القانون. أما في حالة القبول فيجب على صاحب الممتلك الثقافي أن يلتزم الرأي التقني من المصالح المكلفة بالثقافة في كل مشروع صيانة أو ترميم بترخيص من الوزير المكلف بالثقافة [5].
- لكن إصدار التشريعات والقوانين لا تكفي وحدها لحماية المبنى التاريخي، فكم من بناء مسجل تم هدمه من طرف مالكه ليحل محله مبنى حديث، وكم من مسكن تم تشويهه بإضافة منشآت حديثة أو بإجراء تعديلات طمس هويته المعمارية وقيمته التاريخية. وهذا ناتج عن قلة الوعي والمبالاة والاستهتار، فالحماية لا تتم فقط بفرض قوانين بل لابد من

توعية المواطن بتعريفه على التراث واهميته القومية والتاريخية والاقتصادية والثقافية. كما يجب على السلطات الاثرية التعاون مع المسؤولين والمختصين في مجال البناء لتوجيه مشاريعهم العمرانية وابعادها عن الاضرار بالمباني التاريخية [6]. يفرض قانون حماية التراث عقوبات على المعتدين على الممتلكات الثقافية حيث تنص المادة 98 [7] على معاقبة كل من يباشر بأعمال اصلاح للممتلكات العقارية المصنفة، او اعادة تشكيلها او تأهيلها، او ترميمها او الاضافة اليها او استصلاحها بما يخالف الاجراءات المنصوص عليها، لكن العقوبة تفرض غرامة مالية تتراوح بين ألفين وعشرة آلاف دينار جزائري، وهو مبلغ رمزي جدا لا يمد لقيمة التراث المعماري بصله، بالإضافة الى ان تطبيق العقوبات قليلة مقارنة بالانتهاكات المتكررة.

اضافة الى كل ما ذكر اعلاه، فان قانون حفظ التراث الثقافي يتسم بالغموض وقصور النصوص القانونية للحماية، اذ جاءت غير دقيقة ومبعثرة في عدة نصوص تشريعية وتنظيمية بلومتناقضة في كثير من الحالات. حيث جاء التطبيق العملي على أرض الواقع معاكسا لها.

5. خاتمة

يلعب القصر العتيق بالأغواط دورا مهما في تحديد هوية المجتمع الذي يقطنه نظرا لارتباطه بمجموعة من الخصائص الطبيعية والعمرانية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم فهو يمثل ارث حضري وطني يجب المحافظة عليه. ابتداء من تاريخ إنشاء القطاع المحفوظ و المصادقة على المخطط الدائم يشرف مدير الثقافة لولاية الأغواط باستشارة المركز الوطني للبحث في العلوم الأثرية و كذا الحضيرة الوطنية للأطلس الصحراوي على أعمال التهيئة و الترميم التي تندرج ضمن الحفاظ على المباني التاريخية و على خصائصها المعمارية و العمرانية ، لكن آلية حماية التراث المعماري و الحضري في ظل قانون حماية التراث الثقافي لم تكن كافية للحفاظ عليه و تسمينه ، مما أدى لفقدانه لطابعه المعماري التاريخي ، لذلك ينبغي وضع قانون أكثر دقة و صرامة يشمل آليات الترميم و الصيانة ، ومحاولة التوفيق بين الحداثة و الأصالة تفاديا لأي تغيير أو تشويه أو طمس للهوية المعمارية للقصر، كما يجب توعية المواطن بتعريفه على التراث و اهميته القومية و التاريخية و الاقتصادية و الثقافية ، وفرض عقوبات صارمة تدعو الى مصادرة الممتلكات العقارية المصنفة في حالة عدم احترام هوية الموروث التاريخي و حمايته ، فالممتلكات الثقافية مورد غير متجدد ، وصونها أمر أساسي ليس حفاظا للتاريخ فحسب بل هو مكسب للمستقبل و مورد اقتصادي و عامل توازن اجتماعي معزز للروح الوطنية، فمن ليس له ماضي ، ليس له حاضر ولا مستقبل ، ولا شك أن الحفاظ على الماضي هو الحفاظ على أصالته ما أمكن، و يكون ذلك بإتباع ممارسات الحفاظ القانونية الصحيحة و التقنيات المناسبة .

قائمة المراجع:

- [1] المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة للقصر العتيق بالأغواط. مكتب الدراسات سهلي للعمارة والتعمير، رئيس المشروع زكاغ عبد الوهاب.

- [2] نجاة قناطي وحنان بوناب "الهوية العمرانية للمدينة الصحراوية-القصر القديم بمدينة الأغواط". مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية 198 العدد 7-22 (ص 35-42).
- [3] بوزار حبيبة (2008) "واقع وافاق الحماية القانونية للتراث المادي الأثري في الجزائر (ولاية تلمسان) دراسة حالة - دراسة قانونية". مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الفنون الشعبية، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان.
- [4] <https://www.icomos.org/fr/ressources/chartes-et-normes>
- [5] قانون 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي. الجريدة الرسمية، العدد 44 السنة الخامسة والثلاثون (المؤرخة في 17 يونيو 1998).
- [6] عمر بن محمد زعابة (2016) "آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وادي مزاب". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم تخصص حفظ وتسيير التراث الأثر. جامعة أبو بكر القايد، تلمسان.
- [7] خوادجية سميحة حنان "حماية الممتلكات الاثرية في ظل قانون التراث الثقافي". مجلة القانون، العدد 8-15 (ص 71-87).

استخدام الغطاء النباتي للحد من التصحر وتدهور الأراضي
م. عزة شعت ماجستير هندسة معمارية، الجامعة الاسلامية - غزة

Use of vegetation to combat desertification and land degradation

Azza Mustafa Shaat ,Master of Architecture, Islamic University

الملخص

يتم استخدام زراعة الأشجار لحماية التربة من التآكل والانجراف، وخصوصاً في المناطق الساحلية المعرضة للأمطار الغزيرة. لذلك تقوم النباتات بتعرية التربة وتساعد في عملية الترسيب.

في الدراسة الحالية تم اقتراح عدة مناطق في قطاع غزة كحالات دراسية حيث تم مراقبة المنحدرات الساحلية المعرضة للانجراف والأراضي الزراعية المعرضة للتآكل. وتقدم مقترحات لمنع الانجراف وتآكل التربة. تم تجميع الخرائط لمناطق الدراسة وتحليل المسارات الخاصة بتآكل التربة كما تم تحليل أنواع النباتات الملائمة للسيطرة على الانجراف وتآكل التربة لتلك الأراضي. تم تحليل حالات دراسة مشابهة و عمل مقابلات شخصية مع مختصين للوصول إلى النتائج.

يهدف البحث إلى تقديم حلول خاصة وواقعية لمنع المناطق الساحلية من الانجراف والمناطق الزراعية من تآكل التربة. وفي نهاية البحث تم عمل توصيات لتشجيع نمو النباتات وأخذ بعين الاعتبار نوعية النباتات المناسبة والتي تساهم في تطوير الأرض وتنظيمها.

الكلمات المفتاحية: الأراضي الزراعية ، مجمعات المياه ، التوصيل ، النفاذية ، شبه القاحلة ، التعرية

Summary:

The use of plants to control soil erosion, especially coastal areas viable strategy, where this strategy is based on the premise that most of the areas that occur by soil erosion due to the flow of water, especially in the winter caused the decline of soil on routes, but in the case of the use of plants which in turn reduces soil erosion and increases sedimentation.

In the current study, several areas in the Gaza Strip were proposed as case studies where the coastal slopes that were exposed to erosion and agricultural land were monitored for erosion. And make proposals to prevent erosion and erosion.

This research will combine the maps for study area, analyzes of soil degradation pathways, and identify effective type of plants to control soil erosion and be appropriate for the site landscape. Similar study cases were analyzed and personal interviews were conducted with specialists to reach the results.

The research aims to provide private and realistic solutions to prevent private coastal areas where land degradation has been to provide appropriate strategies, in particular the slopes near the sea, agricultural land, which are susceptible to degradation. It was to make recommendations to encourage plant growth, taking into account the selection of appropriate species for the development of the land and its orientation.

Keywords: Agricultural land, Catchment, Connectivity, Gullying, Semi-arid, Soil erosion

1- Introduction

Soil erosion is a major environmental and agricultural problem worldwide. Although erosion has occurred throughout the history of agriculture, it has intensified in recent years (R. Lal and B.A. Stewart, Soil Degradation (Springer-Verlag, New York, 1990). Each year, 75 billion metric tons of soil are removed from the land by wind and water erosion, with most coming from agricultural land (N. Myers, Gaia: An Atlas of Planet Management (Anchor and Doubleday, Garden City, NY, 1993). Soil erosion and gullying of land results in loss of agricultural productivity, thus increasing poverty, migration and other social problems (Millennium Ecosystem Assessment, 2005). Soil erosion is a major environmental and agricultural problem worldwide.

is by increasing or at least maintaining vegetation cover (Millennium Ecosystem Assessment, 2005).

In modern land, soil erosion on agricultural lands is the major problem (Cerdà, Giménez-Morera, & Bodí, 2009) but, furthermore, practice may also increase erosion risk by opening up long slopes and leaving land bare for periods (Borselli et al., 2006). These problems are likely to be exacerbated in many dryland and sub-humid areas in the future because of global climate change (IPCC, 2007).

Most of the soil erosion and land degradation in the Mediterranean region occurs by the movement of surface material downslope via water flow transport in rills, gullies and oil pipes. Erosion is greatest where flow velocities or shear stresses are highest, combined with low resistance of the soil or surface, i.e. on steep gradient areas, and where runoff generation is greatest, notably bare surfaces. These are erosion hotspots. Erosion is much reduced where the vegetation cover is >30% (Thornes & Brandt, 1993).

Conventional solutions for mitigating desertification include reforestation of large areas and the construction of check dams; both approaches are costly. In semi-arid areas, including the driest parts of Mediterranean Europe, erosion has still been detected in reforested areas as a result of a combination of poor tree growth, low ground cover and the terrace structures created for the forestry (Castillo & Barberá, 2001). Check dams tend to provide only short-term

solutions because they fill up very quickly in such environments (Cammeraat, 2004; Lesschen, Cammeraat, & Nieman, 2008), and they are often breached even by quite moderate storms (Castillo et al., 2007; Hooke & Mant, 2001). Erosion increases dramatically on steep cropland. Yet, steep slopes are now routinely being converted from forested for agricultural use because of the increasing needs of human population and land degradation (R. Lal and B.A. Stewart, Soil Degradation (Springer-Verlag, New York, 1990).

Once under conventional cultivation, these steep slopes suffer high erosion rates: In Nigeria, cassava fields on steep 12% slopes lost 221 tons ha⁻¹ year⁻¹ compared with an annual soil loss of 3 tons ha⁻¹ year⁻¹ on flat <1% land. The Philippines, where over 58% of the land has slopes greater than 11% and Jamaica where 52% of the land has slopes greater than 20%, exhibit soil losses as high as 400 (Borselli et al., 2006). Terracing and contour bunding across slopes is a very effective and one of the oldest methods of soil conservation. Hill slope is cut into a number of terraces having horizontal tops and steep slopes on the back and front. Contour bunding involves the construction of banks along FIG- 7.7. Contour Ploughing the contours. Terracing and contour bunding which divides the hill slope into numerous small slopes, checks the flow of water, promotes absorption of water by soil and saves soil from erosion. Retaining walls of terraces control the flow of water and help in reducing soil erosion. Sometimes tree crops such as rubber are also planted to combat soil erosion (Fig.1). But there is a limit to which bunding is an effective measure of soil conservation. When the slope is steeper than 8 per cent or 1 in 12, bunding becomes expensive and less effective. Nothing over 20 per cent or 1 in 5 should be terraced. Fields of a slope steeper than 15 per cent or 1 in 6 should be withdrawn from ploughing as they are not usually worth the labour of making benches very close together (Borselli et al., 2006).

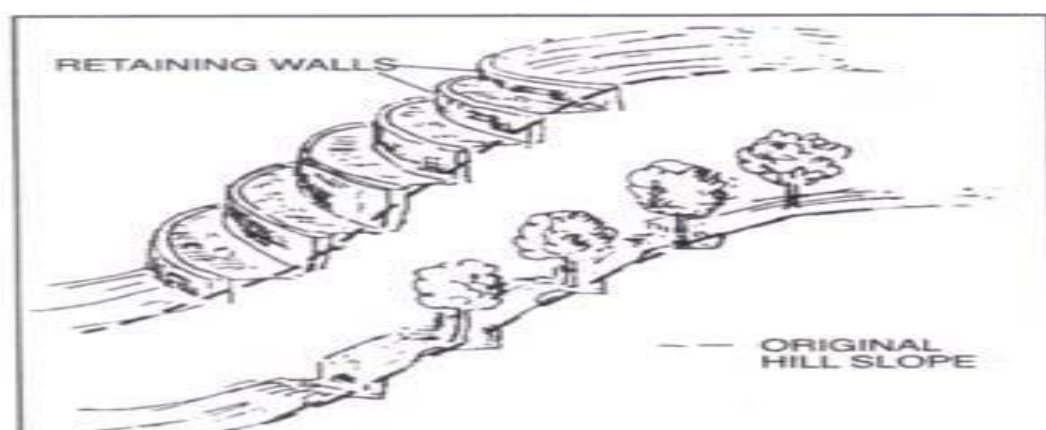


Fig.1 Two ways of terracing steep hill slope to prevent soil erosion
<https://bit.ly/2PZ3>

If ploughing is done at right angles to the hill slope, following the natural contours of the hill, the ridges and furrows break the flow of water down the hill. This prevents excessive soil loss as gullies are less likely to develop and also reduce run-off so that plants receive more water. Thus by growing crops in contour pattern, plants can absorb much of the rain water and erosion is minimised. When viewed from above, the field looks like a contour map (Fig. 2).



Fig. 2 Contour Ploughing
(Gebremariam, B. 2007)

Ploughing the land in a direction perpendicular to wind direction also reduces wind velocity and protects the top soil from erosion (Borselli et al., 2006).

Vegetation cover plays a major role in reducing erosion. If the trees are removed, open areas become vulnerable for dramatic soil erosion. During the last 30-40 years, a significant portion of the world's forest cover was removed by human activities. In Turkey, deforestation due to human activities is even more catastrophic. Today, only 27% of the country is covered by forest (21.18 million/ha) and about half of this area is subject to afforestation and erosion control studies (Thornes & Brandt, 1993).

The project, which was chosen consisting of two regions, the first region agricultural with an area of 15 acres located east of Gaza Valley called Rayes area at 6m height from the surface of the sea in west direction, the region begins to decline in the western direction. In addition, it is suffering from soil erosion especially in the The second area is a slope on the seacoast west Rashid Street in height 12m up from the surface of the sea near Wadi Gaza) as described subsequent analysis below). The study relied on the descriptive analytical method by using comparison study and interviews with specialists used as methodology to reach to the required information.

The most important difficulties faced study

Lack of detailed studies such as

Laboratory analysis of samples and does not have a previous samples can be tapped.

2- Conceptual framework and approach

Comparison study and interviews with specialists used as methodology to reach to the required information.

1.2 Comparison study

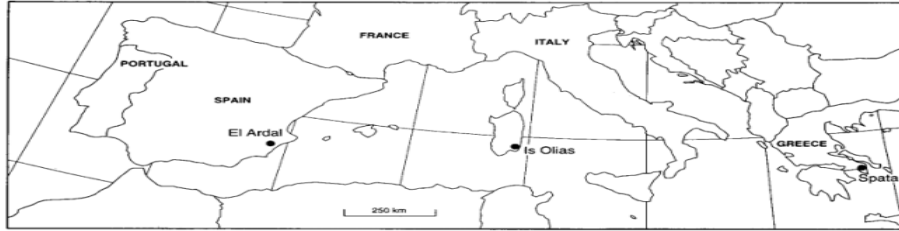


Fig.3 location map of three research areas

ROMERO-DIÁZ1, et al.1997

In this study the results from three field sites (situated in Italy, Greece and Spain, Figure 1), of the MEDALUS project (Brandt and Thornes, 1996) are compared and discussed. These sites were especially designed for longer term monitoring, with equal and standardized monitoring designs and as a data-provider for scenario studies based on modelling work (Kirkby et al., 1996). The sites are representative for their environment and give information about soil erosion rates under both natural and agricultural conditions. The basic objectives of this study are to interpret the runoff and sediment yield results derived from the three field sites in the Mediterranean basin under comparable bioclimatic conditions. The conclusions from the erosion studies carried out at each of the three sites can possibly be applied in finding solutions for soil erosion problems in the Mediterranean basin.

1.1.2 LOCATION AND CHARACTERISTICS OF THE FIELD SITES

The experimental field sites Is Olias in Italy, Spata in Greece and El Ardal in Spain are located in three representative areas which show problems of desertification including deterioration and depletion of soil properties and water resources, desiccation and decreasing biomass production, as well as signs of adverse land use management (Lopez-Bermudez, 1990; Puddu et al., 1995; Vacca et al., 1995; Yassoglou, 1989). The Mediterranean climate is the common factor for the three sites. The temperature regime is more or less equal, but the rainfall has a more semi-arid character at the Spanish site, with an average annual precipitation as shown in table

Table I. Experimental fields characteristics

Experimental field	Country, Province	Geographic coordinates	Altitude (m a.s.l.)	Average temperature (°C)	Average rainfall (mm)	Type of climate	Lithology	Soil use
Is Olias	Italy, Sardinia	39° 11' N, 8° 57' E	60–253	17.0	540	Mediterranean	Holocene, Pleistocene slope deposits and metamorphic rocks	Abandoned grazing, burned Macchia and <i>Eucalyptus</i>
Spata	Greece, Athens	37° 58' N, 23° 55' E	140	17.8	496	Thermo-mediterranean	Marls and sandstones	Olives and vines
El Ardal	Spain, Murcia	38° 04' 30 N, 1° 32' 18 W	550	17.0	300	Mediterranean semi-arid	Limestones and conglomerates	Scrubland, barley and wheat, fallow land

Table II. Characteristics of the plots, Is Olias experimental field

Plot	Hillslope 1			Hillslope 2			Hillslope 3		
	1,2	3,4	5,6	7,8	9,10	11,12	13,14	15,16	17,18
Slope (%)	17.6	17.6	12.2	36.3	46.6	34.4	31.5	23.0	12.2
Surface stoniness (%)	70	85	72	43	60	72	65	63	37
Vegetation cover (%)	60-70	50-55	60-70	80-90	50-70	50-80	25-30	25-30	20-25
Org. C (%)	2.0	n.d.	3.2	4.3	n.d.	7.5	2.2	1.3	0.5
Sand (%)	55	n.d.	56	51	n.d.	53	39	48	73
Silt (%)	29	n.d.	30	33	n.d.	34	39	34	5
Clay (%)	16	n.d.	14	16	n.d.	13	22	18	22
Lithology	Holocene slope deposits			Palaeozoic metamorphic rock			Pleistocene slope deposits		
Land Use	Abandoned fields with <i>Cistus</i> sp. with grasses			Burned macchia with <i>Cistus</i> sp. and grasses			<i>Eucalyptus globulus</i> and <i>E. camaldulensis</i>		
Type of soil	Typic Xerochrept			Ultic Haploxeroll		Typic Xerochrept	Typic Fragiochrept	Typic Fraxigeraalf	Typic Haploxerult

Table III. Characteristics of the plots, Spata experimental field

Plot	Transect A			Transect B		
	1	2	3	4	5	6
Slope (%)	17.2	18.0	22.3	12.4	9.3	7.0
Surface stoniness (%)	29.0	20.9	34.2	19.0	9.6	10.9
Vegetation cover (%)	44-95*	44-95*	44-95*	0-10	0-10	0-10
Org. C (%)	1.22	1.57	1.8	1.1	0.9	0.9
Sand (%)	39.3	39.6	28.1	22.0	31.0	34.4
Silt (%)	39.3	32.0	35.4	48.9	38.9	31.2
Clay (%)	21.4	28.4	36.5	29.1	30.1	34.4
Lithology	Marl and sandstones			Marl and sandstones		
Land use	Olives			Vines		
Type of soil	Typic or Calcic Xerochrepts			Typic or Calcic Xerochrepts		

* Vegetation cover strongly dependent on the season

2.1.2 METHODOLOGY

Runoff and sediment production were measured at all the experimental areas on bounded erosion plots. The plots are of Wischmeier type (Wischmeier and Smith, 1978) but are smaller than the original ones. Bounded plots were designed to be able to directly determine runoff per unit surface area. Each plot was trenched around to lead runoff water away up-slope. Runoff was drained into large containers installed in the ground following predefined layouts and protocols (Cammeraat, 1996). The containers were cleared of sediments and water periodically, and after each rainfall event.

Together with the measurement of runoff and sediment loss, which is the primary aim of this study, soil nutrient loss, soil moisture content, vegetation cover, species composition and above and below ground.

Table IV. Characteristics of the plots, El Ardal experimental field

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
Slope (%)	7	7	7	7	28	28	22	22	11	11	7	7	20	20	11	22	22
Land use*	C	F	F	F	CS	S	S	CS	S	CS	F	C	F	F	S	S	S
Vegetation cover (%)	0-90	10-30	10-30	0-10	10-30	10-70	65-70	10-20	65-70	10-20	5-20	0-90	10-60	30-60	20-30	45-50	10-20
Org. C (%)	1.7	1.1	1.1	1.1	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	1.1	1.7	1.1	1.1	5.4	5.4	5.4
Sand (%)	37.5	55.6	55.6	55.6	32.1	32.1	32.1	32.1	32.1	32.1	55.6	37.5	55.6	55.6	32.1	32.1	32.1
Silt (%)	41.4	31.6	31.6	31.6	45.4	45.4	45.4	45.4	45.4	45.4	31.6	41.4	31.6	31.6	45.4	45.4	45.4
Clay (%)	21.1	12.8	12.8	12.8	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	12.8	21.1	12.8	12.8	22.5	22.5	22.5
Lithology	Limestones and conglomerates																
Type of soil	Xerollic Paleorthids																

* C = crops (plot 1 barley; plot 12 wheat); F = fallow (plot 2,3,4,11,13,14); S = scrubland (6,7,9,15,16,17); CS = cut scrubland (plot 5,8,10).

3.1.2 RESULTS AND DISCUSSION

Many factors play an important role in hydrological and erosion processes, of which soil type, cover type and percentage, land use and rainfall erosivity are expected to be important. Soil erosion and runoff generation are a complex function of rainfall, soil and other factors, as noted by many other researchers (Wischmeier et al., 1971; Luk, 1979; Lal, 1988; Bajaracharya and Lal, 1992). Runoff and erosion response, and the effects of land use and cover type are discussed below, as well as the influence of both rock fragment and vegetation cover.

The analysis of the results of individual events in the period 1991±1994 did not show a direct relationship between rainfall, runoff and soil loss at the Is Olias and El Ardal sites. A high correlation between runoff and sediment yield on an event basis was found ($R=0.85$) only for the Spata site. The sediment yield (SL , in $mg\ m^{-2}$) was found to be a power function of runoff (D , in mm) expressed in the equation: $SL=73D^{1.44}$ ($n=25$). This relation was found to be much poorer for the Spata plots 1±3 because of the much lower runoff and sediment yield values.

It was observed that heavy storms do not necessarily coincide with high amounts of runoff or sediments, as shown by the example from the Is Olias site (Table VI). Furthermore, for the same rainfall event, adjacent plots may show a high variability in runoff and sediment yield (Table VII). Concern in erosion modelling (Nearing, 1998).

This problem is also reflected by the fact that models running on annual data generally predict more accurately (Favis-Mortlock, 1998). This might be related to the reduction in variability, given that inter-annual variation is commonly smaller than intra-annual variation, and to the averaging out of variability over longer time spans.

Table VI. Runoff and sediment yield from rainfall events with different intensities for runoff plot 11 (hillslope 2), Is Olias site

Date	Rainfall (mm)	130 max (mm)	Runoff (l m ⁻²)	Sediment yield (g m ⁻²)
02.11.92	17.4	3.0	0.054	0.004
18.11.92	16.0	2.0	0.064	0.092
05.12.92	12.2	4.4	0.401	0.133
27.02.93	9.0	3.0	0.070	0.200
01.03.93	26.4	3.8	0.237	0.115
03.03.93	32.0	3.2	0.690	0.098
10.03.93	3.8	1.4	0.018	0.010
15.03.93	5.4	3.8	0.022	0.044
19.04.93	4.8	1.8	0.024	0.034
26.04.93	6.0	0.8	0.039	0.078
28.04.93	26.6	9.6	0.290	0.136
01.05.93	4.0	1.6	0.047	0.019
03.05.93	5.4	2.8	0.047	0.029
14.05.93	6.8	3.8	0.020	0.044
23.06.93	4.8	1.6	0.010	0.274

Table VII. Examples of runoff and sediment yield for adjacent plots for the same rainfall event, IS Olias site

Date	Plot	Rainfall (mm)	Runoff (l m ⁻²)	Sediment yield (g m ⁻²)
06.10.92	3	10.0	0.44	0.16
06.10.92	4	10.0	0.12	0.26
06.05.93	3	28.2	0.75	0.24
06.05.93	4	28.2	0.17	0.08
09.12.92	7	26.0	0.60	0.10
09.12.92	8	26.0	0.82	1.70
05.04.93	7	11.4	0.22	0.08
05.04.93	8	11.4	0.12	0.42
24.10.92	17	18.4	0.13	0.10
24.10.92	18	18.4	0.79	0.38
05.12.92	17	17.0	1.90	0.70
05.12.92	18	17.0	0.60	0.83

Table VIII. Correlation matrix between runoff, sediment yield, vegetation cover and stone cover

Site	Characteristic	Sediment yield	Vegetation cover*	Stone cover
El Ardal	Runoff	+ (0.0010)	- (0.088)	n.d.
	Sediment yield		- (0.056)	n.d.
Is Olias	Runoff	+ (0.0087)	- (0.0002)	- (0.097)
	Sediment yield		- (0.476)	- (0.053)
Spata	Runoff	+ (0.006)	- (0.011)	- (0.148)
	Sediment yield		- (0.0854)	- (0.0054)
All	Runoff	+ (0.0008)	- (0.0663)	- (0.0017)
	Sediment yield		- (0.285)	+ (0.33)

Numbers in bold are significant at the $\alpha < 0.05$ level, those in italic between $0.05 < \alpha < 0.1$ level. Plus sign (+) refers to positive correlation and minus sign (-) to negative correlation. n.d. = not determined

Table IX. Results of ANOVA between types of land use per field site

Location	Factor	Treatment	n	Mean	Std dev.	Sub-set*
El Ardal	Runoff (l m ⁻²)	Fallow	4	5.88	4.19	n.s. (0.137)
		Shrubs	6	5.02	3.31	
		Cereal+cultivated	3	10.4	4.42	
		Cleared shrubs	3	9.43	0.15	
	Sediment yield (g m ⁻²)	Fallow	4	8.80	8.91	1 (0.01)
		Shrubs	6	6.57	3.80	
		Cereal+cultivated	3	61.4	42.0	
		Cleared shrubs	3	45.5	24.9	
Is Olias	Runoff (l m ⁻²)	Shrubland	6	4.70	2.91	1 (0.001)
		Burned	6	5.87	1.06	
		Eucalypt	6	15.9	4.43	
		Shrubland	6	16.0	16.3	
	Sediment yield (g m ⁻²)	Shrubland	6	13.5	6.45	n.s. (0.121)
		Burned	6	31.2	19.2	
		Eucalypt	6	31.2	19.2	
		Shrubland	6	16.0	16.3	
Spata	Runoff (l m ⁻²)	Olives	3	0.67	0.64	1 (0.011)
		Vines	3	3.37	0.83	
		Olives	3	5.23	0.64	
		Vines	3	41.2	11.3	

* The sub-set was defined using the Duncan-Waller procedure, for further classification of ANOVA results. n (0.00x): equal n = the same group; x = significance; n.s., not significant

Table X. Results of ANOVA between rock fragment and vegetation cover and land use per field site

Location	Factor	Treatment	n	Mean	Std dev.	Sub-set*
El Ardal	Vegetation cover (%)	Fallow	4	15.0	10.0	1 (0.055)
		Shrubs	6	35.8	26.0	1
		Cereal+cultivated	3	0.0	0.0	2
		Cleared shrubs	3	10.0	0.1	2
	Rock fragment cover (%)	n.d.	n.d.	n.d.	n.d.	
Is Olias	Vegetation cover (%)	Shrubland	6	56.6	2.10	1 (0.001)
		Burned	6	60.0	6.32	1
		Eucalypt	6	23.3	1.05	2
	Rock fragment cover (%)	Shrubland	6	7.28	2.97	1 (0.018)
		Burned	6	13.0	5.32	2
		Eucalypt	6	14.0	5.7	2
Spata	Vegetation cover (%)	Olives	3	44.0	0	—
		Vines	3	0	0	
	Rock fragment cover (%)	Olives	3	28.0	6.70	1 (0.038)
		Vines	3	13.2	5.09	2

* The sub-set was defined using the Duncan-Waller procedure, for further classification of ANOVA results. $n(0.00x)$: equal n = the same group; x = significance; n.s., not significant; —, no analysis possible

4.1.2 CONCLUSIONS

The erosion rates and runoff production at the three experimental sites are generally low. The average annual runoff for the Italian and Spanish sites comparable (8.9l m² for Is Olias and 7.1l m² for El Ardal but, for Spata in Greece it was much lower (2.0l m²). The mean sediment yields were comparable for all three sites (20.2g m² for Is Olias, 28.1g m² for Spata and 24.2g m² for El Ardal). The low amounts of erosion measured can be explained by the fact that none of the three experimental sites is located in areas where high erosion rates prevail, or where erodible soils occur. However, all the locations have relatively high degradation levels, which is related to past and present overgrazing, adverse land use and tillage practices (Lopez-Bermudez, 1990; Pudduet al., 1995; Vacca et al., 1995). Especially at the Is Olias site it was noticed that sediment yield might be affected by the use of bounded plots, especially under semi-natural conditions.

This can be explained by low soil formation rates in combination with the fact that the plots are disconnected from the natural hillslopes. This prevents the downward influx of water and sediments in upper parts of the plots. Under natural conditions local storage and further transport of sediment on hillslopes under 'Hortonian' overland flow conditions is just as important as in fluvial environments where it is much more recognized.

There is a poor relationship between runoff and sediment yield on an event basis for two of the three sites. Assuming that during a heavy storm all the plots are affected by the same rainfall intensity, they still show a different response. In particular, the plots at Is Olias and El Ardal show a very individual response, sometimes even with the same land use type. One could say that the plots are only representative for themselves on an event basis. The seasonal and average values, as discussed in this paper, show much more coherent results. At the three sites a significant relationship was found between runoff and erosion, if based on averages and grouped by type of

land use. Those plots that show high runoff coefficient are not the same as those that have highest sediment yields.

At the three sites, highest erosion rates were observed in autumn, which can be attributed to the higher erosivity of autumn rains, higher erodibility of the soil surface after a warm and dry summer, and the poor soil cover in autumn after the harvest of rainfed crops. From the results obtained from the three areas it seems that the total sediment yield is related to land use and soil cover characteristics, of which the first is the most important. With respect to land use, it was found at Is Olias, that in an area with macchia shrub land and no grazing, natural vegetation recovery is very good. *Cistus* sp. was found to be an effective plant species against soil erosion. On the other hand, it is not recommended to use Eucalyptus trees for reforestation, as soil degradation below these trees was stronger. At Spata two land use types were compared, vineyards and olive orchards, and a direct relationship was found between land use and generation of runoff, with high runoff values for the vineyards. The change in land use from olives to vines is therefore not recommended in view of the risk of erosion and degradation.

At El Ardal, as at Is Olias, highest erosion was found on slopes with hardly any vegetation or stone cover, whereas lowest erosion rates were found on slopes with a permanent semi-natural vegetation cover. For these latter areas it is recommended not to change semi-natural cover types. From the results of the experimental sites it was concluded that the annual vegetation and plant residues prevent the formation of soil crusts which hamper infiltration, and at the same time reduce overland flow velocities

The previous findings show that land use here is more important than the soil properties with respect to soil erosion. The impact of land use change on the environmental conditions and especially on soil degradation, such as the replacement of olive trees by vineyards on sloping areas, should be incorporated in decision-making and future planning of land use. The vineyards create conditions much more favorable for surface runoff conditions and therefore have a negative impact on erosion and desertification. The impact of land use on runoff shows the importance of human activity as it contributes to the physical processes of soil erosion. This aspect should be taken seriously by politicians so that they are aware of the appropriate land use and management to prevent further deterioration of soil erosion and land degradation in general in these fragile ecosystems.

2.2 interviews with specialists

Increased rainfall and increased seepage rate in the soil with weak soil building in addition to the sharp slopes are the reasons for the major soil erosion, especially in the Mediterranean regions (Nezar Wehadi, Personal Communication, December 30, 2015). Of the most effective ways to reduce soil erosion and presence of vegetation in addition to reducing runoff channels such as the use of manufacturing and Contour plowing parallel processes rather than vertically by the use of dams obstructionist

, and sometimes soil settlement , but this method cannot be their preference because it lose soil fertility.

The use of chains and gapunon matrix useful and help maintain soil (Nezar Wehadi, Muneer Serdah, Personal Communication, December 14, 2015) . Usually in the Mediterranean regions are invested land for agricultural purposes and not aesthetic and is used Tamarix plants for sand soil and Carpobrotus for clay soil which is the most vulnerable to collapse (Mohammed El Shaer, Personal Communication, December 14, 2015) . Where plants are cultivated in a manner Agriculture contour or through farming inside plastic boxes (geocell) along the slope this method is a quick and low-cost results and the process can also be applied to the vast tracts of land without damaging soil and exploited for agriculture (Nezar Wehadi, Personal Communication, December 14, 2015) . For the slopes can settle the soil and planting trees while maintaining the gradient to receive water (4.5) . Agriculture should also focus Parties and regions prone to collapse and on the sides of the ramp .

We can use the fan with the concentration of Agriculture along the canals, where runoff is measured by the amount of rainfall. Also taken into account the guidance and distribution plants where vegetation has the ability to achieve positive special effects in the fields, taking into account the distribution of secondary crops to fit with the main crop is not going to compete with the amount of water between vegetation and crop Waller (Fathi Abu Shammala, Yaser Al Nahhal, Personal Communication, December 16, 2015). To determine the connection and the quality of plants that have the ability to resist drought and rate fast, and has the ability to withstand a water flows significant impact on the control of the degree of corrosion (Khaleel Tobeel, Personal Communication, December 16, 2015). as the combination of herbs and shrubs deeper in the roots, especially on the edges of cliffs (Nezar Wehadi, Personal Communication, December 14, 2015).

Agriculture cover crops an annual basis on the main lines of trees by no more than 50% with follow the contour lines as much as possible (Fathi Abu Shammala, Personal Communication, December 14, 2015) and the reduction of the illegal logging and increased soil organic substance and Agriculture perpendicular with the steep grade to maintain the cohesion of the soil (Samir Radi, Personal Communication, December 14, 2015).

3- Local Case study

The development of this methodology and the provision of necessary information about suitable types of plants required fundamental research into three components:

1. identification of the prime locations for targeting revegetation ,i.e. locate the erosion hotspots, flow pathways, and measure connectivity in the landscape at various scales;

2. identification of what plant species grow within the catchment and specifically in the erosion hotspots, then the conditions required for their growth;
3. assessment and selection of the most effective plant species for establishing in the landscape to control erosion and increase sedimentation.

Table y

Desirable plant characteristics for erosion control.

- Endemic species that are not invasive
- Germinates and/or propagates easily
 - Rapid growth rate (high RGR)
 - Perennial or persistent
- Ability to grow in a range of substrates
 - Drought tolerant
 - Produces a dense root system
- Has a high threshold to withstand forces of water flow
 - Ability to trap water and sediments.

- The first region

Al Rayyes area near wadigaza



Fig.4 show Road leading to theAL rayyes site
(The researcher , 2017)

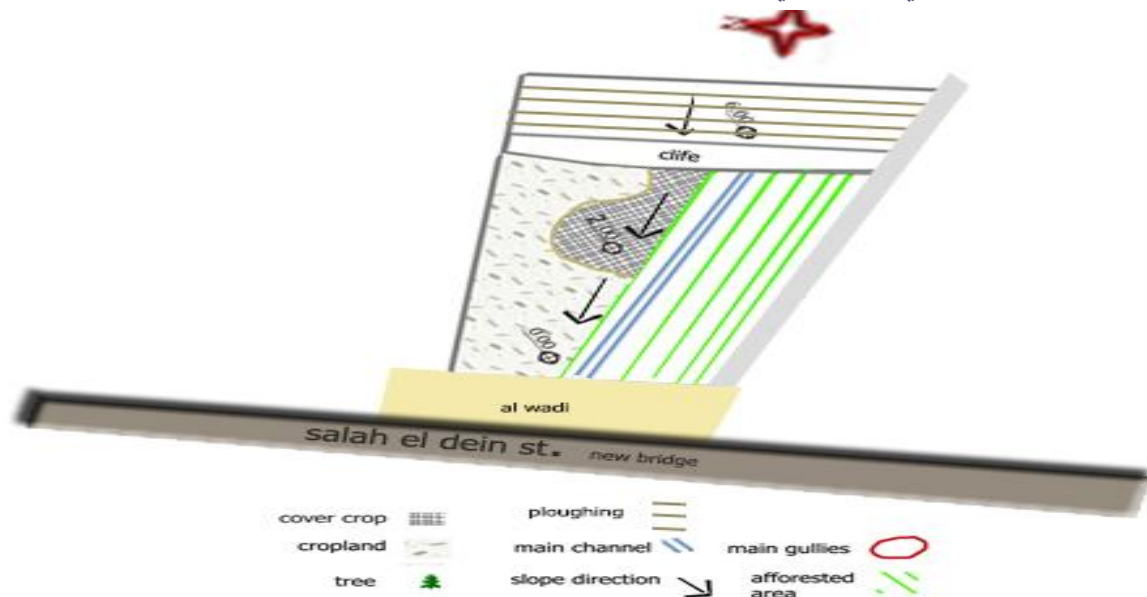


Fig.5 show AL rayyes site
(The researcher , 2017)

- The second region



Fig.6 The cliff directly on the sea near Wadi Gaza
(The researcher , 2017)

1.3 dentifying hotspots and connectivity pathways

1.1.3. Methods

Connectivity was assessed by field mapping evidence of flow lines and of erosion, sediment movement and deposition after rainstorms. This involved visual observation of signs of flow, erosional features such as rills, and areas of fresh sedimentation (Marchamalo, Hooke, & Sandercock, 2007). Hotspots of erosion were identified as sites of most intensive rilling and gullyng

a

b

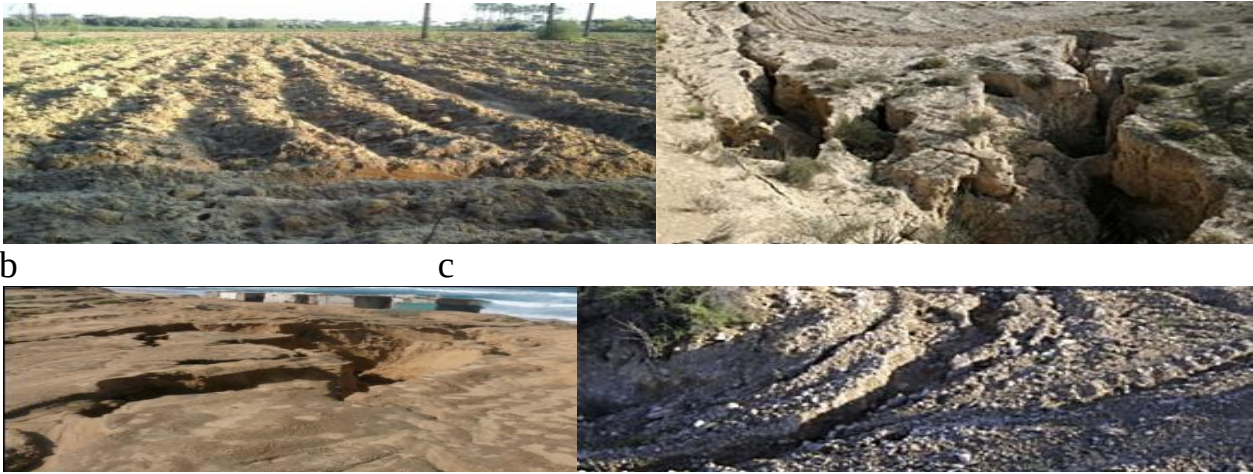


Fig. 7. Hotspots of erosion: (a) rill created by runoff, influenced by a track but following the natural drainage line (b); gully created by runoff from a track and rock outcrops; (c) ramp between agricultural fields separated by terrace walls.

(The researcher , 2017)

2.1.3 results

- Higher infiltration occurs under vegetation patches, sedimentation occurs behind vegetation and soil crusts develop in bare areas generating runoff.
- soil crusts develop in bare areas generating runoff, so producing patterns of water and sediment redistribution and connectivity, with bare areas acting as sources and vegetated patches as sinks.
- At the scale of land use units the important role agricultural or forestry terraces in reducing potential connectivity was identified. However, if terraces were not constructed correctly or maintained in good order, they may form a focal point where erosion begins; if this occurs they collapse, further enhancing connectivity.
- In croplands, access ramps between agricultural terraces, tracks and dirt roads represent major source areas for sediments and erosion hotspots.





Fig.8 ramp between agricultural fields and gullies
(The researcher , 2017)

2.3 Conditions for vegetation growth

1.2.3 Methods

Land unit	Technique
All	Identification of species abundance, mapping of distributions
Reforested area	Comparison of areas in relation to insolation Soil and hydrological conditions in different parts of forest terraces Direct sowing in field and lab to test effects of pine litter content Tree ring growth related to rainfall
Croplands and cover crop	Regional distribution in relation to lithology Spacing of trees in relation to climate Tree sizes in relation to topography and runoff Hydrological balances – measurements in field and laboratory
Channels	Survey of selected sites with different plant assemblages Measurement of factors of water availability, substrate, morphology and hydraulics Principal Components Analysis of factor



2.2.3 Results

- Most herb plants are easily destroyed even in low flows and low velocities.
- In rain-fed croplands water availability is the main factor limiting cover crop growth.
- Considering long-term survival of *Pinus halepensis*, local slope gradient appears critical, so 70% of pines survive on flat terrain, and 0% of pines survive on slopes $>30^\circ$.
- To decrease evaporative losses no-tillage combined with chemical weeding and minimum tillage (tillage depth limited to 5–10 cm) are recommended.

3.3 Effects of vegetation and selection of plant species

1.3.3 Methods

- The effects of cover crops were assessed by soil moisture measurements and by water balance modelling.
- To assess the effects of different types of plants and evaluate suitability of species for erosion control in flow pathways a series of flume experiments and measurements of characteristics of various Mediterranean grasses and shrubs were undertaken.
- These tested the effects of root architecture, root strength and plant orientation in different material.

2.3.3 Results

Cover crops have many potential beneficial effects on processes in orchards and row crops. However, both negative and positive effects of cover crops on production of olives

Results

and almonds have been reported so their application needs to be adapted to the management and growing season of the main crop to minimise competition for water between the cover crop and main crop.

Recommendations on specific strategies for land units and erosion hotspots

Land unit	
Reforested lands	- Plant vegetation where the rills originate, i.e. where terraces are collapsing or across terraces not perpendicular to slope. - Side banks in plantations should be a major focus. - Encourage spontaneous vegetation growth. - Conditions could be improved further by local additions of organic amendments (to improve soil infiltration and nutrient status) and seeding with side-bank adapted

	species. -Remove the needle litter layer from terraces to improve vegetation establishment. This should be especially targeted at areas between trees that function as contributing headwater areas of rills and gullies.
Cropland	-In semi-arid areas, where competition for water with the main crop is crucial, it may be necessary to limit the growth of cover crops to erosion hotspots. -Establish winter cover crops in access lanes between trees, but cover should not exceed 50% of terrace. Consider different types of cover crops.
hillslopes	-Break up long terraces, as these concentrate runoff and contribute to downslope erosion. -Plant vegetation cover along edges of tracks, particularly where these cross a drainage line or gradient changes resulting in track beginning to concentrate runoff. Where there are natural drainage lines crossing fields establish grassed waterways.
Bank gullies	-Reduce flows through diversion of runoff away from gully. -Encourage deposition of fans and sedimentation before channel. - Vegetate fans at base of gully walls.
channels	Build small log or boulder structures to promote deposition and improve conditions for vegetation. Establishment Focus on establishing dense grasses, larger shrubs and trees, resistant to high flows, to reduce flow velocities and trap sediments.

4. Synthesis and guidelines

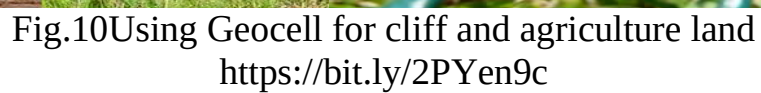
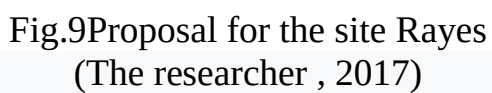
These research results were synthesised to produce guidelines and recommendations for implementation of spatially strategic placement of effective vegetation for reduction of soil erosion and off-site effects. Some measures are for implementation at the very local scale to inhibit flow pathways but the aim is to design an integrated scheme that takes due regard

of the connectivity and pathway patterns. The overall scheme of assessment and implementation framework was set out as shown below

Step 1 Identify pathways or connectivity within area from flow lines and signs of erosion and deposition
Step 2 Identify particular locations or 'hotspots' where erosion tends to occur
Step 3 Assess the conditions for growth of plants in relation to a few factors
Step 4 Identify the types of plants that would grow there
Step 5 Identify additional techniques that are needed to enable plants to grow or establish
Step 6 Map locations for vegetation application
Step 7 Implement the techniques
Step 8 Plant seeds or seedling

The location of hotspot areas and pathways may be easily recognised by the landowner as they will often coincide with areas where continued maintenance is required after there has been significant rainfall. Rills and gullies can be observed and ideally should be mapped

Feature	Comment
Natural depressions/drainage line	Gullies tend to develop on natural drainage lines even if no channel visible
Areas with a marked increase in Gradient	Steep zones increase velocity of flow
Terrace banks	Bank failures frequently occur. Is where significant runoff is generated leading to the formation of rills/gullies
Abandoned lands	Terrace/bank structures in a state of decay due to lack of maintenance
Bare soil access ramps between agricultural terraces	Major zones because bare and steep



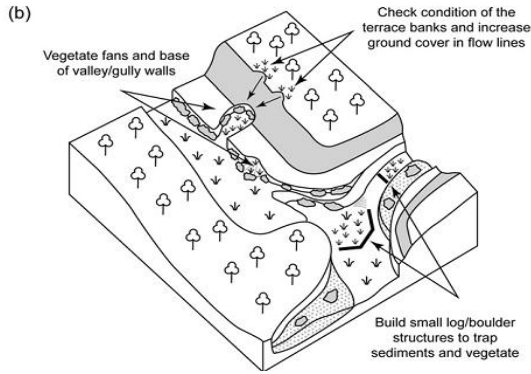
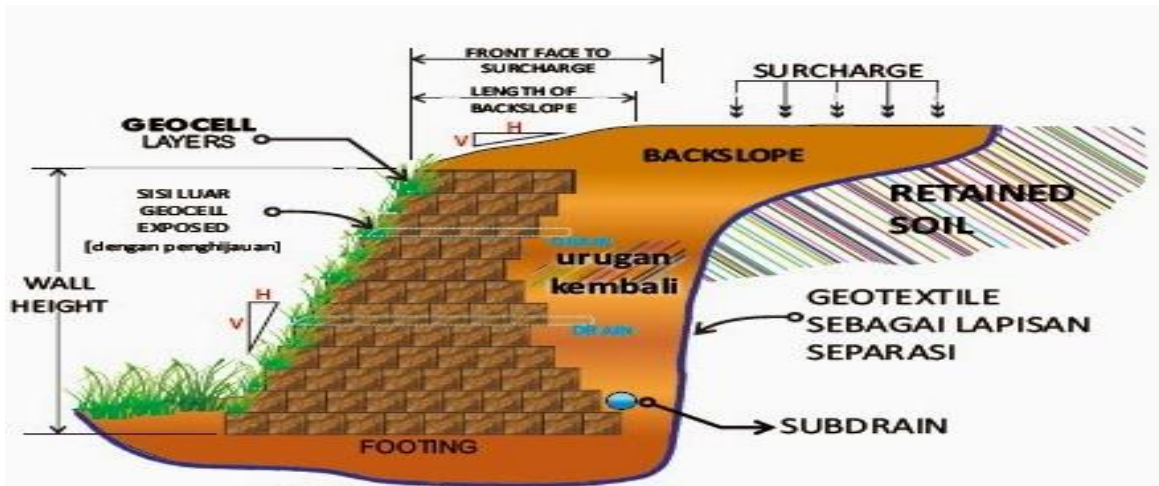


Fig.11 The use of terraces and landscaping
(Janet Hooke, Peter Sandercock.2012)



5. Evaluation and future application

This strategy is based on the knowledge of plant characteristics and patterns of communication and effectiveness of anti-corrosion especially in the Mediterranean regions it is targeted at the key hotspots and the most effective locations for reducing erosion and sediment flux;

- it only takes up small portions of the land allowing the rest to be productive;
- its water demands are relatively small;
- it uses local vegetation that is already adapted to the highly variable conditions and droughts of such areas but can also withstand flows in flood conditions.

Plants require minimal maintenance adapt to growth. Where vegetation is able to improve soil structure and reduce the loss of water and reduce flooding. The increase in vegetation helps absorb carbon dioxide and enhance biodiversity. Maintaining them and raise cultural awareness something crucial.

6. Conclusions

The spatial development of the strategy to be suitable Mediterranean areas, which are based on the use of plants in places flow and sedimentation, corridors and contacts. As the knowledge of types of plants and conditions of its growth with an understanding of the physical processes and patterns working to reduce degradation and soil erosion. Also, identify hot spots helps to reduce soil erosion effectively. As it reduces the time and cost of maintenance to be effective to control erosion and land degradation as this strategy it is part of the sustainable management approach.

References

- Brandt, J. C. and Thornes, J. B. Eds.(1996) .Mediterranean Desertification and Land Use.
- Borselli, L., Torri, D., Oygarden, L., De Alba, S., Martinez-Casasnovas, J., Bazzoffi, P., et al. (2006). Land levelling. In J. Boardman, & J. Poesen (Eds.), Soil erosion in Europe Chichester: Wiley.
- Cammeraat, L. H. (1996). The MEDALUS core field programme: An overview of sites and methodology', in Brandt, J. C. and Thornes, J. B. (Eds),Mediterranean Desertification and Land Use, Wiley.
- Cammeraat, E. L. H. (2004). Scale dependent thresholds in hydrological and erosion response of a semi-arid catchment in southeast Spain. Agriculture, Ecosystems& Environment.
- Castillo, V., &Barberá, G. G. (2001). Monitoring and evaluation of hydrologic-forestal restoration projects. In F. López-Bermúdez (Ed.), Monitoring and evaluation of the effects on environment of drought and erosion processes in the Region of Murcia. Murcia: Consejería de Agricultura, Agua y MedioAmbiente de la Región de Murcia (R. Lal and B.A. Stewart, Soil Degradation (Spring –er- Verlag , New York,1990).
- Cerdà, A., Giménez-Morera, A., &Bodí, M. B. (2009). Soil and water losses from new citrus orchards growing on sloped soils in the western Mediterranean basin. Earth Surface Processes and Landforms, 34, 1822–1830.<http://dx.doi.org/10.1002/esp.1889> .

- Favis-Mortlock, D. (1998). 'Validation of field-scale soil erosion models using common datasets', in Boardman, J. and Favis-Mortlock, D. (Eds), *Modelling Soil Erosion by Water*, Springer, Berlin, 89±127.
- IPCC. (2007). *Climate Change 2007: The physical science basis; contribution of Working Group I to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. New York: Cambridge University Press .
- Lopez-Bermudez, F.(1990). 'Soil erosion by water on the desertification of a semi-arid Mediterranean fluvial basin: the Segura basin, Spain', *Agriculture, Ecosystems and Environment*, 33, 129-145.
- Millennium Ecosystem Assessment. (2005). *Ecosystems and human well-being: Desertification synthesis*. Washington, DC: World Resources Institute.
- N.Myers, Gaia. (1993). *An Atlas of Planet Management* (Anchor and doubleday, Garden City, NY.
- Nearing, M. A.(1998). 'Why soil erosion models over-predict small soil losses and under-predict large soil losses', *Catena*, 32, 15±22. Poesen, J. and Ingelmo-Sanchez, F. 1992. 'Runoff and sediment yield from topsoils with different porosity as affected by rock fragment cover and position', *Catena*, 19, 451-474.
- Puddu, R., Tomasi, D. and Vacca, A. (1995). 'Erosion in areas afforested with Eucalyptus: a case study in southern Sardinia (Italy)', *Proceedings of Conference on Erosion and Land Degradation in the Mediterranean*, Aveiro, 14±18 June 1995, University of Aveiro, Portugal, 289-299.
- R. Lal and B.A. Stewart.(1990). *Soil Degradation* Springer –er- Verlag , New York,.
- Thornes, J. B., & Brandt, J. (1993). *Erosion–vegetation competition in a stochastic environment undergoing climatic change*. In A. C. Millington, & K. J. Pye (Eds.), *Environmental change in the drylands: Biogeographical and geomorphological responses* (pp. 306–320). Chichester: Wiley.
- Vacca, A., Puddu, R., Tomasi, D. and Usai, D.(1995). 'Erosion measurements in three areas of Santa Lucia catchment with different land uses', in Aru, A., Enne, G. and Pulina, G. (Eds), *Land Use and Land Degradation ± MEDALUS in Sardinia*, *Proceedings of the Conference held in Sassari, Italy*, 25 May 1994, 115-127.
- Wischmeier, W. H. and Smith, D. D. (1978). *Predicting rainfall erosion losses±a guide to conservation planning*, *Agriculture Handbook 537*, US Department of Agriculture, Washington, DC, 58 pp
- Yassoglou, N.(1989). 'Desertification in Greece', in Rubio, J. L. and Rivcon, R. J. (Eds), *Strategies to Combat Desertification in Europe*, Commission of the European Communities, Report EUR 11175E/ES, 148-162

usages à l'épreuve de l'urbanisation: Exemple de Lahmari à Rafrat (Bizerte-Tunisie)

Brahim JAZIRI¹, Hamouda SAMAALI²

^{1,2} Enseignant chercheur, Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis,

jaziribrahim@gmail.com samaaliamouda@yahoo.fr

Dynamics of agro-forest landscapes and changes of uses against urbanization: Example of Lahmari in Rafrat (Bizerte-Tunisia)

Prof researcher, Faculty of Human and Social Sciences of Tunis

الملخص:

أدى الطلب المتزايد على الأراضي ذات المناظر الخلابة التي تطل على شواطئ ساحل الحماري شمال البلاد التونسية إلى توسع حضري كبير على الأراضي الزراعية. يمكن تصنيف ثلاث فئات متميزة وفقاً للانحدار والارتفاع: تصنف الفئة الأولى على أنها مبني مواجهة للمسطحات المائية أما الفئة الثانية فقد شغلت منطقة الاستهلاك الزراعي. في النهاية، الفئة الثالثة تم الفيالات الفاخرة الباحثة عن منظر طبيعي استثنائي يفتح على الغابة والبحر. كما أدى التغير في استخدام الأراضي إلى تعطيل الأنشطة الزراعية في المنطقة و تهميش التراث الزراعي الخصب المساطب .

الكلمات الدالة: الزحف العمراني، المشاهد الزراعية ، الزراعات على المساطب، التراث الزراعي، الحماري.

Résumé :

La forte demande des terrains à vue panoramique s'ouvrant sur le littoral de la plage Lahmari au nord de la Tunisie a conduit à un étalement urbain important sur les terrains agricoles. Trois catégories de constructions peuvent être distinguées selon la pente et l'altitude: La catégorie I est qualifiée de bâti de front de mer. La catégorie II est faite sur la zone de la déprise agricole. Enfin, La catégorie III comprend les villas de haut standing qui cherchent un paysage exceptionnel s'ouvrant sur la forêt et la mer. Ce changement d'occupation du sol a conduit à un dérèglement des activités agricoles et a compromis un patrimoine de culture en terrasse considéré comme important dans cette zone.

Mots clés : étalement urbain, paysages agro-forestiers, culture en terrasses, patrimoine, Lahmari.

Abstract :

The demand for scenic land opening up to the shores of Lahmari beach in northern Tunisia has led to significant urban sprawl on agricultural land. Three distinct categories can be observed according to slope and altitude: Category I is classified as waterfront building. Category II is carried out in the agricultural depreciation area. Finally, Category III includes luxury villas looking for an exceptional landscape opening onto the forest and the sea. This change in land use has led to a disruption of agricultural activities and has compromised a cultural heritage terrace considered important in this area zoned.

Keywords: urban sprawl, agro-forest landscapes, terraced culture, heritage, Lahmari.

Introduction :

La dualité entre le social et l'environnement est un exemple d'interface fonctionnant sur les échanges qui interagissent entre la société et son milieu naturel. Le concept de territoire considère l'espace géographique comme une ressource et s'appuie sur les processus d'artificialisation de l'environnement. Ce concept permet d'analyser les répercussions de l'organisation et du fonctionnement social et économique sur l'espace considéré (Bertrand, 2002).

Le développement des fonctions résidentielles et touristiques dans le milieu rural de Raf Raf est le résultat, depuis les années 1980, d'un étalement spatial anarchique de la zone urbaine aux dépens des terrains agro-forestiers et des friches enclavées. S'ouvrant sur la Baie de Bizerte au nord de la Tunisie, la zone d'étude (figure 1) appartient à une région naturelle appelée « Sahel de Bizerte » (Bonniard 1934). Elle couvre une superficie de 3,82 km². La topographie présente des collines découpées par des vallées assez profondes. La ville s'adosse sur le versant nord de Jbel Nadhour dont le sommet atteint 253m. Les collines présentent des pentes raides avec des valeurs de 40° ce qui rend la pratique agricole pénible surtout pour l'irrigation. Des efforts considérables de reboisement et de travaux de conservation des eaux et des sols ont abouti à une stabilisation précaire de certains terrains

sablonneux meubles à haut risque d'érosion éolienne mais aussi a encouragé l'installation des villas secondaires même sur les terrains à pente élevée.

Administrativement, la zone d'étude appartient au imada¹ de Raf Raf. La population s'élevait à 11570 habitants en 2014, enregistrant un léger solde positif de 1459 habitants par rapport à 2004 (10121 habitants). Malgré le caractère rural dominant de l'imada, la population citadine représente 85,1% de la population totale en 2014. Cette valeur était plus importante en 2004 avec 97,2% (INS, 2014).

Cette contribution propose d'étudier l'impact de l'étalement urbain sur l'évolution des paysages agro-forestiers à Lehamari. Elle s'inscrit pleinement dans une démarche qui vise à coupler des méthodes d'analyses spatiales et paysagères. Compte tenu des phénomènes naturels, nous optons pour une approche systémique de l'aléa, en étudiant successivement les contextes topographique, géomorphologique et biogéographique du site. Nous complétons cette analyse par l'étude des transformations induites par l'homme sur le milieu. En particulier, leur influence sur le milieu naturel et le patrimoine agricole. Pour caractériser la dynamique des paysages agro-forestiers, il a été fait appel à des méthodes de la cartographie paysagère, qui en rendent la description et l'interprétation des mutations plus faciles.

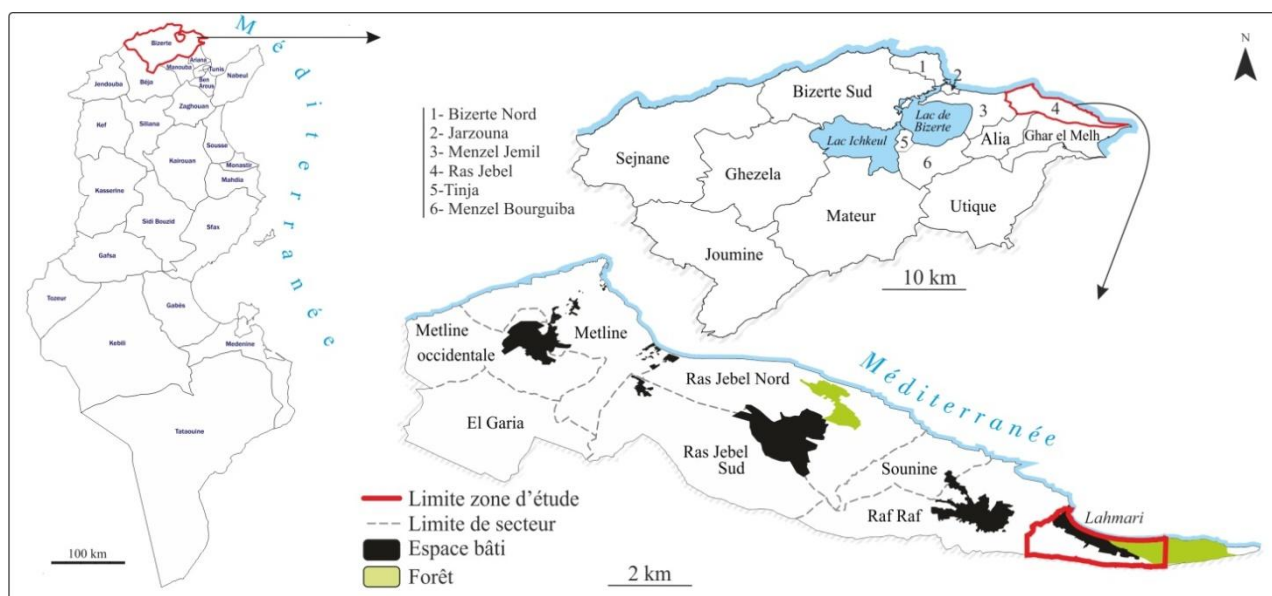


Fig. 1 : Carte de localisation de la zone d'étude

I- Histoire récente et évolution de l'occupation du sol à Rafraf

Comme c'est le cas de Ras Jbel et de Metline, la localité de Rafraf se caractérise par une position éloignée des points de passage. On connaît peu d'histoire sur la période précoloniale. En effet, cette localité échappe aux chemins et aux paysages décrits par les voyageurs français qui ont visité la régence de Tunis vers la moitié du XIX siècle. A l'exception de quelques colons français, pêcheurs grecs ou italiens, la localité de Rafraf n'a pas beaucoup attiré les Européens durant la période coloniale, contrairement à la localité de Ghar El Melh au sud de Jebel Ennadhour, centre d'intérêt d'une communauté européenne assez large durant la période coloniale dû à de la présence d'un port et d'un poste de contrôle militaire (Ben Jelloul, 1998).

L'examen des cartes topographiques aux 1/50 000 et au 1/25 000 de Ghar El Melh nous a permis de reconstituer une idée exhaustive sur l'état de l'occupation du sol à Rafraf depuis la première décennie de la colonisation française. En effet, vers 1891 et à l'exception du noyau historique (qui est accrochée sur le versant d'une colline) et d'un groupement d'habitation nommé Dhar Ayed (figure 2), le développement de l'installation humaine reste timide dans le secteur. Les différentes formes topographiques (plaines, monts, versants à pentes raides) sont souvent réservées aux activités agricoles notamment la viticulture qui a pris l'ampleur dans ces terroirs faisant ainsi la renommée de la région. Il s'agit d'une spéculation ancienne dominée par les "Muscats" qui s'étendent sur des henchirs créés souvent et dirigés par des colons italiens. « Ces nouveaux immigrants "illégaux", comme l'indiquent les différentes sources intéressées par la question des italiens en Tunisie, ont profité de la confusion relative à la terre forestière comme sous le terme de " litiges forestiers",

pour s'installer sur les « terres mortes » (Chaâbani, 2009) ».

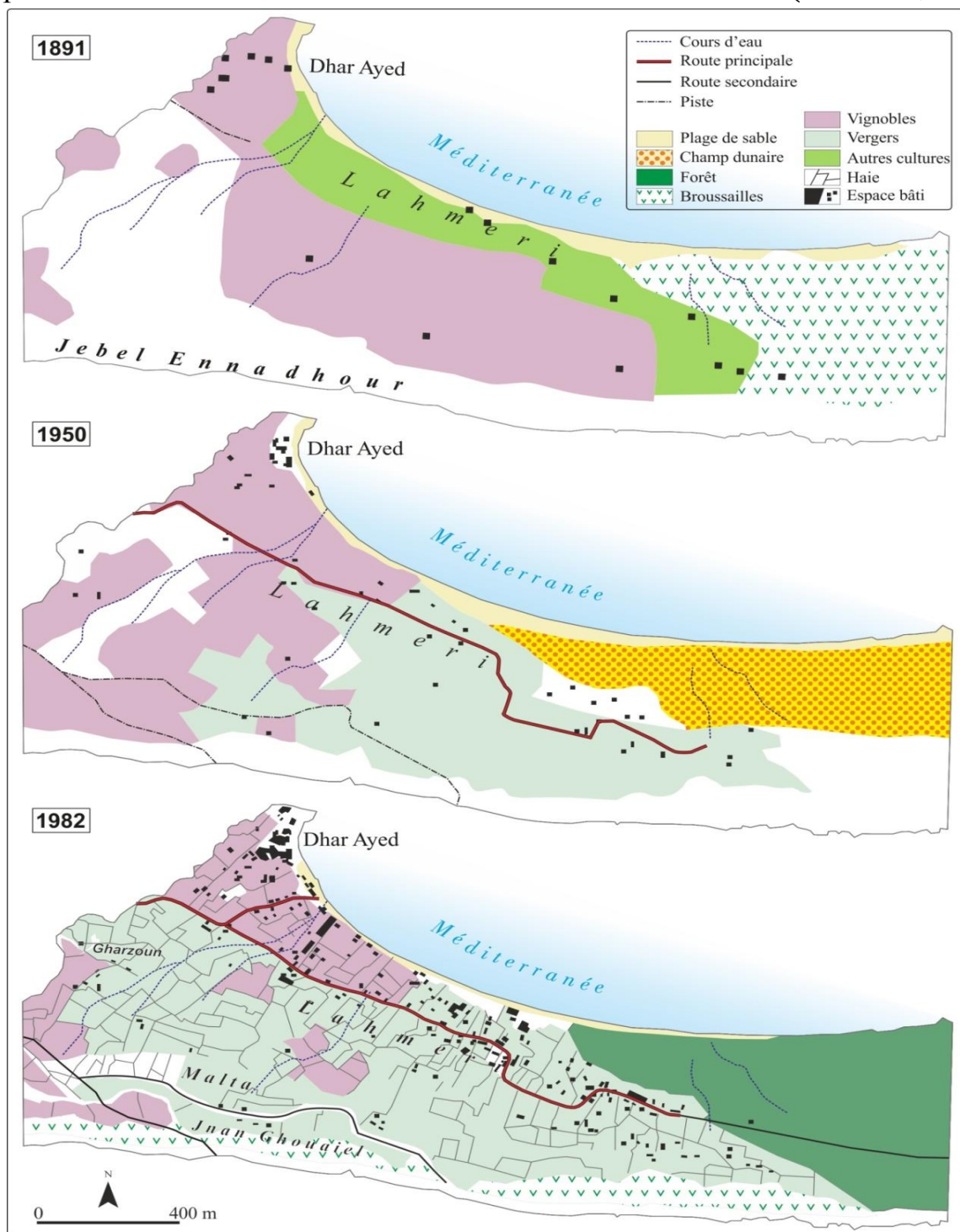


Fig.2 : Evolution de l'occupation du sol à Lahmeri entre 1891 et 1982

(Cartes topographiques de 1891, 1950 et 1982)

L'instauration du régime d'immatriculation foncière facultative en juillet 1885 été en faveur des colons (Guignards, 1902). En effet, les terroirs fonciers de Rafrat sont dominés par un régime foncier traditionnel (hérité) de la propriété. Cette dernière résulte d'un titre rédigé par un "Adl" qui fournit des indications imprécises sur les dimensions, les limites, les origines de la propriété et sur les conditions juridiques (Ben Jelloul, 1998).

La carte topographique de 1891 témoigne aussi de la présence d'autres activités agricoles dominées par des implantations, entre les parcelles viticoles et la plage de Lahmeri, jusqu'aux pentes les plus raides entre Jebel Ennadhur et Jebel Eddmina. Dans ces conditions, les agriculteurs ont recours à l'aménagement de petites terrasses pour atténuer l'effet de la pente mais il est difficile d'affirmer cette hypothèse vu l'absence des éléments de réponse sur la carte de 1891.

Une nette transformation dans l'occupation du sol de la zone d'étude est observée en 1950 sur la carte topographique de Porto Farina au 1/50 000 (figure 2). Tout d'abord, l'apparition d'un champ d'accumulation du sable¹ à l'Est de la zone d'étude. Ce champ dunaire est le résultat des accumulations sablonneuses meubles. Il était naturellement fixé par une végétation psammophile dense et des arbustes, comme les *Juniperus oxycedrus*, *Quercus coccifera*, *Phylla angustifolia*, *Pistacia lentiscus*, etc. (Gounot, 1967). La végétation, bien adaptée au milieu dunaire et capable de fixer le sable, a été détruite par l'homme dans le but de se procurer du combustible, des terres de culture et des pâturages (Laaribi, 2015). La dégradation de l'écosystème précaire a exposé ce champ dunaire à l'effet néfaste de la déflation éolienne. Les sables avancent au gré des vents dominants du NW vers l'intérieur des terres, recouvrant ainsi sur leur passage les maquis, les points d'eau, les terres des cultures et toutes les infrastructures.

En même temps, une transformation dans la nature de l'activité agricole, par l'extension de vergers (activité de jardinage) sur quelques hectares à la place des vignobles. Ainsi, on observe une augmentation des habitations individuelles tout au long de Lahmeri et de part et d'autres d'une piste agricole locale. Le rétrécissement de cette spéculation est une conséquence directe de la grande crise viticole des années trente, où la vigne italienne a perdu tout caractère pionnier. En effet, « les vignerons italiens ont souffert des mesures draconiennes prises par les autorités pour "franciser" le secteur ». Ils sont acculés à se naturaliser ou à quitter le pays (Samaâli, 2016). Après l'indépendance et du fait, d'un vieillissement des pieds et d'un léger

conflit d'usage du sol, une politique d'arrachage a amplement diminué la superficie du vignoble. Malgré le vieillissement des pieds et la situation de crise par laquelle est passée la viticulture, de nouvelles parcelles de Muscats ont apparues dans les secteurs ouest de la zone d'étude (figure 2)

Au début des années 1980, la progression du bâti a nettement marqué le paysage à Rafrat plage. Il s'agit majoritairement de résidences secondaires acquises par des tunisois (hauts fonctionnaires de l'Etat, gros propriétaires, industriels,...). Ces derniers ont déclenché une spéculation foncière et une augmentation du prix du m² qui atteint les 10 dinars au début des années 1980, 50 à 60 dinars et même 80 dinars dans les années 1990, 100 à 120 dinars à la fin des années 1990 (Ben Jelloul, 1998), 190 dinars en 2004 et 350 dinars en 2019¹. Le régime traditionnel de la propriété foncière a donc favorisé une urbanisation clandestine à Lahmeri. L'extension de l'espace bâti est soutenue par l'émiettement parcellaire excessif dû aux partages successoraux et aux autres formes d'acquisition. Les grands domaines agricoles ont été fragmentés et un système de culture bocagère est apparu sur la carte topographique de 1982. L'intensification des modes agraires et l'extension des cultures irriguées dans la plaine côtière ventée du Sahel de Bizerte a nécessité d'importantes plantations de haies brise-vent. La mise en place du réseau bocager a commencé au début du 20^{ème} siècle avant même les travaux de reboisement des dunes sableuses (Jaziri, 2017). Vers l'Est, un grand domaine forestier occupe la place du champ dunaire grâce aux actions de reboisement menées aux années 1960.

Aujourd'hui, Rafrat est devenue un pôle d'attraction estivale pour un tourisme balnéaire informel. Cela a accentué une urbanisation massive souvent clandestine dans le secteur de Lahmeri et déclenché le développement du secteur locatif et des résidences secondaires. En contre parti, ces nouvelles installations, ont progressivement grignoté les superficies agricoles et agressé le milieu naturel.

II- Des approches thématique et méthodologique complémentaires

L'étude de l'extension spatiale des espaces urbains à Lahmeri se révèle possible, notamment par l'intégration des techniques cartographiques et des données spatiales et par l'apport des systèmes d'informations géographiques (SIG). Dans ce contexte, la première phase a consisté à l'harmonisation des documents existants (tableau n°1) sous ArcGis 10.3. L'objectif étant de mettre en place une base de données géographique à référence spatiale.

Tableau n°1 : Liste des documents cartographiques utilisés

Liste des cartes	Les photographies aériennes	Les extraits Google Earth
La carte topographique de Porto- Farina aux 1/50000 (1891)	La mission n° 359(1974) Aux 1/25000 –Ghar El Melh et Rafrat	Des Extraits Google Earth (JPEG) (Octobre 2004)
La carte topographique de Porto- Farina aux 1/50000 (1950)		
La carte topographique de Ghar El Melh Nord Est aux 1/25000 (1982)	La mission n° XXX(1998) Aux xxxxxx –Ghar El Melh et Rafrat	Des Extraits Google Earth (JPEG) (Octobre 2018)
La carte topographique de Metline Sud Est aux 1/25000 (1981)		

Afin de pouvoir superposer les cartes, les photos aériennes et les extraits d'images Google Earth disponibles, on a procédé par un calage spatial basé sur l'utilisation du référentiel conique conforme de Lambert Nord Tunisie qui figure sur les différentes cartes topographiques. Après la vérification des erreurs de décalages géométriques entre les différents documents cartographiques, on a digitalisé toutes les couches de l'occupation du sol du secteur Lahmeri dont l'objectif est de récupérer la géométrie des objets par thème (bâti, forêt, sable, arboriculture,..). Les différentes couches éditées ont servi de base ensuite à la conception de planches cartographiques qui obéissent aux règles strictes de la sémiologie graphique. Toutefois de nouvelles méthodes de représentation graphique (densité par maillage¹, ...) ont été utilisées pour quantifier l'étalement des espaces bâtis pour les dates seuils choisies à savoir ; 1974, 1998, 2004 et 2018. En parallèle des campagnes de terrain ont été effectuées depuis août 2019 au secteur Lahmeri pour des entretiens directs avec des anciens résidents, des agriculteurs, des promoteurs immobiliers privés.

La réalisation d'une cartographie thématique de base couvrant l'ensemble du secteur Lahmeri est susceptible d'offrir une vision globale du fait urbain couvrant des

surfaces conséquentes ; cette démarche s'avère impossible avec les données traditionnelles lorsqu'elles existent. L'intérêt de l'approche thématique était d'identifier, analyser et évaluer l'état des lieux et transformations spatiales en relation avec la croissance urbaine à l'échelle parcellaire. Cependant l'approche méthodologique vise à développer une analyse qui facilite l'utilisation d'une mosaïque de données cartographiques (notamment satellitaire) dans des études de suivi des milieux urbains.

III- Caractérisation de l'accroissement spatial des espaces bâtis à Lahmeri

III-1 : Saturation de la plaine et « colonisation des hauteurs »

Le processus d'accroissement ou d'étalement de l'espace bâti ne doit pas être considéré comme un problème spécifique à l'agglomération de Raf Raf. Au contraire, ce phénomène s'est généralisé à l'ensemble des agglomérations tunisiennes et c'est accentué depuis le début des années « 1980 ». Toutefois, Rafrat et en particulier la plage Lahmeri présente un cas particulier du processus général d'urbanisation. En effet, tout au long du domaine côtier « Lahmeri », on aperçoit une morphogenèse urbaine à caractère ségrégatif (dans les pentes le plus raides) dominé par des résidences secondaires qui envahissent et grignote en permanence l'espace agricole.

Jusqu'aux années 1982 (figure 2), les résidences locatives et secondaires présentent une discontinuité spatiale entre la côte sablonneuse et la route qui mène à la forêt. La superficie des installations est estimée à 5,3 ha avec une densité assez faible notamment au niveau de l'ancien noyau de Dhar Ayed. La superposition des photos aériennes de 1998 aux données issues de la carte topographique de 1982 fait apparaître de nouvelles installations qui se propagent cette fois-ci de part et d'autres de la route (figure 3).

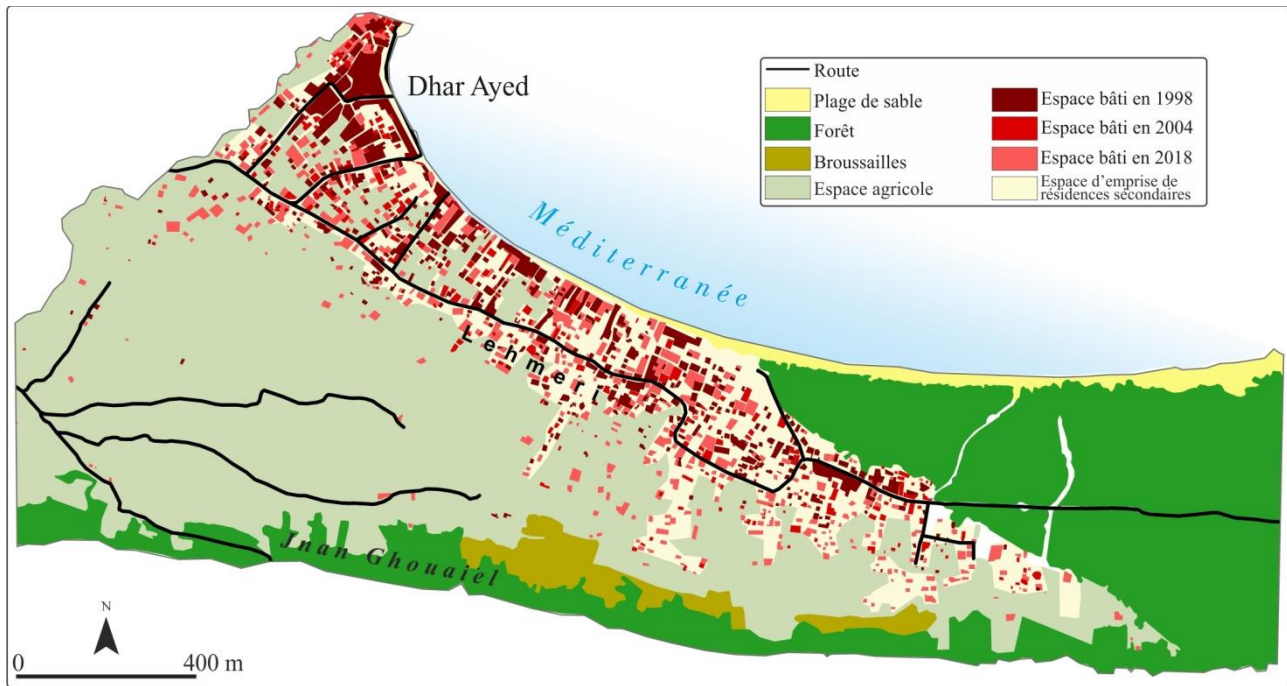


Fig.3 : L'étalement urbain à Lahmeri entre 1998 et 2018

(Photos aériennes 1998 et extraits d'images Google Earth 2004 et 2018)

La superficie urbanisée entre 1982 et 1998 est estimée à près de 5,65 ha avec une densité assez forte au niveau du quartier Dhar Ayed (figure 4). La carte d'évolution de l'urbanisation (figure 3) montre une occupation linéaire presque continue en 2004 entre le rivage et la route. La superficie du bâti a atteint 21,54 ha et enregistre un taux d'accroissement de l'ordre de 35.5 % par rapport à l'année 1998. Sur ce linéaire, la densité la plus élevée (24 logements/hectare) est observée toujours au niveau du quartier Dhar Ayed. Tandis que, les secteurs limitrophes de la route qui mène à la forêt se caractérisent par une densité faible par rapport au secteur précédent. A fur et à mesure qu'on s'éloigne de la route vers le rivage ou vers la ligne de crête de Jebel Ennadhour on enregistre les valeurs de densité les plus faibles, soit 1 à 5 logements/hectare (figure 4).

Parallèlement à l'urbanisation linéaire continue, une nouvelle tendance est observée sur les versants nord de Jebel Ennadhour. Il s'agit d'une autre forme de prolifération urbaine liée à la « colonisation des hauteurs » ou à la « colonisation verticale ». Ce processus particulier d'urbanisation s'est déclenché vers la fin des années 1990 et le

rythme des constructions s'est accentué pour aboutir à l'implantation d'une centaine de résidences secondaires (figures 3 et 4 et photos 1 et 2). Les constructions sont édifiées sur des hauteurs atteignant les 100 mètres défiant ainsi toutes les contraintes liées à l'absence de toute infrastructure et à la topographie (ZAIER, 2010).

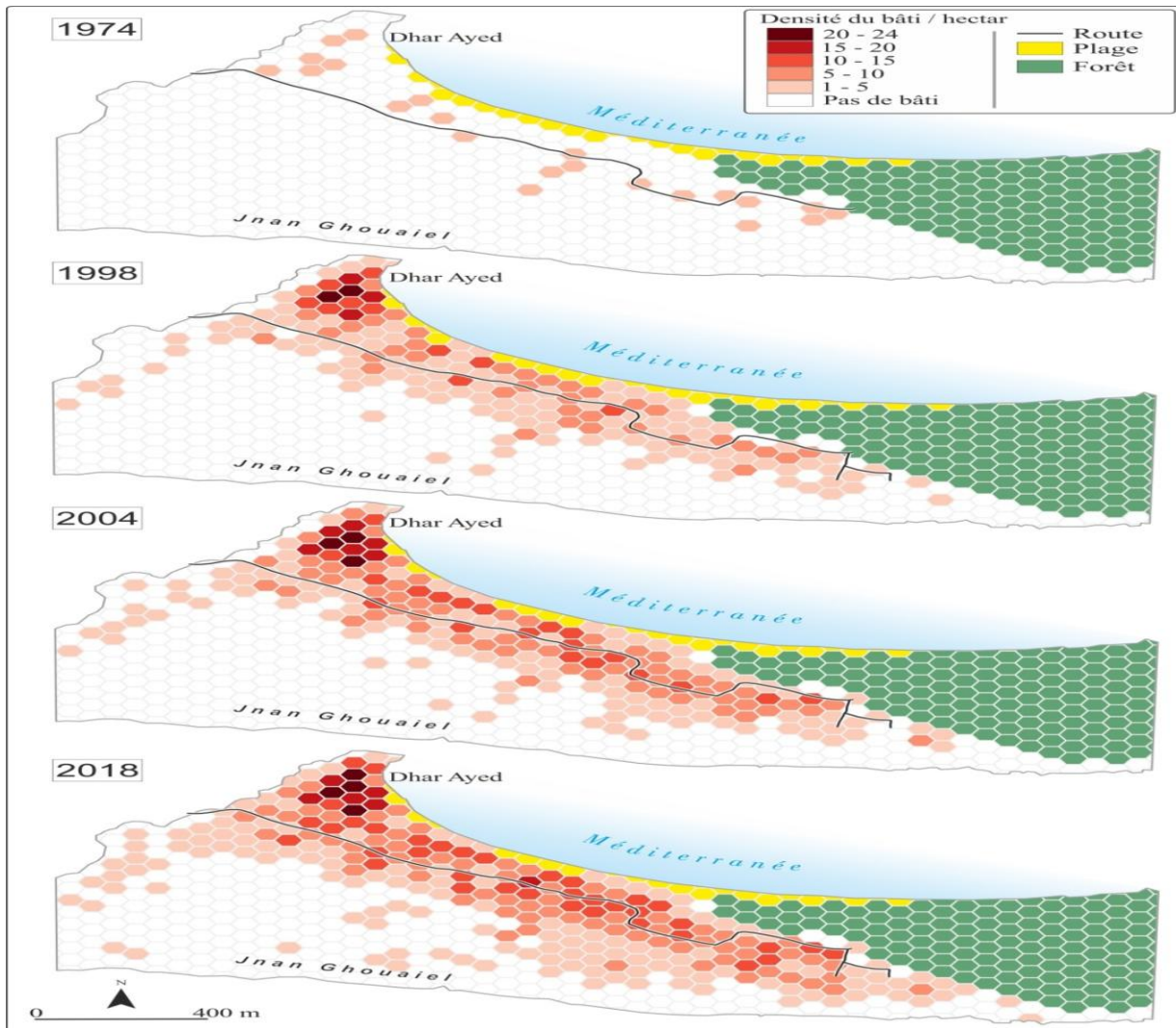


Fig. 4 : Répartition de la densité du bâti (par maillage) entre 1974 et 2018

(Photos aériennes 1974 et 1998 et extraits d'images Google Earth 2004 et 2018)



Photos 1 et 2 : Evolution du paysage urbain à Lahmeri entre 1978 et 2019

(Source : image 1978 :cliché anonyme ; image 2019 :cliché des auteurs)

Avec la saturation du quartier Dhar Ayed et de l'ancien front de Lahmeri, l'accélération du rythme des constructions clandestines a abouti à une prolifération de l'urbanisation dans de nouveaux espaces à vocation agricole située au sud de la route. L'absence d'un plan d'aménagement jusqu'à une période récente a amplement développé une urbanisation illégale. Même si le PAU¹ de Lahmeri été approuvé en 2009, il se trouve qu'une grande partie de l'espace urbain qui se trouve au sud de la route qui mène à la forêt est en dehors de la limite communale. Ces facteurs, se conjuguent avec les circonstances de la révolution de 14 janvier 2011 pour fortement modelé la morphologie paysagère notamment dans le secteur sud-est (sud de la route principale de Lahmeri) de la zone d'étude. En effet, ce dernier a enregistré des taux d'évolution des constructions secondaires très significatifs entre 2004 et 2018 (figure 5).

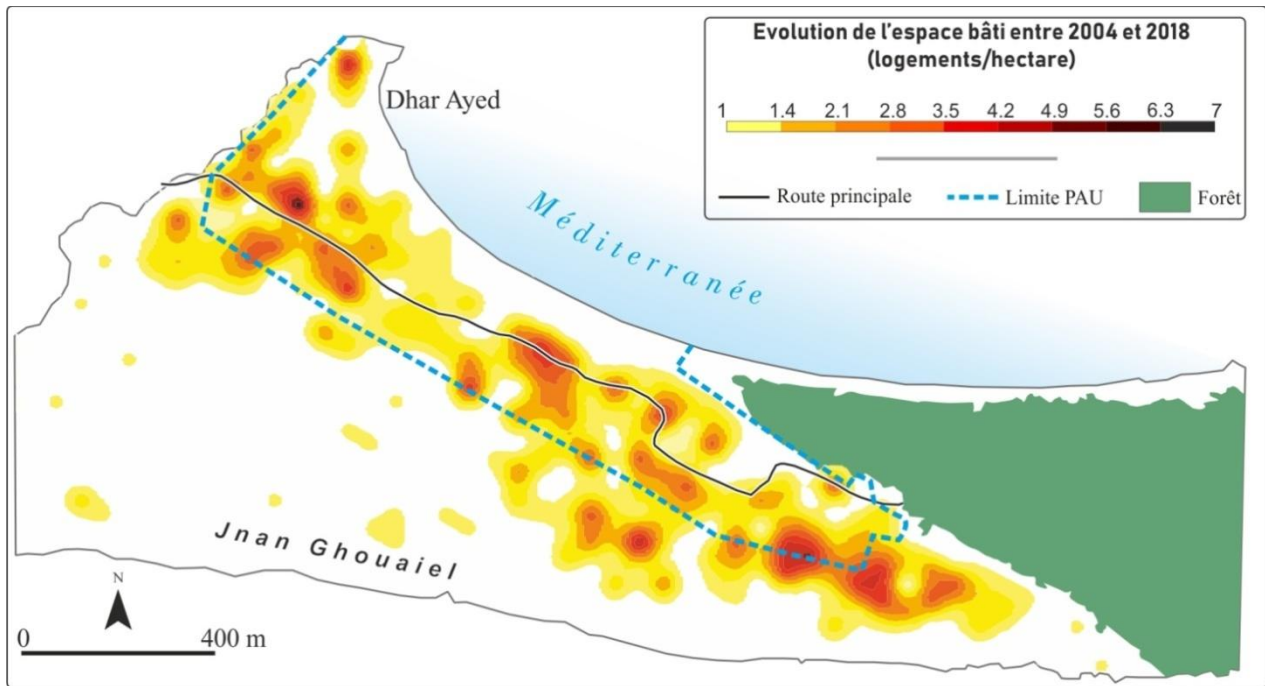


Fig. 5 : Evolution des espaces bâti entre 2004 et 2018

(Extraits d'images Google Earth 2004 et 2018)

L'espace d'emprise des résidences secondaires a presque doublé par rapport à l'année 2004. Dans ce contexte, la superficie urbanisée a atteint 35,32 ha en 2018 et enregistre un taux d'accroissement brut de l'ordre de 63,39 % par rapport à 2004. L'accroissement de l'espace bâti est accompagné par une évolution positive dans les taux de densité au niveau du quartier Dhar Ayed, du quartier Lahmeri et même dans les zones sud qui se trouvent hors des limites du PAU.

Jusqu'en 1974, l'occupation du sol était traditionnelle et planitaire. 91,3% des constructions se trouvaient à une altitude inférieure à 50m et des terrains à pente maximale de 6°. A partir de cette date, les constructions ont annexé la quasi-totalité des terrains d'altitude au-dessous de 50m. Les terrains inférieurs à 50 m occupent 1,8 km², soit 47,3 % de la superficie totale. Ils correspondent aux terrains les plus habités (figure 6).

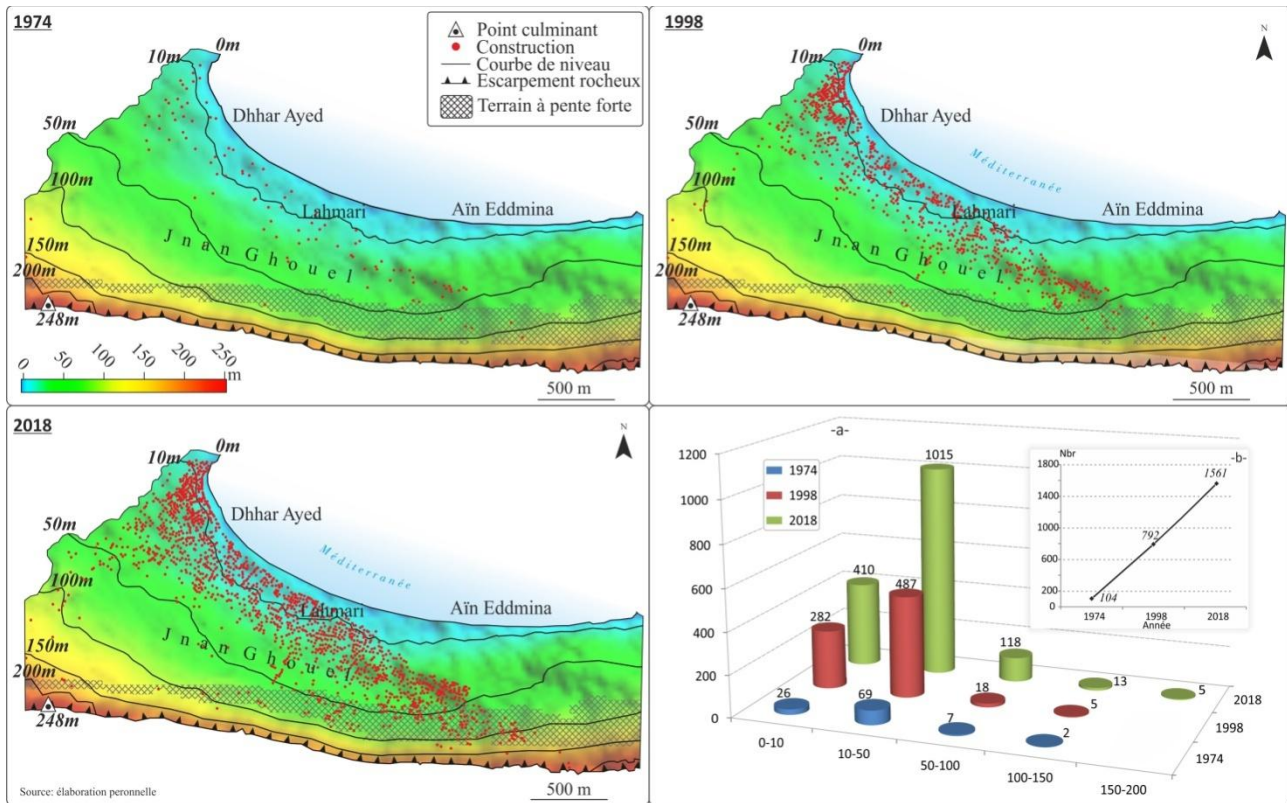


Fig. 6 : Evolution du bâti selon l'altitude entre 1974 et 2018

(Photos aériennes 1974 et 1998 et extrait d'image Google Earth 2018)

Entre 1998 et 2018, le rythme de construction s'est multiplié par 1,5 sur les terrains d'altitude inférieure à 10m et par 2 sur les terrains entre 10m et 50m. La classe d'altitude 50-100m représente des terrains assez pentus avec une moyenne de 10,7° et un maximum de 27,4°. Malgré ses aptitudes défavorables aux constructions, 118 y sont édifiées en 2018 contre 18 seulement en 1998. Au-delà de 100m d'altitude, les pentes deviennent raides ; elles dépassent 35° et atteignent 42° au-delà de 150m d'altitude. Malgré ses terrains très pentus, les constructions ne cessent d'apparaître même sur des terrains inaccessibles. En 2018, 18 constructions occupent de l'altitude supérieure à 100 m et 5 d'entre-elles sur des altitudes de 200 m et des pentes de 28°.

La figure n°7 trace l'évolution du bâti selon la pente et l'altitude. Le nuage de point a permis de dégager 3 catégories distinctes :

- La catégorie I : peut être qualifiée de bâti de front de mer. La topographie se caractérise par une altitude qui ne dépasse pas 120 m et une pente faible de 10°.

Cette catégorie regroupe l'essentiel du bâti de 1974, période caractérisée par l'absence du fait urbain et la dominance du caractère rural. Ce groupe connaît depuis 1998 la concentration la plus importante des habitations avec une densification extrême de l'espace. La quasi-totalité de ces habitations se trouvent à l'intérieur du PAU ; il s'agit de d'habitat de type individuel isolé, jumelé ou groupé (MEHAT, 2009). Le développement de l'activité touristique balnéaire a transformé un grand nombre des habitations en résidence destinées à la location et un bon nombre de ces habitations s'est transformé en restaurants surtout celles de front de mer. Ces dernières, et d'après le PAU de Raf Raf se trouvent à l'intérieur de la zone de servitude de la ligne de côte et même dans le domaine public maritime.

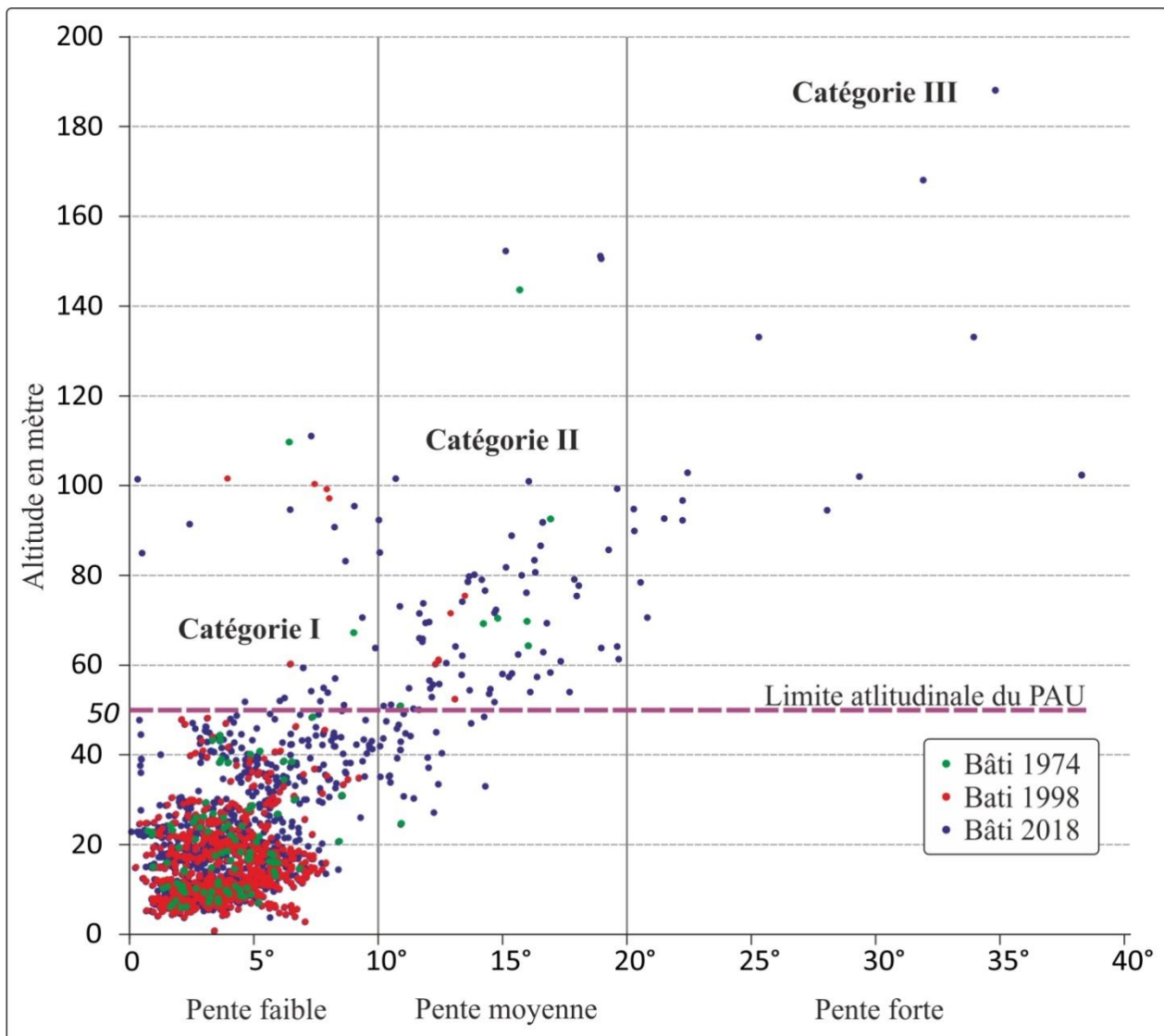


Fig. 7 : Evolution du bâti selon la pente et l'altitude entre 1974 et 2018

(photos aériennes 1974 et 1998 et extrait d'image Google Earth 2018).

- La catégorie II : peut être qualifiée de zone de la déprise agricole. Elle regroupe les foyers situant pour la plupart des cas à une altitude comprise entre 20 et 100 m mais sur des pentes qui peuvent atteindre 20°. Cette catégorie intéresse surtout les habitations qui ont vu le jour après 2010. La crise agricole que connaît la région suite à la baisse des rendements a abouti à une déprise agricole importante et l'extension de la friche agricole. Cette situation encourage les locaux à se débarrasser de leur terrain (Ben Jelloul, 1998) ce qui met en péril tout le patrimoine culturel de la région. Les terrasses autrefois aménagés pour les cultures familiales sont aujourd'hui en dégradation continue (photo 3).

La forte demande en terrain constructible et la saturation du bâti dans la catégorie I ainsi que la hausse des prix de vente a obligé les nouveaux venants à chercher des terrains à prix moins onéreux. Une bonne partie de ces habitations se situent à l'extérieur du PAU ce qui pose des problèmes liés à l'absence de l'infrastructure de base surtout l'assainissement, d'une part, et un problème d'accessibilité vu l'insuffisance de routes aménagées, d'autre part.

- La catégorie III : Les habitations de cette catégorie se trouvent entièrement en dehors du PAU (figures 5 et 7). Il s'agit de villas de haut standing qui cherchent un paysage exceptionnel s'ouvrant sur la forêt et la mer. Ainsi, cette catégorie peut être qualifiée de catégorie des vues panoramiques sur mer. Ses habitations sont construites sur des terrains hauts et à pente forte qui peut atteindre 40° ce qui nécessite des moyens logistiques et financiers importants.

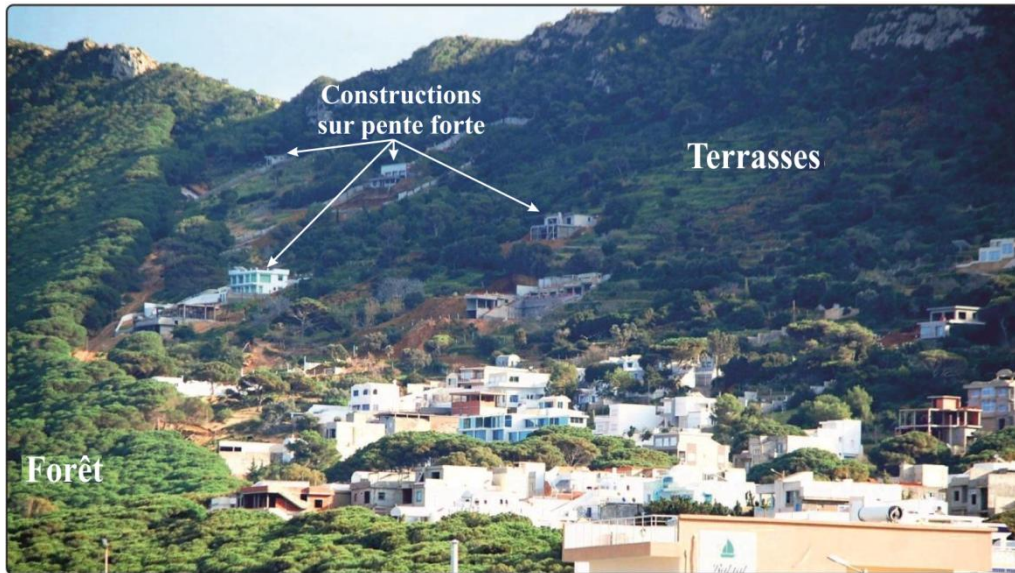


Photo 3 : Une nouvelle tendance d'urbanisation à la recherche de la vie sur mer sur des pentes raides (clichés des auteurs, 2019)

III-2 Les conditions d'urbanisation à Lehmeri :

III-2.1. Une croissance des aires urbaines plus au moins indépendantes de celle démographique.

L'analyse quantitative des données de l'INS pour la totalité de la localité de Rafrat montre une forte indépendance entre l'accroissement démographique et celle des espaces bâtis ou du parc logement. Jusqu'à 1984, on ne dispose que des statistiques relatives à la population et au taux d'accroissement. En effet, la localité de Rafrat compte près de 3500 habitants au cours des années 1940, avec un taux d'accroissement très faible. Par la suite, ce taux augmente d'une manière significative pour atteindre 1.65 % en 1956 (Zaier, 2010), 2.85 % entre 1966 et 1975 et 2.83 % pour la période 1975-1984. Malgré le net accroissement de la population à Rafrat, le facteur démographique ne traduit pas une corrélation significative avec l'emprise urbaine. Au contraire, il s'est avéré par la recherche d'éventuelle corrélation entre l'évolution du nombre des ménages et des logements que ces deux paramètres sont fortement indépendants. Le rythme de construction des logements a évolué amplement par rapport au nombre de ménages que ce soit pour toute la localité ou pour le secteur Rafrat plage.

En 1994, la localité de Rafrat compte près de 8332 habitants, avec 3057 logements pour 2112 ménages soit 1.4 logements par ménage. « Ce dynamisme en matière d'habitat coïncide avec un faible accroissement de la population ne dépassant guère 1.37 % » (Ben Jelloul, 1998). L'écart « logements-ménage » augmente encore en faveur du premier paramètre en 2004 (figure 5). En effet, le nombre de logements, a atteint 4867 pour quelques 2522 ménages (INS, 2004) soit 1.9 logements par ménage. Les chiffres de 2014, confirme encore la non corrélation entre le rythme d'accroissement de la population et des ménages et ceux des logements et des espaces bâtis. Le nombre de logements par ménage reste constant, autour de 1.91 % pour un taux d'accroissement de la population qui ne dépasse pas 1.43 % entre 2004 et 2014.

Ce même constat d'indépendance entre le parc logements et les ménages touche amplement le secteur de Lahmeri. En effet, en 1994, le nombre de logements est estimé à 877 pour seulement 366 ménages (INS, 1994), soit 2.39 logements par ménage. Le parc logements évolue considérablement pour atteindre 2638 unités en 2004 et 3261 unités en 2018 (images Google Earth 2004 et 2018). Selon Zaier, (2010), ce surplus, a amplement élargi l'écart par rapport au nombre de ménages. Il correspond en grande partie à des résidences secondaires vacantes, occupées pendant une courte durée de l'année. Il est à signaler que la localité de Rafrat est un lieu de villégiature, un pôle d'attraction estivale (Ben Jelloul, 1998) et de tourisme balnéaire par excellence.

L'étude faite par Zaier (2010) a pu dégager « deux types de logements vacants ceux appartenant essentiellement à des immigrés originaires de la ville et ceux dédiés à la villégiature estivale ». Ces constructions "pavillonnaires" sont à la propriété d'une population aisée résidente soient à l'étranger, à Tunis, à Bizerte ou même à la région du « sahel tunisien ». Elles sont exploitées par les propriétaires pour une courte durée en été, parfois louées ou cédées à des proches.

Quant au secteur de Dhar Ayed, le développement du secteur locatif déclenché depuis le début des années quatre-vingt est à l'origine du mouvement de densification du bâti. Profitant d'une localisation sur le front de mer, les propriétaires ont parfois construits des logements de quelques étages sur un lot de terrain très réduit, loués pendant la saison estivale à des prix qui varient entre 100 à 150 dinars par jour. Par rapport à ceux de Lahmeri, les logements de Dhar Ayed présentent des équipements de confort très moyens. En dehors de la saison estivale, Les quartiers Dhar Ayed et Lahmeri ressemblent à des quartiers « fantômes ».

III-2.2. Morcellement excessif de la propriété foncière et émergence des lotissements non réglementaires.

La question foncière est l'un des facteurs qui stimule la croissance urbaine. L'étude de la structure de la propriété foncière participe en grande partie à la compréhension de l'organisation spatiale des terroirs et des acteurs qui sont impliqués (Clotide, 2005). Une des raisons pour laquelle les chercheurs ont souvent accordé beaucoup d'intérêt à ce paramètre lors des études urbaines. Le volet de la propriété foncière à Rafrat est amplement étudié par Ben Jelloul (1998). Signalons aussi l'existence d'une autre étude qui a été faite par Ben Salem (1996) pour la totalité du sahel bizertin dans laquelle l'auteur a beaucoup détaillé l'appropriation foncière et les conflits d'usage du sol dans les différentes localités.

Les terroirs de la localité de Rafrat sont dominés par un régime foncier traditionnel caractérisé par des indications imprécises du bien. Jusqu'à la fin des années quatre-vingt-dix, le secteur de Lahmeri a disposé de terrains vagues sans titre d'immatriculation (rejet par manque de papiers nécessaires, etc,...) situés sur une bande littorale ne dépassant pas 500 m de la mer (Zaier, 2010). Ce constat a fortement remis en question l'intervention des opérateurs fonciers et immobiliers puisque qu'ils ne pouvaient en aucun cas disposer de titres qui pouvaient garantir leur pleine propriété sur le bien immobilier (Ben Jelloul, 1998). Ce régime foncier ne pourrait pas donc favoriser une urbanisation réglementaire.

A cela s'ajoute le problème de l'héritage foncier lié à la prédominance de la propriété privée, qui se morcelait et s'individualisait à l'extrême sans que les propriétaires cèdent ou acceptent de vendre des lots aux promoteurs fonciers et immobiliers (publics et privés). De plus, toute la bande située entre la route et la ligne de rivage présentent des prix inaccessibles pour les lotisseurs. La seule opportunité foncière à Lahmeri coïncide avec des terrains qui se situent en dehors du plan communal (Ben Salem, 1996), sur des terroirs à vocation agricole au sud de la route.

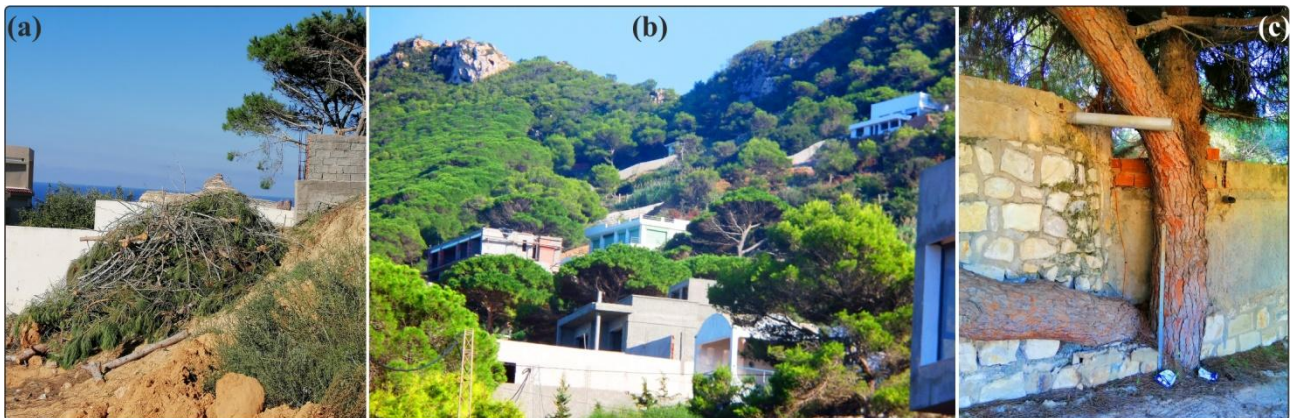
La production foncière réglementaire est quasi faible à Lahmeri. Le nombre de lotissements réglementaires ne dépasse pas 107 entre 1981 et 1997 (Ben Jelloul, 1998). Le reste des aires bâties pour la même période, soit 13 ha, correspond à des constructions clandestines. L'aire totale des espaces bâtis illégaux, a presque doublé en 2018 pour atteindre 26 ha 41 a. Elle correspond, soit à une forme populaire qui concerne la population locale « qui construit à l'intérieur ou en dehors du périmètre

communal, là où elle détient le sol » soit, a une pratique qui « concerne une population solvable qui construit des logements de très bonne qualité sans autorisation de bâtir à cause des contraintes imposées par le plan d'aménagement » (Zaier, 2010).

IV- L'urbanisation et son impact sur le milieu

Les paysages du Sahel de Bizerte sont profondément marqués par des interfaces¹ de type société-environnement. La forme tentaculaire qu'a prise l'extension urbaine a entraîné une perte considérable de terres agricoles (Ben Jelloul, 1998). Les nouvelles constructions cherchant des vues à paysages s'ouvrant sur la mer et la forêt défient les limites imposées par la nature, en colonisant des milieux à pentes fortes. En outre, les nouveaux édifices accroissent leurs vulnérabilités en s'exposant plus directement aux aléas naturels, mais surtout, elles génèrent une charge croissante sur l'environnement.

Les travaux (résidences récentes implantées à une altitude au-delà de 100m) entrepris sur le terrain s'entament par des actions de déboisement qui sont considérées comme la première perturbation recensée. Le déboisement s'effectue essentiellement sur des terrains privés (photos 4, 5 et 6).



Photos 4, 5 et 6 : Coupe illicite du bois de forêt (a) Construction de résidences secondaires dans la forêt et sur des pentes raides du versant nord de Jebel Enndhour (b)- Agression sur un pin maritime (c)(clichés des auteurs, 2019).

Par la suite, le terrassement, nivellement et le damage des terrains constructibles nécessitent l'emploi d'engins dont les passages répétitifs affectent la structure des couches superficielles des sols. A terme, cet effet peut se traduire, en fonction de la nature des sols, par une réduction de l'infiltration, au profit du ruissellement. Cette situation peut engendrer des dommages considérables sur la structure des constructions surtout celles édifiées sur les pentes fortes et sur des terrains marneux. Dans l'absence de travaux de débroussaillage et la proximité d'une forêt dense à résineux augmente le risque d'incendie surtout que ces terrains sont pentus et les vents forts sont fréquents.

Le deuxième impact concerne une catégorie de population solvable qui construit des logements sans permis de bâtir sur l'emprise du Domaine Public Maritime (DPM). Il s'agit d'une population aisée qui a privatisé la plage par des « constructions de fortune » édifiées au milieu de la zone protégée par la loi au nom de l'Agence de Protection et d'Aménagement du Littoral. Une situation qui est devenue dramatique en 2012 dans certains endroits. En effet, les constructions ont envahi le rivage bloquant ainsi les échanges transversaux entre les différentes parties de la plage et déclenchant une érosion intense qui détruit des immeubles entiers (photo 5). Ainsi la ville de Rafraf se trouvait privée de sa plage qui est la dynamo du tourisme balnéaire. Les ouvrages de protection mis en place en 2013, ont encore aggravé la situation. C'est grâce à des opérations de recharge artificielle effectué dans le cadre d'un projet européen que la ville de Rafarf a récupéré sa plage.

Le secteur de Rafraf est connu depuis toujours par ses grands domaines de viticulture de type « Muscat » et par une agriculture de terrasses dominée par l'arboriculture fruitière (amandiers, oliviers,..), par des cultures annuelles à dominante maraîchère et par les grandes cultures (céréales, fourrages, légumineuses) (fig. 8).

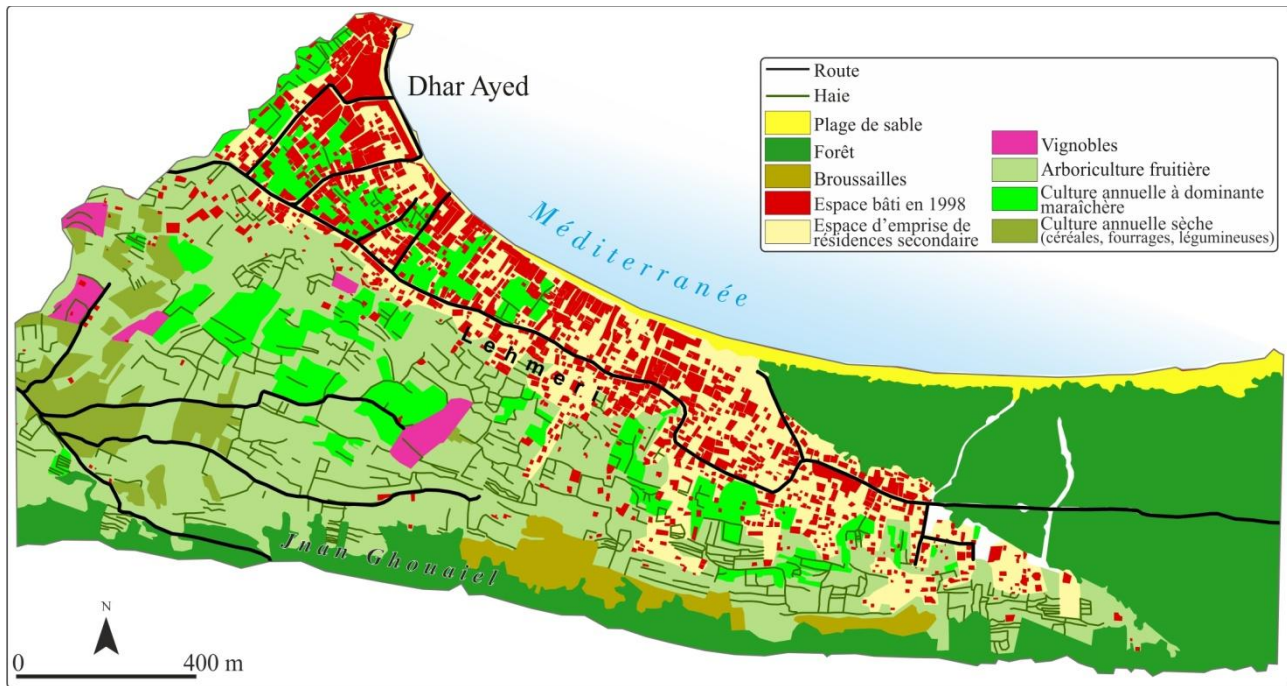


Fig.8 : Carte d'occupation du sol à Lahmeri en 2018 (Google earth, 2018)

Les pentes raides ont poussés la population locale a exploité des ilots agricoles en forme de terrasses. Ces « microfundias » ou « minifundias » sont l'expression de la petite paysannerie traditionnelle (Reparaz, 1990). En effet, les « petits-paysans » ou les « petits-proprétaires » ont un savoir-faire minutieux en agriculture de jardinage. Ils cultivent par des outils classiques sur des espaces exigus et laborieux différents produits agricoles destinés souvent pour la consommation familiale et/ou pour la vente au marché local. Même avec des revenus très modestes. Ces terrasses ont créé depuis longtemps une dynamique économique à Rafrat.

Les superficies et la nature d'occupation des terrasses varient globalement en fonction de la pente. En effet, au-delà de 100 mètres, figurent les terrasses avec des superficies très réduites et linéaires orientées souvent parallèlement à la ligne de crête de Jebel Nadhour. L'arboriculture fruitière est la spéculation la plus dominante. Ce système « terrasse-agriculture » est assuré par des aménagements de bases à savoir par des banquettes en pierres afin d'atténuer l'effet de pente (photos 7 et 8). A des niveaux d'altitudes inférieures les parcelles agricoles ont des superficies plus importantes que le premier type et destinées soit à la viticulture et à l'arboriculture fruitière, soit aux cultures annuelles à dominante maraîchère. Les cactus dominent le

système bocager de ses terrasses. Au niveau de la plaine de Lahmeri se trouvent les terroirs agricoles les plus vastes qui sont majoritairement reconvertie en zone d'emprise urbaine destinée aux résidences secondaires.

L'abandon progressif des terrasses traditionnelles a mis en péril un patrimoine agricole original sur les versants nord de Jebel Nadhour en faveur d'une spéculation périurbaine intense.



Photos7 et 8 : Mise en culture sur des terrains à pente forte (a). Banquette en pierre limitant les terrasses agricoles sur les versants nord de Jebel Nadhour (b)(clichés des auteurs)

Les entretiens directs avec quelques agriculteurs à la plaine Lahmeri et sur les versants raides de Jebel Nadhour, nous ont permis de constater que l'activité agricole est en déclin et que les aides et les investissements de l'Etat pour ce secteur reste médiocre. L'agriculteur est confronté lui-même à la situation de crise caractérisée par des revenus agricoles faibles et instables notamment depuis les années « 2000 » et par des produits de semences et des engrais chimiques jugés assez coûteux. L'endettement des agriculteurs en faveur de quelques banques privées liés au non paiement des redevances et en net accroissement. Avec tous ces facteurs, les terroirs de Lahmeri sont soumis aujourd'hui à un conflit d'usage du sol.

Les calculs effectués sous Arcgis 10.3 pour les années 1998, 2004 et 2018 (figure 9) à partir de la base de données conçue nous ont permis de constater que les parts de l'espace d'emprise urbaine et des cultures annuelles sèches sont en nette augmentation. En revanche, une forte diminution de la part de l'arboriculture fruitière et de la vigne (5.18 hectares seulement en 2018). Les cultures maraîchères

(35.92 ha en 2018) persistent encore sur la plaine Lahmeri et dans l'espace d'emprise urbaine mais pas pour autant.

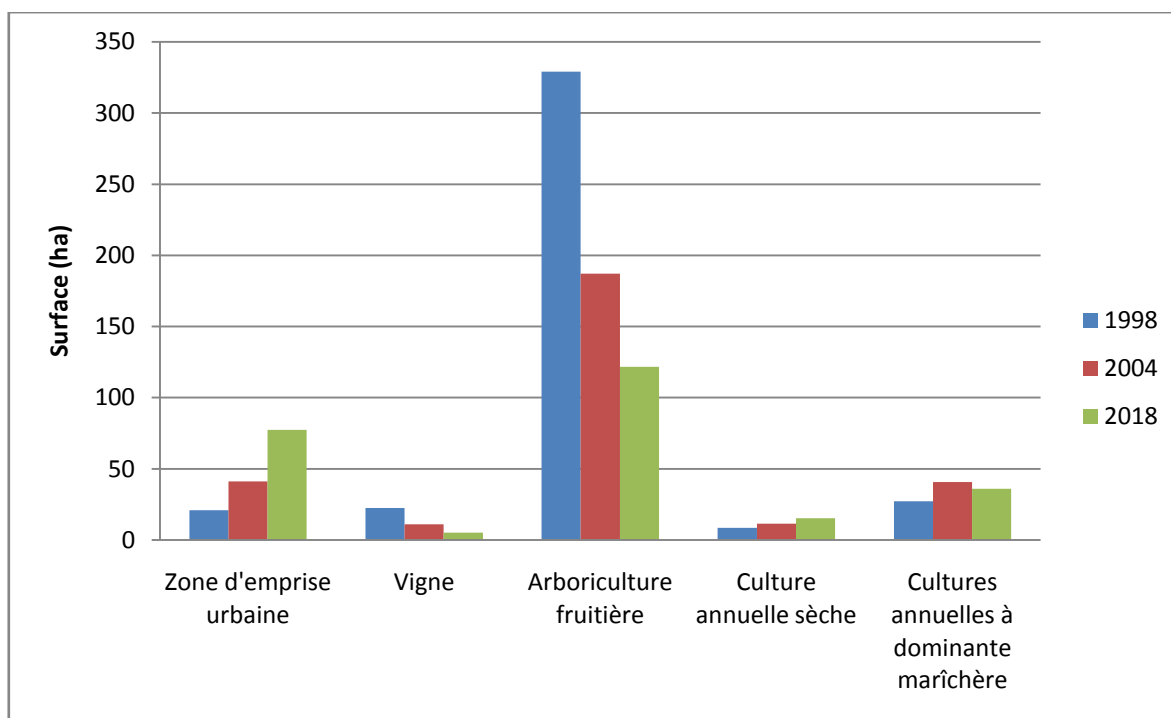


Fig. 9 : Evolution des surfaces artificialisées et des zones d'activités agricoles entre 1998 et 2018 (photos aériennes 1998 et extraits d'images Google Earth 2004 et 2018)

Conclusion :

Les changements observés sur la plaine Lahmeri pour plus d'un siècle sont le fruit de l'émergence de plusieurs facteurs. Le poids du facteur foncier est déterminant dans l'organisation spatiale actuelle et dans la transformation d'un espace purement paysan et à dominance agricole vers un espace plurifonctionnel.

L'accélération de l'emprise urbaine (construction des résidences secondaires) a conduit dans un premier lieu à la saturation des terroirs qui se trouvent de part et d'autre de la route qui mène à la forêt et dans un second lieu à « la colonisation des pentes raides ». L'urbanisation se fait souvent sur des terrains de haute aptitude agricole, au déterminant des parcelles de viticultures ou des autres implantations ou même sur les zones de sauvegardes (rivage et domaine forestier). La forte demande sur la ville de Raftaf et sur sa plage pendant la saison estivale exerce une pression et

mis en péril un patrimoine agricole en terrasses assez original qui porte l'identité du secteur.

L'étalement urbain est aujourd'hui sérieusement mis en cause pour la pénurie foncière, le ravage du potentiel agricole, la destruction des paysages, la perte d'identité des territoires. Maîtriser cette urbanisation et mettre fin au gaspillage du foncier agricole est une question qui nécessite une révision approfondie du modèle de la gouvernance qui règne et des poids des acteurs qui sont impliqués.

Références bibliographiques :

- Ben Jelloul M., 1998- RAF-Raf : Nouvelle dynamique spatiale d'une petite ville du sahel de Bizerte. Revue Tunisienne de Géographie n°30, pp. 81-100.
- BEN salem M., 1996- Le Sahel de Bizerte : cartographie de l'occupation du sol et de sa dynamique ; Thèse de D.R.A, Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 238 p.
- Bertrand C., 2002- Une Géographie traversière. L'environnement à travers territoires et temporalités, Ed. Arguments, Paris, 311p.
- Bonniard A., 1934- La Tunisie du Nord : le Tell septentrional. Etude de géographie régionale. Librairie Orientaliste, Paris : 529p.
- Chaâbani A., 2009- Changements du secteur viticole en Tunisie et leurs impacts géographiques ; Thèse « déposée », Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 518 p. (en arabe)
- Clotide B., 2005- Analyse comparative de la propriété foncière, Norois, 196 | 2005/3, pp. 81-90. [En ligne], <https://journals.openedition.org/noroi/427>
- INSTITUT NATIONAL DE LA STATISTIQUE (INS) 1994)- Recensement général de la population et de l'habitat de 1994.
- INSTITUT NATIONAL DE LA STATISTIQUE (INS) (2005)- Recensement général de la population et de l'habitat de 2004.
- INSTITUT NATIONAL DE LA STATISTIQUE (INS) (2015)- Recensement général de la population et de l'habitat, 2014.
- Gounot M., Schoenenberger A., 1967- Carte phyto-écologique de la Tunisie septentrionale au 1:2.000.000e. Feuille II : Bizerte-Tunis & feuille III : Tabarka- Souk el Arba (Notice détaillée) Vol. 40 fascicule 1, 340 pp.

- Guignards S., 1902 - Lettre de la commission du 8 avril 1902. Syndical Général Obligatoire des viticultures de Tunis.
- Jaziri B., 2017- Évaluation quantitative et mise au point d'un SIG sur la structuration du paysage bocager de Ras Djebel dans le sahel de Bizerte (Tunisie), Physio-Géo - Géographie Physique et Environnement, 2017, volume XI , pp. 160-180
- Laaribi M., 2015- L'espace forestier et l'homme dans la Mogodie Tunisie septentrionale, thèse de doctorat, FSHST, 395 pp.
- MINISTERE DE L'EQUIPEMENT, DE L'HABITAT ET DE L'AMENAGEMENT DUTERRITOIRE 2009- Plan d'aménagement urbain de la ville de Raf Raf
- Reparaz A., 1990- L'agriculture en terrasses sur les versants méditerranéens; histoire, conséquence sur l'évolution du milieu. Séminaire, Aix-en-Provence (<https://doi.org/10.3406/medit.1990.2679>)
- Samaali H., 2016 - Cartographie de la dynamique de l'occupation-utilisation du sol : le delta de Mejerda. Publications FSHS de Tunis, éditions Arabesques, 386 p.
- Samaali H., 2016- Cartographie de la dynamique de l'occupation-utilisation du sol : le delta de Mejerda. Publications FSHS de Tunis, éditions Arabesques, 386 p.
- Zaier S., 2010- L'évolution de la villégiature sur le littoral nord-est de la Tunisie. Thèse de doctorat en sciences et architectures du paysage & sciences agronomiques, AgroParisTech et l'Université de Sousse, 284 p.